البلاغة العربيّة
بلاغة وجوه أم بلاغة خطاب

حمادي صمّود
جامعة منوبة، تونس
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجزالبحث

يبدو تاريخ البلاغة في عمومه انحسارا. فلئن كان العلم الدائر على ما يروّج للخطاب تفكيرا فيه يعتدّ لتفسير جدواه بمكوّناته كلّها وجوانبه المتعدّدة، فإنّه آل في النهاية إلى صنعة تختزله في بعد الوجوه والمجازات أي الانتهاء به إلى مسرد بالوصفات الجاهزة تبيّن بمرور الزمن أنّ نجاعتها مشكوك فيها. لم تشذّ البلاغة العربيّة عن هذا المصير، وإن بدا للناس أو لبعضهم على الأقلّ أنّها نشأت منحسرة. ذلك أنّ المؤرّخين والنقّاد أهملوا منها جانبا مهمّا أينع في دوائر المناظرات والنزاعات والخصومات التي نشبت بين الفرق الإسلاميّة حول القرآن وما ترتّب على قراءاته المختلفة من اختلافات في أصول الاعتقاد. تطمح هذه امساهمة إلى بيان ما به يأخذ الناس في الاعتبار هذه البلاغة المنسيّة التي تتأكّد بها أهمّيّة الخطاب باعتباره ديناميكيّة مرتبطة بوضع وسياق يحدّدان في جزء كبير معناه، لا باعتباره وشيا وزينة ومعرضا حسنا لا تؤثّر في المعنى ولا تغيّر من جوهره. بهذا يضع هذا المقال البلاغة في صلب تداوليّة الخطاب.

الكلمات المفاتيح: خطاب، وجه، صورة، وضع، سياق، متكلّم، مخاطب، تفاعل.

Résumé

L'histoire générale de la rhétorique semble être celle d'une restriction : d'une réfexion sur le discours qui, pour expliquer son efficacité, prend en compte toutes ses composantes et ses multiples aspects à une techné qui le réduit à son aspect figural et tropologique, c'est-à- dire à un inventaire de recettes dont la portée pratique s'averera, au fil du temps, douteuse. La réthorique arabe, bien qu'elle semble restreinte dés le départ, n'échappe pas à cette histoire. Toutefois, histoiens et critiques littéraires n'ont pas pris en compte toute une orientation née des discussions, controverses et disputes que les différentes sectes développèrent autour du texte coranique. La présente contribution essaie de mettre en valeur quelques aspects de cette orientation qui place la rhétorique au cœur de la pragmatique du discours.

Mots cefs : discours, figure, échange, situation, contexte.

ليس هدف هذه الورقة إثبات التّدافع بين بلاغة الوجوه وبلاغة الخطاب، وهو ما قد تُوحي به صياغة العنوان. فالوجوه مكوّن أساسيّ في كلّ بلاغة في القديم وفي الحديث، بل إليها ارتدّت وفيها انحصرت البلاغات القديمة في فترة من تطوّرها، فأصبحت المؤلفات فيها مسارد بوجوه وأساليب يخضع عرضها وتصنيفها إلى نموذج يكاد لا يتغيّر من باب إلى باب، وإنّما الغرض التنبيه إلى أنّ ما آلت إليه البلاغة، في المؤلفات المتأخّرة وفي مناهج تدريسها في كلّ مستويات التّعليم، من معالجة جافّة تقوم على تلقين مقرّرات ثابتة ونهائيّة انطلاقا من شواهد تعزل عن سياقاتها ويوهم عرضها أن لها قيمة مطلقة، وقدرة على التأثير والفعل واحدة مهما اختلفت ظروف القول ومقاماته ومناسباته، إنما ينبني على حجب وتغييب ما كان في نصوصها المؤسسة من جهد في التأصيل والتفسير وإعمال النّظر في القوانين والمبادئ التي يجب مراعاتها فيها باعتبارها عملا لغويا حيّا يتمّ بين متخاطبين في مقامات معينة ويجري إلى غايات يستدعي بلوغها الاستجابة لشروط متغيّرة بتغيّر تلك المقامات وتنوّع المقاصد التي يعلقها المتخاطبون بما ينجزون من أقوال ويأتونه من مخاطبات، لخّصوها في قولهم المشهود «**مراعاة مقتضى الحال**» أو «**مناسبة المقام للمقال**» .

يعرف المختصّون في الآداب القديمة أنّ "**البلاغة/الخطابة**"، شبّت في مهاد يُسيطر عليه الخلاف، وبُعد الشقة بين الأطراف التي يلتئمها فعل القول، وعلى ذلك ترتبت الوظيفة الأساسية المناطة بها وهي تقليص المسافة بين تلك الأطراف، وردم الهوّة الفاصلة بينها بالاقناع والاستمالة وبسط دائرة الائتلاف على حساب دائرة الاختلاف بما أوتي الخطيب البليغ من مهارة في التأثير في مستمعيه وخبرة بالمسالك اللغوية الموصلة إلى تلك الغاية. ذلك كان الشأن في بلاد اليونان حيث أينعت "**البلاغة/الخطابة**" في أوساط التنازع والخصام، في قاعات المحاكم، وفي المجالس النيابيّة، وفي السّاحات العامّة التي كانت توفّر للخطباء فرصة مهمّة لنشر آراء الجهة التي يمثلونها واستنفار النّاس إلى ما يخدم مصالحها.

ولقد أدرك المفكّرون والفلاسفة الذين قلبوا النظر في هذه المخاطبات، وعرفوا عن كثب أصحابها أحيانا، أهميّة هذه الأداة وخطرها في الآن نفسه، بما أنّ المجال الذي تتحرّك فيه هو مجال الآراء والمعتقدات والرّغبات والأهواء وهو مجال قابل للتشكّل وإعادة التشكّل تبعا لقدرة الطرف المقابل على الإقناع بالرّأي أو الحمل على الإقلاع عنه.

ولذلك نبّهوا على ضرورة إحاطة القول بما يصونه عن «**التلاعب**» بآراء الجمهور بالدّفاع عن الشيء ونقيضه، والجرأة على الحدود بين الحقّ والباطل، والفضيلة والرّذيلة والخير والشرّ. على هذا النّحو فسّر الدّارسون حملة أفلاطون على السّوفسطائيّين وتقييده القدرة اللغوية والمهارة الخطابية بقيدي الحقّ والفضيلة توقيا من الزّيغ والخروج عن السّمت، وهو ما كان دَيْدَن السّوفسطائيين ووكدهم من وجهة نظره. ولا يهمّنا هنا أن نستطرد إلى الخلفيّة السّياسيّة التي كانت تشدّ مشروع أفلاطون الفلسفي، وإنّما يهمّنا أن نشير، في عجالة، إلى المحاولات التي قام بها تلميذه أرسطو لتخطّي المأزق الذي وضع فيه أستاذه نفسه ووضع فيه جزءا مهمّا من المخاطبات التي لم يكن سعيها الحقيقة وسبيلها البرهان. زد على ذلك أنّه صاحب أوفى تفكير منظّم وصلنا عن هذه الفترة المتقدّمة في ما به يكون الخطاب ناجعا يسمح لصاحبه أن يبلغ من السّامعين غاياته. قسّم أرسطو اعتمادا على نوع الأقيسة المعتمدة المخاطبات إلى مخاطبات دائرتها الحقيقة، ومخاطبات دائرتها شبه الحقيقة ومن ضمنها الخطابة والشّعر. وعلى أساس هذه الأقيسة وقدرتها على إيقاع القبول بالحقّ أو الشبيه بالحق رتّب أرْغانونه.

وذهب إلى أنّ الإقناع بالقول والتّأثير في متقبّله به يتمّ بتضافر جملة من المكوّنات البانية له، بعضها من مظهره وشكله الخارجي، وبعضها الآخر من محتواه وطريقة عرضه وتركيبه. وقد أضحت أقسام الخطابة التي ذكرها في مؤلفه «**الخطابة**» معروفة تبنّتها الكثير من البلاغات وعلى أساسها قامت في العصر الحديث حركات ما سمّي بـ"**البلاغة الجديدة**" التي رامت تجاوزا لانحسار الخطابة وانحصارها في مكوّن واحد هو المكوّن اللّغوي، بعث المكوّنات التي خفت بريقها بمرّ الزّمن من جديد، والتنبيه إلى أهميتها في عمليات التأثير بالقول.

وأقسام الخطابة عند أرسطو خمسة هي على التّوالي :

1 - الظّفر بالحجّة (Inventio, Eurisis)

2 - ترتيب الأقسام (dispositio, Taxis)

3 - العبارة (Elocutio, Lexis)

4 - الذّاكرة (memoria)

5 - تمثيل القول (actio, hypocrisis)

وفي الظّفر بالحجّة وقوامه الاجابة عن سؤال : ما أقول؟ لا يأتي الخطيب البليغ بشيء من لا شيء وإنّما يعمد إلى ما يشبه المخازن التي رتبت فيها

المواضع المشتركة التي تمثّل قاسما مشتركا بين المتكلّمين والسّامعين المنتمين إلي دائرة ثقافية وحضاريّة واحدة. وهو ما يُسهّل على الطرفين عمليّة التّواصل وعن طريق استعمالها يتمّ توضيح القصد، والتمكين للحجج المنتقاة المناسبة لحالات القضية المطروحة. وهذه المخازن بالمواضع المشتركة تشبه إلى حدّ كبير دواوين المعاني التي وضعت في الثقافة العربيّة الاسلاميّة على ذمّة الشعراء ليولّدوا منها مذهبهم الخاصّ في بناء المعنى، والتفنّن في صياغته لتثبُت لهم ملكيته. والاعتماد على المشترك (doxa) يعتبر من أهم المروّجات للخطاب، الضّامنة لعمق تأثيره في النفوس، ولتحقيق درجة عالية من الإقناع.

أمّا ترتيب الأقسام، فهو التحكّم في بنية الخطاب التركيبية، والربط بين أجزائه ربطا محكما حتى يسلم من السّقط والنّقص، فلا يجد المستمع في اتّساقه ثلما يتسلل منه إليه التردّد والشكّ وسوء الظنّ فيذهب اطمئنانه، ويتعطّل، تبعا لذلك، فعل الخطاب فيه. ويكاد ترتيب هذه الأقسام لا يتغيّر من أقدم نصوص في الموضوع وصلتنا إلى يوم النّاس هذا وهي على التوالي: استهلال يحاول فيه الخطيب الفوز بإقبال السّامعين على ما يقول، واستثارة نشاطهم، وكسب تعاطفهم، وخبر تسرد فيه الوقائع بإيجاز ووضوح يوقعان في الظنّ الاعتقاد بأنّ ما يقال حقيقة أو شبيه بالحقيقة، وإثبات تقدّم فيه حجج وتدحض أخرى، ثمّ تأتي خاتمة الاقسام وفيها تذكير موجز بما سبق عرضه استدرارا لعواطف الشفقة والتفهّم بتركيز الكلام على انفعالات الجمهور (باطوس) ورغباته دون عقله وملكات الكبح والتحكّم المتوفرة لديه (لوغوس).

وأكثر الاقسام استئثارا بجهود المنظرين والباحثين هو مبحث العبارة التي يسهل عن طريقها ترويج المعنى وتقديمه في معرض يُمكّن له في نفس المتكلم إذ المسألة هنا تتعلّق بجمالية الأداء والتوق إلى أكثر صيغة مناسبة لأداء المعنى وإنفاذ القصد. وأساس كلّ ذلك تخيّر اللفظ، وإخراجه على أقدار المعاني مع مراعاة المواءمة بينه وبين الألفاظ الأخرى المقترنة به لأداء المعنى. وفي هذا الباب تندرج الوجوه والصّور وصنوف المجاز لما لها من طاقة في الأداء زائدة على المتعارف في إجراء اللّغة، وفي هذا النّطاق أيضا توسّعت كل البلاغات في ذكر أنواع الأساليب وما يليق بها وتليق به من أنواع المعاني، بحيث يكون شريفها لشريفه ووضيعها لوضيعه وبينهما متعارف الأوساط للجاري من المعاني والمشترك بين النّاس منها.

أمّا تمثيل الكلام ففيه تعديل الصّوت والحركات على مقتضى أهمية ما نستعرض من الكلمات والأشياء، فهي إذن انطباع القول على الجسد لينشئ من الاشارات والأنغام ما يساعد السّامع على فهم المعنى واقتناصه من طريقة جسم المتكلم في التفاعل معه ونشر معناه. وسيستغل هذا الجانب في تكوين الممثّلين في المسرح وتعليمهم طرق إلقاء النّصوص، وتطويع نبرات الصّوت وحركات الجسم لما يقتضيه معنى النصّ.

والذّاكرة حفظ النّصوص، وتخزين أمكنتها وصورها بحيث تنبني في الذهن «**مواضع عقلية**» يربطها الخطيب في ذهنه «**بصور وأمثلة ورموز**» يستدعيها عند الحاجة، فتتساوق الصّور والأشياء في خطابه حسب نظام مقدّر محسوب.

لكن لأسباب كثيرة أهمّها يتّصل بتغيّر نمط الحياة السّياسيّة، وتقهقر مفهوم الرّأي العامّ، بدأت بعض هذه الأقسام، في وقت مبكّر، في التّراجع حتى انحصرت الخطابة أو تكاد في باب العبارة، وأصبحت المؤلفات المخصّصة لدراستها مباحث في الوجوه والصّور والأساليب التي تمدّ المستعمل بإمكانيات في تصريف اللّغة وإجراء العبارة تضمن لقوله الرّواج والتأثير، لما فيه من طرائق بناء معدولة ومذاهب تصوير غير مألوفة تحقق للمتقبّل الفائدة والمتعة.

والمطلع على تاريخ البلاغة في الغرب من أرسطو إلى اليوم، يعرف أنّ ما حفلت به المؤلفات من وجوه وأساليب سواء في ذلك ما مداره اللفظ مفردا أو مداره الجملة وما فوق الجملة آل هو نفسه، في مرحلة أولى، إلى علاقتين اثنتين هما علاقة المشابهة ونموذجها الاستعارة، وعلاقة الجوار أو الرّكن ونموذجها المجاز العقليّ ثمّ اختصر في مرحلة أخيرة، منذ عقدين تقريبا، باب العبارة في الاستعارة فأصبحت تستأثر بالنصيب الأوفر من الدّراسات المؤلفة فيه من منطلقات نظرية مختلفة اختلاف فنّ العمارة والفلسفة مثلا.

***

من المهمّ أن نشير إلى أنّ البلاغة العربيّة لم تكن في رافد من روافدها على الأقلّ أجنبيّة عن هذه الطريقة في طرح قضايا التّواصل باللغة بين أطراف كان ما يفرّق بينها أكثر ممّا يجمع، وكان كلّ طرف مدركا أنّ اللّغة هي أداته الوحيدة التي بها يستطيع أن يروّج لآرائه، وبها يظهر على المخالفين له في الرّأي، فكان لا بدّ من تجويدها وتطويعها حتّى يقدّها على مقتضى الأحوال التي تدعوه إليها مواجهة الخصوم ومحاجّتهم، أو «**مناقلة الأكفاء**» و«**مفاوضة الإخوان**»، أو قضاء ما تضطرّه إليه الحاجة إلى الشريك والخليط والمعاون.

ولقد كنّا في عمل سابق فصّلنا القول في هذه البيئة المتأسّسة على الخلاف والاختلاف، ورأينا كيف أنّ النّصوص التي تمخّضت عنها حملت المتعاملين معها على إنتاج خطاب في البلاغة يختلف عن خطاب المهتمّين بمسائل الشعر، ويختلف أيضا عن خطاب علماء الإعجاز. فلقد كان أولئك وهؤلاء يهتمّون بالنصّ أو الخطاب لا في ما يمكن أن يعرضه من القضايا ويبنيه من الحجج ويعبّر عنه من الحقائق أو أشباه الحقائق، وإنّما إلى صورته وشكله وطرق القول وأساليب التعبير فيه. وعلى هذه الأخيرة وعليها فقط ضبطوا خصائصه، وحدّدوا منزلته في الفضل. ولهذا الاهتمام وجه معقول؛ فالشعر وقعه من إيقاعه وفضله من هيئة القول فيه. وكان الشاعر يبزّ الشاعر بما يهتدي إليه في تصوير المعاني وإخراجها للنّاس رائقة عذبة تفعل فيهم فعل الرقى والسحر. ثمّ نزل القرآن ولم يتغيّر من الأمر شيء؛ بل دعّمه ومكّن له في ضمائر النّاس. فالإعجاز وبلوغ النهايات في البيان من بنائه اللّغوي، ومذهبه في التصوير وتصريف اللّغة.

ولئن لم ينتج هذا الرّافد في صلب البلاغة العربيّة مسارين مختلفين هما الخطابة والشّعر، كما كان الشّأن عند أرسطو مثلا، ولم تفلت هذه البلاغة من القانون العامّ الذي حكم على البلاغات القديمة بأن تختزل في باب العبارة، فإنّ الرّافد ترك في صلب النّظريّة آثارا عميقة؛ بل ربّما شكّل بصفة حاسمة ومستمرّة تصوّرات أصحابها لعدد هامّ من القضايا كقضيّة العلاقة بين المعنى وسُبل التّعبير عنه، والحدود التي على كلّ متوسّل باللغة ألاّ يتجاوزها في إخراجه وتجلية ملامحه، بصرف النّظر عن المجال الذي يجرى فيه خطابه والمقاصد التي يسعى إلى بُلوغها منه. فنظريّة «**البيان**» الذي كنّا فصّلنا القول فيها منذ ما يزيد على ثلاثة عقود في عملنا عن "**التّفكير البلاغي عند العرب**"، وأكّدنا ارتباط نشأتها بهذا الرّافد هي أصل جامع بقي متحكّما في علاقة العرب بالمعنى إلى اليوم. فليس الاختلاف حول تجارب الشّعر الحديث وحول بعض تجاربه الرّاهنة بالخصوص، مثلا، إلاّ صورة لاستمرار سلطة ذلك الأصل على تصوّراتنا وحتّى على مصطلحنا. فلا يحتاج المرء إلى تجشّم البرهان على أنّ مسألة الغموض، وهي من أهمّ الأسس التي تحتكم إليها المواقف من هذه التجربة، مشتقة في لفظها ومتصوّرها من البيان لا مناص لها منه وإن كانت تروم الإفلات من سلطته، وبناء تصوّر جديد لمسألة الابداع والكتابة ذلك أنّ هذا الأصل غرس في صلب الثقافة العربيّة الإسلامي استقلال عالم المعاني عن عالم الألفاظ، ونزّل اللّغة منزلة الأداة والوسيلة فغلب على وظيفتها أداء المعنى وتوضيحه وتقريبه من الأفهام. فهي لا

تبني كونا وإنّما تبين عن كون سابق في الوجود وتكشف عمّا يختزن من الحكمة، فلا تخبر إلاّ عن معلوم ولا تُحيط إلاّ بما كان في دائرة الشّعور وقدرة الإدراك. فهي تحاكي وتكشف وتهتك الحجب دون المضمر المختفي ولكنها لا تنشيء شيئا ولا تكشف شيئا لأنّ «**مالم يكن موجودا فلا سبيل إلى استبانته**».

هذا الرّافد مثّله ما كان يدور بين «**أرباب النّحل وزعماء الملل**» من الخصومات والمناظرات وضروب المحاجّة، في مسائل تتّصل بالاختيارات المطروحة عليهم في حياتهم السياسيّة والفكريّة وأصول الاعتقاد التي ألفت بينهم وكانوا يروّجون لها، ويخاصمون فيها من اختلفوا عنهم فيها، وكذلك ما كانت تدعوهم إليه حياتهم الاجتماعية من مفاوضة الاخوان، ومناقلة الاكفاء، والقيام بواجب الوعظ والتوجيه وسياسة المكفولين في المدن والأمصار. وكان كلّ ذلك يدعوهم في مايقولون إلى مراعاة ما تتحقق بها نجاعة الخطاب، وتسهّل على المتكلم بلوغ مراده من السّامع، وإنفاذ قصده إليه، لا سيّما والموقف موقف حضرة ومواجهة بين أطراف يلتئمهم مقام يندرج فيه قولهم، وتربط بينهم حاجات من أجلها وضع القول. ولقد كان لمقام المشافهة المشار إليه دور كبير في إرساء بلاغة للخطاب أحاطت، ما أمكنت الإحاطة، بالقوانين والمبادئ التي تجب مراعاتها ليجري التخاطب في ظروف لا تعطّل مجراه، ولا ينفرط بالخروج عنها عقده.

ولنا في نصوص أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ «**البيان والتبيين**» و«**الحيوان**» ، وهي نصوص مؤسسة للتفكير البلاغي، وحاسمة في تحديد وجهة ثقافة بأكملها في معالجة مسألة علاقة اللغة بالمعنى، ورسم المنفعة في صلب كلّ إنجاز لغويّ مهما كان جنسه ونوعه حتّى استقرّ عن ذلك في النظريّة الأدبية عند العرب إلى اليوم، ارتباط الجميل بالنّافع، والحُسن بالجدوى، ومن مقتضيات هذه الطّريقة في النّظر تقديمهم سياسة القول على القول بل واعتبارهم صياغة هذا الأخير تبعا لتلك السياسة التي تراعي السّامع في معارفه ومنزلته الاجتماعية ومدى استعداده النفسيّ لقبول الحديث، وتراعي مقام الكلام والظروف التي سيتمّ فيها القول. فمقام الجدّ غير مقام الهزل ومقام الاستنفار غير مقام الوعظ، ومقام إصلاح ذات البين غير مقام المصاهرة، كما تراعي المقاصد والأغراض التي يريد السّامع بلوغها من مخاطبه وخطابه، وقد لخّص الجاحظ كلّ ذلك في قوله «**سياسة البلاغة أشدّ من البلاغة، كما أنّ التّوقي على الدّواء أشدّ من الدّواء**» (بيان I/ 197). ومن مقتضياتها أيضا حاجة البيان إلى تضافر جملة من القدرات والخصال والآليات التي لا تنوب عنها القدرة اللّغوية وحدها يقول:

«(...) وأنّ البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب ورياضة وإلى تمام الآلة واحكام الصّنعة وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكميل الحروف وإقامة الوزن...» (بيان 14/I) .

وبالجملة اقتضت هذه الطريقة في اعتبار الفعل اللغوي خطابا صياغة جملة من القوانين تسوس هذا الخطاب، وتمكّنه من أن يحقق غاياته، ويضمن للجهة المصرّفة له أعلى درجة من النجاعة. بعض هذه القوانين متعلّق بالملفوظ وبعضها الآخر متعلق بالتّلفّظ وبكلّ ما يؤثّر في الملفوظ من خارجه. وهذه القوانين الماثلة في النّصوص الأولى المؤسسة للبلاغة العربية بصفة صريحة، واستمرّت في المؤلفات اللاّحقة كرجع الصّدى، أهملتها أو كادت المؤلفات التي تؤرّخ للبلاغة العربيّة ولم تُشر إليها أو لم تنتبه إلى أهمّيتها المؤلفات التعليميّة التي انصبّ اهتمامها على الجوانب التقنية معزولة عن التّبادل اللّغوي الحيّ، وما قد يترتب عليه من آثار في تقدير ذلك الجانب وتنسيب تأثيره. ثمّ إنّ هذه القوانين المتّصلة بكلّ أطراف العملية اللغوية من متكلّم وسامع وكلام وظروف كلام وأغراض ومقاصد تندرج هي ذاتها في سلّم تراتبيّ درجته الأولى أو قاعدته قوانين جزئيّة من قبيل ما يتعلّق منها بالسّامع، مثلا، كقانون الإقبال والمشاركة وصياغاته النّموذجية في البيان والتبيين هي:

«لا تُقبل بحديثك على من لا يقبل عليك بوجهه» (104/I)

و**«حدِّث النّاس ما حدجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم ولحظوك بأبصارهم»** (104/I)

و**«من لم ينشط لحديثك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك»** (105/I)

لأنّ الحديث مشاركة واقتسام والتئام حول شيء واحد لذلك شبّه بالمؤاكلة والضيافة :

«لا تُطعم طعامك من لا يشتهيه» (103/I)

أو قانون الاحتمال، وله مظهران أساسيّان : مظهر نفسيّ كما في قول الجاحظ :

«(...) للكلام غاية ولنشاط السّامعين نهاية وما فضل على قدر الاحتمال ودعا إلى الاستثقال والملال فذلك الفاضل هو الهذر وهو الخطل وهو الاسهاب الذي سمعت الحُكماء يعيبونه» (99/I)

ومظهر معرفيّ اجتماعيّ :

«ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم...» (93/I)

أو ما يتعلّق منها بالملفوظ كقانون **"البناء على المشهورات"** إن كان الخطاب موجّها إلى الجمهور الأعظم لأنّ البناء عليها هو الضّامن للاقبال واستمالة الأعناق. وكثيرا ما يأتي هذا القانون متضافرا مع قانون آخر، هو قانون **"مراعاة الاقدار والمنازل"** يقول الجاحظ:

«أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخيّر اللفظ، لا يكلّم سيّد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السّوقة، ويكون في قواه فضل التّصرّف في كلّ طبقة، ولا يدقق المعاني كلّ التّدقيق، ولا ينقّح الألفاظ كلّ التنقيح ولا يصفّيها كلّ التّصفية ولا يهذّبها غاية التّهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيما أو فيلسوفا عليما، ومن قد تعوّد حذف فضول الكلام، واسقاط مشتركات الألفاظ... » (92/I)

والمشترك الذي لا يبالغ الخطيب في تصفيته وتنقيحه هو الذي كان يسمّيه اليونانيون (doxa)، وهو الكلام المناسب للجمهور الأعظم في السّاحات العامّة (Agora)، وقد ترجمه الفلاسفة العرب بـ**"المشهورات"**، واعتبروا الكلام المخرج هذا المخرج أكثر وقعا في النّاس لأنّه يحدّثهم بما تعوّدوا عليه وكان من عوالم اعتقادهم.

قلنا إذن إنّ هذه القوانين تتنزّل في سلّم تراتبيّ يتّخذ شكل مخروط على رأسه يقوم القانون الجامع للقوانين الجزئيّة التي أشرنا إلى بعضها. والقانون الذي بدا لنا، في مؤلفات الجاحظ، جامعا لأشتات تلك الأجزاء هو قانون **"المناسبة"** المحدّد لما يجب أن يراعي في كلّ طرف من أطراف عملية التخاطب، والضابط لما يجب أن يتوفّر بينها من الاتّساق والتّناسق ليتمّ التبادل بينها في أحسن الظّروف.

وقانون المناسبة قانون عابر للثّقافات والأزمنة نصادفه في البلاغات القديمة والحديثة، ونصادفه أيضا في كثير من الآداب والمراسم التي تضبط الحياة الاجتماعية وكيفية التعامل بين الفواعل الاجتماعيّين حتى تمكن المحافظة على النسيج الجامع بينهم؛ إلاّ أنّ أصله الخطابة والبلاغة؛ ذلك أنّ نجاعة الخطاب ونجاحه يقومان على اختيار الحجج وإيجاد الصّيّغ المناسبة لها. فمن المهمّ أن يكون الملفوظ معجما وتركيبا، وهما مجال الاختيار، ملائما لموضوع الخطاب وظروفه، ولما درج عليه السّامعون وألفوه. **«وبصفة عامّة تكون المناسبة مواءمة**

البنية اللّغوية للمعايير التي تتحكّم في مجتمع من المجتمعات في العبارة عن الطبائع والأهواء...». ومن ثمّ يمكن تحديدها بكونها سياسة القول والقدرات اللغوية، ليكون على مقدار القدرات العامّة المتمثّلة في معرفة المعايير الاجتماعيّة الملموسة.

وهذه المعاني قريبة من المعاني التي نجدها في المعاجم العربية التي تستدعي لشرح هذا الأصل ألفاظا من قبيل **القرابة** و**المماثلة** و**المطابقة** و**المشاكلة** و**الموافقة**. ومعناها في كشّافات اصطلاحات الفنون ككشّاف التّهانوي قريب من هذه المعاني اللّغويّة، يقول :

«**هي عند المتكلّمين والحكماء الاتحاد في النّسبة وتسمّى أيضا تناسبا (...) وعند أهل البديع وتسمّى أيضا بالتناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ومراعاة النّظير...**» (كشاف /1646) .

وقد جمع الجاحظ هذه المعاني في قوله:

«**ومتى شاكل أبقاك الله ذلك اللفظ معناه وأعرب عن فحواه لتلك الحال وفقا، ولذلك القدر لفقا، وخرج من سماجة الاستكراه...**» (II/ 7 -8)

فالمشاكلة والموافقة والتّلفيق والمواءمة وغيرها من المصطلحات المنتشرة في نصّ الجاحظ والتي نصادفها في فترات لاحقة في كثير من المتون البلاغيّة ولا سيّما نصوص الفترة المتأخّرة التي كتبت بمثابة الشروح لتلخيص القزويني، تنتمي إلى حقل دلاليّ واحد، وتتّصل مباشرة بالمناسبة التي تقوم من المتن البلاغي العربي مقام الجدول (براديقم) الذي عليه تنبنى مكوّنات الخطاب الناجع البليغ، سواء ما تعلّق منها بالملفوظ ذاته أو ما تعلّق بما هو خارج عنه مؤثّر فيه.

على هذا الأساس يمكن أن نتحدّث عن المناسبة داخل الخطاب وتشمل المقاييس التي تحقق للنصّ، متى توفّرت فيه، صفة البلاغة، وتكون مرتبته منها على قدر ذلك المتحقق. وهي مقاييس تهتمّ بالمنجز اللّغوي من أدنى مكوّن إلى أقصاه من مناسبة الصّوت للصّوت، ومناسبة اللفظ لذاته وللفظ قرينه، وللمعنى الذي يؤدّيه إلى مناسبة الخطاب للمقصد أو الغرض الذي وضع لتأديته ولأوضاع المخاطبين «**لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم والنّفوس إليه أسرع وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة ويبلغ أفهامهم على بعض المشقة**».

كذلك يمكن أن نتحدّث عن مناسبة الخطاب لما هو خارج عنه. ويشمل ذلك أوجها عديدة أهمّها مناسبته للمقام. وليس في ما هو معروف من البلاغات القديمة بلاغة أولت المقام ما أولته إياه البلاغة العربيّة. فقد اتّخذت منه معيارا أسمى

تفصل بموجبه بين المخاطبات البليغة وبين ما منها دون تلك المرتبة كالعيّ والخطل والهذر والعجز وكلّ ما هو من دائرة النّقص والوهن والمذمّة. وهو ما دفع ببعض الدّارسين الأجانب، في دراستهم التي أشاروا فيها إلى التفكير اللّغوي عند العرب، إلى القول بأنّ في البلاغة العربيّة كثيرا من الأسس التي عليها قامت التّداوليّات الحديثة، وأنّها تفرّدت ببناء مقاييس نجاعة القول وتأثيره على اعتبار المنجز اللّغوي منخرطا في عمليّة تبادل بين أطراف يساهم كلّ طرف منها، على نحو ما، في تحديد ملامحه وضبط مواصفاته.

وللمقام في تفكير الجاحظ البلاغي حضور لافت سواء في وضوح المتصوّر أو في كثرة المصطلحات المشيّرة إليه، البانية لحقله المعنويّ كالموضع والحال وما دار في فلكهما كالأقدار والمطابقة والمشاكلة.

وبعض حديثه عنه ذو صبغة عامّة تشير إلى علاقة المقال بالظّرف العامّ الذي يتنزّل فيه. وتأتي العبارة عن ذلك مطلقة في شكل قانون عامّ. من ذلك القول المشهور الذي أصبح، لما هو عليه من تجريد، الرّكيزة الأساسيّة لكلّ تفكير في خصائص التراكيب التي تأتي لخصائص المعاني: «**لكلّ مقام مقال**». ولا يهمّ أن يكون هذا القانون الذي صيغ صياغة الأمثال وجوامع الكلم من ابتداعه، وإنّما المهمّ أنّه أوّل من أرسى دعائمه، وأقام عليه نسقا متكاملا في مسألة التفاعل بين القول والسّياق المحيط به والمواضع التي يُدعى إلى أنْ يحلّ بها. ولا أدلّ على أهميّته في النّسق المشار إليه من اعتباره سياسة تتطلّب من القائم بها خبرة وحسن تصرّف وتمييز. وعلى قدر حنكة المتكلّم في تدبير مقام كلامه، وفي إيقاع النسبة بينه وبين ما يقول يكون نجاحه فيه ووضعه نفسه بمنجاة عن حسد الحاسد الذي يتعقّب السّقط ومواضع الزّلل حيث لا سقط ولا زلل:

«**إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ، فإنّه لا يرضيهما شيء**» . (116/I)

ولا يذهبن بنا الظنّ إلى أنّها سياسة مبسوطة تتأتّى لكلّ من أغراه العجب بنفسه بتكلّف مقامات الخطباء الأبيناء الذين يستطيعون مواجهة «**صعوبة المقام وأهواله**» وإذا «**ابتلوا بمقام**» اهتدوا إلى مسالك الخلاص منه :

«**فان ابتُليت بمقام لا بدّ لك فيه من الإطالة، فقدّم إحكام البلوغ في طلب السّلامة من الخطل، قبل التقدّم في إحكام البلوغ في شرف التّجويد. وإيّاك أن تعدل بالسّلامة شيئا، فإنّ قليلا كافيا خير من كثير غير شاف**» . (112/I)

«(...) قال: سمعت أبا دؤاد بن حريز يقول وقد جرى شيء من ذكر الخطب وتحبير الكلام واقتضابه، وصعوبة ذلك المقام وأهواله فقال: «تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتّشادق من غير أهل البادية بغض، والنّظر في عيون النّاس، عيّ، ومسّ اللحية هُلك، والخروج ممّا بُني عليه أوّل الكلام إسهاب» . (44/I)

وبعض حديثه الآخر عن المقام محدّد، انتقل فيه من المقام الخطابي. وهو مقام تغلب عليه المشافهة ولا يتعلّق بجنس من أجناس القول، إذ جميعها مدعوّ إلى مراعاة الضّوابط التي تقتضيها سياسة المقام ومواجهة أهواله إلى مقام فرعيّ ارتبط بجنس أدبيّ محدّد هو الخُطبة، وبمناسبات مخصوصة تتحقّق في سياقها كمناسبات الأعياد، والنكاح، والتعزية، والوعظ، والاستنفار.

فخطب النكاح هي مناسبة اجتماعية للفرح. لذا فمن البديهي أن تكون مفرداتها تحيل على معاني الفرح والحياة، وأن تكون ألفاظها مدحا للخاطب للترغيب فيه والرضا عنه. فلقد خطب أبو طالب لرسول الله صلى الله عليه وسلّم في تزويجه خديجة بنت خويلد فقال:

«إن محمد بن عبد اللّه ابن أخي، من لا يوازن به فتى إلا رجح به برّا، وفضلا وكرما، وعقلا، ومجدا ونبلا، وإن كان في المال قل ... وله في خديجة بن خويلد رغبة، ولها فيه مثل ذلك، وما أحببتم من الصداق فعليّ...»

وممّا يستحسن في خطبة النكاح، كما في بقية الخطب، سلامة آلة البيان من كل عيب، يقول الجاحظ في البيان والتبيين (بيان، 58/I):

«خطب الجمعي خطبة نكاح أصاب فيها معاني الكلام، وكان في كلامه صفير يخرج من موضع ثناياه المنزوعة، فأجابه زيد بن علي بن الحسين بكلام في جودة كلامه، إلا أنه فضله بحسن المخرج والسلامة من الصفير، فذكر عبد اللّه بن معاوية بن جعفر سلامة لفظ زيد لسلامة أسنانه فقال في كلمة له :

قلّت قوادحها وتم عديدها ... فله بذاك مزيّة لا تنكر»

إذا سلامة اللفظ في خطبة النكاح من محسناتها، واختيار ما يناسب المقام منها أشد تبليغا للمقصد. ولها أيضا شروط وسنن تجعلها تختلف عن غيرها من الخطب. ومن سننها أن «**يطيل الخاطب ويقصر المجيب**» . وتعتبر خطبة النكاح الخطبة الوحيدة التي يكون فيها الخطيب جالسا. لقد قال الجاحظ على لسان الهيثم بن عدي:

«لم تكن الخطباء تخطب قعودا إلا في خطبة النكاح». (بيان، I/118)

حتى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قال:

«ما يتصعّدني كلام كما تتصعدني خطبة النكاح»

ولقد فسر ابن المقفع قول عمر بقوله:

"ما اعرفه إلا أن يكون أراد قرب الوجوه من الوجوه، ونظر الحداق من قرب في أجواف الحداق، ولأنه إذا كان جالسا معهم كانوا كأنهم نظراء وأكفاء، فإذا علا المنبر صاروا سوقة ورعية." (بيان، I/117) .

ومن المناسبات الاجتماعية التي تعتبر مصدرا للفرح نجد الأعياد. وعلى الخطيب في خطبة العيد أن يتجنّب في خطبته ذكر الموت أو الوعيد، أو الترغيب عن الحياة والتزهّد فيها. فخطبة العيد خطبة تقال في مناسبة الفرح. لهذا على الخطيب أن يجعل ألفاظه فيها ألفاظا تشرح صدر السامع وتزيّن له الحياة. ففي خطبة من خطب العيد، قال صلى الله عليه وسلّم:

"أيها النّاس آمنوا بالله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب. هذا يوم أكرمكم الله به وخصكم بفضله، ويجعله الله لكم عيد؛ فاحمدوا الله الذي هداكم لما ضل عنه غيركم."

(عثمان بوغانمي، الخطبة كنثر فنّي، نشر مؤسسات بن عبد الله، تونس 1978)

فمفردات خطبة العيد هي مفردات حمد واستغفار وربما هزل وبعض من الدعابة أحيانا.

خطبة الجمعة تختلف عن خطبة العيد من جهة مفرداتها ونوع حججها ولهجة الخطيب عند إلقائها. وبما أنّها خطبة تنوب عن نصف الفرض، يدعو من خلالها الخطيب مخاطبيه إلى طاعة الله، فمن غير المناسب أن توشي بمفردات هزل أو غزل، بل يجب أن تكون هذه المفردات تحمل في طيّاتها هدفا يحمل السامع على التفكير في أمر دينه، والتأمل في خلق الله والتسبيح بحمده خاصة وان مراد الخطيب التأثير في سامعيه. ويجب أن تكون خطب الجمعة خطبا قصيرة موجزة، ولكنها تحمل معاني لا متناهية. فلقد قال عمار بن ياسر:

«أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلّم بإطالة الصلاة وقصر الخطب».

(بيان، I/ 303).

ومن خطب رسول الله عليه الصلاة والسّلام أنه بعد أن حمد الله قال:

«يا أيها النّاس! إنّ لكم معالم؛ فانتهوا إلى معالمكم. وان لكم نهاية؛ فانتهوا إلى نهايتكم. إن المؤمن بين مخافتين: بين عاجل قد مضى لايدري ما الله صانع به، وبين آجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه. فليأخذ العبد من نفسه لنفسه، ومن دنياه لآخرته، ومن الشبيبة قبل الكبرة، ومن الحياة قبل الموت، فوالذي نفس محمد بيده، ما بعد الموت من مستعتب، ولا بعد الدنيا من دار، إلا الجنّة أو النار».

(بيان، I، 302-303)

فمفردات هذه الخطبة هي مفردات تنتمي إلى سجلّ الترهيب الواضح في الأساليب المجراة وغلبة صيغتي الأمر والنّهي.

أما في خطب الصلح والإصلاح بين العشائر، فعلى الخطيب أن يوشيها بعبارات فيها حث على التواصل والحلم والتسامح وفيها نهي عن التقاطع والتباغض. ومن المستحبّ أن تكون هذه الخطب طويلة وهنا يقول الجاحظ:

«فأما خطب إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل والإطالة من غير إملال» .

(بيان، I/116)

ومن الخطب التي على الخطيب أن يراعي فيها المقام، خطب الاستنفار. فعلى الخطيب أن تكون ألفاظه تحفز على الجهاد في سبيل الله كقول علي رضي الله عنه:

«إن الجهاد باب من أبواب الجنة، فمن تركه رغبة عنه، ألبسه الله الذل وسيم الخسف وديث بالصغار ... والذي نفس محمد بيده ما غزي قوم قط في عقر دراهم إلا ذلوا» .

(البوغانمي، 126)

فخطب الاستنفار خطب مملوءة بكل ما يحيل على قيمة الجهاد وأجر المجاهدين، وكيف أن خير القتلى الشهداء.

وتعتبر الخطب التي تقال في مواضع التعزية والمآتم والرثاء خطب جدّ تكون ألفاظها موشاة بمعاني الحزن والأسى والصبر والتفجّع؛ فلا يمكن للخطيب أن يتوسل في قوله بمفردات فيها الفرح والخطبة لرثاء عزيز قوم.

إذا من البيان أن يلتزم الخطيب بإتباع شروط اتّفق عليها العرب ونحا نحوها أعظم الخطباء والبلغاء في خطبهم إذ من العي أن تكون ألفاظ المتكلّم لا تمتّ للمقام الخطابي بصلة، وأن تكون ألفاظا لمقام مختلف. ولقد قال الجاحظ في هذا :

«وقبيح بالخطيب أن يقوم بخطبة العيد أو يوم السماطين، أو على منبر جماعة، أو في الخلافة، أو في يوم جمع وحفل، إما في إصلاح العشائر واحتمال دماء القبائل واستلال تلك الضغائن والسخائم فيقول كما قال بعض من خطب على منبر ضخم الشأن، رفيع المكان: ثم إن الله عز وجل بعد أن أنشأ الخلق وسواهم ومكن لهم، لا شاهم فتلاشوا».

(بيان، 140/I)

إذا فمن البلاغة والبيان أن يحترم المخاطب شروط القول في مختلف أنواع الخطب وذلك من خلال الألفاظ وبنية الخطبة وطريقة قولها. ومن البيان أيضا أن يعي المخاطب بمخاطبه وبإمكانته الاجتماعية. ولا يقتصر الجاحظ في تحديد واسمات كلّ نوع من أنواع الخطب على معجم الخطبة وإنّما أورد شروطا أخرى كثيرة تدلّ على وعيه المبكّر بمحدّدات هذا الجنس بالقياس إلى المقام الذي تتنزّل فيها كقوله على سبيل المثال:

«فرّق بين صدر خطبة النّكاح وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصّلح وخطبة التّواهب حتّى يكون لكلّ فنّ من ذلك صدر يدلّ على عجزه» (بيان، 116/I)

أو قوله :

«وكانوا يستحسنون أن يكون في الخطب يوم الحفل وفي الكلام يوم الجمع آي من القرآن فإنّ ذلك ممّا يورث الكلام البهاء والوقار والرقة وسلس الموقع» (بيان، 118/I).

أو قوله :

«وأكثر الخطباء لا يتمثلون في خطبهم الطّوال بشيء من الشعر ولا يكرهونه في الرّسائل إلاّ أن تكون إلى الخلفاء». (بيان، 118/I)

وتأثير هذه المقولة في نظريته البلاغيّة والجماليّة عميق، لعلّ أهمّه بروز مفهوم النسبيّة في تحديد بلاغة النّصّ، فبحكم ترابط «**المقال**» و«**المقام**» ترابطا جدليا تصبح خصائص الكلام غير منفصلة عن السياق الذي يحتويه. معنى ذلك أنّ الحكم للكلام أو عليه لا يتعلّق بشيء في ذاته ومواصفات تتولّد داخله تولدا ذاتيّا إذ وجوده وجود علائقيّ ظرفي، ومؤدّى النسبيّة انعدام الفصاحة المطلقة، والبلاغة المطلقة. ولذلك تختلف المقاييس باختلاف المواضع، وأكبر دليل على ذلك، في آثاره، اعتماده في تحديد الأساليب البلاغيّة على ملاءمتها للسياق مما يؤكّد على أنّ قيمتها البلاغيّة ليست قيمة مجرّدة يمكن ضبطها في قوائم تصلح لكل موضع وحال :

«ووجدنا الناس إذا خطبوا في صلح بين العشائر أطالوا، وإذا أنشدوا الشعر بين السماطين في مديح الملوك أطالوا، وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك عن عجز» . (حيوان، I / 93)

ومما يثبت به قانون النسبيّة في النّص السابق قطعه السببيّة المباشرة بين الظاهرة وطرفها، الخطل بالنسبة إلى الإطالة والعجز بالنسبة إلى الإقلال. وبهذه الكيفيّة خلّص الجاحظ نظريته في بعض الأساليب كالإيجاز والإطناب من الاعتبارات «**الكمية**» وأقامها على مجرّد «**الكيفيّة**» فجعل منها أدوات طيّعة مرنة ذات قيمة أدبيّة وجمالية متحوّلة.

«**والإيجار ليس يُعنى به قلّة عدد الحروف واللفظ. وقد يكون الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار، فقد أوجز. وكذلك الإطالة. وإنّما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولا يردّد، وهو يكتفي في الإفهام بشطره. فما فضل عن المقدار فهو الخطل**» . (حيوان، I / 91)

وما ينطبق على هذين الأسلوبين ينطبق على بقيّة الأساليب، وكثيرا ما يجمع المؤلف بينها في صيغة لغويّة إقراريّة تتخذ شكل القانون العامّ الذي يجب أن نُخضع له تصرّفنا اللغويّ.

«**ولكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء (...) والإفصاح في موضع الإفصاح، والكناية في موضع الكناية والاسترسال في موضع الاسترسال**» . (حيوان، 3 / 39)

وعلى هذا النحو نفهم لماذا يستحسن الأسلوب ونقيضه؛ فالرجل الذي لم يدّخر جهدا لاستقصاء الحجج لفضل الكلام على الصّمت يؤكّد في بعض سياقاته عكس ذلك :

«**وربّما أتى من السّكوت بما يعجز القول عنه وقد بلغ أقصى حاجته وغاية أمنيته بالإيماء والإشارة حتى يكون تكلّف القول فضلا والكلام خطلا**».

(رسائل، I / 307)

وهذا المظهر يكاد يكون مطّردا في مواقفه. فلئن اشتهر عنه تمسّكه بالإفصاح والإبانة عن القصد حتى غدت بعض أقواله المجسّمة لهذه الفكرة شائعة بين النّاس، سائرة سير الأمثال، فإنّه لا يتردّد في تقديم «**الكناية**» عليهما واعتبارها عنوان شرف القول وفضله.

«**وربما كانت الكناية أبلغ من التعظيم وأدعى إلى التقديم من الإفصاح والشرح**» (حيوان، I / 307) .

ورأيه هذا في الكناية ليس مقابلا لرأيه في الإفصاح فقط؛ بل إنّه يخالف قولا آخر في نفس الموضوع :

«أو ما علمت أنّ الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف». (بيان، I / 117)

وهكذا فإنّ ما يبدو، في الظاهر، تناقضا هو على غاية الانسجام مع أصول نظريته المؤسّسة على موقف جماليّ عامّ، بعيد كلّ البعد عن التصوّرات الماورائيّة، والمنازع المثاليّة في التفكير، مغرق في العمليّة بحيث لا ينفصل **«الحسن»** عن "**النفع**" و"**النجاعة**"، ولا تتحقق بلاغة القول ويعمّ خيرها إلاّ إذا انصهر الكلام في وظيفته وتحققت فيه شروط الملاءمة وهي الغاية التي ليس بعدها غاية:

«ولا خير في كلام لا يدلّ على معناك ولا يشير إلى مغزاك وإلى العمود الذي إليه قصدت والغرض الذي إليه نزعت» . (بيان، I / 115 - 116)

ونتج عن هذا التصوّر الذي يربط الجماليّة بالإنجازن بل بنجاعة الإنجاز، عزوف الجاحظ عن دراسة الكلام في ذاته باعتباره شكلا متناسقا يمكن تذوّقه وتحسّس الجمال فيه بصرف النظر عن وظيفته والغاية منه.

ولعلّنا وقفنا هنا على سبب هامّ يُعين على توضيح قضيّة محيّرة في تاريخ البلاغة العربيّة ومؤلفات الجاحظ على وجه الخصوص. فأنت إذا قارنت بين مؤلفاته ومؤلّفات ابن قتيبة، خاصّة "**تأويل مشكل القرآن**"، لاحظت فرقا واضحا من جهة التبويب لمسائل البلاغة وترتيبها، لا يكفي الفاصل الزمني القصير بينهما لتفسيره. ففي حين لا يعير الجاحظ أيّة أهميّة لهذا النوع من البحث، ناهيك أنّه لم يذكر كثيرا من الأساليب التي سبق أن وجدناها عند سلفه من اللغويين والنحاة، تكاد مشاركة ابن قتيبة تنحصر في جمع ما وجد في مؤلفات أسلافه وتنظيمه وإيفائه حقّه من التعريف وضرب الأمثلة.

ولا نظنّ أنّ الجاحظ كان عاجزا عن مثل هذا الصنيع لو لم تكن منطلقاته الفكريّة، وأسس نظريته البلاغيّة تصدّه عن ذلك. فلا جدوى من جميع الأساليب وتحديدها وإيراد الشاهد لها في إطار تصوّر لا يعترف لها بقيمة ثابتة، وحسن عالق بذاتها، مستقلّ عن ملابساتها.

***

أمّا الأثر الكبير الثاني الذي خلقته نظريّة **«المواضع»** في تفكيره البلاغي، فتتمثّل في احتلال مبدإ **«الاختيار»** صدارة المقاييس في التمييز بين الأساليب

وتفضيل بعضها على بعض. وأسس الاختيار، في هذا المضمار، تحقيق الملاءمة بمعنييها: العامّ والخاصّ، أي بين الأطراف الداخلة في تركيب الكلام وبين السياق الحافّ بها. والاختيار يؤدّي بصفة طبيعية إلى إبراز دور المتكلّم المسؤول عن تحقيق تلك المناسبات وصوغ الكلام على مقتضى الحالات، وواضح أنّ الاستجابة لهذه المتطلّبات أمر عسير لا يتمّ للمتكلّم العاديّ.

حمادي صمّود

جامعة منوبة

كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

نظرة في قصة سليمان وملكة سبإ

عبد المجيد الشرفي
جامعة منوبة
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث

وردت قصة سليمان وملكة سبإ في العهد القديم وفي القرآن، لكنّ عناصرها مختلفة اختلافا كبيرا بين النصين، ويتباين تبعا لذلك الغرض من إيرادها. وقد اكتسب الخبر المتعلق باللقاء بين سليمان وملكة سبإ في الأدبيات اليهودية والمسيحية والإسلامية اللاحقة دلالات ذات صبغة ميثية وضحتها البحوث التاريخية في العصر الحديث. وما زال التفسير القرآني يجد صعوبة في التخلص من تلك الصبغة.

الكلمات المفاتيح :

سليمان – بلقيس – ملكة – اليمن - سبأ – الحكمة – التوحيد – العجيب – التفسير - التأريخ

Abstract

Le récit de la rencontre entre Soliman et la Reine de Saba se trouve dans l'Ancien Testament et dans le Coran, mais ses éléments sont très différents, comme l'intention de le narrer. Dans les littératures juive, chrétienne et musulmane postérieures, ce récit a acquis des significations mythiques prononcées que la recherche historique à l'époque moderne a mises en évidence. Mais l'exégèse coranique peine encore à se libérer de ces significations.

Mots clés :

Soliman – Bilqis - Reine– Yemen – Saba – Sagesse – Monothéisme – Fantastique - Exégèse – Histoire.

وردت قصة ملكة سبإ مع سليمان في "العهد القديم" في "سفر الملوك" أساسا[1]، وكذلك في "سفر أخبار الأيام"[2]. وما ورد في "أخبار الأيام" متعلقا بسليمان وملكة سبإ إنما هو إعادة لما جاء في سفر الملوك باختلاف طفيف في بعض التفاصيل، وهو متأخر عنه باتفاق المؤرخين، وقد كتب بين 350 و200 قبل الميلاد، ويرجّح أن السفرين ينتميان إلى أصل واحد تفرّعا عنه. ولذلك فسينصب اهتمامنا على ما جاء في سفر الملوك نظرا إلى كونه أقدم من سفر أخبار الأيام. ووردت القصة في القرآن في سورة النمل 20/27 - 44[3]. وبما أنها لم ترد إلا مرة واحدة في كلا المصدرين - باعتبار ما جاء في "سفر أخبار الأيام" تكرارا - فسنحاول وضعها في سياقها السردي، وتبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين الروايتين، والدلالات التي يمكن استخلاصها منهما. ولهذا الغرض استعنّا بالأدبيات المتعلقة بهذه القصة سواء كانت تفاسير أو تواريخ أو دراسات مفردة، عسانا نقف على ما تقتضيه القراءة الحديثة من نتائج قد تبتعد إن قليلا أو كثيرا عمّا هو سائد، ولا سيما لدى المتشبثين بالقراءة الحرفية للنصوص الدينية التأسيسية.

أ) في العهد القديم

يقدّم الأستاذ السويسري ألبير دي بيري (Albert de Pury) المختص في الدراسات المتعلقة بالعهد القديم لبحث بالفرنسية عن سليمان وملكة سبإ[4] في سفر الملوك بقوله:

«يبدو لنا الخبر الخاص بزيارة ملكة سبإ في الفصل العاشر من سفر الملوك الأول خبرا تستعصي سطحيته على التعبير. ليكاد المرء يخال نفسه وقد نُقل إلى دكتاتورية من الدرجة الثالثة في الخمسينات، فكأنه يقرأ العنوان الرئيسي للجريدة المحلية أو للصحيفة الرسمية. ففي هذا الإطار، كما يعلم الجميع، تكون مهمّة التحرير أن يعيد كل صباح صياغة التسبيح بحمد رئيس الدولة، ولهذا الغرض فإن الحيلة الأبسط، ولكن كذلك الأكثر ابتذالا، تتمثل في تسجيل الصدى لمديح ما عبّرت عنه من باب

---

1 هو السفر الأول في الترجمة الفرنسية (ص ص 645 - 646 في T O B ، وص ص 352 - 353 في La Bible de Jérusalem)؛ وهو السفر الثالث، ص 589، في الترجمة العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

2 وردت القصة في "سفر الأيام الثاني"(Le Livre des Chroniques)، ص ص 734 - 735 في الترجمة العربية، وص ص 1840 - 1841 في T O B ، وص ص 439 - 440 في La Bible de Jérusalem.

3 أثبتنا نص القصة كما وردت في المصدرين في ملحق هذا البحث.

4 انظر:

A. de Pury, "Salomon et la Reine de Saba. L'analyse narrative peut-elle dispenser de poser la question du contexte historique ?", *in* Daniel Marguerat (éd), *La Bible en récits : l'exégèse biblique à l'heure du lecteur*, Genève, Labor et Fides 2005, pp 213 - 238.

وقد أفدنا منه فوائد عديدة.

المجاملة شخصية أجنبية مرّت بالعاصمة. فهي على الأقل، وهذا هو المضمَر، لم يدفع لها أحد شيئا لكي تثني على "هذا الرئيس الذي يحسدنا العالم عليه!". فهو خبر يبدو وكأن لا شيء يحصل فيه: لا صراع ولا تشويق ولا رهان حقيقي. تأتي ملكة من أطراف الأرض صحبة حاشيتها، فتعجَب ويُعجَب بها، وتعبّر عن ثنائها، ويتمّ تبادل الهدايا، ثم ترحل. والكل له مفعول النظرة السحرية ومفعول سراب لا تكاد تكون له نتائج في الحياة الواقعية أكثر ممّا له على الصعيد الخيالي البحت وعلى الصعيد الأدبي».

رغم هذا الانطباع الأول الذي يشعر به القارئ المعاصر، فإنّ خبر الزيارة التي أدتها ملكة سبإ اليمنية للملِك اليهودي سليمان في أورشليم/القدس يثير مجموعة من الأسئلة تتعلق بالحدث في حد ذاته، وتتعلق كذلك بالرهانات الكامنة وراء هذا الخبر في السياق التاريخي الذي شهد ولادته:

- ما هو الإطار الذي يندرج فيه خبر الزيارة؟
- هل كانت ملكة سبإ معاصرة لسليمان حتى يمكن لهذه الزيارة أن تقع من الناحية التاريخية البحت؟
- ما دلالة إقحام ملكة عربية في الأحداث التي كانت المنطقة مسرحا لها؟
- ما هو الأثر الذي كان محرر سفر الملوك، أو محرروه، يسعى، أو يسعون، إلى تركه في نفوس قرائه؟

يندرج خبر الزيارة التي قامت بها ملكة سبإ إلى سليمان ضمن خبر أوسع يتعلق بوصف مُلك سليمان (سفر الملوك الأول، 3 - 11، وسفر أخبار الأيام الثاني، 1 - 9)[1]، ونواة هذا الخبر الواسع هي تشييد سليمان الهيكل، تحيط بها حكايات وأحداث يقصد منها التأكيد على حكمة هذا الملك وقوّته وثرائه. إلا أن خبر الزيارة لا يُحدث أي أثر في سرد هذه الحكايات والأحداث. ورغم خلوّه من أيّ رهان فإنّ فيه ما يشبه العقدة : 1) تسمع ملكة سبإ بشهرة سليمان فتقرر اختبار حكمته، وتتوجه لذلك إلى أورشليم/القدس صحبة حاشيتها محمّلة ببضائع ثمينة، ثم تسأل سليمان. 2) يجتاز سليمان الامتحان بنجاح، فيجيب عن كل أسئلة الملكة، وتنبهر هي لا بحكمة سليمان فقط بل أيضا بقصره وبخدمه وأخيرا بالقرابين التي يقدمها ليهوه. 3) وتنحل العقدة عندما تعترف ملكة سبإ بأن حكمة سليمان لا تضاهى، وتحمد يهوه على أن تفضل بوضعه على عرش إسرائيل، ثم تهدي الملك 120 قنطار ذهب وأطيابا كثيرة وحجارة كريمة. ويعطيها الملك بدوره هدايا كثيرة. 4) وأخيرا تعود الملكة إلى أرضها مع حاشيتها.

---

[1] تحيل الأرقام في كلا السفرين على الفصول في "الترجمة المسكونية" (T O B).

ويتبيّن من هذا الخبر أنه يدور حول حكمة سليمان في المرتبة الأولى وحول ثرائه في المرتبة الثانية. فقد كان كلا الشخصين اللذين تدور حولهما الحكاية غنيا وحكيما، إلا أن حكمة سليمان وغناه فاقا حكمة الملكة وغناها. ولكننا لا نعرف من خلال الخبر ما دار بينهما، فكأنه لا يرمي إلى الاستدلال على أن حكمة سليمان أقوى وأرفع من حكمة الملكة، بل إلى إثبات هذا الأمر على أنه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها. ولهذا فهو يتبسط في وصف إعجاب الملكة وانبهارها في مقابل تحفّظ سليمان، إذ هو لا ينبس البتّة ببنت شفة.

ويعمد السارد لهذا الخبر إلى وضعه في زمن سحيق، سواء بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى قارئه: **"لم يرد بعد في الكثرة مثل ذلك الذي وهبته ملكة سبإ للملك سليمان"**؛ **"ولم يرد مثل ذلك الخشب الصندل ولا رؤي مثله إلى هذا اليوم"**. كما أن الإطار وسلّم القيم قد حدّدا بأبعد ما يمكن عن عالم القارئ الواقعي: هو عالم البلاط المتميّز بالتأنق والذوق الرفيع. والخبر لا يغفل بطبيعة الحال الإشارة العابرة إلى عبادة يهوه: **"تبارك الرب إلهك الذي رضي منك وأجلسك على عرش إسرائيل"**. أما ملكة سبإ فهي لا تقدّم بصفتها من المعجبات بسليمان عن بعد فحسب بل بصفتها شاهدة على إشعاع يهوه. فهي امرأة استغلت كل طاقتها وكل ثروتها للبحث عن الحقيقة، ووجدت ضالتها في الاجتماع بسليمان والاعتراف بإلهه. وكأنّ السارد يتوجه ضمنيا إلى قرائه، وإلى اليهود منهم بصفة خاصة، ليدعوهم إلى النسج على منوالها.

وقد عمل نقاد العهد القديم في مرحلة أولى على تبيّن الطبقات التأليفية في الخبر، فرأوا فيه جذرا ينتمي إلى عهد سليمان في القرن العاشر ق م، وإضافات متأخرة في زمن السبي البابلي، ولكن النقاد المعاصرين صاروا في مرحلة ثانية، ومنذ نحو الثلاثين سنة، شبه مجمعين على أنّ الخبر كله متأخر، وهذا ما يلخصه كناوف (Knauf) بقوله:

"لقد تبلورت أسطورة "بلاد العرب السعيدة" في العهد القديم في زيارة "ملكة سبإ"، ولم تكن لتلك الزيارة حظوظ في أن تقع، أكثر من الحظوظ في وجود سفن طرسيس. فلا وجود لملِكات في سبإ، وبالأحرى في القرن العاشر ق م، ولكن كانت توجد نساء رئيسات قبائل من بين عرب الشمال في القرنين الثامن والسابع ق م. وبعد أن جعلت الأسطورة من سليمان الملِكَ الحكيم والغنيّ بامتياز، كانت ثروته في حاجة إلى أن يَعترف بها الملوك الأغنياء (بين القرنين السابع والخامس). كانت "ملكة سبإ" منبئة عن إسهام السبئيين في حجّ الأمم نحو صهيون (أشعيا 60، 9). فهذا النص يعود تاريخه إلى بداية

العهد الفارسي، عندما كانت مملكة سبإ في أوج قوّتها وشهرتها. وحين نرى أنّ سفن طرسيس كانت تشير، بالنسبة إلى يونس (يونس 1)، إلى أقصى موقع في الغرب، وأنّ السبئيين هم عند جويل 4، 8 أبعد الشعوب من جهة الشرق، نفهم أنّ أولئك المؤلفين في العهد الفارسي والهلينستي كانوا يتحركون دائما في حدود ذلك العالَم الذي تكوّن في القرن الثامن/السابع ق م، والذي هو عالَم الخبر المتعلق بمُلك سليمان"[1].

وتعود هذه النظرة الجديدة التي تشكّ شكا قويّا في إمكان زيارة ملكة سبإ لسليمان إلى عاملين أساسيين: الأول هو المعرفة الجديدة بطبيعة المصادر "الكتابية" وبصلتها بالتاريخ، والثاني هو المعرفة الأكثر عمقا بتاريخ الشرق الأدنى في النصف الأول من الألفية الأولى ق م. فمن الثابت اليوم لدى العلماء أنّ داود وسليمان بالخصوص ينتميان إلى عهد سابق للملوك الذين وصلتنا عنهم وثائق تاريخية، أي في القرن السابع ق م، وأنّ مُلكهما إنما هو رواية تاريخية ذات مقصد وعظي، لا تاريخ بالمعنى التام للكلمة. أما مملكة سبإ فلم تظهر قبل القرن الثامن، إذ تأسست بين 730 و700 ق م، وكان أوج ازدهارها في النصف الثاني من القرن السابع، أي إنها متأخرة بما لا يقل عن قرنين عن فترة حكم سليمان.

وحين نعود إلى تاريخ المنطقة في الفترة الممتدة من منتصف القرن الحادي عشر إلى منتصف القرن السابع ق م نلاحظ بالخصوص أنها فترة صراع بين الأشوريين من جهة، وكانوا يحتلون الأراضي الداخلية من الهلال الخصيب، والفينيقيين من جهة ثانية، وكانت دويلاتهم ومدنهم واقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. فاستطاع المدّ الأشوري التوسّعي أن يقضي في النهاية على الدول القائمة في الأراضي الداخلية وخصوصا في دمشق سنة 732، والسامرة سنة 720، ولكن المدن الفينيقية الساحلية تمكنت من مقاومته ولم تسقط إلا في آخر العهد الفارسي (صيدا هدّمت سنة 351، وصور سنة 333 على أيدي الاسكندر).

وكان للأشوريين عدوّ آخر متمثل في عرب صحراء الشام وعرب الجزيرة حتى جنوبها مرورا بالحجاز، فكان الصراع مع هؤلاء العرب الرحّل المالكين لقوافل تجارية والمحتمين بالواحات التي ينفردون بإمكان الوصول إليها بفضل

---

[1] انظر نقلا عن ألبير دي بوري، المرجع المذكور:
Ernst Axel KNAUF, *Die Umwelt des Alten Testaments*, NSK.At 29, Stuttgart, ‘Katholisches Bibelwerk, 1994, pp 151-152

إبلهم، صراعا مستمرا حاولوا فيه مرارا الاستيلاء على المراكز التي تنتهي إليها تجارة العرب في الشمال، إلا أنهم لم يسعوا قط إلى احتلال الواحات وأعماق الصحراء العربية. وإذا كان العرب من هذا الوجه شبيهين بالفينيقيين فإن ما تشهد به الحوليات الأشورية هو أنهم كانوا يختلفون عن هؤلاء وعن سائر خصوم الأشوريين من آراميين وإسرائيليين بأنّ لهم مَلِكات – لا ملوكا رجالا فقط – ذُكرت منهن خمس: زبيبة سنة 738 وسَمسي سنة 734 وتَئلهنّو سنتي 691 و689 وابنتها حسب المرجّح تبوأة، وقد حُملت رهينة إلى نينوى، وأخيرا عدية حوالي 652.[1]

على ضوء هذين المعطيين اللذين لا شك في أنهما تركا انطباعا عميقا في نفوس المعاصرين للامبراطورية الأشورية: الفينيقي الغني العارف بأسرار البحر فلا يمكن التغلب عليه، والعربي الغني كذلك بتجارته بالمواد الثمينة من ذهب وعطور وبهارات، العارف بأسرار الصحراء فلا يمكن القبض عليه، وتحكمه بالإضافة إلى ذلك امرأة، على ضوئهما إذن نشأ ذاك الغرض الأدبي الذي يدور حول المَلِك الفينيقي والمَلِكة العربية، كما نجده متمثلا في خبر زيارة ملكة سبإ لسليمان.

ومن القرائن التي ترجّح أن الخبر قد تمّ تأليفه في زمن متأخر عن الفترة التي توحي بأن أحداثه دارت فيها أن الأنموذج الذي حيكت القصة على منواله هو أنموذج الحكم الأخميني البابلي، ولا سيما في عهد داريوس (Darius) (522-486) وكيا كسريز (Xerxès) (486-465). فسليمان يحاكي في اتساع ملكه وتهاطل الثروات عليه المَلِك الفارسي، ومُلكه يُتصوّر قائما مثل المُلك الفارسي، وخلافا للمُلك الأشوري، على التآلف والتوافق بين الأمم لا على قوّة السلاح. ومعلوم أنه لا وجود لملِك في القدس في العهد الفارسي وأن غرض تشييد سليمان للهيكل لم يظهر إلا بعد الأسر البابلي في القرن السادس، بالإضافة إلى أن أخبار سليمان كلها - ومن بينها الخبر الذي يعنينا هنا - خالية من كل إحالة على تاريخ إسرائيل أو إشارة إلى ناموس موسى وإلى خصوصية يهودية ما.

وهكذا يتبيّن أنّ خبر اللقاء الذي تمّ بين سليمان وملكة سبإ لا يستحق أية ثقة لدى المؤرخ، وليس البتة خبرا تآريخيا جملة وتفصيلا: فلا سليمان كان المَلك الغني ذا النفوذ الواسع، ولا كان لسبإ ملِك، وبالأحرى ملِكة، في عهده، ولا أرقام

[1] وردت أخبار هؤلاء الملكات في حوليات تغلث فلاسر الثالث (Tiglat Pilezer III) التي وصلتنا منها مقاطع في 4 نسخ مختلفة، وقد جمعها ونشرها مترجمة إلى الانقليزية اسرائيل إفآل (I. Eph'al) في كتابه: *The Ancient Arabs*, Jerusalem/Leiden, 1982 . انظر بالخصوص الصفحات 21-36، 87، 117-137، 152.

الثروات المذكورة دالة على الواقع. فخبر سليمان مع ملكة سبإ موضوع في فترة متأخرة عن عهده بثلاثة قرون على الأقل، وفيه إسقاط واضح لأوضاع عاشها مؤلفو كتب العهد القديم بعد الأسر على أوضاع متصوَّرة في الماضي، وذات أغراض لها علاقة بالظروف التي حقّت بيهود الشتات بعد ذلك الأسر، ولا صلة لها بالحقائق التاريخية، أي إنه من جملة "الأساطير التأسيسية" التي يعجّ بها العهد القديم، ولا مناص من تأويله على هذا الأساس وأخذ السياق الذي وُضع فيه بعين الاعتبار.

ب) في القرآن

حين ننتقل إلى ما جاء في القرآن عن سليمان وملكة سبإ فأول ما نلاحظه اختلافه الكبير عن خبر الكتاب المقدس، بل لعل الالتقاء بين الخبرين لا يكمن إلا في ورود ملكة سبإ الغنيّة (أُوتِيَت مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) على مِلِك بني إسرائيل سليمان الحكيم (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلمًا؛ وَأُوتِينَا العِلمَ مِنْ قَبْلِهَا). أمّا فيما عدا ذلك فأغراض النص القرآني لا علاقة لها من أيّ وجه بأغراض النص الكتابي، والأحداث التي يقصّها القرآن لا تشبه الأحداث التي يوردها سِفر الملوك لا من قريب ولا من بعيد، فملكة سبإ لا تأتي من تلقاء نفسها للاستفادة من حكمة سليمان، والملك الإسرائيلي يقوم بأفعال ويتكلم سائلا وآمرا، و"أشخاص" القصة أكثر من "أشخاص" الخبر الكتابي. فليست القصة القرآنية حتى صدى للقصة اليهودية أو إعادة تركيب لعناصرها. هي من كل النواحي قصة أخرى، ورغم ذلك فقد استعان العلماء المسلمون في تفسيرها بالإسرائيليات، أي بالتراث اليهودي الشفوي الذي نشأ على هامش الكتاب المقدس.

ولعل الخاصية الغالبة على القصة الواردة في سورة النمل[1] اندراجها بصفة لافتة في سياق عجائبي يُحشر فيه لسليمان "**جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ**"، ويتكلم النمل "**قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ...**" وطائر الهُدهُد "**فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**"، ويلقي هذا الطائر بكتاب سليمان إلى الملِكة وقومها ثم يرى ردة فعلهم "**اِذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ**" ويعود إليهم بجواب سليمان "**اِرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ...**"، ويتكلم كذلك "**عِفْرِيتٌ مِنَ الجِنِّ**" كما يتكلم "**الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ**"، ويُؤتى لسليمان بعرش ملكة سبإ لا قبل أن "**يقوم من مقامه**" فحسب بل "**قبل أن يرتدّ إليه طرفه**"، وحين يؤتى له به يأمر بأن "**يُنَكَّر لها**" اختبارا لمدى "**اهتدائها**"، فتشكّ فعلا في أمره "**قَالَتْ كَأَنَّهُ**

[1] ورد ذكر النمل، وهو أحد عناصر القصة، في الآية 18، وبه سُمّيت السورة برمّتها.

هُوَ"، وتدخل إثر ذلك "**الصرحَ**" فتحسبه "**لُجّة**" بينما هو "**صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ**". وينتهي الخبر بإعلان المَلِكة إسلامها فتقول: "**رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**".

ولئن وردت الآيات الثلاثون المتعلقة بقصة سليمان وملكة سبإ (من 15 إلى 44) بين الحديث عن موسى وتلقيه النداء الإلهي ثم علاقته بفرعون وقومه (الآيات 7- 14) من جهة، والحديث عن ثمود وموقفهم من "أخيهم" صالح (الآيات 45 - 53)، متبوعا بالحديث عن لوط وقومه (الآيات 54 - 58) من جهة ثانية، فإن مفتتح سورة النمل (الآيات 1- 6) قد خصص لبيان وظيفة القرآن بما هو هدى وبشرى، ومصدره الإلهي، والآخرة وما ينتظر المكذّبين بها من عذاب، واشتمل القسم الأخير والأطول من السورة (35 آية: من 59 إلى 93) على خطاب حجاجي بامتياز فيه دفاع عن التوحيد في مقابل الشرك، وذلك بتعديد أوجه الاختصاص الإلهي بخلق السماوات والأرض، وإنزال الماء من السماء، وإنبات الشجر، وجَعْل الأرض قرارا وجَعْل أنهار خلالها وجَعْل رواسي لها وجَعْل حاجز بين البحرين، وإجابة المضطر وكَشْف السوء وجَعْل الناس خلفاء الأرض، وهدايتهم في ظلمات البر والبحر وإرسال الرياح بين يدي رحمته، وبدء الخلق ثم إعادته والرزق من السماء والأرض، والانفراد بعلم الغيب، والفضل على الناس، وإن كان أكثرهم لا يشكرون، والعلم بما "**تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**"، وجَعْل الليل ليسكن فيه الناس و"**النَّهَارَ مُبْصِرًا**". وكلّها آيات "**لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**". يتخلل ذلك تشنيع على الكفار إذ أنكروا البعث وقالوا "**إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ**"، وأمْرُ الرسول بحثّهم على السير في الأرض حتى ينظروا "**كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ**"، ودعوته إلى أن لا يحزن عليهم وأن لا يكون "**فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ**". وبما أنّ الكفّار يستعجلون "**الوعد**" فإن الرسول يؤمر بتبليغهم أن بعض ما يستعجلونه "**عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ**" لهم.

وفي هذا القسم من السورة كذلك تقرير بأن القرآن "**يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**"، وأنه "**لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ**". وفيه أيضا خطاب للنبيّ كي لا يحزن على الكافرين ولا يكون في ضيق ممّا يمكرون، وأن يتوكّل على الله إذ هو "**عَلَى الحَقِّ المُبِين**"، ولكنه عاجز عن هداية الضالين، فهؤلاء موعدهم خروج الدابّة والنفخ في الصُور يوم الحشر. أما وظيفة الرسول فتنحصر في أن يعبد "**رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا**"، وأن يكون من المسلمين، وأن يتلو القرآن. فهو من المُنذِرين، ولذا تختم السورة بوعد ووعيد: "**وَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْلَمُونَ**".

من هذا الاستعراض لمحتوى القصص القرآني الخاص بلقاء سليمان وملكة سبإ يبدو جليّا أنه عديم الصلة بخبر هذا اللقاء في العهد القديم، وأنه يندرج في سياق مختلف كل الاختلاف عن السياق الذي ورد فيه ذلك الخبر، ولكنه في الآن نفسه مواز له: كان كلاهما يدور حول نفس الشخصيتين، سليمان وملكة سبإ، تركّز الخبر الكتابي على حكمة ملِك بني إسرائيل وثروته، وتمحورت القصة القرآنية حول قدرة هذا الملِك الذي خضع له الجن والإنس والطير، وينتهي اللقاء في الخبر باعتراف الملكة بإله سليمان، كما ينتهي في القصة القرآنية بإسلامها **"مَعَ سُلَيْمَانَ لِلهِ رَبِّ العَلَمِينَ"**، إلا أن هذا الإسلام أتى بعد الدعوة التي أبلغها إياها الهدهد **"أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَائتُونِي مُسْلِمِينَ"** وبعد مماطلة **"وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلُونَ"** فتهديد **"فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ"**، ونتيجة لاختبار أوّل حين نُكّر لها عرشها، ورغم ذلك **"صَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ"**، ولاختبار ثان كان حاسما وتمثّل في الصرح الذي حسبته لجّة بينما هو **"صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ"**.

نحن إذن بإزاء قصة تعكس تصوّرا لقوّة خارقة للعادة ينفرد بها الملوك، وما سليمان إلا رمز لهذا الذي سيسمّيه ابن خلدون لاحقا **"الانفراد بالمجد"**، والذي من شأنه أن يُحدث في نفوس الرعية رهبة لا تقاوم وفي نفوس الأعداء خشية لا تردّ. ولكنّ القوة التي يتميّز بها سليمان مستمدّة من كونه مسلما يدعو إلى عبادة الله الواحد، على خلاف فرعون المذكور في نفس السورة والذي كان هو وقومه **"قَوْمًا فَاسِقِينَ"**، فساءت عاقبتهم. وكأنّ هذا التصوّر يعكس في جانب آخر منه توق العرب الذين يتوجه إليهم الخطاب القرآني في الفترة النبوية إلى مُلك يتمتع بالقوة والسؤدد ويخرجهم بفضل الإسلام من تشرذم النظام القبلي السائد.

ونحن كذلك بإزاء قصة توجد فيها في مقابل المَلك سليمان مَلِكة كان، رغم قوّته، يجهل أمرها جهلا تاما حتى أتاه الهدهد من سبإ بنبئها وأنها **"امْرَأَةٌ تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ"**. وفي الإشادة بامرأة مَلِكة عظيمة الشأن اهتدت إلى التوحيد بفضل دعوة سليمان، دلالة ما رأينا أحدا من المفسّرين وقف عندها، وهي كفاءة **"الجنس اللطيف"** في النهوض بأعباء الحكم، خلافا لما سيستقر عليه موقف العلماء المسلمين، عمدتهم في ذلك حديث مستلّ - إن صحّ - من سياقه، وهو "**ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة**"[1]. وفي ذلك برهان إضافي على أنّ المفسّر

---

[1] ورد هذا الحديث في **مسند ابن حنبل** على النحو التالي: "وقال أبو بكرة: قال رسول الله (ص): من يلي أمر فارس؟ قالوا: امرأة. قال: ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة"، **موسوعة السنة**، تونس/استانبول

إنّما يُسقط على النص القرآني بدون وعي قِيَم مجتمعه، فيبرز ما يتلاءم وتلك القيم، ويغيّب ما لا ينسجم معها، وإن ادّعى أنه لا يفعل سوى ترجمة النص الإلهي إلى لغة معاصريه.

ج) في النصوص الثواني

ويجرنا هذا الأمر إلى النظر في تقبّل الخبرين، الكتابي والقرآني، المتعلّقين بلقاء سليمان وملكة سبإ. فالملاحظ أنّ تاريخ تلقي هذا الخبر يكشف عن انزياح واضح عن اهتمامات السارد، فكان السؤال الرئيسي الذي ربما لم يخطر البتة بذهنه وطُرح لاحقا هو التالي: مَن هي هذه المرأة التي تعمل وتتكلم وتسافر من تلقاء نفسها، وتقرّر بنفسها ما يصلح لها، وتمارس الحكم، وتبادر بإلقاء أسئلة على أكثر الرجال تمتّعا بالمجد في زمنها؟ هل هي باحثة حقا عن الحقيقة؟ هل هي قدّيسة أو ليست سوى غانية؟ وقد طُرح هذا السؤال في الأدبيات اليهودية المتأخرة عن زمن تأليف "الكتاب المقدس"، نظرا بالخصوص إلى ما عُرف عن سليمان من ولع بالنساء الأجنبيات. وهكذا شُحن لقاؤه بملِكة سبإ بِبُعد إيروسي، بكل ما يحمله ذاك البعد من رغبة ومن سوء ظن. وافترق المهتمّون بشأن ملكة سبإ بين الاحتراز منها من جهة، ورفعها إلى مرتبة الأم المؤسِّسة والإيقونة من جهة أخرى. يظهر الاحتراز بالخصوص في الشك في أنوثتها نظرا إلى كثرة شعر رجليها، وفي ما شاع من شبه رجليها بحافر الحمار، ممّا يقرّبها من عالم الشياطين أو الجن، بينما تجلى التعظيم في جعلها بداية السلالات المَلَكية العريقة[1].

1992/1413، ج 23، ص 50. وهو متعلق ببلقيس في **قصص الأنبياء** للثعلبي (ت 427 هـ): "وروى ابن ميمونة بإسناده عن الحسن بن علي عن أبي بكر، قال: ذكرت بلقيس عند رسول الله (ص)، فقال: لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، **قصص الأنبياء المسمى عرائس المجالس**، القاهرة، البابي الحلبي 1954/1374، ص 313. ويمكن اعتبار موقف الماوردي في **الأحكام السلطانية** ممثلا لما هو شائع عند كافة العلماء المسلمين قديما. يقول مبررا لاشتراط الذكورة في تولي منصب الوزارة: "ولا يجوز أن تقوم بذلك (أي الوزارة) امرأة، وإن كان خبرها مقبولا، لما تضمنه معنى الولايات المصروفة عن النساء، لقول النبي (ص) "ما أفلح قوم ولي أمرهم امرأة"، ولأن فيها من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء، ومن الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور"، ط البغدادي، الكويت 1989، ص 36. وهو إذ لم يشترط الذكورة صراحة في الخلافة فلأن الأمر بديهي عنده ولا ضرورة للتنبيه إليه. ويقول القاضي ابن العربي (تـ 543) في **أحكام القرآن**، بيروت، دار الجيل، 1988/1408، III، 1457: "روي في الصحيح عن النبي (ص) قال حين بلغه أن كسرى لما مات ولى قومه بنته: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة. وهذا نص في أن المرأة لا تكون خليفة، ولا خلاف فيه".

[1] راجع في شأن الموقف الأول:

Jacob LASSNER, *Demonizing the Queen of Sheba. Boundaries of Gender and Culture in Postbiblical Judaism and Medieval Islam*, Chicago Studies in the History of Judaism (CSHJ), Chicago, The University of Chicago Press, 1993،

ولئن لم يخامر الشك قديما مفسّري الكتاب المقدس ومفسّري القرآن في تاريخية اللقاء فإن ما نسج حول الخبر في الأدبيات اليهودية والمسيحية لا يرتقي زمنيا إلى ما قبل القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي. ويبدو أنه متأثر إلى حد ما بالقصة القرآنية وتفاسيرها، فيذكر **ألفباء بن سيرا** في القرن الخامس/الحادي عشر أن بختنصر (Nabuchodonosor) هو ثمرة زواج سليمان بملكة سبإ، وتتوسع الملحمة القومية الأثيوبية **كبرى نجست** في أحداث اللقاء وتجعل منيليك الأول، جدّ الأسرة الحاكمة في بلاد الحبشة، ابنا لسليمان وبلقيس[1].

وسيحصل في الأدبيات الإسلامية المتأخرة عن زمن الوحي القرآني ما حصل في الأدبيات اليهودية والمسيحية المتأخرة من انزياح عن مقاصد النص المفسَّر. ولعب الخيال دورا كبيرا في تضخيم أحداث القصّة القرآنية، سواء في كتب التفسير أو في قصص الأنبياء. وكعهد المفسّرين في سائر القصص القرآني فإنهم يفصّلون ما جاء مجملا فيه، فإذا باسم ملكة سبإ عند جميعهم بلقيس، ويعرّفون بنسبها وبأسماء أجدادها، وتذهب بعض الروايات إلى أن أمها جنّيّة، وتختلف روايات أخرى في زواجها بسليمان، وتربط هذا الزواج بكشفها عن ساقيها إذ كانتا شعراوين، وبصنع النُّورة لإزالة الشعر خصّيصا لذلك.

ويمكن اعتبار الروايات التي جمعها الطبري (تـ 310) وأثبتها في تفسيره **جامع البيان**[2] عمدة المفسّرين اللاحقين. وممّا جاء فيها أنّ "**سليمان كان لا يرى أن في الأرض أحدا له مملكة معه، وكان مع ذلك (ص) رجلا حُبّب إليه الجهاد والغزو**" وأنّ الهدهد "**دلّه على مُلك بموضع من الأرض هو لغيره، وقوم كفرة يعبدون غير الله، له في جهادهم وغزوهم الأجر الجزيل**". أما ملكة سبإ فهي "**امرأة يقال لها بلقيس...ابنة شراحيل، أحد أبويها من الجن، مؤخر أحد قدميها كحافر الدابة، وكانت في بيت مملكة، وكان أولو مشورتها ثلاثمائة واثنا عشر، كل رجل منهم على عشرة آلاف، وكانت بأرض يقال لها مأرب، من صنعاء على ثلاثة أيام**". وهي في خبر آخر "امرأة

وفي شأن الموقف الثاني:

Matthias DELCOR, “La reine de Saba et Salomon. Quelques aspects de l’origine de la légende et de sa formation, principalement dans le monde juif et éthiopien à partir des textes bibliques”, in *Tradicio i traduccio de la Paraula. Miscellania Guiu ‘Camps,* Scripta et Documenta 47, F. Raurell ‘ed), Montserrat, 1997, pp 307-324

وكذلك :

Fabrizio A. PENNACCHIETTI, “The Queen of Sheba, the Glass Floor and the .Floating Tree-Trunk”, *Henoch* 22, 2000, pp 223-246

[1] انظر في هذا الغرض فصل Bil s في دائرة المعارف الإسلامية بالفرنسية: *E I2*, I, p 1256 (E. Ullendorff)

[2] الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، القاهرة، الحلبي، ط 2، 1954/1373، ج 19، ص ص 141 - 170.

لبيبة أديبة في بيت ملك"، وقد أرادت اختبار نبوة سليمان لمّا بلغها كتابه بأن "**بعثت إليه وصائف ووصفاء وألبستهم لباسا واحدا حتى لا يُعرف ذكر من أنثى**"، أو "**أهدت له صفائح الذهب في أوعية الديباج، فلما بلغ ذلك سليمان أمر الجن فموّهوا له الآجر بالذهب ثم أمر به فألقي في الطرُق، فلما جاؤوا فرأوه ملقى ما يُلتفت إليه صغُر في أعينهم ما جاؤوا به**".

وتختلف الروايات التي يوردها الطبري في شأن زمن إحضار سليمان لعرش بلقيس، وهل كان قبل إلقاء الهدهد كتابه إليها أو بعده، فيعقب عليها بقوله:

"**وأولى الأقوال بالصواب في السبب الذي من أجله خص سليمان بسؤاله الملأ من جنده بإحضاره عرش هذه المرأة دون سائر ملكها عندنا ليجعل ذلك حجة عليها في نبوته ويعرّفها بذلك قدرة الله وعظيم شأنه، أنها خلفته في جوف أبيات بعضها في جوف بعض، مُغلَق مُقفل عليها، فأخرجه الله من ذلك كله بغير فتح أغلاق وأقفال حتى أوصله إلى وليّه من خلقه وسلّمه إليه، فكان لها في ذلك أعظم حجة على حقيقة ما دعاها إليه سليمان وعلى صدق سليمان فيما أعلمها من نبوّته**"[1].

كما تتّسم الروايات المتعلقة باللقاء بين سليمان وملكة سبإ بالإغراق في الصبغة العجائبية التي طبعت القصة القرآنية من جهة، وبإيراد التفاصيل العديدة الرامية إلى إضفاء صبغة حسية على الخبر وتقريبه من عناصر المتخيّل الشعبيّ. من ذلك مثلا أن سليمان "**كان عسكره مائة فرسخ، خمسة وعشرون منها للإنس، وخمسة وعشرون للجن، وخمسة وعشرون للوحش، وخمسة وعشرون للطير. وكان له ألف بيت من قوارير على الخشب، فيها ثلاثمائة صريحة، وسبعمائة سرية...**"، وأنه "**بينا هو في مسيره إذ احتاج إلى الماء وهو في فلاة من الأرض...فدعا الهدهد، فجاءه فنقر الأرض، فيصيب موضع الماء...ثم تجيء الشياطين فيسلخونه كما يسلخ الإهاب**"، وأن ملكة سبإ "**كانت لها كوة مستقبلة الشمس، ساعة تطلع الشمس تطلع فيها فتسجد لها، فجاء الهدهد حتى وقع فيها فسدّها، واستبطأت الشمس فقامت تنظر فرمى بالصحيفة إليها من تحت جناحه، وطار حتى قامت تنظر الشمس**"، وأنّ الملأ من

[1] ينحاز الطبري في ذلك إلى الرواية المرفوعة إلى وهب بن منبه، وقد جاء فيها أن ملكة سبإ "أمرت بسرير ملكها الذي كانت تجلس عليه، وكان من ذهب مفصص بالياقوت والزبرجد واللؤلؤ، فجعل في سبعة أبيات بعضها في بعض ثم أقفلت عليه الأبواب, وكانت إنما يخدمها النساء، معها ستمائة امرأة يخدمنها. ثم قالت لمن خلفت على سلطانها: احتفظ بما قِبلك وبسرير ملكي فلا يخلص إليه أحد من عباد الله ولا يرنه أحد حتى آتيك. ثم شخصت إلى سليمان في اثني عشر ألف قِيلٍ معها من ملوك اليمن تحت يد كل قِيلٍ منهم ألوف كثيرة، فجعل سليمان يبعث الجن فيأتونه بمسيرها ومنتهاها كل يوم وليلة، حتى إذا دنت جمع من عنده من الجن والإنس ممن تحت يده فقال (يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ)" (ص 160).

قومها – وكانوا اثني عشر ألف قَيْل، مع كل قيل مائة ألف – أجابوها إذ شاورتهم في شأنها وشأن سليمان: **"نحن ذوو القوة على القتال والبأس الشديد في الحرب، والأمر أيتها الملكة إليك في القتال وفي تركه"**، وأنّ **"الذي عنده علم من الكتاب هو رجل من الإنس عنده علم من الكتاب فيه اسم الله الأكبر الذي إذا دعي به أجاب"** وأن **"اسمه بليخا"**، وأنّ سليمان **"أمر الشياطين فبنوا له صرحا وهو كهيئة السطح من قوارير، وأجرى من تحته الماء... فلما بصرت [بلقيس] بالصرح قالت: ما وجد ابن داود عذابا يقتلني به إلا الغرق، فَحَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا...فإذا أحسن الناس ساقا وقدما"**.

ولئن أثبت الطبري في أثناء هذه التفاصيل شكّه في صحتها، فقال: **"والله أعلم بأي ذلك كان، إذ لم يأتنا بأي ذلك كان تنزيل ولا خبر عن رسول الله (ص) صحيح"**، فإن ذلك لم يمنع الزمخشري (تـ 538) في تفسيره **الكشاف**، وهو المعتزلي والمحسوب على أصحاب التيار العقلي، من أن يسير في نفس الاتجاه ومن أن يورد التفاصيل العجيبة الزائدة على ما أثبته الطبري[1]. من ذلك مثلا ما يرويه من أنّ معسكر سليمان **"كان مائة فرسخ في مائة، خمسة وعشرون للجن، وخمسة وعشرون للإنس، وخمسة وعشرون للطير، وخمسة وعشرون للوحش. وكان له ألف بيت من قوارير على الخشب فيها ثلاثمائة منكوحة وسبعمائة سرية. وقد نسجت له الجن بساطا من ذهب وإبريسم فرسخا في فرسخ. وكان يوضع منبره في وسطه، وهو من ذهب، فيقعد عليه وحوله ستمائة ألف كرسي من ذهب وفضة، فيقعد الأنبياء على كراسي الذهب والعلماء على كراسي الفضة وحولهم الناس، وحول الناس الجن والشياطين. وتظله الطير بأجنحتها حتى لا يقع عليه الشمس، وترفع ريح الصبا البساط فتسير به مسيرة شهر"**، وأن النملة المذكورة في القصة **"كانت تمشي وهي عرجاء تتكاوس فنادت: يَا أَيُّهَا النَّمْلُ، الآية، فسمع سليمان كلامها من ثلاثة أميال. وقيل كان اسمها طاخية"**، وأنها **"أحسّت بصوت الجنود ولا تعلم أنهم في الهواء، فأمر سليمان الريح فوقفت لئلا يذعرن حتى دخلن مساكنهن"**.

ويذكر قصة الهدهد بطريقة تتضمن، علاوة على العجيب، إسقاطا واضحا لما هو معروف من طقوس الحج والصلاة الإسلامية على ممارسة نبي يهودي عاش قبل الإسلام بما لا يقل عن الخمسة عشر قرنا: **"إن سليمان حين تم له بناء بيت المقدس تجهز للحج بحشره، فوافى الحرم وأقام به ما شاء، وكان يقرب كل يوم طول مقامه بخمسة آلاف ناقة وخمسة آلاف بقرة وعشرين ألف شاة. ثم عزم على السير إلى**

---

[1] الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،بيروت، دار المعرفة، د ت، ج 3، ص ص 141 – 151.

اليمن، فخرج من مكة صباحا يؤم سهيلا، فوافى صنعاء وقت الزوال، وذلك مسيرة شهر، فرأى أرضا حسناء أعجبته خضرتها فنزل ليتغدى ويصلي، فلم يجدوا ماء، وكان الهدهد قنا قنه (كذا) وكان يرى الماء من تحت الأرض كما يرى الماء في الزجاجة، الخ"[1]. ويمضي على هذا النحو بالنسبة إلى عناصر القصة الأخرى.

ولا يخلو **مفاتيح الغيب**[2] من التفاصيل التي أثبتها كل من الطبري والزمخشري، إلا أنه لا يركز عليها ويهتم على عادته بالمباحث الكلامية التي تثيرها القصة. من ذلك مثلا قوله:

"إن الملاحدة طعنت في هذه القصة من وجوه: أحدها أن هذه الآيات اشتملت على أن النملة والهدهد تكلما بكلام لا يصدر ذلك الكلام إلا من العقلاء، وذلك يجر إلى السفسطة، فإنا لو جوزنا ذلك لما أمنا في النملة التي نشاهدها في زماننا هذا أن تكون أعلم بالهندسة من إقليدس وبالنحو من سيبويه، وكذا القول في القملة والصبّان، ويجوز أن يكون فيهم الأنبياء والتكاليف والمعجزات، ومعلوم أن من جوّز ذلك كان إلى الجنون أقرب. وثانيها أن سليمان عليه السلام كان بالشام، فكيف طار الهدهد في تلك اللحظة اللطيفة من الشام إلى اليمن ثم رجع إليه؟ وثالثها كيف خفي على سليمان عليه السلام حال مثل تلك الملكة العظيمة مع ما يقال إن الجن والإنس كانوا في طاعة سليمان، وأنه عليه السلام كان ملك الدنيا بالكلية وكان تحت راية بلقيس على ما يقال اثنا عشر ألف ملك تحت راية كل واحد منهم مائة ألف، ومع أنه يقال إنه لم يكن بين سليمان وبين بلدة بلقيس حال طيران الهدهد إلا مسيرة ثلاثة أيام؟ ورابعها من أين حصل للهدهد معرفة الله تعالى ووجوب السجود له وإنكار سجودهم للشمس وإضافته إلى الشيطان وتزيينه؟ "والجواب عن الأول أن ذلك الاحتمال قائم في أول العقل، وإنما يدفع ذلك بالإجماع. وعن البواقي أن الإيمان بافتقار العالَم إلى القادر المختار يزيل هذه الشكوك"[3].

---

[1] ومن قبيل هذا الإسقاط تشنيعه على الخارجين على الملوك عموما عند تفسيره للآية 34 : "قالتْ إنَّ المُلُوكَ إذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أفسَدُوهَا وَجَعَلُوا أعِزَّةَ أهْلِهَا أذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ"، فيقول: "وقد يتعلق الساعون في الأرض بالفساد بهذه الآية ويجعلونها حجة لأنفسهم. ومن استباح حراما فقد كفر، فإذا احتج بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين كفرين"، **الكشاف**، ج 3، ص 147.

[2] **التفسير الكبير** المشهور **بمفاتيح الغيب** ينسب إلى فخر الدين الرازي (تـ 606)، ولكن يبدو أنه لم يتمّه ووصل فيه إلى سورة الأنبياء 21 فحسب، وأكمله شهاب الدين الخوئي (تـ 639) ثم نجم الدين القمولي (تـ 727). انظر في ذلك: محمد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، القاهرة 1381/1961، ج 1، ص ص 291 – 293. والملاحظ أن صاحب فصل "فخر الدين الرازي" في الطبعة الثانية من **دائرة المعارف الإسلامية** بالفرنسية لا يشير إلى هذا الأمر عند تعريفه بالكتاب: *E I2*, II, p 774 (G. C. Anawati). فيكون تفسير قصة سليمان وملكة سبإ الواردة في سورة النمل 27 ليس للرازي نفسه، وقد جاء في ج 24، ص ص 185 – 201 من الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بطهران، د ت..

[3] يقول ابن العربي في **أحكام القرآن**، المصدر المذكور، III/1449: "ولا خلاف بين العلماء في أن

وبعبارة أخرى فقد كان المعترضون على فهم النص القرآني فهما حرفيا منعوتين بالملاحدة، وإن ما جاء في قصة سليمان وملكة سبإ إنما هو حكاية عن واقع معجز لا سبيل إلى إنكاره نظرا إلى خروجه عن العادة، استنادا إلى قدرة الله الخارقة وإلى حصول الإجماع عليه. أما الاختلاف فجائز فيما سكت عنه النص من مثل زواج سليمان من بلقيس، فيقول في آخر تفسير القصة:

"واختلفوا في أنه هل تزوجها أم لا، وأنه تزوّجها في هذه الحال أو قبل أن كشفت عن ساقيها. والأظهر في كلام الناس أنه تزوجها. وليس لذلك ذكر في الكتاب ولا في خبر مقطوع بصحته. ويروى عن ابن عباس أنها لمّا أسلمت قال لها: اختاري من قومك من أزوجك منه، فقالت : مثلي لا ينكح الرجال مع سلطاني. فقال: النكاح من الإسلام، فقالت: إن كان كذلك فزوجني ذا تبع ملك همدان. فزوجها إياه ثم ردهما إلى اليمن، ولم يزل بها ملكا. والله أعلم".

وإذا كان هذا شأن المفسرين قديما على اختلاف نزعاتهم المذهبية[1]، فلا غرابة أن تكون أدبيات قصص الأنبياء أكثر إيغالا في إيراد التفاصيل العجيبة والغريبة التي تشد انتباه جمهور القصاص من العامة، مكتفية بالتنسيق بين عناصر القصة وتقديمها ضمن محاور لا تلتزم مثل التفاسير القرآنية بتتبع ما جاء في النص القرآني آية آية. فيعقد الثعلبي (تـ 427) في مصنّفه **عرائس المجالس** بابا لـ"**قصة بلقيس ملكة سبإ والهدهد وما يتصل به**" ويهتم ضمن هذا الباب بـ"**صفة القصر الذي بنته بلقيس**"، و"**صفة عرشها**"[2]. وكانت المحاور التي بنى عليها الكسائي (آخر القرن السادس) أخباره المتعلقة باللقاء بين سليمان وملكة سبإ في كتابه **بدء الخلق وقصص الأنبياء** هي: "**حديث مدينة سبإ وأخبار بلقيس رضي الله عنها**"، "**حديث تزويج سليمان عليه الصلاة والسلام ببلقيس**"، "**حديث وادي القردة**"، "**حديث القصر الذي بناه سليمان لبلقيس**"[3].

لا فرق إذن في هذا المستوى بين النصوص الثواني التي أنتجها أصحابها لتفسير النصوص المقدسة، فكلها، في اليهودية والمسيحية كما في الإسلام، كانت

الحيوانات كلها لها أفهام وعقول".

[1] لا تكاد توجد فروق هامة، عدا الإيجاز والتفصيل، بين التفاسير القديمة، وكلها تستعيد نفس الأخبار والروايات وبنفس الألفاظ أحيانا. انظر مثلا بالإضافة إلى تفاسير الطبري والزمخشري والرازي: الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، بيروت، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1992/1412، ج 7، ص ص 277 -292، وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دمشق – بيروت، دار الخير، 1990/1410، ج 3، ص ص 394 – 404.

[2] الثعلبي، **قصص الأنبياء المسمّى عرائس المجالس**، القاهرة، الحلبي، ط 4، 1954/1374، ص ص311 – 322.

[3] الكسائي، **بدء الخلق وقصص الأنبياء**، تونس، دار نقوش عربية، 1998، ص ص 345 – 354.

تنطلق من مسلّمة أن الأحداث المروية ذات صبغة تاريخية واقعية. وتطوّر التفسير الكتابي في العصر الحديث بالانطلاق ممّا أثبتته البحوث التاريخية، فتخلص إلى حد كبير من ضغوط الاعتبارات اللاهوتية. كما تطوّر التفسير القرآني إلى حدّ ما، فضمر فيه جانب العجيب ولم يعد يعتمد مثل اعتماد القدماء على ما يسمّى بالإسرائيليات، وأصبح يبحث عوضا عن ذلك عن الدلالات الرمزية للقصة، إلا أنه لم يجرؤ بعد على اعتبار قصة اللقاء بين سليمان وملكة سبإ لا تعكس الواقع التاريخي. وأحسن مثال على ذلك موقف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في **تفسير التحرير والتنوير**[1]، فقد تقلص فيه العجيب تقلصا واضحا، ففي علم سليمان منطق الطير يقول إنه "**أوتيه من طريق الوحي بأن أطلعه الله على ما في تقاطيع وتخاليف صفير الطيور أو نعيقها من دلالة على ما في إدراكها وإرادتها**"، وفي كلام الهدهد يقول: "**وليس للهدهد قِبَل بإدراك ما اشتمل عليه القول المنسوب إليه ولا باستفادة الأحوال من مشاهدة الأقوام والبلدان حتى تخطر في نفسه وحتى يعبر عنها بمنطقه الذي عُلِّم سليمان دلالته... فهذا وحي لسليمان أجراه الله على لسان الهدهد**". أما ما اعتبره القدماء حقيقة فيقول فيه: "**والظاهر أن قوله "قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ" وقوله "قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ" مثلان في السرعة والأسرعية**".

لكن بقيت رواسب ذلك العجيب نظرا إلى إيمان الشيخ بالمعجزات، فيقول مثلا: "**ويجوز أن يكون قد خلق الله علما في النملة علمت به أن المارّ بها يُدعى سليمان على سبيل المعجزة وخرق العادة**". ولئن رفض رفضا قطعيا ما شاع من الأخبار عن ملكة سبإ: "**وللقصاص أخبار لا تصح**"، "**ولا أصل لما يذكره القصاصون وبعض المفسرين من أن سليمان تزوج بلقيس ولا أن له ولدا منها**"، فإن معرفته التاريخية بقيت في الجملة في المستوى الذي بلغته عند المؤرخين القدامى، ولذا يؤكّد: "**والموثوق به أنها [بلقيس] كانت معاصرة سليمان في أوائل القرن السابع عشر قبل الهجرة، وكانت امرأة عاقلة**"، الخ. ويحيل صراحة على الإصحاح 4 من سفر الملوك الأول ليبيّن أن مملكة سليمان كانت أصغر من ممالك جيرانه، خلافا لما شاع عند القدماء من أنها كانت أكبر وأقوى من الممالك المعاصرة لها.

وبعبارة أخرى فإن علم المفسرين المسلمين لما ورد في سورة النمل حول لقاء سليمان بملكة سبإ قد بقي من هذه الناحية في مستوى المعرفة التاريخية القديمة التي تجاوزتها البحوث الأثرية المعاصرة وثوّرتها المعلومات التي وفرتها النقوش

[1] محمد الطاهر ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، د ت، ج 19، ص ص 235 – 277.

والوثائق المكتشفة في منطقتي الشام واليمن. ولا شك أنّ أخذ هذه المعرفة الجديدة بعين الاعتبار سيؤدي إلى العدول النهائي عن التفسير الحرفي للقرآن وإلى البحث عن وظيفة القصص القرآني خارج نطاق الأحداث التاريخية البحت. ولكن الصعوبة التي يواجهها هذا المنهج الحديث تتمثل في أنه ينعكس على المفهوم الإسلامي التقليدي للوحي ذاته، وعلى دور صاحب الرسالة في تبليغه. وذلك ما نحسب أنّ الفكر الإسلامي عموما ما زال غير مهيّإ لإعادة النظر في المقولات الكلاسيكية المتعلقة به.

عبد المجيد الشرفي
جامعة منّوبة
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

ملحق

1- **سليمان وملكة سبإ في العهد القديم** (سفر الملوك الثالث – الفصل الحادي عشر)

(1) وسمعت ملكة سبإ بخبر سليمان واسم الرب فقدمت لتختبره بأحاجيّ. (2) فدخلت أورشليم في موكب عظيم جدا ومعها جمال موقرة أطيابا وذهبا كثيرا جدا وحجارة كريمة وأتت سليمان وكلمته بجميع ما كان في خاطرها. (3) ففسّر لها سليمان جميع كلامها ولم يخْفَ على الملِك شيء لم يفسّره لها. (4) ورأت ملكة سبإ كل حكمة سليمان والبيتَ الذي بناه (5) وطعامَ موائده ومسكن عبيده وقيام خدّامه ولباسَهم وسُقاتَه ومُحرَقاتِه التي كان يُصعِدها في بيت الرب فلم يبق فيها روح بعْدُ (6) وقالت للملِك حقا كان الكلام الذي بلغني في أرضي عن أقوالك وعن حكمتك (7) ولم أصدّق ما قيل حتى قدمت وعاينت بعينيّ فإذن إني لم أُخبَر بالنصف فقد زدت حكمة وصلاحا على الخبر الذي سمعته (8) طوبَى لرجالك طوبَى لعبيدك هؤلاء القائمين دائما بين يديك يسمعون حكمتك (9) تبارك الرب إلهك الذي رضي منك وأجلسك على عرش إسرائيل فإنه لأجل حبّ الرب لإسرائيل إلى الأبد أقامك ملِكا لتُجري الحُكم والعدل. (10) وأعطت الملِك مائة وعشرين قنطار ذهب وأطيابا كثيرة وحجارة كريمة ولم يَرد بعدُ في الكثرة مثل ذلك الطِيب الذي وهبته ملكة سبإ للملك سليمان (11) وكذا سُفُن سيرام التي كانت تحمل ذهبا من أُوفير جاءت من أوفير بخشب صندل كثير جدا وبحجارة كريمة. (12) فعَمِل الملِك خشب الصندل درابزينا لبيت الرب وبيت الملِك وكِنّارات وعيدانا للمغنّين. ولم يَرد مثل ذلك الخشب الصندل ولا رؤي مثله إلى هذا اليوم. (13) وأعطى الملِك سليمان ملكة سبإ كل بغيتها التي سألتها فوق ما أعطاها من العطايا على حسب كرَم الملك سليمان. وانصرفت وذهبت إلى أرضها هي وعبيدها.

2 – **سليمان وملكة سبإ في القرآن** (سورة النمل 27)

وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وقال يا أيّها الناس علّمنا منطق الطير وأوتينا من كلّ شيء إنّ هذا لهو

الفضل المبين (16) وحشر لسليمان جنوده من الإنس والجنّ والطير فهم يوزعون (17) حتّى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة يا أيّها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنّكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون (18) فتبسّم ضاحكا من قولها وقال ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين (19) وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين (20) لأعذّبنّه عذابا شديدا أو لأذبحنّه أو ليأتيني بسلطان مبين (21) فمكث غير بعيد فقال أحطت بما لم تحط به علما وجئتك من سبإ بنبإ يقين (22) إنّي وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم (23) وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزيّن لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدون (24) ألّا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون (25) الله لا إله إلّا هو ربّ العرش العظيم (26) قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين (27) اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون (28) قالت يا أيّها الملأ إنّي ألقي إليّ كتاب كريم (29) إنّه من سليمان وإنه باسم الله الرحمان الرحيم (30) ألّا تعلوا عليّ واتوني مسلمين (31) قالت يا أيّها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتّى تشهدون (32) قالوا نحن أولو قوّة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين (33) قالت إنّ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزّة أهلها أذلّة وكذلك يفعلون (34) وإنّي مرسلة إليهم بهديّة فناظرة بم يرجع المرسلون (35) فلمّا جاء سليمان قال أتمدّونني بمال فما آتاني الله خير ممّا آتاكم بل أنتم بهديّتكم تفرحون (36) ارجع إليهم فلنأتينّهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنّهم منها أذلّة وهم صاغرون (37) قال يا أيّها الملأ أيّكم يأتيني بعرشها قبل أن يأتوني مسلمين (38) قال عفريت من الجنّ أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإنّي عليه لقويّ أمين (39) قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتدّ إليك طرفك. فلمّا رآه مستقرّا عنده قال هذا من فضل ربّي ليبلوني أأشكر أم أكفر، ومن شكر فإنّما يشكر لنفسه ومن كفر فإنّ ربّي غنيّ كريم (40) قال نكّروا لها عرشها ننظر أتهتدي أم تكون من الذين لا يهتدون (41) فلمّا جاءت قيل أهكذا عرشك قالت كأنّه هو وأوتينا العلم من قبلها وكنّا مسلمين (42) وصدّها ما كانت تعبد من دون الله إنّها كانت من قوم كافرين (43) قيل لها ادخلي الصرح فلمّا رأته حسبته لجّة وكشفت عن ساقيها. قال إنّه صرح ممرّد من قوارير. قالت ربّ إنّي ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله ربّ العالمين (44).

الدارة النحويّة البلاغيّة
مقاربة نظريّة لتعليميّة الألسنة*

محمّد صلاح الدين الشريف
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات
جامعة منّوبة، تونس

موجز البحث
غرض البحث مدّ المدرّسين بمعطيات نظريّة قد تعدّل اختياراتهم في البحث والتعليم. ذلك أنّ بعض هذه الاختيارات تقوم في جميع مستويات التعليم اللغويّ على عرف نظري يفصل بين مكوّنات المواد التعليميّة، كفصل ما يسمّى بدرس النحو عمّا يسمّى بدرس الصرف أو البلاغة، أو تحليل الخطاب، فصلا لا يقوم على أسس تخضع للمراقبة النظريّة المنهجيّة، ويناقض الحدس التعليميّ ومبادئه الصريحة الداعية إلى تكامل المواد، ممّا قد يرسّخ في ذهن المتعلّم منوالا إجرائيّا يخالف مبادئ الجهاز وقواعده، ويعرقل تقبّله للنظريّات المجاوزة للفواصل المصطنعة بين المنظومات. لئن كان هذا العرض لا يناقض الحدسّ التعليميّ العامّ ، فإنّه لايوافق بعض المقاربات السائدة في التعليمين الثانويّ والعالي ، والمتأثّرة بنظريّات تفصل دراسة الجهاز النحويّ عن الجهاز المنتج للخطاب. وبالتالي، يسنّ لمقاربة نظريّة تفترض أنّ النحو برنامج عرفانيّ تعامليّ لحوسبة طبيعيّة تسمح للمجموعة بمعالجة المعلومات ويشتغل اجتماعيّا في إنتاج الخطابات، داخل دارة نحويّة بلاغيّة منغلقة عن الخارج المرجعيّ، لا تتعامل معه إلا عن طريق ما يوفّره له الجهاز العصبيّ المركزي الذي يؤوّل معطيات الإدراك الحسّي حسب مقتضيات تشكّله الحيويّ دون أن يعكس بالضرورة الواقع.

الكلمات المفاتيح: دارة نحويّة بلاغيّة - برنامج نحوي - تعامل - تعليميّة - خطاب -

Résumé

Cet article tente de fournir aux enseignants des notions théoriques afin d'ajuster leurs choix dans la recherche et la didactique. En effet, dans tous les niveaux de l'enseignement de la langue, ces choix sont basés sur un savoir conventionnel qui sépare entre les composantes des matières enseignées. Ainsi, ce qu'on appelle grammaire, morphologie, rhétorique, ou analyse de discours sont étudiés séparément sans aucun contrôle théorique méthodologique, et en contradiction avec l'intuition pédagogique et les principes de la didactique qui ne cessent d'appeler à la complémentarité des différentes matières. Ce qui risque d'établir dans l'esprit de l'apprenant une pratique qui va à l'encontre des principes et des règles qui régissent le système, et qui l'empêche de recevoir les théories qui dépassent les séparations artificielles entre les modules. Ainsi, cet article, tout en étant en parfaite conformité avec l'intuition générale des didacticiens, n'est pas d'accord avec les approches répandues dans l'enseignement secondaire et supérieur, et qui sont influencées par des théories qui séparent l'étude du système grammatical du système qui produit les discours. Par conséquent, il participe à la fondation d'une approche qui soutient que la grammaire est un programme cognitif interactionnel d'une computation naturelle qui permet à la collectivité de traiter l'information et qui fonctionne dans la production des discours dans un circuit grammatico-rhétorique fermé par rapport à la référence extralinguistique, avec laquelle il n'interagit que par l'intermédiaire des données fournies par le système nerveux central qui interprète à sa manière les données de la perception sans refléter, pour autant, nécessairement la réalité.

* تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري الذي درّس النحو والبلاغة لجيل سهر على إنماء الحقلين بالجامعة، وألّف كتبا مدرسيّة فيهما وترجم مؤلّفات مهمّة في اللسانيّات وتحليل الخطاب.

المقدّمة

لا تصدر، في الغالب، بعض الاختيارات التعليميّة المتّبعة في مستويات التعليم اللغويّ عن تصوّرات نظريّة واضحة متكاملة متناسقة. فبناء على عادات تعليميّة، كثيرا ما يتحوّل التمييز بين درس الأدب ودرس اللغة إلى تمييز فاصل بين علم النحو وما يحتاج إليه الأدب من علم البلاغة، ويتحوّل التمييز بين المقاربة المدرسيّة للنحو والمقاربة المدرسيّة للمفاهيم اللسانيّة الحديثة إلى تمييز فاصل بين العلمين. هذا مع العلم أن الفصل التعليميّ بين النحو والبلاغة منذ شروح المفتاح بالخصوص، والفصل التاريخي الذي أراده دي سوسير، بدون نجاح، قطيعة إبستمولوجيّة بين النحو التقليديّ واللسانيّات، فصلان شجّعا على تكريس الفروق[1]. وهي فروق تدعّمت عبر السنوات بسبب انتشار النظريّات اللسانيّة القائمة على تجزئة النظام النحويّ والمتعلّقة بجوانب غرضها فهم خصائص الأنظمة الفرعيّة (صوتيّة أو صرفيّة أو معجميّة أو إعرابيّة أو دلاليّة أو تداوليّة)؛ وهي نظريّات ناتجة عن عدم توفّر نظريّات جامعة ومتماسكة في الآن نفسه[2]. هذا، وقد انتشر منذ القديم في وهم بعض الدارسين أنّ النحو منحصر في الجانب التركيبيّ من النظام الإعرابيّ، وأنّ الإعراب مقتصر على علامات الرفع والنصب والجرّ، وأنّ خصائص المعجم منفصلة عن خصائص النحو، وكادت الدلالة عند البعض تحول إلى أشباح غيبيّة تشطح خارج الأبنية اللفظيّة الدالّة عليها، وترسّخ في أوهام الكثيرين أننا نركّب الجملة بدلالة عارية من المقام، وأنّها بعد اكتمالها تتلبّس بالمقام فيلبسها قيمها البلاغيّة. وفي العموم، شجّعت بعض النظريّات على الفصل

---

[1] لم يكن غرض السكاكي أن يفصل بين النحو والمعاني والبيان والاستدلال. فبعضها عنده تمام لبعض على هذا الوجه: [نحو [معان [بيان [استدلال]]]]. انظر في هذا الشأن: مجدي بن صوف (2010)، "علم الأدب عند السكاكي"، نشر دار مسكيلياني والمعهد العالي للدراسات الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة، بتونس. أمّا دي سوسير، فقد صرّح في مقدّمة دروسه أنّ أقرب العلوم القديمة للسانيّات إنّما هو النحو، وكان في ظنّه أنّ اللسانيّات الوصفيّة ستعوّض النحو القابع تحت المعياريّة. وهذا ما جعل الكثيرين بعده يظنون أن اللسانيّات علم مخالف. واستفحل هذا الظن عند الكثير من العرب؛ بل وجده البعض حلا مرضيا للمتنافسين يقسّم مجال الدراسة اللغويّة بين المجدّدين والمحافظين.انظر:

F. De Saussure. 1969, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye, Payot, Paris, p. 13 .

[2] من الطبيعيّ أن تستقلّ الأجهزة النحويّة الفرعيّة المذكورة بخصائص داخليّة تنطبق عليها، ولا تنطبق على غيرها، كما هي الحال في أنظمة طبيعيّة أخرى بيولوجيّة أو غيرها. لكن هذا لا يعني أنّ "الجسم" اللغويّ مجرّد توافق بين أجسام مختلفة متوازية أو متصاحبة. من مزايا المناهج البنيويّة التقليديّة أنّها بيّنت تراتب الأبنية حسب مستويات نظاميّة مسيّرة بقواعد. وهو ما يجعل وظيفة الجملة الخطابيّة غير منفكّة بنيويّا عن وظائف الأبنية والوحدات القصوى والوسطى والدنيا. فبين الصوتم وسماته والكلمة وصرافمها، والمفردات والمركّبات أكثر من خيط ناظم.

بين الأجهزة، وشجّعت، بالخصوص، بعض المقاربات اللغويّة والفلسفيّة والمنطقيّة على فصل الدراسات البلاغيّة عن الدراسات اللسانيّة، حتى انتشر في ظنّ البعض أنّ ما سمّي بالتداوليّة، علم لا صلة له بما كان يسمّى بالبلاغة، ولا يندرج في ما يسمّى باللسانيّات. وكان لبعض الأعلام من اللسانيّين والمناطقة دور حاسم في هذا الفصل. فالتفكير اللغويّ الغربيّ الحديث، لم يدخل عوالم العمل اللغويّ من الباب اللسانيّ، على غرار ما كان من شأن البلاغة العربيّة التي ولجت الميدان باعتباره معاني الكلام النحويّ، بل ولجته من باب الفلسفة اللغويّة المشغولة بقضايا المنطق منذ أرسطو، إلى فريقه (Frege) وبيرس (Peirce) وأستن (Austin) وسيرل (Searle) وغيرهم.

لا نناقش الجدوى المنهجيّة، سواء أكانت علميّة أم تعليميّة، في تجزئة المعطيات المدروسة حسب اختصاصات جزئيّة، ما لم تُجْرَ هذه التجزئة المفتعلة على فصل الظواهر فصلا يعارض خصائص انتظامها؛ ولا نعارض فكرة كون الأنظمة الكبرى تتكوّن عادة من أنظمة صغرى ذات خصائص مستقلّة، ما لم تُؤدّ هذه الفكرة إلى إهمال التناسق الانتظامي بين المجموعات المكوّنة للكلّ؛ ولا ننكر أنّ العلم في تاريخ تكوّنه قد يضطرّ إلى حصر مجاله في القابل للوصف والتفسير في انتظار ارتقاء نظريّاته إلى كفاءات وصفيّة تفسيريّة أرقى. ما ينبغي تجنّبه أن تتحوّل الاختيارات التعليميّة الميسّرة للمتعلّم، وأن تتحوّل المناهج الاختزاليّة الميسّرة للعالم، وأن تتحوّل خاصيّة التعدّد المنظوميّ في الأنظمة الطبيعيّة، جميعها إلى عقائد إيمانيّة تحكم بالفصل الجازم بين الظواهر المترابطة.

إنّ الفواصل المقنّنة في التعليم والتنظير كثيرا ما تكون مخالفة لحدس الجمهور الآخذ بالأشياء على السجيّة. فالمتكلّمون باللسان على السجيّة لا يميّزون بالفعل بين ما يصدرونه من خطاب وما يتّبعونه على غير وعي من قواعد، ولا يعتبرون المرء مكتسبا للسانهم إلا متى صار متحدّثا به مثلهم؛ فالعبرة عندهم باكتساب القدرة على التواصل العاديّ. وفي رأينا أنّ حسّ المتكلّم من مشمولات النظر اللسانيّ؛ فهو يقتضي التبرير والتفسير حتى وإن لم يكن موفّقا. وهو نفسه الحدس الذي على أساسه سمّى النحاة الأوائل النحو نحوا. فالقدماء يقرّون ، طبقا لهذا الحسّ المشترك، أنّ الغرض الأوّل من وضع علم النحو سنّ الأحكام المسيّرة لكلام أهل اللسان حتّى ينتحي المتعلّمون سمتهم في الخطاب. فالنحو في معناه الاصطلاحيّ الأوّل ساذج، قائم على أنّ المتعلّم ينحو نحو المتكلم الأصيل في إصداره للكلام. فهذا هو المشروع الأوّل للنحو.

لذا، كما سمّى الإغريق الحدّ الأدنى من الخطاب خطابا (phrase)، فكذلك العرب سمّوه كلاما بنفس المعنى. أمّا عبارة '**الجملة**' التي ابتدعها المبرّد[1]، في ما يبدو لنا، للدلالة على مجموع الفعل والفاعل وما كان في حيّزهما، فتقدّم معرفيّ يدلّ على وعي أهل العصر بما يميّز '**الإسناد النحويّ**' من '**الحمل المنطقيّ**'[2]. وهو وعي صريح لم يحصل عند الغربيّين إلا بعدهم. ولمّا كان الكلام/الخطاب موضوع النحو، لم يكن القدماء في البدء يميّزون بين الوحدة المجرّدة ونسخها المنجزة؛ فالتمييز بين المفهوم النحويّ المجرّد للجملة والمفهوم الخطابيّ المنجز لها أمر مستحدث، وغير صريح عند كلّ اللسانيّين[3]؛ وعليه بُني التمييز بين '**لسانيات الجملة**' و'**لسانيّات الخطاب**'. ولا نرى التمييز بين المستويات التجريديّة مقتضيا بالضرورة التمييز بين العلمين تمييزا فاصلا. فالفاصل بين حقيقة الجملة الخطابيّة البلاغيّة المنجزة وحقيقتها اللسانيّة النحويّة المجرّدة تماثل، كما سنرى، الفاصل بين البرنامج الجينيّ والأفراد المحققة له والحاملة لشفرته في الآن نفسه.

فرضيّة هذا البحث الأساسيّة أنّ الخطاب[4]، مهما كان نمطه، متولّد جزئيّا، إن لم يكن كلّـيّا، عن الجهاز النحويّ، وأنّ '**دلالة الخطاب**'، من هذا الوجه، قائمة على '**أسس نحويّة**'. وذلك أنّ النحو، بما هو أحكام البرنامج المولّد للخطاب، يكوّن مع البلاغة، بما هي أحكام الإنجاز المكيّفة للمنجز بحسب المقامات، '**دارة نحوية بلاغيّة**' واحدة منغلقة على نفسها دون '**الخارج اللغويّ**'. فمفاد فرضيّتنا إذن معارض لبعض المسلّمات السائدة في شأن العلاقة بين الظواهر اللغويّة وأشياء الكون.

---

[1] لا نعرف نصّا ذكر الجملة قبل المبرّد في المقتضب: "وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل **جملة** يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب" (ج1، ص 8)

[2] كثيرا ما يستعمل المحدثون عبارة الإسناد في موضع عبارة الحمل والعكس. والأوفق في رأينا أن نحافظ على الفرق بينهما. فالإسناد نحويّ، علاميّ حسب التعبير السوسيريّ، إذا هو علاقة بين علامتين كلتاهما مجموع دال ومدلول. وأمّا الحمل، فدلاليّ خالص؛ والمنطق حسب المؤسّسين مجاله المعنى لا اللفظ، فلا يصلح له مصطلح الإسناد. لذا، قد تتضمّن بعض المركّبات حملا، دون أن تكون إسناديّة. فقولك "أغضبني ضرب زيد الشديد" إسناد واحد، وفيه رغم ذلك أكثر من ثلاثة حمول.

[3] يتضمّن تصنيف الجمل في الأنحاء التقليديّة الأشكال النمطيّة للجملة. إلا أنّ تصوّر الجملة باعتبارها كلاما خطابيّا أدنى كان تصوّرا سائدا. ولعلّ ذلك ما منع ف. دي سوسير وتلامذته المباشرين من اعتبارها وحدة نظاميّة. فهي عند بالي (Bally) وبنفنيست (Benveniste) وقيّوم (Guillaume) من الكلام لا من اللسان؛ وذلك على خلاف مرتيني (Martinet)، فقد كان متأثّرا بالتطوّرات اللسانيّة الأمريكيّة. ولعلّ كتابات لاينز (Lyons) تشتمل على أقدم تمييز واضح بين الجملة باعتبارها نمطا تركيبيّا مجرّدا والجملة باعتبارها وحدة نصّيّة. وذلك بفضل مجهود البنيويّين السلوكيين في تصنيف الأبنية وتنميطها، تنميطا ساعد التولديّين على افتراض حقيقتها الذهنيّة: (Lyons . 1970.p.136)

[4] نعرّف الخطاب بأنّه نوع من جنس القول؛ فهو، من حيث هو قول، لفظ دال على معنى يوجّهه قائل إلى سامع؛ ويتميّز عن سائر الأقوال باكتماله واستقلاله البنيويّ، بمقتضى قواعد النحو ومبادئه. وهو نفسه ما عبّر عنه القدماء بالكلام الذي يحسن السكوت عليه. ولا يعني الاستحسان ضرورة السكوت، بل تمام البنية. وهو انقطاعها، من حيث هي هي، عمّا قبلها وما بعدها، لا انقطاعها مطلقا عن غيرها.

1. إشكاليّة الانفصام بين نظريّتي المعرفة والعمل

تندرج الإشكاليّة، في عمومها، في الإطار الفلسفيّ التقليديّ لقضايا المعرفة والعمل، مع أبعاد حديثة نتجت عن تقدّم المعرفة في تناول العرفان[1] والسلوك، ولا سيّما السلوك الحيوانيّ. فقد تبيّن في المجال الإيتولوجيّ أنّ دراسة السلوك الحيوانيّ، مهما كانت رتبة الحيوان، هو المجال الضامن لمعرفة علميّة سليمة للبرامج العصبيّة المتضمّنة في غرائزه. وهو أمر يرى فريق من علماء اللسانيّات النفسيّة صلاحه في فهم ما سمّاه بعضهم بالغريزة اللغويّة عند الإنسان .(Pinker.1964)

هذا المنهج الطبيعيّ الجامع بين السلوك وما يقتضيه من عرفان يجاوز المعرفة الواعية الموعيّة، يدعونا إلى تقليب النظر في طبيعة العلاقة بين القدرات اللسانيّة والقدرات الإنجازيّة، وإلى البحث، تبعا لذلك، في المفاهيم والمناهج الضامنة لوصف متناسق سليم.

1.1. الإشكال النظريّ

ينجرّ عن هذا المنحى، إذا بقينا في مستويي التنظير والإجراء المنهجيّ، تساؤل تقليديّ عن "أيّ النظريّات اللسانيّة المتنافسة أوفى بما تقتضيه الوقائع اللسانيّة من وصف وتفسير" وهو تساؤل ينال، بدء ذي بدء، من كلّ المقدّمات اللسانيّة القائمة على التسليم بوجوب الفصل التامّ بين نظريّتين لسانيّتين نظريّة للسان أو المقدرة ونظريّة للكلام أو الإنجاز(Chomsky.1971.p.12-30)، حتّى وإن كنّا في حاجة إلى نظريّتين أو أكثر. فمن المعقول، بالمقارنة إلى ظواهر طبيعيّة أخرى، أن تكون وحدات البرنامج النحوي وخصائص انتظامه على هيئة مخالفة

---

[1] نطلق عبارة العرفان (Cognition) ، في جميع كتاباتنا منذ أواخر الثمانين من القرن الماضي، على المعلومات التي يعالجها الذهن بصورة طبيعيّة سواء أكانت واعية مَوْعيّة أم غير واعية ولا موعيّة. وذلك على خلاف المعرفة (Knowledge/Connaissance)؛ فهي لا تكون إلا واعية موعيّة. لذلك يصحّ الحديث عن معرفة علميّة، ولا يصحّ عن عرفان علميّ. وبذلك، فالتفكير في المعرفة نشاط فلسفيّ إبستمولوجيّ يحدّد شروط المعرفة، في حين أنّ العرفان موضوع بحث علميّ، غرضه اكتشاف خصائص اشتغال الدماغ في معالجة المعلومات. وهذا ما يجعل نظريّة المعرفة في حاجة إلى فهم طبيعة الذهن الصانع لها وإلى اكتشاف أصولها العرفانيّة، كما أن نظريّة العرفان في حاجة إلى تطوير الأدوات المنهجيّة المعرفيّة لاكتشاف خصائص الذهن باعتباره اشتغالا طبيعيّا للدماغ. ن. تقديمنا لـ(بن غربيّة .(2010

لوحدات الخطاب وانتظامه؛ إلا أنّ هذه الإمكانيّة، وإن كنّا نرجّحها، لا تبرّر إنشاء نظريّة للخطاب مستغنية عن البرنامج النحويّ المولّد له[1].

قد تؤدّي وجهة النظر هذه إلى التشكيك نسبيّا في بعض المواقف الناتجة عن نظريّات مهمّة تبلورت للإجابة عن أسئلة خاصّة بإحدى المقدرتين، كالنظريّات البلاغيّة ومنها '**التداوليّة**' أو '**تحليل الخطاب**' أو غيرهما. فبعض هذه النظريّات مبنيّ بناء مستغنيا عن اعتبار الشروط والضغوط الناتجة عمّا نسمّيه بـ'**البرنامج النحوي**'، استغناء لا مبرّر منهجيّا له[2]. وفي المقابل، قد نصطدم، عند فتح النظريّة النحويّة على بعض المواضيع البلاغيّة التداوليّة، بمعارضة نظريّات قويّة من غير اليسير استبدالها بما يضاهيها، كالنظريّة التوليديّة. فهي نظريّة متشدّدة في الفصل بين الوجيهتين العرفانيّة الجوّانيّة (الدخلانيّة)، والإدراكيّة البرّانيّة[3]، لأسباب مدعومة منهجيّا، وتبدو وجيهة.

2.1. الإشكال التعليميّ

يطرح العنوان الفرعي لهذا المقال، تساؤلا تقليديّا آخر في مجال التعليميّة[4] عن "أي النظريّات اللسانيّة أنسب للتدخّل التعليمي"[5]. وهو سؤال قلّما يُطرح

---

[1] لا ندّعي أنّ المنظّرين على غير وعي بعدم جدوى الفصل التامّ. فكلامنا منذ البدء مناسب لوضع تعليميّ سائد ذي أثر في بعض البحوث الجامعيّة.

[2] في العموم، لا يمكن تفسير بعض الخصائص الخطابيّة العامّة والقابلة للانطباق في استعمالنا لجميع الألسن إلا بافتراض كونها تجاوز اختيار المتكلّم الفرد، وتنبع من مبادئ نحويّة تسيّر النظام. فليس من الصدفة مثلا أنّ بعض الجمل الدائرة في الكتابات التداوليّة تؤدّي نفس المعاني خارج كلّ سياق، مثل اقتضاء الجملة "انقطع زيد عن التدخين" معنى كونه <كان يدخّن>. وفي رأينا أنه يمكن صياغة أحكام المحادثة التي اقترحها قرايس (Grice)، صياغة لسانيّة عامّة في إطار نظريّة متكاملة لاقتصاد النظام النحوي في اشتغاله. في هذا الإطار دفعنا بعض طلبتنا إلى سبر الأبعاد النحويّة لبعض الظواهر المعتبرة تداوليّة. انظر مثلا: (نجوى بن عامر، 2005.)

[3] نستعير في مجال العرفانيّة العلميّةالحديثة بعض المصطلحات الواردة في العرفانيّة القديمة غير العلميّة. فالمقابلة (internaliste / externaliste) تجد في الزوج الاصطلاحي التقابلي (برّاني / جوّاني (أو دخلاني)) ما لا تجده في المقابلة (داخلي / خارجي) الموافقة للمقابلة (interne / externe). انظر للتعريف بالمفهومين في (Chomsky 1995 ; 2000)

[4] نعني بالتعليميّة العلم المختصّ بنظريّات التعليم وطرق إجرائه. وقد شاعت تسميته خطأ بالتعلّميّة في تونس. وهو مصطلح ناتج عدم فهم بعضهم للفرق بين عمليّة التعلّم التلقائيّة المحدّدة باستعدادات ما قبليّة، وعمليّة التعليم التي تقتضي طرفا خارجا عن المتعلّم وظيفته جعل المتعلّم يتعلّم بوسائل وطرق ناجعة يحدّدها العلم. فالتعلّم جعل الفاعل نفسه يعلم، والتعليم جعل الفاعل المفعول يجعل نفسه يعلم. وهذا الجعل المضاعف هو ما سمّاه القدماء بالجعل والمطاوعة.

[5] نعني بـ'التدخّل التعليميّ' جميع الطرق والوسائل التي يستعملها المعلّم بدخوله في عمليّة التعلّم الطبيعيّة لتوجيهها أو تحفيزها أو تعديلها. ومعناه أن عمليّة التعلّم جارية بطبعها على وجه ما عندما يتدخّل الجعل التعليمي.

عمليّا في ثقافتنا المدرسيّة، إلا إذا استثنينا ما يمكن نعته بـ'**التعليميّة النظريّة**' حيث تبنى الدروس عادة على نقل الشائع في الكتابات الأجنبيّة.

ذلك أنّ '**النحو المدرسيّ**'، وفيه عموما يندرج تعليم العربيّة في الجامعة، مضطرّ تحت ضغط التقليد المدرسيّ إلى الخضوع، بدرجات مختلفة حسب الأشخاص، لـ'**عرف علميّ سائد**'[1] لا يميّز بين ما نسمّيه بـ'**النحو الطبيعيّ**' و'**النحو الصناعي**' تعبيرا عن الفرق بين الطبيعة الموصوفة والعلم الواصف[2]. وهو عرف كثيرا ما تتحكّم فيه عقليّتنا النقليّة المسلّمة بسلطة علميّة تتجسّد في نصوص تعتبر عرفيّا ممثّلة للمعرفة الأصيلة. والغريب أن الحركات التحديثيّة في مؤسّسات التعليم والبحث كثيرا ما تتعامل مع المراجع الأجنبيّة ذات الصلة بالاختصاصات الإنسانيّة بنفس العقليّة النقليّة السائدة عند التقليديّين. فالكتاب المرجعي، سواء أكان قديما أم حديثا، إنّما هو، عند الكثير من الدارسين، رمز لمعرفة عرفيّة، وليس سجلاّ لمعرفة معقولة. هذا ما يجعل النحو المدرسيّ عرفا نقليّا ليس من أولويّاته التثبّت في مدى مطابقته للوقائع اللغويّة، أو لما يعتقد أنّه الأصل التراثي أو اللسانيّ؛ فالأصل، في نهاية الأمر، أصل اعتباريّ[3]. لذا، مهما كانت المواقف

---

[1] يستند النحو المدرسي، حسب التعليميّين، إلى ما يسمّيه المختصّون بالمعرفة العالمة. وهو مفهوم غير خاصّ بمجال الألسن، بل يطلق على جميع المعارف العلميّة التي إليها ترجع مختلف المواد التعليميّة. وفي رأينا أنّ هذا المفهوم لا ينطبق تماما على المجال اللغويّ؛ فالمادة التعليميّة ليست المعرفة العالمة بل موضوعها الذي هو اللسان نفسه. وقد بيّنّا في دروسنا التعليميّة وما أشرفنا عليه من رسائل أنّ النحو المدرسي لا يعتمد على معرفة عالمة دقيقة بقدر ما يستند إلى معارف وتصوّرات وقع الاتفاق ضمنيّا على أنّها المعرفة العالمة. وهو ما دعانا إلى تعويض هذا المفهوم بمفهوم العرف العلميّ السائد.

[2] أنشأنا مفهوم في تدريسنا لأصول اللسانيّات وللتعليميّة المقابلة (نحو طبيعي / نحو صناعيّ)، لتركيز أنّ النحو ظاهرة طبيعيّة ذات أساس ماديّ ككلّ الظواهر الطبيعيّة الأخرى المدروسة في العلوم المعروفة بعلوم الطبيعة. وذلك أنّه من العوائق الإبستمولوجيّة في دراسة النحو وتدريسه غلبة التصوّر الثقافيّ الأدبيّ الفاصل بين االعلوم الإنسانيّة والعلوم الطبيعيّة. كذلك نسعى إلى إحداث تواز بين هذه المقابلة والمقابلة (منطق طبيعي / منطق صناعي) التي انتشرت في العقد السابع من القرن العشرين؛ وذلك تمشّيا مع موقفنا الذي يعتبر المنطق الطبيعيّ متجسّدا في اللغة الطبيعيّة المكيّفة بحسب ما تقتضيه خصائص الدماغ، ومع موقفنا المناهض للمقاربة الميتافيزيقيّة للعقل. فنحن كما نشير في هذا البحث وفي محاضرات سابقة، وبناء على ما ذكرناه في أطروحتنا (الشريف 2002/1993)، ننكر منهجيّا وجود عقل متعال خارج الخصائص الماديّة للدماغ. فالعقل الإنساني بناء يبنيه الجنس البشريّ في التاريخ بفضل التعامل اللغويّ القائم على المفهوم التعامليّ للنحو الذي ندافع عنه هنا. وإذن فالنحو الصناعي والنحو الطبيعي علمان مشتقّان من أصل واحد للإجابة عن سؤالين مختلفين: كيف تشتغل اللغة عموما لمعالجة المعلومات معالجة جماعيّة؟ كيف تشتغل اللغة لإنتاج الأقوال الكاشفة عن حقيقة الكون؟. للنظر في مفهوم المنطق الطبيعي، انظر في كتابين تقليديّين: (Lakoff G.1972 / 1976 ; Grize J.B. 1996)

[3] الأمثلة في هذا الشأن كثيرة. نذكر منها الجملة الموصولة أو الجملة الاسميّة المبدوءة بناسخ فعلي. فالكثيرون يتوهّمون أنهما من المفاهيم الواردة ي كتب النحو القديمة.

الشخصيّة، ومهما كان نصيبها من الروح النقديّة، فدرس النحو غير درس البلاغة أو الصرف أو المعجم، وغير درس اللسانيّات أيضا، ودرس البلاغة غير درس التداوليّة؛ وإذن فالبحث في هذه المجالات يشجّع على الفصل النظريّ رغم الوعي بالتقاطعات في أغلب هذه الأنشطة.

إذا التقت هذه العقليّة النقليّة بما تستوجبه المؤسّسات التعليميّة من محافظة لها مبرّراتها المؤسّسيّة، فإنّه يبدو، تبعا لهذا الوضع الثقافيّ، أنّ التساؤل عن أنسب النظريّات اللسانيّة للتدخّل التعليمي تساؤل غير وارد في الأنشطة التعليميّة العاديّة؛ إذ الجواب التلقائي المتضمّن في الإجراء هو الالتجاء إلى العرف السائد الذي يشتمل، إضافة إلى الأصل التراثي الاعتباري، على انتقاءات شتّى لمفاهيم مستحدثة، لا تستعمل عادة ضمن منظومة علميّة وتعليميّة متماسكة.

يحسن بنا، رغم هذا، أن نطرح علميّا وتعليميّا في المستوى الجامعيّ تفاضل النظريّات النحويّة في مدى استيعابها لخصائص الخطاب[1]، وأن نطرح في جميع مستويات التعليم اللغويّ تفاضلها في قبول التدخّل التعليمي.

2. دور اشتغال البرنامج النحويّ في التعلّم والاكتساب

1.2. تفاعل النحو الكلّي والوسط التخاطبيّ في الاكتساب

في الحالتين، يستدعي كلا التساؤلين قضايا التعلّم والاكتساب[2]، على صورة تجعل التساؤلين مجتمعين على إشكال مزدوج. إنّنا، وإن كنّا لا نقول بـ'**المطابقة النفسيّة**' معيارا كافيا للتمييز بين النظريّات اللسانيّة[3]، نقرّ بأنّ الاكتساب محكوم

---

[1] من الجوانب الإيجابيّة التي ركّزناها في النحو المدرسي جعل مفهوم الجملة في علاقة قويّة بمفهوم النصّ. ذلك أنّنا انطلاقا من تقاليدنا المدرسيّة القائمة على تدريس النحو انطلاقا من النصوص منذ الستينات من القرن الماضي، أعدنا النظر في إعراب الجمل، باختزال الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب إلى جنس واحد، وهو الجملة المستقلّة صناعيّا والناتجة عن تقسيم النصّ إلى مكوّناته المباشرة. انطلقنا نظريّا من تعريف بلومفيلد للجملة، لتجنّب المكوّنات النصيّة غير الخاضعة للضغوط النسقيّة الجدوليّة القابلة للتقعيد، وانتهينا إلى تصنيف الجملة المستقلّة حسب موقعها من النصّ إلى ابتدائيّة واستئنافيّة واعتراضيّة، جاعلين كلّ صنف منها قابلا لتكوين النصّ ولاحتوائه على حدّ سواء، مستعملين في ذلك مفهوم الحكاية الوارد في النحو التقليديّ. للأسف لم يواصل طلبتنا وزملاؤنا الحفر المنظّم في هذا الاتّجاه واكتفوا باستغلاله تعليميّا على صورة رتيبة.

[2] نميّز اصطلاحيّا بين التعلّم والاكتساب؛ فعمليّة التعلّم حدث ممتدّ متدرّج متواصل يؤدّي في كلّ مرحلة من مراحله إلى التحصّل على معرفة ومهارة. نسمّي هذا الانتهاء المرحليّ اكتسابا. وكذلك المرحلة النهائيّة؛ فهي أيضا اكتساب، إلا أنّه اكتساب يتضمّن الاكتسابات السابقة منتظمة على صورة مناسبة لبعضها البعض.

[3] المقصود بـ"المطابقة النفسيّة" أن يكون ما يقرّه المنظر في ما يتعلّق باللسان المدروس مطابقا لحقيقة نفسيّة قابلة للاختبار والدحض. والمنتشر عند المغاربة هو استعمال "الكفاية النفسيّة". إنّ عبارة

باستعداد فطريّ ذي أصول بيولوجيّة (L.White. 2003 , Chap. 1. pp.1-9) ، وبأنّ التعلّم، بناء على ذلك، يخضع لعوامل ذات صلة بخصائص اشتغال الدماغ. فإن كان من المرجّح، في نظرنا، أن يكون للبرنامج النحوي، على غرار برامج أخرى ذات أصول بيولوجيّة، جانب ممتنع عن الاختبار النفسي المباشر[1]، فالمتوقّع أنّ تعلّم الألسنة قائم على عمليّات نفسيّة ذات أسس فزيولوجيّة وتتناول معلومات تمثّل أو تعكس خصائص الجهاز النحوي من حيث أنّه برنامج في حالة اشتغال[2]. فمن المرجّح منطقيّا أنّ الاستعداد الفطريّ لاكتساب الألسنة محكوم بغريزة "الحيوان العاقل" للاجتماع والتعامل التفاعليّ[3].

من الثابت البديهيّ منذ القديم أنّ التعلّم الطبيعيّ يحصل عند الطفل في **'الوسط التخاطبيّ'**. فإذا سلّمنا بأنّه يولد مجهّزا بيولوجيّا بملكة لغويّة أوّليّة فطريّة مشكّلة على صورة مّا، نقبل، تبعا للفكرة الشمسكيّة، بكونها **'نحوا كلّيّا' [ن ك]**، سلّمنا بأنّ تعلّم **'اللسان المحيط'** يقع بفضل جدليّة معيّنة بين انخراط الطفل برّانيّا على صورة مّا في الوسط التخاطبيّ التعامليّ الاجتماعيّ ومعالجته العرفانيّة جوّانيّا (دخلانيّا) للمعلومات النحويّة المستقاة من الخطابات بفضل أدواته العرفانيّة المحدّدة بمبادئ [ن ك]. يعني هذا أن الاكتساب الكامل للبرنامج النحويّ عند الطفل يتمّ في النهاية بفضل الاشتغال المستمرّ لهذا البرنامج في الوسط الاجتماعيّ اللسانيّ. وهو ما يرجّح في نظرنا، على خلاف السائد بين التوليديّين، أنّ مبادئ [ن

"الكفاية"، وهي في الأصل مصدر {كفى، يكفي}، كثيرا ما تستعمل بمعنى الكفاءة في الكتابات التعليميّة. ولا نرى وجها لهذين المعنيين؛ فليست القضيّة متعلّقة بكفاءة نفسيّة معيّنة، أو بكفاية شيء نفسيّ؛ إنّما المقصود أن يكون الوصف اللساني موافقا وملائما لما يعتقد أنّه موجود في ذهن المتكلّمين، باعتبار اللغة في المنظور التوليدي الوريث للمنظور السلوكي، حقيقة ذهنيّة نفسيّة، لا اجتماعيّة. فكلا المنظورين قائم على مبادئ الإبستمولوجيا الطبيعيّة ذات البعد الفردانيّ، ولا يعترف بوجود عرفان جماعيّ. لا يسعنا مناقشة هذه المسألة في هذا الإطار الضيّق، لكنّنا نلاحظ في العموم، أنّ بعض الظواهر الجماعيّة في عالم الحيوان، وإن كانت ناتجة عن مشاركات الأفراد المبرمجين فطريّا لها، فإنّه لا وجود لها في مستوى الأفراد، كالظواهر المختلفة لانتظام أسراب الطيور عند طيرانها.

[1] دماغنا مثلا مبرمج للمحافظة على التوازن في الحالات العاديّة وفي بعض الظروف الخطرة. وجسمنا مبرمج أيضا لوظائف عدة كالمناعة وتوزين الإفرازات الغدديّة. لكن لا أحد يمكنه أن يفسّر انتظام العمليّات الدماغيّة على سبيل الاختبار النفسي، لكونها عمليّات تحتيّة.

[2] أحسن مثال هنا هو البرنامج الجيني. فالبرامج الجينيّة لا توجد في لوح محفوظ خارج توارث الأفراد الحيّة المكوّنة للجنس المسيّر بمقتضى هذه البرامج.

[3] نميّز بين التعامل والتفاعل. يمكن لأيّ فرد أن يتعامل مع فرد آخر دون أن يرتفع تعاملهما إلى درجة التفاعل، كأن يشترك عاملان في تفريغ شاحنة بمقتضى توزيع الأدوار، في حين لا يمكن لفنانين أن يخرجا عملا فنّيّا مشتركا دون أن يرتقي تعاملهما إلى درجة التفاعل. كذلك التعامل اللغويّ. يمكن أن يقف في حدود دنيا كالتعامل بين الدافع والقابض في شبّاك البريد، ويمكن أن يرتفع إلى مرتبة التفاعل إذا تحوّلا إلى صديقين يتحدّثان في نفس الهموم. فبناء التخاطب في الحالتين مختلف لسانيّا.

ك] إن لم تكن مشتملة على حوافز التعامل، فهي مشتملة على الأقلّ على ما يسمح باكتسابه.

2.2. الأساس الفطريّ لاكتساب التعامل التخاطبي

يدلّ هذا في رأينا على أمرين، نطرحهما فرضيّتيْ عمل، لدراسات ممكنة.

أوّلهما أنّ التعلّم والاكتساب يقعان طبيعيّا بفضل **'اشتغال تعامليّ'** للبرنامج النحويّ، وهو ما يرجّح، عندنا، أنّ الجهاز النحويّ متشكّل **'تشكّلا تعامليّا'**[1]، أي أنّه، كبعض البرامج الطبيعيّة الأخرى، كالتكاثر مثلا، متشكّل على هيئة تجعله لا يشتغل انفراديّا؛ وإذن فنحن نفترض أنّ اكتساب اللسان بفضل التعلّم إنّما هو اكتساب متضمّن للخصائص التعامليّة في برنامجه النحوي، وأنّ هذا ما كان لو لم يكن [ن ك] محتويا فطريّا على النواة التعامليّة السامحة بالتعلّم والاكتساب. لا يعني توفّر النواة التعامليّة بالضرورة وجود صورة مباشرة لما نعرفه عن التعامل من خصائص اجتماعيّة، بل يعني أن يتوفّر على الأقلّ ما يجعل هذه النواة التعامليّة ممكنة الوجود والاشتغال[2]. فنحن لا ننتظر مثلا أن يكون البرنامج النحويّ مشتملا على أحكام منظّمة للمخاطبة بحسب تراتبيّة معيّنة، كأن يخاطب السلطان تعظيما بضمير الغيبة، أو أن يتكلّم الواحد بصيغة الجمع ، أو أن يكون مشتملا على أحكام تمكّن من استعمال الاستفهام للإخبار والتعجّب في الآن نفسه. غير أننا لا نظنّ هذه الظواهر ممكنة لو لم يتوفّر في الجهاز ما يجعلها كذلك. فلا يكفي، حسب رأينا، أن نوقف التبرير عند حدود الإقرار بتوفّر التصريف في الضمائر.

إنّ هذه الفرضيّة التعامليّة للبرنامج النحويّ تحتاج إلى التنقيب عن الأصول النحويّة الجهازيّة المبرّرة لبعض ما لاحظه بعض التداوليين ومحللي الخطاب من أحكام في المحادثة والحوار. وفي هذا الإطار نلاحظ عرضا أنّ القدماء منذ الخليل

---

[1] نفرض، اعتمادا على معطيات إناسيّة تطوّريّة وفلسفيّة لغويّة، أنّ البرنامج النحوي برنامج حوسبيّ طبيعيّ لمعالجة المعلومات المحيطيّة غير المسجّلة جينيّا ولا غريزيّا معالجة جماعيّة ممتدّة في الزمان والمكان. ونفرض اعتمادا على معطيات بنيويّة شكليّة، كبناء الجملة على الإنشاء والإحالة، وبناء الإحالة، ولا سيّما الرأس الفعليّ، على الأدوار التخاطبيّة، أنّ الجهاز النحويّ مبنيّ على أسس تعامليّة. ويفترض هذا الموقف أنّ جهازنا النحويّ يتكامل فيه التشفير والإشفار (أي عقد الشفرة وحلّها)، بحيث لا يكون أحدهما دون الآخر. وفي رأينا أنّ المكوّنات الإنشائيّة للجملة، وإن كان محورها المتكلّم، فهي تتضمّن المخاطب.

[2] لا يمكن للبرنامج الجينيّ مثلا أن يستوعب خصائص التعامل الاجتماعيّ المسمّى بالزواج أو المصاهرة، لكنّه هو الذي يوفّر أساس هذا التعامل ويجعله ممكنا؛ فلا معنى للزواج أو المصاهرة بدون جهاز تناسليّ لا يشتغل انفراديّا، وبدون جهاز عصبيّ ذي خصائص تمكّن الإنسان من مجاوزة التجامع الحيواني إلى نظام للزواج مؤسّسيّ وذي أبنية رمزيّة. فمن المرجّح أنّ لبرنامجنا الجينيّ ما يجعلنا مهيّئين على خلاف الشنبنزى لمأسسة اجتماعيّة للتكاثر.

وسيبويه على الأقلّ تصوّروا مشاهد حواريّة دنيا لوصف علاقات طرح وجواب بين الأبنية[1]. وهي علاقات تدخل تحت ما سمّيناه بـ"التشارط البنيويّ" ، واهتمّ بأصناف منه جمع من الباحثين (الشريف 2002/1993؛ الشاوش 2001)

والثاني أنّ اكتساب التعامل التخاطبيّ شأنه شأن الظواهر الطبيعيّة جميعا مستغن عن النظريّة العلميّة، أكانت عرفا علميّا سائدا، أم كانت نظريّة علميّة متينة. وهذا أمر معروف. لكنّنا نذكره تأكيدا على أنّ غاية '**التدخّل التعليميّ المؤسّسيّ**'[2] هي تعهّد الاكتساب أو تسريعه في اتّجاه رسميّ تحدّده سلطة نافذة لأسباب وغايات وبطرق ليس هذا محلّ التبسّط فيها. وإذا كان التدخّل التعليمي قائما على نظريّة لا تناسب التشكّل الطبيعيّ للأبنية، ووظائفها، أو كان منكبّا على تعليم النظريّة ذاتها، لا منتفعا بفهمها للدور التعاملي في البرنامج واشتغاله التخاطبيّ، فإنّه قد يصبح معرقلا للتعلّم. وإذن، ففي نظرنا أنّ من مهامّ النظريّة النحويّة أن تطرح فرضيّات من شأنها أن تفسّر أسس التعامل التخاطبيّ، اعتمادا على مبادئ بسيطة تفترض أنّها موجودة في الأسس العرفانيّة الأوّليّة للجهاز العصبيّ. ففي رأينا أنّ هذا الافتراض يساعد النظريّة النحويّة على التهيّؤ لوضع خطّة واضحة تتعهّد الاكتساب وتسرّعه[3].

3. انضواء الخطاب في جهاز نحويّ موحّد

1.3. المقابلة (نحو/خطاب)

تتحكّم في التفكير اللسانيّ منذ بداية القرن العشرين المقابلة السوسيريّة (**لسان/كلام**)؛ وأردفت في النصف الثاني منه بالمقابلة الشمسكيّة (**مقدرة/إنجاز**). وتقوم المقابلتان على معطيات موضوعيّة تبرّرهما، وليس من اليسير الاستغناء

---

[1] منذ الخليل، حسب سيبويه، اهتمّ النحاة بالعلاقة بين تشكّل الجملة الخطابيّة وعلاقة المتخاطبين لا في مستوى التداول بل في مستوى الأشكال البنيويّة نفسها. فالبنية الإعرابيّة التصريفيّة النمطيّة التالية [أو فعل زيد كذا؟] تعبّر بذاتها عن تعامل معيّن بين الأطراف التخاطبيّة. كذلك الأزواج التالية [قد فعل/ لمّا يفعلْ]؛ [سوف يفعل / لن يفعل].

[2] يقع التدخّل التعليمي بصورة تلقائيّة طبيعيّة وبدون تنظير ولا ترتيب في الوسط الاجتماعيّ، كمثل ما يقع بين الوالدين والطفل وبين الكبار والصغار من الإخوة، أو الأتراب في الحيّ. أمّا التدخّل المؤسّسيّ فهو يجاوز المحيط المباشر، إذ هو منظّم ويخضع لسلطة مجتمعيّة.

[3] يكتمل الاكتساب طبيعيّا بين التاسعة والثانية عشرة. ووظيفة التعليم المؤسّسي الأساسيّة هي تعهّده للمحافظة عليه بعد فترة الاكتساب الحرجة، أو لتقويمه او تعديله بحسب ما يقتضيه الفرق بين اللهجة الرسميّة المشتركة ولهجة المتعلّم الجهويّة أو الطبقيّة أو الفئويّة. ولأسباب تربويّة معيّنة كتعليم العلوم، تحتاج المؤسّسة إلى تسريع الاكتساب على صورة تمكّن المتعلّم من التحصّل على مهارات لسانيّة قبل الأوان لاستغلالها في التعلّم العلميّ، كاكتساب الأشكال النحويّة المناسبة لبعض المعطيات الرياضيّة التي تقتضي أبنية منطقيّة رفيعة.

عنهما. فقد بيّن التوليديّون أنّ اكتفاء البنيويّين التوزيعيّين بالوقائع الكلاميّة الخارجيّة الظاهرة دون اعتبار ما في داخل الذهن لا يعين على تفسير قدرة الطفل على إنتاج ما لم يسمعه من قبل. وترسّخ نتيجة كلّ هذا اعتبار المقابلة بين النحو والخطاب مقابلة بين ما هو من داخل الذهن وما هو خارج عنه، ومقابلة بين ما هو لسانيّ محض، وما تعتوره عوامل ومحدّدات ومؤثّرات غير لسانيّة.

إلا أنّ الملاحظ أنّ جميع البرامج الطبيعيّة برامج لا تنفكّ عن اشتغالها. فافتراض الجهاز النحويّ برنامجا طبيعيّا لا ينفكّ واقعيّا عن اشتغاله افتراض يستلزم أنّ الخطاب **آنيّا**، وفي **المدى القصير أو المتوسّط** من حياة المجموعة اللسانيّة، إنّما هو المظهر العمليّ من هذا الاشتغال[1].

إنّنا، على خلاف الكثير من الكتابات الشائعة، نجد صعوبة منهاجيّة أصوليّة في تصوّر مولّد آخر للخطاب غير النحو. لا ننكر أنّ الالتجاء إلى اعتبارات إحاليّة وتعامليّة اجتماعيّة مختلفة من شأنه أن يساعدنا على فهم المنظومات المساعدة للبرنامج النحويّ، والتي بدونها لا يمكن توليد خطاب ملائم لحاجاتنا الاجتماعيّة. إلا أنّنا لا نرى كيف يمكن للمعطيات ذات الصلة بالأشياء وعلاقاتها في ما بينها وما بينها وبين المستعملين أن تمرّ مباشرة إلى الخطاب دون المرور بالمولّد النحويّ له.

لا يمكن لمدرّس، مهما كان المستوى التعليميّ، أن ينكر أنّ كلّ الخطابات تخضع لقواعد النحو؛ وإلا، فهي تعتبر لاحنة[2]. بدون هذا المقتضى لا يمكن للمعلّم أن يدّعي أنّ متعلّما أحسن من آخر في الإنشاء أو التعبير الكتابيّ، أو أنّ نصّا أدبيّا مّا أفضل من نصّ آخر للتعليم. قد يعتبر هذا الموقف التعليميّ معياريّا لا يعتدّ به. لكن، ولسبب مّا، لا يمكن للدارس أن ينكر حرص المتكلّمين، مهما كانت مواقفهم التحرّريّة، على إصدار خطابات تعتبر سليمة على وجه من الوجوه. فمهما كانت الطرافة المرجوّة، ومهما كانت العوامل النفسيّة والاجتماعيّة، يبقى المرور بالآلة المنتجة للجملة مرورا ضروريّا.

---

[1] على خلاف البرامج الصناعيّة، لا نجد في الطبيعة مشروع برنامج ينتظر التطبيق. فكل شفرة جينيّة مثلا أو كلّ حركة في جهاز المناعة إنّما تتحقق في نفس الحيّ الذي تنتجه، وذلك في دورة مستمرّة في الزمن استمرار جنس الحيّ. لكنّه على **المدى الطويل** من حياتها يعدّل البرنامج؛ وهو أمر لا يهمّنا تعليميّا هنا، لأنّ التعلّم والاكتساب والتعليم، حسب رأينا، عمليّات تتّصل بالتعامل التخاطبيّ القائم على البرنامج النحويّ. لهذه الفكرة الرابطة بين الخطاب وتطوّر النظام أصول في التفكير البنيويّ، وأثر بالغ في المقابلة الثنائيّة (آنيّة/تاريخيّة)

[2] الشائع بين النقّاد، لا سيّما نقّاد الشعر، أنّ الشاعر يكسّر قواعد اللغة ويجاوزها. وفي الحقيقة أنّ ما يقولونه ضرب من الغلوّ المجازي للتعبير عن قدرة الشاعر على مجاوزة المعهود.

2.3. تصوّر مبسّط للبرنامج المولّد للخطاب

لنفترض أنّ البرنامج النحويّ في العربيّة برنامج محدود، يتشكّل تشكّلا بنيويّا يقوم على علاقات نسقيّة مركّبيّة بدائيّة، لا يشتمل إلا على شكل جمليّ واحد ذي نمط خبريّ نعبّر عنه بـ[9 ففا (مف)] ، وعلى معجم بسيط، يشتمل على حرفي ربط وبعض الأفعال والأسماء كما يلي:

(1) **البرنامج:**

البنية الأساسيّة:

ج: [9 ففا (مف)] = [رابط, فعل. فاعل. مفعول]

معجّماتها:

9 : {∅،و،فـ}

ف:{خرج، ضرب، عثر، سقط، دخل}

فا/مف : إ: {زيد، عمرو، بشر، ∅}

القاعدة:

قا$_0$: انجز قا$_1$؛ وعند الاقتضاء قا$_2$.

قا$_1$: عجّم بالتوالي [9]، [ف]، [فا]، [(مف)]؛

قا$_2$: أعد قا$_0$ داخل **[إ]** أو بعد **[ج]**

يمكن انطلاقا من هذا اللُسيْن الصغير[1]، أن نكوّن على الأقلّ ما بين 15 و20 جملة، كلّ واحدة منها تكوّن خطابا يصف "**مشهدا تصوّريّا**" جاريا كخروج زيد أو دخوله أو سقوط بشر، أو عثار عمرو[2]. تتكوّن كلّ جملة منها بتوخّي محلات

---

[1] لا يمثّل ما نقدّمه نظريّة متكاملة. فما في (1) إنّما هو أمر عامّ مشترك بين النظريّات البنيويّة التقليديّة والنظريّات المستفيدة من مكتسباتها كالنظريّات التوليديّة والعرفانيّة المختلفة. ومنها منوالنا النظريّ. ونلاحظ أنّ هذا المثال من البرمجة النحويّة مستلّ من المنوال المعروض في الشريف (2002/1993)، لا نناقش هنا الأسباب التي جعلتنا لا نتّبع منوال نظريّة معروفة. لكن نلاحظ أنّه يقوم على الملء المعجمي للمحلات لا على نظم العناصر المعجميّة، كما هي الحال في البرنامج الأدنوي. ثمّ إنّ الشكل الأساسي عندنا هو في الحقيقة [9 Ĩ Э ففا(مف)]، حيث [9] هو محل الروابط {و،ف،ثمّ،...} و[Ĩ] محلّ قرائن الإنشاء الدال على العمل اللغويّ {أ،إن،أن،لام الأمر،...} و[Э] محلّ قرائن الوجود الدال على الإثبات والنفي و[ففا(مف)] محلات المحيلات من فعل وفاعل ومفاعيل.

[2] في رأينا أنّ المعجم يختزن الأفعال مع أطرافها في هيئة جداول من الأبنية، كلّ جدول منها يحقّق الفعل في صورة مشاهد تصوّريّة مقوليّة. انظر في ذلك (الشريف 2008، ص350 - 354).

البنية الأساسيّة، أي بالتوالي {9، ف، فا، (مف)}، وتعجيمها، أي ملأها بعنصر معجميّ واحد من العناصر المناسبة لمحلّها، كملء محلّ الرابط [9] بالواو أو الفاء، ثمّ التحوّل إلى ما يليها لتعجيم محلّ الفعل ثمّ محلّي الاسم الفاعل فالمفعول عند الاقتضاء.

3.3. البرنامج النحوي بين توليد الجملة وتوليد النصّ

تفترض نظريّات نحويّة مختلفة، بمقتضى كون الجملة هي الوحدة اللسانيّة الكبرى، أنّ اشتغال النظام النحوي يقف تقريبا عند قا$_1$، ولا يقبل أن تكون القاعدة المولّدة للجملة قاعدة تكراريّة إلا عند توليدها الجملة داخل الجملة المركّبة.

هذه الفرضيّة، في رأينا، لا مبرّر لها. فالجهاز المكوّن للجملة الواحدة والقابل لتوليد الجملة داخل الجملة، يمكنه تكوين جملة أخرى، ليس من الضروريّ أن تكون داخل الجملة الأولى؛ فلا شيء يمنعه من أن ينتج عدّة جمل متتالية. فالواقع أنّنا ننظّم المعلومات المزمع إبلاغها في جمل متتالية حسب خطّة معيّنة. فإذا كانت كمّيّة المعلومات تجاوز قدرة الجملة على التحمّل إرسالا وتقبّلا، فإنّنا نختار بعضها للجملة الأولى ونترك بعضها لثانية أو ثالثة أو أكثر[1]. ولا نعتقد أنّ العلاقة بين البرنامج النحويّ والمنظومات العرفانيّة المتعاملة مع الجهاز النحوي لتنظيم المعلومات داخل الجملة تختلف جوهريّا عن العلاقة بين هذه المنظومات والجهاز النحوي في تنظيم المعلومات بين الجمل المتتالية.

ليست هذه القضيّة إذن مبدئيّة، بل منهجيّة. وهي كيف نفسّر هذا الواقع اللساني بقواعد آليّة قادرة على توليد سلسلة من الجمل غير المتشابهة شكلا. لحلّ هذا الإشكال، اقترحنا أن تكون كلّ الأبنية ناتجة عن تكرار دوريّ لبنية أساسيّة واحدة، هي البنية الحدثيّة [Ǝ حدا]، الممكن تحققها في صورة فعل وفاعل [ففا] أو صورة اسم فاعل أو مصدر أو غيره من المشتقات الدالة على الحدث، أو في صورة حرف دال على حدث مقوليّ من صنف الاحتواء في [في] أو الجمع أو الترتيب في {و،ف،ثمّ،...} وهي معان حدثيّة أيضا. وهو مقترح يقوّي كون الأبنية المركّبة، مهما كان تعقّدها، فهي ناتجة عن تكرار دوريّ.

يقتضي التكرار الدوريّ تصوّر رابط نحويّ أساسيّ يحققه. إذا صحّ افتراضنا أن الرابط النحوي الأساسي هو التواجد [9][2]، وهو ضرب من الجمع الشرطي،

---

[1] وهو ما سمّيناه في منوالنا بالتشبّع المقولي (الشريف 1993/2002، §.VI. 37 وما بعدها)

[2] تقارب علاقة التواجد ما سمّي بعد عملنا الرئيسيّ بالمزج أو الضمّ عند التوليديّين (merge). يستحسن في هذا السياق أن نلاحظ ملاحظتين؛ أولاهما أنّنا سبقنا البرنامج الأدنوي في اعتبار عمليّة الجمع هي

يولّد الروابط المنطقيّة الأساسيّة، وصلا وفصلا، فالعلاقة العميقة بين الجمل في نصّ الخطاب والعلاقة العميقة بين العناصر المكوّنة لجملة الخطاب من صنف واحد، وهو:

(2) [#9_1، ...، 9د، ...، 9ع #]

فلا فرق، بمقتضى هذا الرابط، بين جمع جملة وجملة لبناء نصّ، وجمع اسم إلى فعل أو حرف أو اسم آخر لبناء مركّب فعليّ أو حرفيّ أو اسميّ[1]، ما دامت الجمل والأسماء والحروف والأفعال جميعها مشتقّة على صور مختلفة من البنية الحدثيّة نفسها [Эحـحا]. فليس من فاصل بين بناء الجملة وبناء النصّ. ولا يعني هذا أنّ النصّ وحدة من النظام، بقدر ما يعني أنّ الجملة باعتبارها الوحدة النحويّة القصوى تشتمل على جميع الخصائص المفسّرة لبناء النصّ.

بناء عليه، عند الانتهاء من تعجيم [9 ففا (مف)]، يمكن إعادة العمليّة على السلسلة نفسها، لتكوين متتالية من الجمل. وانطلاقا من هذه الجمل التي تكوّن، كما ذكرنا، مشاهد مختلفة، يمكن للمتكلّم أن يتصوّر مشاهد مركّبة يعبّر عنها بنصوص.

لا شكّ أن التطبيق الآلي للتعجيم، كما وصفناه، قد ينتج نصوصا غير مقبولة من مثل **"سقط زيد فعثر"**. إلا أننا نفترض أنّ حوافز التعجيم ذات صلة بمنظومات عرفانيّة أخرى قد تكون في الأصل غير نحويّة؛ فالمعجم باعتباره، في رأينا على الأقلّ، خزينة الذاكرة الجماعيّة للأقوال النمطيّة، يقتضي كونه يختزن مشاهد تصوّريّة مقوليّة لما اجتمعت عليه التجربة الجماعيّة[2]. فافتراض كون العلاقة الدلاليّة التعاقبيّة الزمانيّة بين العثار والسقوط علاقة ذات أصل تجريبيّ أو منطقي أو الاثنين معا، افتراض لا يمنع اعتبارها جزءا من الانتظام المعجميّ داخل

العمليّة الحوسبيّة الأولى في تركيب جميع الأبنية، وهي فكرة ذات أصول قديمة في العلوم اللغويّة وفلسفتها. والثانية أنها ليست عمليّة حوسبيّة تعمل في مكوّنات اللغة دون أن تكون في مستوى هذه المكوّنات، بل جزء منها.

[1] أشار هيلمسلاف منذ عقود إلى أنّ العلاقة النسقيّة (syntagmatique) بين الوحدات علاقة تقوم على الجمع. لكنّه قدّم هذا الرأي في إطار مسلّمة ضمنيّة تأخذ بالروابط المنطقيّة روابط عقليّة عليا تجاوز الألسنة الطبيعيّة. انظر (Hyelmslev 1966 L 1976 , p.54- 55).

[2] ليست القضيّة قضيّة منطق في تسلسل الأحداث بقدر ما هي قضيّة في ما استقرّ في المعجم من مشاهد تصوّريّة مجمع عليها. فالنصّ التالي: "قمنا عند طلوع الفجر، فهيّأنا أنفسنا، لكننا لم نرحل إلا عند طلوع الشمس" يبقى نصّا عاديّا في ما عبّر عنه من مشاهد. ومع ذلك، فمطلع الفجر وطلوع الشمس مظهران من طبيعة فلكيّة واحدة ليست في حقيقتها طلوعا ولا هبوطا.

النظام النحوي[1]. بل أهمّ وظائف الجهاز النحوي هو التوسّط في نقل المعلومات غير النحويّة بين أدمغة الأفراد بتحويلها إلى معلومات نحويّة. فالمخبر هو الرائي السامع، لا يمكنه أن ينقل مشاهده الإدراكيّة إلا بترجمتها إلى مشاهد لغويّة.

وهكذا، بمقتضى ما بيّنّا، تتولّد على سبيل المثال الخطابات التالية:

(3) **نماذج من الخطابات المولّدة:**

أ . خرج بشر، فضرب عمرا، ودخل

ب. دخل عمرو، فعثر، فخرج زيد، وضرب بشرا.

ج. عثر بشر، فسقط، فخرج عمرو، وضرب زيدا، ودخل.

د . ضرب بشر زيدا، فسقط عمرو.

إلخ...

هذه الخطابات المولّدة، كما نلاحظ، نصوص متضمّنة بالقوّة في البرنامج، بحيث أنّ توليدها لا يعدو أن يكون إخراجا لها من حيّز الإمكان إلى حيّز الوجوب. هذه الملاحظة جوهريّة في فهم العلاقة بين البرنامج النحويّ والخطاب البلاغي، كما سنرى في الفقرات التالية بتحليل بعض مستلزماتها.

4. الخطاب والخارج اللغويّ

1.4. هل تعكس المقابلة (نحو/خطاب) المقابلة (دخلانيّ/برّانيّ)

تعبّر هذه الخطابات عن مشاهد مختلفة، جميعها افتراضيّة. وتتأتّى افتراضيّة هذه الخطابات من كونها محتملة في البرنامج. وبمقتضى بنائها النحويّ، تفترض متخاطبين مقدّرين، إذ لا جملة إلا وهي من إنشاء متكلّم يقولها لمخاطب. والخطابات المذكورة في (3) أعلاه من صنف الأخبار، يقتضي كلّ منها مُخبرا ومُخْبرا. فالبرنامج النحوي يولّد الجملة الخطابيّة على شكل يقتضي الطرفين المتعاملين على صورة نمطيّة[2].

---

[1] تماما كاعتبار علماء الطبيعة بعض الأحواض الناتجة عن سقوط أجرام اصطدمت بالأرض في زمن غابر خصائص جيولوجيّة للمواضع المعنيّة بها، وكذلك عمل الشمس والقمر في المناخ والبحر، لا يمنع كون الظواهر مناخيّة أو غيرها.

[2] اقترحنا منذ (الشريف، 2012/1993) محلا إعرابيّا في الجملة لإنشاء المتكلّم. وذلك انطلاقا من ملاحظات قديمة أيّدتها النظريّات الحديثة. فقد لاحظ النحاة أنّ صدر الجملة لمعاني الكلام، واقترحت

فالمَشاهد إذن موجودة في البرنامج بالقوّة، وممكنة الحصول بالفعل. فلا مانع يمنع البرنامج من توليدها آليّا، ومن توليدها دون الحاجة إلى متخاطبين حقيقيّين. وفي هذه الحالة، يبقى اقتضاء المتخاطبين قائما؛ فآليّة التوليد لا تقضي على افتراضهما.

يمكننا في شأن هذه الخطابات المولّدة بالقوّة ، أن نفترض ثلاثة افتراضات:

- أوّلا أنّ هذه الخطابات حقيقيّة، منجزة في مقامات حقيقيّة، فهذا الافتراض يقتضي أن كلّ خطاب منها أثاره مقام معيّن موافق؛ فالمقام مجرّد مثير لخطاب ممكن؛ لكنّه مثير مخصّص للخطاب المثار[1]؛
- ثانيا ألا يكون المقام ذا صلة بالخارج اللغويّ. فلا شيء يمنع أن يكون متصوّرا منعدم الوجود في الخارج أو ممتنعا، كما هي الحال في الخرافات، والأكاذيب؛
- ويمكننا أيضا، من جهة ثالثة، أن نفترض أنّ بعضها لم ينجز لعدم توفّر المقام الداعي لتوليده.

الملاحظ أنّ هذه الإمكانيّات الثلاث لا تغيّر شيئا من علاقة البرنامج المذكور في (1) بالنصوص المذكورة في (3). فسواء أكانت افتراضيّة كلّيّا أو جزئيّا، أم حقيقيّة، لا شيء يبرّر عدم اعتبار البرنامج ومنجزاته تنتسب إلى نفس الجهاز[2]. ونعتبر التساؤل في مدى واقعيّة (3) جزئيّا أو كلّيّا لا ينجرّ عنه بالضرورة أنّ المنجز واقعيّا منه يختلف في صلته بالبرنامج عمّا لم يقع.

لننظر مثلا في (3أ) و(3ب) أعلاه. لنعتبر أنّ أحدهما قد قيل فعلا والآخر لم يقل، أو قيلا معا، أو لم يقالا. في هذه الحالات الأربع، لا يتغيّر شيء من علاقتهما بالبرنامج من حيث الوجود بالقوّة أو بالفعل. نلاحظ أيضا أنّ حالة الأشياء المتصوّرة

برزنان في السبعين من القرن الماضي مقولة سمّتها بالمتمّ، ترجمها المغاربة بالمصدري، وتبنّاها شمسكي، واقترح لاكوف فعلا إنجازيّا مقدّرا في صدر الجملة. وجمعنا كلّ هذه الآراء في ما سمّيناه بالمحلّ الإنشائي؛ ورمزه [□] في بنية الجملة [□□Э ففا(مف)]. يتضمّن هذا المحلّ الإنشائي في رأينا ضمير المتكلّم المقتضي للمخاطب.

[1] في الحقيقة، هي ظاهرة طبيعيّة عامّة. لكنّ لانهائيّة الإمكانات تجعل حدوث أحدها ذا نسبة ضعيفة جدّا تجعله غير متوقّع؛ فالظروف المحيطة، في العموم، هي التي تقرّب حدوثه ، أو تبعّده أو حتّى تمنعه.

[2] هذا الموقف متضمّن في المعالجة التوليديّة منذ (شمسكي، 1957). وهو موروث عن اللسانيّات البنيويّة. فما تنتجه المناويل التوليديّة إلى اليوم إنّما هي، في رأيي، خطابات افتراضيّة، لا تختلف جوهريّا عن الخطابات الواقعيّة. لكنّها خطابات تقف في حدود الجملة الواحدة ولا تستوعب النصّ المركّب من أكثر من جملة. فالنصوص المنجزة في (2) من غير مشمولات النحو في المناويل الشمسكيّة.

هي هي بالنسبة إلى كليهما. ما يتغيّر بالإنجاز أو عدم الإنجاز إنّما هو قيمة المنجز منهما في علاقته بأحداث وقعت فعلا، أو لم تقع. فالقول المنطبق على واقع، قول صادق ينقل إلينا معلومات علينا أن نتصرّف إزاءها على أنّها أخبار حقيقيّة، وصلتنا بفضل المتكلّم. والقول غير المنطبق قول كاذب ينجرّ عنه موقف معيّن من قائله. فالفرق بين الحالات الأربع، لا يهمّ اشتغال البرنامج النحويّ في ذاته.

فالاختلاف بين الخطابات الحاصلة والخطابات غير الحاصلة ليس اختلافا بإزاء البرنامج المولّد، بل بإزاء مواقفنا وعلاقاتنا بحالة الأشياء الواقعيّة المتّصلة بهذه الخطابات. فمن وجهة الجهاز المنتج للخطاب، لا فرق بين خطاب يعيّن قانونا فيزيائيّا أساسيّا، وخطاب يبتدع أسطورة عجيبة.

بيد أنّ نظرتنا هذه تتعارض، ظاهريّا، مع اتّجاه عامّ يتناول المعطيات اللغويّة كما تُتَناول المعطيات الطبيعيّة الأخرى البيولوجيّة والفيزيائيّة الخارجة عن ذاتيّات المجموعة العلميّة الواصفة.

إذا افترضنا، على غرار البنيويّين، أنّ الخطابات حقائق موضوعيّة نتوصّل إليها بتكوين المدوّنات، افترضنا في الآن نفسه أنها واقعة خارج الذهن، وإذن البرنامج المذكور في (1) صياغة علميّة، وقول واصف واقعيّ هو أيضا موجود خارج الذهن، يكون صادقا أو كاذبا بحسب انطباقه أو عدم انطباقه على (3). لكنّ المجتمع العلميّ، مع تبلور النظريّات العرفانيّة منذ بروز التوليديّة، يعتبر مثل (1) صياغة علميّة تمثّل حقيقة ذهنيّة؛ وإذن فحسب ما قدّمناه أعلاه، لا موجب لاعتبار (3) خطابات موجودة خارج الذهن، ما دامت موجودة بالقوّة في (1). فـ(1) ذاتها في نصّنا هذا خطاب واصف ولّده نفس البرنامج النحوي الموصوف بـ(1). إنّها الخاصيّة المرأويّة للوظيفة الماورائيّة للغة، من حيث كونها كالعين التي ترى نفسها في المرآة. وبالتالي، فتلفّظنا بـ(1) و(2) و(3) لاعتبار المقابلة (نحو/خطاب) موازية للمقابلة (دخلانيّ/برّانيّ).

يبدو لنا أنّ ربطنا هذا بين البرنامج النحويّ والخطاب في جهاز نحويّ واحد لا يناقض الحسّ العامّ الرابط بين تعلّم اللسان واستعماله في التخاطب. لكنّه لا يوافق اتّجاهات نظريّة مهمّة في مجالات التعلّم والاكتساب والتعليم. فالمقاربات التعليميّة العمليّة القائمة على الاستعمال تتألّق بغياب التصوّر النظريّ للجهاز النحويّ. وفي مقابل ذلك، تتشبّث النظريّة التوليديّة مثلا بالبقاء في إطار المقاربة الدخلانيّة باعتبارها المقاربة الأكثر علميّة من غيرها؛ فهي توقف مجال دراستها عند الذهن، وتعتبر الظواهر التداوليّة من مجال الدراسة البرّانيّة.

للتصوّر التوليديّ خصوصيّات نظريّة مُحْكَمة، ليست من أغراض هذا البحث. لكنّه ينضوي، في ما يخصّ علاقة الخطاب بالخارج، في التصوّرات السائدة منذ فرديناند دي سوسير.

لا ننازع في أنّ تجريديّة البرنامج النحوي تجعله أرسخ في الذهن من الخطاب، كما أنّ الخطاب، من حيث كونه مجمع تحقّق لإمكانيّات لسانيّة مفردة مستلّة من عدد لا نهائيّ من الإمكانيّات، يبدو أقرب إلى العالم المحيط من البرنامج، لا سيّما إذا كانت بعض هذه الإمكانيّات الخصوصيّة المفردة توهم بالإحالة المباشرة على عالم الأشياء، وتجعل الخطاب وصفا لخصائصها وللعلاقات الرابطة بينها.

فهل الخطاب على خلاف النظام في علاقته بالخارج؟ أهو، كما يبدو في التصوّر العام ، حدث ملفوظ محيل على الخارج ومتّصل به؟

2.4. مفهوم انغلاق الجهاز ما بين الخطاب وحالة الأشياء في الخارج

تفاقم أمر هذا التصوّر للخطاب منذ العقد السادس من القرن العشرين بتراجع البنيويّة وبعض مفاهيمها، لا سيّما خاصيّة انغلاق الجهاز على ذاته. والانغلاق مفهوم، في تقديرنا، ضروريّ، لا يمكن الاستغناء عنه في تصوّر الأجهزة. ويبدو لنا ضمنيّا في الموقف التوليديّ الصارم.

في رأينا أنّ الخطاب لا يخرج عن مبدإ الانغلاق. فانفتاح الخطاب على الخارج تمويه ناتج عن **'القوّة التقديريّة'**[1] في اللغة. فالجملة المثقّلة بـ**'المشيرات المقاميّة'** كـ(4):

(4) أنا وأنتِ الآن هنا

ليست أشدّ انفتاحا على الخارج المحيط من أيّ جملة أخرى، مثل (5):

(5) زيد وهند في الحديقة مساء.

إذ الفرق بين الجملتين أنّ مفردات الثانية أكثر ثراء من الأولى من حيث **"السمات المعنويّة الملازمة"**[2] والمحدّدة لتصوّرها. وهو ما يجعل دلالاتها المحتملة[3] أضيق من دلالة الأولى.

---

[1] المقصود بالقوّة التقديريّة في اللغة ما يجعلها قادرة على تمثّل حالات للأشياء ممكنة، أو ممتنعة.

[2] نعني بالسمات المعنويّة الملازمة المكوّنات المعنويّة التي لا تخلو منها الكلمة، مثل [+عاقل] بالنسبة للإنسان، و[+سائل] بالنسبة للماء.

[3] لا شك أن "هنا" على خلاف "حديقة" تحتمل دلالة كلّ مكان؛ وكذلك "الآن" بالمقارنة بـ"مساء".

إنّ الجملة الأولى لا تشير إلى مكوّنات المقام بقدر ما توهم بذلك، إيهاما شبيها بما يكون في الأفلام '3با' الثلاثيّة الأبعاد. ولولا ذلك لما كانت قابلة للتصديق والتكذيب. فلو كانت هذه العناصر تشير حقا إلى ما يظنّ أنّها تشير إليه، لكانت صادقة صدقا مطلقا. فـ"**أنا**" تدلّ على متصوّر المتكلّم داخل النظام النحويّ نفسه، بغضّ النظر عن المتكلّم في الخارج؛ كما أنّ "**حديقة**" تدلّ على متصوّر <**حديقة**> داخل النظام نفسه، بغضّ النظر عن وجود حديقة أو عدم وجودها في الخارج. أن يؤوّل المتصوّر اللغويّ الذهنيّ بأنّه مطابق لمتصوّر نفسيّ هو بدوره مطابق لشيء موجود في الخارج، هذه قضيّة تأويليّة ليس لـ"**أنا**" فيها ما به تتميّز من "**حديقة**".

تقبل كلّ الخطابات الماضية تأويلات شتّى. ويمكن لبعض التأويلات أن تكون ممثّلة لتصوّرات نفسيّة ليس لها صلة بواقع الأشياء. وهذا لا يمنع كونها خطابات. فللجملة الخطابيّة (4) مثلا تأويلات ممكنة قد تقع في ظروف غير موافقة. يمكن أن يكون المتكلّم منفصم الشخصيّة، أو متوهّما أنّه يخاطب بالهاتف شخصا مستقرّا في نفس البناية، والحال أنّه في قارة أخرى، أو لسبب ما يظنّ صورته في المرآة شخصا آخر. ويمكن أن يكون المخاطب على غير علم بأنّ الخطاب في حقيقته تسجيل عن متكلّم لم يعد موجودا. ومن الممكن أن تكون الجملة في قصيدة لا تقبل إحالة معيّنة. وكلّ هذه الإمكانيّات ليست بالضرورة عند المخاطب أو الغائب الشاهد[1] مطابقة لما عند المتكلّم؛ فلو قال المتكلّم لنفسه في المرآة "أنا وأنتِ الآن هنا"، متوهّما، لسبب أو لآخر، أنّ صورته في المرآة هي صورة الحبيبة الغائبة أو المتوفّاة منذ سنين في بلد آخر، لما كان حسبانه بالضرورة مطابقا لما يراه ويسمعه شاهد حاضر في نفس المقام. ولا يعني هذا بالضرورة أنّ ما يتصوّره الشاهد أصدق. فقد يكون الشاهد كذلك عليلا، فيظنّ نفسه المخاطب، أو يرى صورة صاحبه في المرآة شخصا حقيقيّا مغايرا. ولو أمعنا النظر في ما ظنّه الناس وقائع عبر التاريخ لرأينا أن الكثير من معارفنا قد بني كما بني هذا المثال على الوهم[2]. فليس ما أشرنا إليه من انقطاع بين الخطاب والمرجع عرضيّا مخصوصا؛ فلو نظرنا في معتقدات العقلاء المتضاربة، لألفينا من هذه التصوّرات

---

[1] الغائب هو القائم بدور الغائب خطابيّا في التعامل الخطابي، سواء أكان موجودا أم لم يكن في المقام الماديّ الظرفيّ للتعامل؛ ولذا فقد يكون الغائب التخاطبيّ حاضرا في مقام التخاطب غير مشارك فيه، فيكون في هذه الحالة شاهدا. انظر (باديس 2009، الفصل الخامس من الباب الثاني)

[2] كتب الرحلات والتاريخ القديمة مليئة بما لا يقلّ عن المثال المقدّم غرابة. والأديان مليئة بهذه الأصناف التي لا تجوز على عاقل من دين آخر. بل نجد عند العلماء في تفسير ظاهرة المرآة قبل تطوّر الفيزياء الضوئيّة، غرائب أسطوريّة.

عشرات ليس لها بالواقع صلة؛ وإلا، لما كان للكذب والصدق وللمنطق من معنى؛ فتعرّض الخبر للتقويم بالتصديق، في مقابل الإنشاء، دليل على أن ارتباط الخطاب بالخارج '**تقدير**' موجود بالقوّة ممكن بالفعل. وهذا لا يمنع الأقوام في مختلف العصور والحضارات من التخاطب للإجماع على ما يكون بإجماعهم حقيقة، دون أن يكون بالضرورة كذلك.

إنّ حالة الأشياء المتصوّرة ذهنيّا عند المتكلّم في المنطلق والتي على أساسها شفّر البرنامج النحوي الخطاب، ثمّ حالة الأشياء المتصوّرة الحاصلة أخيرا في ذهن المخاطب بعد إشفاره بفضل البرنامج النحويّ نفسه، وبعد اختيار المخاطب تأويلا من التأويلات الممكنة بناء على ما يختزنه من تصوّرات، هما حالتان ذهنيّتان للأشياء لا تحتاجان إلا إلى البرنامج النحويّ المولّد والخطاب المولّد والمحيط الداخليّ الذهنيّ التصوّري الخارج عنهما، والمستغني في وجوده عن حالة الأشياء في المحيط الخارج عن الذهن. فمهما كان اعتقادنا في الماصدق، ومهما كانت أدلّتنا المنطقيّة في تصديقها، فهي حالات للأشياء ذهنيّة وجودها لا يستلزم مطابقتها لوجود حالة للأشياء في الخارج المحيط. ومعناه أنّ رسمنا الذهنيّ للواقع قبل إنتاج الخطاب وبعده ليس بالضرورة واقعا. فالخطاب المحتاج إلى البرنامج المنتج له مستغن عن الخارج. فهو منغلق عن الواقع انغلاق البرنامج المولّد له[1].

5. ذهنيّة الخطاب

كثيرا ما يتوهّم المتعلّمون، وكذلك المدرّسون، أنّ الخطاب حقيقة ماديّة مستقرّة خارج الذهن في لفظ منطوق مسموع، قابل للتجسّد في مكتوب. والحقيقة أنّ هذا هو أيضا إيهام تقديريّ. أمّا الواقع، فهو أنّ ذهنيّة الخطاب لا تتحقّق فقط في البرنامج النحويّ المولّد له، ولا في التصوّرات النفسيّة ذات الصلة به فقط؛ بل الخطاب، في مجمله، حدث ذهنيّ خالص يولّده البرنامج النحويّ في ذهن المتكلّم على هيئات عصبيّة مخصوصة، ولا يرسل إلا تشفيره اللفظيّ لأبنيته[2].

---

[1] تماما كالصّياغة الرمزيّة الرياضيّة الواصفة للكون: تستعمل في برنامج حاسوبيّ فتثبت في الآن، أي في زمن استعمالها، وجود مجرّة في أقاصي الكون انقرضت كلّيّا منذ مليارات السنين، أي قبل وجود الأرض نفسها. فالحاسوب، من حيث هو آلة، لا صلة له بهذه المجرّة، له برنامج مؤهّل للحسابات الفلكيّة، لكنّه لا يحمل معلومات مسبقة عنها، إذ يطبّق مناويل رياضيّة من الممكن استعمالها لأغراض أخرى. كل ما في الأمر أنّ البرنامج برنامج احتماليّ قويّ يمكنه أن يتكهّن بالموجودات بفضل نظام استدلاليّ دقيق.

[2] تتشكل الدوال لفظيّا حسب خصائص فيزيائيّة نتيجة عمليّات فزيولوجيّة معيّنة. هذه التشكلات لا توافق بالتأكيد تشكل الدوال في الذهن. فالباء لا تتشكّل في الدماغ لفظا. بل تتشكّل حسب خصائص عصبيّة موافقة لنشاط الدماغ كيميائيّا وكهربائيّا. فاللفظ مجرّد تشفير لتشكّل عصبيّ مغاير.

1.5. الملفوظ وتشفير الخطاب الذهني

ذلك أنّ المنطوق المسموع تشكّل لفظيّ يظهر في صورة قطع صوتيّة لا تمثّل إلا على صورة تقريبيّة الوحدات الصوتميّة والأبنية المقطعيّة. فمن المعلوم، منذ الدراسات البنيويّة الأولى، ومنذ بداية التسجيلات الطيفيّة، أنّ المعطيات الصوتميّة نفسيّة ذهنيّة، لا ماديّة[1]، ولا يمكن البتّة لمخاطب عاديّ تقطيع السلسلة النطقيّة تقطيعا مباشرا يتوصّل به إلى الوحدات المعجميّة المكوّنة للخطاب دون معرفة مسبقة باللسان المعنيّ. فما بالك بالمركّبات ومكوّنات الجملة الأخرى، وما بينها من علاقات تراتبيّة.

هذا أمر يختبره المرء عند تلقّيه ملفوظا من لسان يجهله؛ ففي هذه الحالة، وإن كان يحزر أنّ الملفوظ قول حقيقيّ، لا يتلقّاه قولا لعدم امتلاكه لمفاتيح إشفاره، أي حلّ شفرته اللفظيّة. ويمكن أن يبقى الملفوظ صامتا لا يقول شيئا، كالكتابة الهرغليفيّة قبل فكّ لغزها، وككتابات أخرى قد تبقى ملغزة إلى الأبد.

يجد السامع مفاتيحه في نسخته من البرنامج النحويّ نفسه. فبفضل هذا البرنامج يحدّد الوحدات الصوتميّة، ودلالات التنغيم، كما يحدّد الوحدات المعجميّة ودلالات الوحدات الصرفيّة المكوّنة لها، ودلالاتها المخصّصة بمواضعها الإعرابيّة، وما يحصل من العلاقات بينها. فالسلسلة اللفظيّة التي نتلقّاها، تمدّنا بالمعلومات المعينة على إعادة تركيب الخطاب الموجود في ذهن المتكلّم. لكنّها لا تشفّر العلاقات التراتبيّة بين العناصر الصرفيّة المكوّنة للمفردة، ولا العلاقات التراتبيّة بين المفردات المكوّنة للمركّبات الإعرابيّة، ولا تميّز الوحدات، ولا تقول شيئا عن وظائفها، ودلالاتها. فليس في الملفوظ ما يميّز كلّ ذلك، فيجعله قولا حقيقيّا، جديرا بأن يكون خطابا. ولو كانت الملفوظات تدلّ على ما يظنّ الناس أنّها تدلّ، لما عجز أحد عن فهم رطانة المتكلّم بلسان غير لسانه. ولكنّ السرعة في تشفير المتكلّم وفي إشفار المخاطب هي التي توهمنا أنّ الملفوظ الذي نسمعه هو الخطاب[2].

---

[1] أكّد دي سوسير منذ قرن أنّ الصوتم حقيقة نفسيّة من صنف المتصوّرات. وعمّم الملاحظة بتأكيده أن اللسان شكل لا مادة. وأثبتت الاتّجاهات العرفانيّة هذا المنحى. انظر على سبيل المثال تقديم تيلور للنحو العرفانيّ (Taylor 2002, p. 25 ; 38 - 44).

[2] إنّ الملفوظ كالقرص المضغوط الذي شفّره البرنامج الحاسوبيّ الباثّ، ليقرأه البرنامج الحاسوبيّ المتقبّل. فسواء أكان المسجّل في هذا القرص شفرة فلم أو أوبرا أو شيء آخر، فلا وجود لذلك الفلم أو الأوبرا في القرص رغم وجود شفرته. ويبقى منعدما ما لم يتوفّر البرنامج القارئ والمؤوّل في الجهاز القارئ، أي في غير القرص الحامل لتلك الشفرة.

إذن، فكلّ العمليّات الخطابيّة تقع في الذهن. فكما يحوسب المتكلّم ذهنيّا خطابه ورمزه اللفظي، يحوسب المخاطب. فالملفوظ، ويسمّيه القدماء لفظا، حدث ماديّ يقع بالخارج خاليا من معاني وحداته الصرفيّة والمعجميّة والإعرابيّة ومعاني ما بينها من علاقات تراتبيّة، وما لها من دلالات إحاليّة. ولا يمكن إطلاقا لمخاطب أن يميّز مكوّنات الملفوظ وما بينها من علاقات متوسّلا فقط بقرائن لفظيّة صوتيّة خالصة، دون معرفة سابقة باللسان، تشمل، في ما تشمل، معرفة مكوّناته النحويّة وما يسيّرها من قواعد في انتظامها وتشكّلها.

لم يخطئ البنيويّون في اعتبار الملفوظ شفرة صوتيّة، واعتبار المعنى من محتويات الصندوق الأسود. فليس في الملفوظ معنى، ولا يحمل دلالة؛ ولو كانت دلالة الألفاظ فيها، لما استعصى على سامع فهم لما ينطق به غير الناطقين بما يعرف من ألسنة. فإذا أخذنا بتعريف القدماء للقول بأنّه كلّ لفظ دال على معنى، وحريّ بنا الأخذ به، فبعض القول ملفوظ متمكّن بالخارج المحيط، وأغلب القول مجرّدات مستقرّة في الذهن منها ما يتعلّق بالتشكّلات اللفظيّة، ومنها ما يتعلّق بالدلالة. فاللفظ الصوتيّ المسموع قليل بالنسبة إلى ما يدلّ عليه. لذلك ننعت تشفيره للأبنية ودلالاتها بأنّه مجرّد وسم.

2.5. خصائص الدارة النحويّة الخطابيّة المنغلقة

إذا كان الخطاب ذهنيّا كالبرنامج النحويّ المولّد والمؤوّل له، فالأحرى أنّه يدخل معه في نفس الدورة المغلقة المنقطعة عن الخارج المحيط.

وفعلا، فما نظنّه عند المتكلّم أثر المحيط الماديّ في الخطاب إنّما هو إحالة داخليّة في الدماغ. فالمراكز الإدراكيّة الرابطة بين الدماغ والمحيط هي التي تتعامل، بدل المحيط، مع المراكز اللغويّة التي تعالج الصنف المناسب من المعلومات التواصليّة. وإذن، فالخطاب الواصل إلى المخاطب لا يحيل في حقيقته على شيء من المحيط؛ بل يوفّر، بفضل البرنامج النحوي، معلومات تصوّريّة إحاليّة للمراكز الإدراكيّة الرابطة بين الدماغ والمحيط. من مشمولات هذه المراكز أن تراقب صحّة المعلومات. وهو أمر غير ضروريّ في حالات كثيرة لا تعدّ. فأغلب ما نقرؤه أو نسمعه نقبله بالتصديق، وقد نقبله لأسباب أخرى دون تكذيب ولا تصديق، كما هي الحال في الأعمال الفنّيّة. فهذه أصناف نبثّها ونتقبّلها بفضل الجهاز النحوي، لا أكثر ولا أقلّ.

يعني هذا عندنا أنّ الجهاز النحوي، برنامجا وخطابا، لا يتّصل بالخارج مطلقا. فهو يتعامل فقط مع مراكز دماغيّة عرفانيّة بعضها متّصل بالأطراف

العصبيّة المتعاملة مع المحيط. فكلّ عطب في هذه المراكز أو الأطراف ينجرّ عنه انقطاع جزئيّ أو كلّيّ عن العالم الخارجيّ حتى وإن بقي البرنامج مشتغلا ومنتجا للخطابات. فلو كان الخطاب يحيل مباشرة على الخارج، لما كان بعض المصابين بعيوب عصبيّة منغلقين على الخطابات الموجّهة إليهم والمتعلّقة بالأشياء المحيطة، ولا كانوا مصدرين لخطابات منقطعة عن المحيط.

من البديهيّ في نظرنا أن تكون المؤثّرات المحيطيّة عاملة في البرنامج النحوي المولّد للخطاب عن طريق مراكز عرفانيّة تدخل دراستها في مشمولات علمي النفس والأعصاب العرفانيّين، وأن تكون هذه المراكز قائمة بالوساطة في العلاقة بين الأطراف العصبيّة والبرنامج، مع ما تستدعيه هذه العمليّة من تعديلات مقوليّة للتنسيق بين التصوّرات الفرديّة والجماعيّة الثقافيّة من جهة، والمقولات النحويّة[1] المترسّخة في تاريخ الجهاز. وإذن، تستمدّ العناصر المسمّاة بالمشيرات المقاميّة والعبارات المحيلة قيمها في الخطاب بفضل قدرة الجهاز النحويّ على تلقّي المعلومات وحفظها ونقلها ومعالجتها. وبفضل الجهاز نفسه يتوصّل المخاطب إلى إعادة تركيب الإحالة والإشارة. فالخطاب، في جميع الحالات، لا يحيل على الخارج، إن أحال، إلا بما له من خصائص نحويّة.

3.5. اقتضاء الخطاب لبرنامج نحويّ موحِّد وموحَّد

واقعيّا، لا يمكن لأيّ كان أن ينتج خطابا بلسان من الألسنة وهو غير مكتسب له. هذا أمر بديهيّ. وفي رأينا أنّنا لا نحتاج إلى فلسفة كبيرة، حتّى نقرّ بأنّ خطابا أدنى بسيطا كقولك "ألم يقم زيد بعد؟" خطاب غير ممكن، إذا لم يتوفّر برنامج ذهنيّ موحَّد وموحِّد لإنتاجه.

يمكننا أن نفترض أنّ الجهاز اللفظي الذي يحدّد الصواتم والمقاطع والنبر والتنغيم مستقلّ أو غير مستقلّ عن الاستفهام ودلالته على التعجّب أو الاستنكار أو الاستبطاء، مستقلّ أو غير مستقلّ عن المعجم الذي يمدّنا بالعناصر المكوّنة لهذا القول، أو الاشتقاق أو التصريف الذي يمدّنا بالفعل ودلالته على معاني الزمان، أو الإعراب الناظم لما بين الحروف والأفعال والأسماء من علاقات؛ يمكننا أن نتصوّر جملة الخطاب ناتجة عن منظومات مختلفة منفصلة أو منظومات متجانسة متصلة، منظومات متداخلة أو منظومات متمايزة، مندرج بعضها في بعض أو متوازية. لكن، ومهما كان تصوّرنا للنظريّة المثلى في هذا الشأن، لا يجدر بفكر منهجيّ علميّ أن يفترض أنّ المنظومات غير محكومة بناظم لها ذي قواعد

1. بمقتضى تعريف النحو عندنا، تنضوي المقولات المعجميّة صنفا من أصناف المقولات النحويّة.

ومبادئ تنتظم على أساسها هذه المنظومات، وتنتحي نحوها عند الإجراء، في المعنى الساذج الأوّلي لانتحاء النحو.

إنّ الجدير بالاعتبار، لبلوغ هذا الهدف، ليست النظريّات النحويّة السائدة بين اللسانيّين ولا النظريّات المنتشرة بين الدارسين في التداوليّة وتحليل الخطاب؛ بل العبرة أوّلا بالحدس الأوّليّ الذي يجعلنا نجمع على أنّ المتكلّم لا يصدر خطابا ولا يتلقّاه بدون علم سابق بطرق معيّنة في استعمال اللسان؛ وهو حدس قارّ منذ بدايات التفكير النحويّ؛ ثمّ ينبغي ثانيا أن نقبل ببعض الأصول العرفانيّة، إذ لدينا الآن ما يكفي من المعطيات للإقرار بأنّ دماغنا، في معالجته للمعلومات، ذو خصائص حوسبيّة ليست بالضرورة من صنف المعروف في الحوسبة الصناعيّة. ففشل بعض هذه النماذج في الوصف اللسانيّ جزئيّا أو كلّيّا، بحسب تقديرات البعض والبعض الآخر، لا يبرّر القعود دون البحث عن نماذج أقرب إلى الطبيعة اللغويّة والذهنيّة وحتّى الاجتماعيّة. يلزم، ثالثا، عن مفهوم الحوسبة الطبيعيّة مفهوم البرنامج الطبيعيّ، ويلزم عن 'الطبيعيّة' الإقرار بعدم انفصال البرنامج عن اشتغاله، بحيث تتوفّر في ظواهر الاشتغال خصائص البرنامج على صورة ما. أن ننعت البرنامج بأنّه نحويّ إنّما هو اختيار ناشئ عن تاريخ المصطلح نفسه، وعن عدم توفّر مصطلح آخر في الكتابات اللسانيّة، وفي العلوم الصوريّة التي تتناول اللسينات الصناعيّة. وناتج كلّ هذا أنّنا مطالبون بنظريّة نحويّة تفسّر المجرى التخاطبيّ على أساس كون البرنامج يشتغل اشتغالا منغلقا على نفسه لا يتّصل بالمحيط إلا عن طريق الأطراف العصبيّة.

يطرح الإقرار بهذا إشكالا آخر، محوره العلاقة بين علم النحو والعلوم البلاغيّة[1]. فالشائع عند الكثير من الدارسين أنّ مشمولات البلاغة غير منضوية في مشمولات النحو. ولهذا الرأي مبرّرات تاريخيّة، وعمليّة إجرائيّة، تسمح أصول المنهج بقبولها. فمن المعلوم في علم الأصول أنّ المجالات العلميّة أعقد من أن تستوعبها نظريّة واحدة. لذا، فمن المتواتر عبر التاريخ قضم المادة الواحدة بأسنان مختلفة من الجهات الممكن دركها، بحيث لا يتيسّر وضع نظريّة شاملة إلا بعد هضم الأجزاء والوصول إلى درك الجزيئات المشتركة في تأسيسها لكنّ الروح العمليّة السامحة بمجاوزة الصعوبات المانعة من تأسيس النظريّة الشاملة في لحظة من لحظات تاريخ العلم قد تصبح، في حالة اعتناقها عقيدة، عائقا منهجيّا لا يمنع

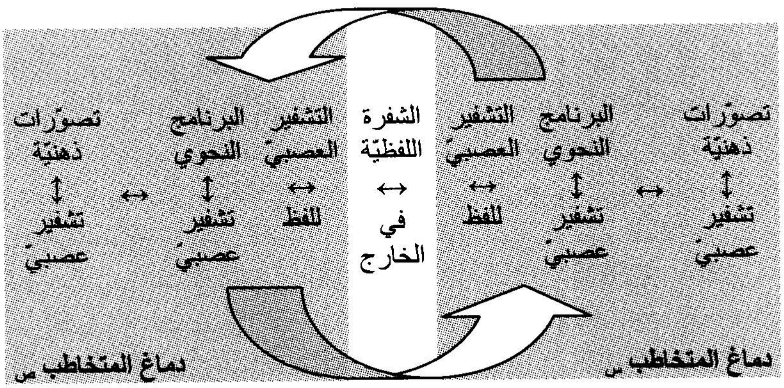
[1] نعني بالعلوم البلاغيّة مجموعة الأنشطة العلميّة التي تتناول الخطاب. نذكر منها تحليل الخطاب والتداوليّة والبلاغة التقليديّة أو الجديدة وجانبا من الدلالة.

تأسيس هذه النظريّة فقط، بل يمنع أيضا، وهو الأخطر، توجيه البحث إلى ما يعين على اكتشاف العناصر الميسّرة للتأسيس.

4.5. دور اللفظ في الدارة النحويّة البلاغيّة المنغلقة

يمثّل الرسم (6) الدارة النحويّة البلاغيّة في لحظة التعامل بين متخاطبين يشتركان في برنامج نحويّ واحد، لكلّ منهما نسخة منه يستعملها للإرسال أو التلقي، إذ المرجّح مبدئيّا أنّ الخاصيّة التعامليّة للبرنامج النحويّ تقتضي هذه الدارة اقتضاء مطلقا دون تمييز مسبق بين المتكلّم والمخاطب. وإنّما يقع التمييز عندما تنشط الدارة بين متعاملين معيّنين. وهذا لا يعني أنّ للدارة فترات سكون مطلق؛ بل هي كالدماغ تبقى في حالة يقظة مستمرّة حتّى عند النوم. ثمّ إنّ التعامل بين الأفراد، من وجهة النظر الاجتماعيّة، لا يقف؛ فالدارة تشتغل اجتماعيّا اشتغالا مستمرّا. وعندما تنشط بين فردين، فالاتجاه ((س←ص) / (ص←س)) هو الذي يميّز بين المتكلّم والمخاطب، باعتبار المسار الخطابي يبدأ بالمتكلّم مصدرا وينتهي بالمخاطب موردا. وهو ما رمزنا إليه بالسهمين الكبيرين لإبراز انغلاق الدارة ولتأكيد العلاقة بين نسختي البرنامج. لكنّه لا وجود لعلاقة مباشرة بين الجهاز العصبيّ المرسل والجهاز العصبيّ المرسل إليه[1]. فالرابط الماديّ بين النسختين يمرّ عبر الخارج بفضل الشفرة السمعيّة اللفظيّة الصوتيّة ، القابلة للتعويض بترجمتها البصريّة الخطّيّة أو الإشاريّة أو اللمسيّة.

(6)



---

[1] لا يهمّنا هنا قدرة بعض الأشخاص على التواصل المباشر بفضل التعاطف. وهو صنف محدود جدّا، ويتعلّق بأوضاع مقاميّة معيّنة، ويستدعي في الأغلب تجربة مشتركة بين المتعاطفين.

سجّلنا في هذا الرسم الفرق الجوهري بين الشفرة اللفظيّة، أي الملفوظ الفعليّ الخالي من التأويل الدلاليّ، والتشفير العلاميّ للخطاب المشتمل على المدلولات المتصوّريّة في علاقتها الشرطيّة بالدوال والموجود في الذهن المستقرّ في الدماغ. وهو منتوج البرنامج النحويّ داخل الذهن. وأكّدنا في هذا الرسم وساطة هذا البرنامج في انتقاء المتصوّرات الذهنيّة غير اللغويّة دون الدخول في تفاصيل تتعلّق بالمنظومات الذهنيّة المتعاملة مع المنظومة اللغويّة.

يقتضي مفهوم الانتقاء هذا بعض الملاحظات. فعمليّة الانتقاء عمليّة أساسيّة في إنتاج الخطاب، إذ من المحال أن ننقل في خطاب مّا كلّ تصوّراتنا. وهي عمليّة نحويّة حوسبيّة طبيعيّة قصرتها النظريّة التوليديّة، في البرنامج الأدنويّ ، على التعداد والاختيار في إطار المعجم (ن. (Chomsky. 1995)). إلا أنّ اختيار الشاتم مثلا لعبارة "يا كلب"، بدلا من "يا وضيع" أو "أنت وضيع"، يدلّ على أنّ الجهاز البلاغي اشتغل منذ البدء في انتقاء المجموعة الإعرابيّة المعجميّة {مركب ندائي، يا، كلب }. فالأمر لا يقتصر على اختيار عنصرين معجميّين فقط، ما دام اختيار [يا] يقتضي اختيار الإنشاء، مقابل الإخبار، وما دام اختيار "كلب" منادى يتضمّن تشبيها استعاريّا، ومادام الكل يستوجبه تصوّر دقيق للعلاقة الاجتماعيّة بين المتخاطبين. بدون هذا الانتقاء البلاغيّ (التداولي) لا نعتقد أنّ جملة الخطاب متوقّعة، مادامت الجمل الممكنة لانهائيّة العدد.

من هذه الجهة يدعم الرسم كون المنظومة البلاغيّة تشتغل داخل البرنامج النحويّ منذ ابتداء النظم، في المعنى الجرجانيّ للكلمة (ن. صمّود 1999)[1]. فهي منظومة حاضرة عند التعامل مع المنظومات الذهنيّة الأخرى أثناء بناء الجملة. وهي بالتالي حاضرة من الأوّل في تشفير العلامات الخطابيّة تشفيرا عصبيّا على أساسه ينجز جهاز النطق والتصويت الشفرة اللفظيّة لبعض الجانب الداليّ منها. ذلك أنّ الشفرة اللفظيّة كما ذكرنا أعلاه ليست سوى وسم للبنية النحويّة.

ليست هذه المنظومات مراحل متتالية في توليد الخطاب، إذ لو كان ذلك لما تيسّر لصحافيّ أن ينقل الأحداث حال وقوعها خطوة بخطوة؛ بل هي متواجدة تواجدا شرطيّا، أي متشارطة الوقوع تشارطا لا يمنع أن يكون جزء الواحدة سابقا لجزء الأخرى داعيا له؛ فالتعامل بين المنظومات مستمرّ على صورة متناسقة

---

[1] لا نعتقد أنّ القدماء كانوا مخطئين عندما تعاملوا مع "دلائل الإعجاز" على أنّه كتاب نحو، قبل أن يتعاملوا معه على أنّه كتاب بلاغة.

تناسقا غير معيق لخطيّة اللفظ الواسم، وإن كان التردّد والتعثّر والخطأ والمعاودة شوائب متوقعة في حالات الارتجال العاديّة. لذا رمزنا في الرسم لهذا التعامل برمز التشارط [↔]. ولا نحتاج إلى اختبارات حتى نجزم بأنّ المتكلّم، وهو يتكلّم، يعدّل تصوّراته الأوّليّة بحسب ما يتوصّل إلى استحضاره من أبنية، ويعدّل أبنيته بحسب ما يتوصّل إليه من تصوّرات، وما يلاحظه من ردود فعل أوّليّة، وأنّ المخاطب كذلك قد يعدّل تأويله أثناء التلقّي. فمنوال الدارة لا يفسّر الحوار والجدال والسجال والمراوغة وغيرها فقط، ولا يفسّر أنّنا كثيرا ما نقول أخيرا ما لم نريده بدءا فيحملنا القول ، بل يجعل تشارك المتخاطبين في إنتاج جملة واحدة أمرا من محصول الحاصل ما دام الجهاز المنتج واحدا.

يمثّل اللفظ إذن الصلة الوحيدة الظاهريّة بين المحيط الخارجيّ والجهاز النحويّ. وهي صلة غير مباشرة ما دامت تحتاج فزيولوجيّا لأجهزة التصويت والسماع. ولقد كان دي سوسير متقدّما جدّا في ما قاله في هذا الشأن. وهو أنّ الخصائص الصوتيّة الفيزيائيّة لمكوّنات الكلام ليست هي خصائص الوحدات اللسانيّة الحقيقيّة المتشكّلة في الذهن. فالدماغ لا يعالج كائنات صوتيّة، أي، بتعبير آخر، إذا قلت /ب/ في سرّك، فالكائن الصوتميّ لن يكون صوتا شفويّا مجهورا انحباسيّا، بل سيكون قيمة متحققة ماديّا في مجموعة من الخصائص العصبيّة المخالفة تماما لهذه السمات ذات الأساس الفيزيائيّ. فالباء في حقيقتها العصبيّة ضرب من برنامج حوسبيّ منتج لها. ولولا ذلك لما كان تمثيلها البصريّ واللمسيّ ممكنا.

لمقاربة الوظيفة الأساسيّة للفظ، يمكننا تقدير عوالم شتّى توفّر ظروفا محيطيّة تمنع استعمال التشفير اللفظي وتجعله أمرا غير طبيعيّ[1]. فاللفظ في بيئتنا الأرضيّة حلّ طبيعيّ للربط بين دماغين. لكنّه يبقى مجرّد رابط ماديّ بين أجهزة حاسوبيّة طبيعيّة منفصلة تتعامل لوظيفة معلوماتيّة واحدة حسب برنامج كوّنه التطوّر وارتقاء الجنس الإنسيّ، وتشكّل في مجموعها دارة منغلقة تحتاج في ترابط مكوّناتها إلى المرور عبر المحيط[2].

---

[1] ثمّ إنّه، لسبب بيئيّ معيّن، اختارت الطبيعة أن يكون التواصل بين أدمغة المتخاطبين متوسّلا بشفرة سمعيّة لفظيّة. ولا مانع أن نفترض كائنا شبهَ إنْسِيّ يضطرّه المحيط لشفرة من صنف آخر، ضوئيّة أو حراريّة أو كهراطيسيّة مباشرة.

[2] فكرة الحوسبة، وهي تختلف عن المعالجة الآليّة، فكرة شائعة في اللسانيات وعلم النفس. نذكر على سبيل المثال (Johnson-Laird 1988/1994 ; Pinker 1997/trad.2000). إلا أنّ ما نعنيه، وإن كان

عادة، وفي الظروف التخاطبيّة الاجتماعيّة الملائمة، يحجب عنّا التلفّظ هذا الانغلاق. لكنّنا كثيرا ما نشعر بمرارة تجربته، إن وجدنا أنفسنا في ظرف حرج تحت رحمة شخصين يحدّدان مصيرنا بلسان لا نفهمه. في حالة كهذه ندرك حقّا ما معنى أنّ اللفظ منغلق دوننا، وأنّه جزء لا يتجزّأ من الدارة النحويّة البلاغيّة.

6. اللغة برنامج حوسبيّ لمعالجة المعلومات الطارئة

6-0. اكتشاف الكون ومفارقة الأجهزة المنغلقة

ليست خاصيّة الانغلاق التي دافع عنها البنيويّون كثيرا، ولا سيّما هيلمسلاف (Hjelmslev 1959/ trad.1971, p.31)، خاصيّة لغويّة خالصة. فهي في جميع الأجهزة الطبيعيّة والصناعيّة الخاضعة لبرامج دقيقة. وهذا لا ينفي البتّة إمكانيّة التعامل بين الجهاز والمحيط؛ فالأجهزة تسبح في محيطاتها كالسمكة في البحر. فمهما كانت كفاءة البرنامج، أيّ برنامج، في وصف الخارج، فإنّه يبقى منغلقا دونه، لأنّه لا يمكن للبرنامج أن يصف إلا المعلومات الناتجة عن انطباعات أطرافه بملاقاة الأشياء الخارجيّة، والتي تتمكّن من التقاطها وصياغتها بحسب ما يسمح به برنامجها. فالبرنامج في نهاية الأمر لا يعالج إلا ما التقطه انطباعا، وعلى الهيأة التي التقطه عليها. فما أشرنا إليه من انغلاق في الدورة النحويّة البلاغيّة، ينطبق على الوسيط العصبيّ أيضا وبرامجه، كما ينطبق على الحوسبة الصناعيّة في المعالجة الآليّة. وينطبق على برنامجنا الجينيّ الذي يمكّن الطفل، على صورة مّا، من اكتساب الألسنة في فترة قصيرة، دون لغة الدلفين مثلا.

مهما كانت الصلة بين أبنيتنا الخلويّة واشتغال جهازنا العصبيّ، فبرنامجنا الجينيّ الذي يمكّننا من اكتساب نفس الخصائص العصبيّة يشتغل منغلقا عن حوسباتنا الدماغيّة المشتغلة في وظائفها، كالإدراك الحسّيّ والتذكّر وغيرهما، اشتغالا منغلقا على نفسه. والمرجّح المختار عندنا دون التصوّرات النظريّة المنافسة أنّ البرنامج النحوي يشتغل منغلقا عن الأنشطة الدماغيّة الأخرى. وهذا لا يمنع المنظومات المذكورة من التعامل عن طريق ما يقوم منها بدور أطراف الاتّصال، ومن أن يكون بعضها رهين الآخر في وجوده أو اشتغاله[1].

ينطلق من هذه الفكرة الشائعة، يجاوز الجانب الفرديّ إلى مفهوم عامّ ندافع عنه منذ عقدين، وهو اعتبار اللغة عقلا جماعيّا للجنس البشريّ، بحيث يمثّل برنامجها النحوي نظاما حوسبيا جماعيّا.

[1] جميع الأجهزة المتعاملة مع المحيط تمثّله عند الالتقاء بأشيائه بتسجيل انطباعات أطرافها اللاقطة لخواص الملقى. فسواء كان الجهاز مقياس زلازل أو نبضات قلب أو نشاط دماغ أو تفاعلات مجرّة، فالرسوم في نهاية الأمر ليست صورا حقيقيّة. حتى المصوّرة لا تختلف عن هذا المبدأ. وكل مصوّرة

في انغلاق الأجهزة مفارقة عجيبة؛ وهي أنّها بقدر ما تنغلق ويشتدّ برنامجها، تكون أقدر على معالجة المعلومات الطارئة عليها من خارج. فليس من الصدفة أنّ أكثر الأجهزة اللغويّة صرامة في انغلاقها، وهي الرياضيات، هي أكثرها قدرة على اكتشاف خصائص الكون.

1.6. اللغة ومعالجة المعلومات

تتضمّن فرضيّة التجهيز البيولوجيّ أنّ خصائص الدماغ الذهنيّة وراثيّة، وأنّ البرنامج النحويّ، في التقدير العامّ، مرتهن إلى حدّ بعيد بالخصائص العامّة للحوسبة الدماغيّة، وأنّ هذه الحوسبة الدماغيّة مرتهنة بدورها بخصائص النوع المتضمّنة في البرنامج الجينيّ. (انظر الباب الأول من (Hornstein. 2009, p. 1-15)).

المشترك بين الثلاثة أنّ وظائفها الأساسيّة معالجة المعلومات. والمعلومات المعالجة في أحدها يمثّل مستوى تراتبيّا في المعالجة يتناول صنفا معيّنا مختلفا عن الآخر. فإذا كانت الخصائص الوراثيّة معلومات تتعلّق عموما بما يحدّد خصائص النوع (ما يجعله مثلا إنسانا أو سلحفاة)، وما يحدّد تنوّع أفراده (كاللون والطول وغيرهما)، فإنّ الدماغ يعالج معلومات ذات صلة بعلاقة النوع وأفراده بالمحيط (معالجة المعلومات المتأتية من الحواس مثلا)، وبخصائص اشتغاله الأساسيّة (مراقبة بعض الأجهزة مثلا). أمّا اللغة، ومهما كانت درجة ارتقاء الجنس الحيوانيّ، فهي تطوّر في وظائف الدماغ لمعالجة المعلومات الطارئة معالجة جماعيّة (كالتنبيه إلى خطر، أو التوجّه الجماعي نحو مورد رزق).

إذا نظرنا إلى اللغة من هذه الوجهة، أضحى من محصول الحاصل أنّ الأساسيّ من الخاصيّة الاجتماعيّة فيها ذو أصل بيولوجيّ. وهو أمر بديهيّ عند البيولوجيّين المهتمّين بأنماط التواصل الحيواني. فليس الإنسان هو الحيوان الوحيد الممتلك للغة. فاللغة، منذ ما كانت في الطبيعة، كانت ملتصقة بالتعامل الجماعي في معالجة المعلومات المتأتّية من المحيط. وتمثّل اللغة عند الجنس البشريّ مرحلة متقدّمة في هذا التعامل. وإذا كانت اللغة تدرس عند الحيوان على أنّها غريزة ذات صلة بقدرات الدماغ الحوسبيّة، فما من مبرّر لعدم اعتبارها عند الإنسان كذلك غريزة متطوّرة ذات خصائص حوسبيّة (Pinker1999).

تنفتح على المحيط مآلها إحراق الصورة. وليست درجة انفتاح العدسة درجة انفتاح الجهاز بقدر ما هي تحكّم في كمّيّة المعلومات الضوئيّة التي يتلقّاها هذا الطرف. كذلك الجهاز البصريّ أو العصبي، إلخ.

2.6. الفردانيّة والتعامل

إشكالنا في هذا المضمار ذو صلة بالمقاربة الفردانيّة السائدة في العلوم الطبيعيّة، والمعتبرة عند تشمسكي (Chomsky 2000) المقاربة العلميّة الوحيدة الجديرة بالاعتبار. نصوغ الإشكال في التساؤل التالي:"أمن اللازم، لدراسة التواصل عند الحيوان، أن نتمثّل البعد الاجتماعي للتوصّل، مثلا، إلى إعادة إنتاجه حاسوبيّا؟".

من الممكن للإجابة عن هذا السؤال أن نفترض دراسة تتجاوز البعد الاجتماعي للحيوان. وهو افتراض أبدى نجاعته في مجالات بيولوجيّة عدّة.

يتمثّل الجواب التوليديّ في مفهوم 'القائل السامع المثاليّ'؛ وهو المفهوم المسجّد للمقاربة الفردانيّة. وله جذور في جميع الأنحاء القديمة. فالنظريّة اللسانيّة العربيّة التقليديّة مثلا، كغيرها من الإجراءات القديمة، كثيرا ما تتناول الأبنية مجرّدة عن مستعمليها. وهو التسجيد الفعلي لهذا المفهوم في كلّ الأنحاء. لكنّها تشير أيضا إلى المتكلّم والمخاطب باعتبارهما نمطين مثاليّين، لا شخصيّتين حقيقيّتين، دون صهرهما في متصوّر 'كائن مثاليّ واحد'.

يبدو لنا من المنطقيّ أن نفترض أنّ كلّ فرد يحمل ذهنيّا نسخته الخاصّة من البرنامج النحويّ، كما هي الحال في البرنامج الجينيّ. لكنّ النسخة الفرديّة لا تعني بالضرورة عدم وجود البعد التعامليّ فيها[1]. فالقضيّة كيف نتصوّر هذه النسخة في علاقتها بالتعامل. أنتصوّر التعامل ناتجا عن منظومات أخرى مستقلّة عنها، أم نتصوّرها مبنيّة على ذمّة التعامل. فالقول، كشمسكيّ، بطبيعيّة اللغة وأساسها البيولوجيّ، لا يستلزم بالضرورة مقاربة النحو مقاربة فردانيّة تلقي بالتعامل خارج الجهاز النحويّ باعتباره تداوليّا غير دخلانيّ. وإذن، يمكننا أن نبقى في حدود الأبستمولوجيا الطبيعيّة ونحن نفترض أنّ مفهوم **'القائل السامع المثاليّ'** ليس أمثلة للمتكلّم والمخاطب تجمعهما في متصوّر واحد، بقدر ما هو مفهوم لـ**'متخاطب'** حقيقيّ، يحمل برنامجا نحويّا تعامليّا، بفضله لا يكون متكلّما إلا وهو مخاطب، والعكس. ففي رأينا أنّ الفردانيّة المطلقة النافية للمقاربة الاجتماعيّة تعبّر عن موقف إديولوجيّ يجعل المنهج مفتقرا إلى ما يفسّر قدرة الأبنية على استيعاب أسس التعامل الاجتماعيّ.

---

[1] فبرنامج الفرد يهيّئه بيولوجيّا للتزاوج مثلا. وذلك أنّه لا يكون إلّا ذكوريّا أو أنوثيّا، بحيث يمكننا أن نجزم أنّ الفرد لا يمثّل في الحقيقة إلا نصف البرنامج الطبيعيّ، أي أنّ البرنامج الطبيعيّ قائم على الوحدة الاجتماعيّة الدنيا المتمثّلة في الزوجين.

يوافق هذا الاتـجاه التعامليّ وظيفة اللغة في الطبيعة، باعتبارها تجهيزا طبيعيّا يمكّن المجتمع الحيوانيّ من معالجة المعلومات الطارئة معالجة جماعيّة. إنّ اللغة الإنسانيّة من هذه الوجهة امتداد اجتماعيّ للحوسبة الدماغيّة. إنّه ضرب من "**الذكاء الطبيعيّ الموزّع**". فاللغة بفضل خصائصها التعامليّة تكوّن برنامجا لاشتغال جماعيّ يجاوز "الآن" والـ"هنا"، أي ممتدّ في الزمان والمكان، امتدادا مكّن الجنس الإنسانيّ من التراكم المعرفيّ الكافي لتكوين ما يسمّى في الإناسة بـ"الانفجار الثقافيّ"، وما انجرّ عنه من حضارات ومعارف وعلوم.

لتفسير دور اللغة في الجدليّة الثقافيّة المؤدّية إلى اختزان التجربة الاجتماعيّة، ولاجتناب التصوّر الماورائي للعقل، لا مهرب من اعتبار اللغة عقلا جماعيّا. وفعلا، علينا أن نجتنب التوجّه الأرسطوطاليسيّ الموروث عن الإفلاطونيّة التي تجعل العقل حقيقة مطلقة خارج اللغة تسعى الإنسانيّة إلى الوصول إليها. وهو توجّه يسيّر إلى الآن العقلانيّة المنطقيّة الرياضيّة على أساس غيبيّ غامض، إذ لا وجود لشيء واقعيّ ماديّ يمثّل العقل وأحكامه، بمقتضى كون الدماغ الفرديّ غير متناهي الخطإ. وإذن فالمعرفة كالحقيقة بناء تاريخيّ أنتجه التعامل اللغويّ عبر التاريخ بترشيح مقولات متراتبة في التجريد، وعمليّات بسيطة ناجعة، تكوّن ما سمّيناه بالبرنامج النحويّ.

الخاتمة

لم يفتإ المشرفون التربويّون منذ دهر يلحّون على جدوى الترابط بين المواد. وكذلك المختصّون في تعليميّة الألسن. إنّ انتباه المتعلّم إلى علاقات ولو غامضة بين مجالين متباعدين، كالفيزياء والتاريخ مثلا، لهو حدث مهمّ في توسيع رؤيته ومنعها من انغلاق قد يؤدّي على مدى طويل إلى تصلّب تصوّريّ في اختصاصه يمنعه من قبول الابتكار، إن لم يؤدّ إلى تصلّب عقديّ رافض للآخر. فما بالك، إن كان الأمر متعلّقا بمجال واحد لكنّه معقد كاللغة؟

لهذه الغاية التعليميّة التربويّة عقدنا هذا الفصل الذي قد يبدو لمن لا يكترث بترابط المراحل التعليميّة الثلاث بعيدا كلّ البعد عن المشغل التربويّ المباشر. لكن، إذا كان من بين المدرّسين من يسعفه الحدس بما يعينه على جعل المتعلّم رابطا بين المسائل اللغويّة، فإن الواقع أنّ واضعي البرامج والمناهج، ومؤلّفي المتون التعليميّة، والمشرفين والمرشدين، جميعهم لا يرون دائما ما ينبغي أن يربط بماذا ومتى وكيف؟ وكلّما استنجد من يظنّ نفسه قاصرا بمن يظنّه أعلم منه، لم يجد، في جميع الحالات، جوابا شافيا؛ بل قد يجد من المختصّين ما لا يشجّعه

على ربط ما يراه بعض الجامعيّين مجال تخصّص دقيق، لا يجوز للعالم أن يجاوزه. فكثيرا ما تتحوّل التخصّصات إلى حصون منيعة تستحلّ غزو غيرها وتستريب دنوّه منها. ولهذا السلوك أصداء في ما نقرؤه من بحوث في مختلف الشهادات العليا، ونوادر في الندوات ووحدات البحث، نجد صداها فجّا في بحوث المبتدئين.

هذا، وأغلب ما نحن عليه إنّما هو قائم على نقص في الإحاطة بالمسائل، وعزوف في رغبة الربط بينها، وميل إلى تبنّي المقاربات بعقليّة نقليّة موروثة مترسّخة شكليّا في أبنيتنا الثقافيّة. وإلا فكم من واحد يدرك سبب تأجيل التوزيعيّين لدراسة المعنى وحقيقة موقفهم منه والأسباب الإبستمولوجيّة التي جعلتهم يغيّرون مقاربتهم في الصيغة التي سمّيت في ما بعد بالتوليديّة؟ وكم من واحد يعرف الأسباب العلميّة المنهجيّة التي جعلت التوليديّين يبنون النظريّة من الجملة إلى الكلمة ثمّ من الكلمة إلى الجملة؟ وكم من واحد يتبنّى المقاربة الإعرابيّة لفهم النظام، أو الدلاليّة، أو المعجميّة، وهو على وعي بالمسائل المشكلة الفاعلة في هذه الاختيارات؟ وكم رأينا من الباحثين الذين يسجنون ثقافتهم العلميّة في الصوتيّات ويستعملون رغم ذلك ودون وعي مراجع لم يكن أصحابها سوى روّاد يسبرون المجال لتأسيس قواعد دقيقة تفسّر العلاقة بين الصورة الصوتيّة والبنية الإعرابيّة المشكّلة للمعنى. وكم رأينا منهم من يفعل ذلك للدلالة على غير وعي بأنّ ما يستعملونه إنّما وضعه الأعلام لفهم العلاقة بين الصورة المعنويّة والأشكال المعبّرة عنها في النظام. وكذلك في المعجم والتداوليّة[1].

فكيف يمكن لباحث حكم على مجال بحثه بالانغلاق أن يسعف المربّي لتحقيق التكامل في تعليم اللسان.

كلّ هذا يجعل "تعليميّة الألسن" عندنا مغامرة يضطرّ مرتكبها إلى الاستنجاد الدائم بحدس قلّ ما يسعفه للربط بين منظومات تبدو متفاصلة. لكنّها في حقيقتها مكوّنات نظام واحد لا يتطلّب تكاملها وانسجامها فقط، بل يتطلّب منها تفاعلا، وضربا من التوزيع المتواقت للأدوار، يقتضي بالضرورة مبادئ وقواعد صارمة بدونها لا يمكن إنشاء بناء واحد يسمّى الخطاب.

---

1 مثلنا مثل من وجد قوما في حيرة من صرح طبيعيّ عظيم، ووجد أن بعضهم يريد اكتشافه من باب وبعضهم من باب، وكلّ يريد الباب مدخلا للصرح كلّه، فأعجبه قوم منهم دون قوم، فولج بابهم فبقي مدهوشا عنده لا يجاوزه، ومعرضا عن الصرح متهيّبا له، لا يعي سبب دخوله ولا غايته من الابتداء به، ولا يدرك أنّه يسبر من حيث هو ليلاقي سابرا من باب آخر، عليه بالتواصل معه والعلم بما وصل إليه، والجدال معه في ما يحسن فعله لضمان التلاقي والنظرة الشاملة وبلوغ الغاية من فهم الصرح.

ليست القضيّة إجرائيّة فقط، بل هي أيضا قضيّة نظريّة. لذا كان هذا البحث محاولة لوضع شروط مبرّرة للإجابة عن سؤالين مترابطين عن أجدى النظريات والاختيارات اللسانيّة والتعليميّة (ن. §.1-1؛ 1-2.).

جوابنا عن السؤالين "أيّ النظريّات اللسانيّة المتنافسة أوفى بما تقتضيه الوقائع اللسانيّة من وصف وتفسير؟" و"أي النظريّات اللسانيّة أنسب للتدخّل التعليمي؟" أنّ أوفى النظريّات وأنسبها ما قاربت مفهوم الدارة النحويّة البلاغيّة، لكون هذا المفهوم، على جدّته الظاهرة، هو الأقرب إلى المفهوم البدائيّ للنحو، نجد تحسّساته قديما في المشروع الإسكندرانيّ، ثمّ نجده ثانية في المشروع البصريّ، ونجده بوضوح أكثر عند بعض المنظرين من البنياويّين. ونخصّ بالذكر منهم ذلك المنسيّ هيالمسلاف ذا الدور الرئيسيّ في نشأة نظريّة النصّ التي لم تكن في مشروعه سوى ما ترجمناه بـ"حدثان الجهاز"، وذلك قبل أن ينسى أتباع قريماس - وهو تلميذه - هدف الأستاذ من السيميائيّة. ولا ننسى في هذا الشأن قوّة شمسكي التأليفيّة وقدرته على درك المسار اللسانيّ وتوجيهه نحو تصوّر عرفانيّ جامع. فأقرب النظريّات إلى ما ذكرنا هي النظريّة التوليديّة لجعلها منذ النشأة اللسان مجموعة الجمل الممكنة اللانهائيّة العدد، ولجعلها النحو نظريّة عامّة وبرنامجا حاسوبيّا صلبه الإعراب وجناحاه اللفظ والمعنى وعضيلته المعجم. بيد أنّنا لم ندع إلى نظريّة بعينها، وإن كان ما قدّمناه أقرب إلى ما انتهينا إليه من النظر في مختلف النظريّات التي توصّلنا إلى الاطّلاع عليها، ومن النظر في بعض ما بدا لنا عند التوليديّين قابلا للتخطّي. وعند المنظّرين غيرهم، وفي المقاربات العرفانيّة الأخرى مقترحات عدّة جديرة بالاهتمام. ونتوقع أنّها جميعا مؤدّية إلى ما سمّيناه بالدارة النحويّة البلاغيّة.

يستلزم ما قدّمناه مجهودين تنظيريّين.

يتّجه أحدهما إلى تركيز "تعليميّة" موجّهة إلى استعمال اللسان استعمالا تعامليّا يهدف إلى معالجة جماعيّة لمعلومات تتعلّق بموضوع من المواضيع. وهو ما يتطلّب تكوين مشاهد ومقامات للجدال والسجال والبيان والاستدلال وغيرها من الأهداف اللازمة للتعامل الواجب والتفاعل الممكن؛ كما يتطلّب مجموعة من التدريبات والتمارين للتمييز بين الأبنية، ولاكتساب ما بينها من علاقات تشارطيّة تجعل بعضها مؤدّيا للبعض أو معوّضا له أو مقابلا أو مميّزا لجانب دون جانب منه.

ويتّجه المجهود الآخر إلى تركيز نظريّة لـ"نحو عامّ" يفسّر العلاقات التشارطيّة بين الأبنية والمنظومات النحويّة، ويحدّد وظائفها ودورها في إنتاج الخطاب. وليس هذا بالأمر اليسير. فهو يستدعي الاستفادة بأقصى ما يمكن الاستفادة به من الدراسات الحديثة، ولا سيّما التوليديّة وما أثارته من نقاشات وردود فعل. كما يستدعي مجهودا كبيرا في تفسير المعطيات البلاغيّة انطلاقا من الأحكام المسيّرة للأشكال المعبّرة.

في هذا الإطار يبقى ما اقترحناه في أعمالنا مسلكا من المسالك الممكنة.

محمّد صلاح الدين الشريف
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات
جامعة منّوبة، تونس

المراجع

باديس، نرجس. 2009، المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة، مركز النشر الجامعي، تونس.
بن عامر، نجوى. 2005، الأسس النحويّة والتداوليّة لمتضمّنات القول، أطروحة دكتورا مرقونة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، تونس.
بن غربيّة،عبد الجبّار.2010. مدخل إلى النحو العرفانيّ،مسكيلياني للنشر وكلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، تونس.
الجرجانيّ، عبد القاهر. ()، دلائل الإعجاز
سيبويه،
الشاوش، محمّد. 2001، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، نشر كلّيّة الآداب بمنوبة والمؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس.
الشريف،م. ص. (2002/1993)، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلّيّة الآداب، منوبة.
ـــ 2008, أوقد سألتمونيها : بحث في مظاهر العرفان الجماعيّ المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسيّة ع53، نشر كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، تونس.
ـــ 2010، قضايا المنهج في دراسة البنية الحدثيّة ومستويات التجريد النحويّ، في "قضايا المنهج في الدراسات اللغويّة والأدبيّة: النظريّة والتطبيق"، أعمال الندوة الدوليّة، بجامعة السعود، الرياض.
صمّود، حمّادي. 1999، النسق العقديّ والنسق اللغويّ، عودة إلى مسألة النظم، في"من تجلّيات الخطاب البلاغيّ"، دار قرطاج للنشر والتوزيع، تونس.
المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد، (ت. 285هـ)، المقتضب، عالم الكتب، بيروت.

Andler, Daniel. 1992, Introduction aux sciences cognitives, ed.Gallimard.
Chomsky,Noam. 1965/ trad.1971, Aspects de la théorie syntaxique, trad. J. C. Milner, ed. du Seuil, Paris.
--- 1995, The Minimalist Program, MIT, Massachusets.
--- 2000, New Horizons in the Study of Language and Mind, Cambridge University Press.
--- 1957 / trad. 1969, Structures syntaxiques, trad.M; Braudeau, Point, Paris.
Grize, Jean-Blaise. 1996, Logique naturelle et communication, PUF, Paris.
Hjelmslev, Louis. 1966 / trad 1976, Prolégomène à une théorie du langage, tad. U. Canger, ed. de Minuit, Paris.

افتتاح المراثي بالنّسيب

شذوذ فنّي ؟ أم تقليد بائد ؟

مبروك المنّاعي
جامعة منوبة تونس
كلية الآداب والفنون والإنسانيات

موجز البحث

اهتمّ هذا البحث ببنية المرثية، أو قصيدة الرثاء، في الشعر العربي القديم، فأعاد النظر في إحدى المسلّمات المتّصلة بها وهي أنّ لها بنية خاصّة -أصليّة فيها- هي ثنائيّة التفجّع والتأبين. وأفضى فيه تدبّر مراثي الجاهليّة وصدر الإسلام إلى اكتشاف عدد هامّ من المراثي المبدوءة بالنّسيب يستفاد منه أنّ هذه الظاهرة اتجاه ونزعة ثقيلة في بناء المراثي سادت خلال الفترة المذكورة نستنتج من تحليلها أنّ البناء الثنائي للمرثية أمر طارئ على تاريخها وتقليد فنّي حادث دالّ على تطوّر في مسارها. كما توقف البحث عند تفسير ملابسات هذا التطوّر وتحليل حيثياته مستدركا على العلماء بالشعر ونقاده، من القدامى ومن المعاصرين، ما نحسب أنّه فاتهم من حقائق هذا المبحث.

الكلمات المفاتيح : النّسيب- المرثية- أنشودة النّوح- التفجّع- التأبين- النسيب الرثائي- بنية المرثية- تقليد فنّي بائد - هشاشة الوجود البشري- وحدة القصيدة - شعريّة القصيدة القديمة.

Abstract

Cet article traite du poème élégiaque (ou thrène) du point de vue de sa structure et de ses composantes. Relevant un nombre considérable de poèmes élégiaques commençant par un prélude amoureux et datant de la période préislamique et de celle du début du 1er siècle de l'Hegire, il remet en question l'idée répandue selon laquelle ce genre poétique aurait eu, dés le début, une structure spécifique différente de celle de la Qasîda, structure binaire constituée de la déploration et de l'éloge du mort. L'auteur démontre que cette structure n'est pas originelle ; elle résulte, plutôt, d'une évolution qui suivit un chemin parallèle à celui de l'éclosion du genre Ghazal (poésie amoureuse).

يذهب الباحثون الذين اعتنوا بأوّلية شعر الرثاء إلى أنّه تطوّر لممارسة طقوسيّة شعريّة معروفة عند العرب القدامى، هي أنشودة النّوح أو النّدبة؛ وهي ضرب من الكلام المسجوع أو من الرجز كانت تردّده النسوة أثناء احتفاليّات الندب وتشرف عليه غالبا أمّ الميّت أو أخته. فالمرثية أو قصيدة الرّثاء سليلة شعائر طقوسيّة؛ ولكنّها تطوّرت من تعبيرة طقوسيّة إلى تعبيرة فنيّة؛ قال فؤاد سزكين :

"استخدم السجع في الشعر القديم في النياحة على الموتى، وفي مرحلة تالية من التطوّر يبدو أنّ المرثية قد حلّت محلّ شعر النياحة الأقدم"[1].

وليست غايتنا في هذا البحث أن نناقش هذا الافتراض، لأنّه يظلّ في تقديرنا ممكنا؛ ويبدو، إن صحّ، مظهرا جزئيّا من ظاهرة جامعة هي ارتداد الشعر العربيّ القديم عامّة إلى استخدامات سحريّة دينية بقيت منها ظلال في شعر الرثاء وفي شعر الهجاء أوضح ممّا بقي في غيرهما من أغراض[2]. وهو افتراض فكّر فيه بعض المستشرقين منذ أواسط القرن العشرين على الأقلّ؛ قال قوستاف فون غرومباوم (G. Von Grumbaum):

"إنّ نسبة قصيدة الرثاء (أو المرثية) إلى أنشودة النواح البدائية (أو النياحة) كانت كنسبة قصيدة الهجاء المتأخّرة إلى عزائم العرّافين الأوّلية..."[3]

وإنّما غايتنا هي التساؤل عن شكل البناء الأوّل للمرثيّة بعد أن قُصّدت وانتقلت إلى الطور الذي عرفناه في شعر الجاهليّة الأخيرة: أهو الشكل الثنائي الذي تكرّسَ نهائيّا منذ القرن الأوّل للهجرة، وربّما منذ القرن السادس الميلادي، بصورة متمايزة عن شكل البناء في قصائد الفخر والهجاء والمدح واختصّ بثنائية التفجّع والتأبين، في حين اختصّت القصائد في الأغراض المذكورة بالبناء الثلاثيّ المعروف والمؤلف، في الحالات النموذجية، من نسيب ورحلة وغرض، أم لا؟ وهل كان هذا التمايز في البناء نهائيّا وصارما منذ البداية؟ بمعنى هل نشأت المرثية حقا نشأة مختلفة عن نشأة سائر القصائد في سائر الأغراض؟ أم أنّ التمايز المذكور قد طرأ في زمن متأخر ولأسباب فنيّة ذوقيّة؟

أقدمُ مَن نعرف من النقاد والعلماء بالشعر الذين اهتمّوا بهذه المسألة ابن رشيق القيروانيّ. وقد بدأ ابن رشيق كلامه فيها بملاحظة استمدّها من اطّلاعه على شعر القدامى وعلى أحكام سابقيه وصاغها بقوله :

---

[1] **تاريخ التراث العربي**، ترجمة محمد فهمي حجازي، الرياض 1983، المجلد الثاني (I/14-15) وراجع عادل الفريجات: **الشعراء الجاهليون الأوائل**، ط 1، دار المشرق بيروت، 1994، ص 41.

[2] راجع بلاشير : **تاريخ الأدب العربي**، تعريب إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق-بيروت، 1998، I/107. ومبروك المنّاعي : **الشعر والسحر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2004، ص ص 85-86.

[3] **دراسات في الأدب العربي**، ترجمة إحسان عبّاس وآخرين، دار مكتبة الحياة، بيروت 1959، ص 137.

"وليس من عادة الشعراء أن يقدّموا قبل الرثاء نسيبا كما يصنعون ذلك في المدح والهجاء"[1].

ولكنّ ابن رشيق لاحظ، على إثر هذا الحكم مباشرة واقتداء بأحد هؤلاء السابقين، وجود استثناء وحيد يخرق هذه "العادة"، هو مرثية دريد بن الصمّة القشيري في أخيه عبد الله؛ فقال:

"وقال ابن الكلبي، وكان علامة: لا أعلم مرثية أوّلها نسيب إلا قصيدة دريد بن الصمّة [الطويل]:

أرثَّ جديدُ الحبلِ من أمّ معبدِ   بعاقبة، أمْ أخلفتْ كُلَّ موعدِ؟"

ثم أضاف ابن رشيق بُعيْد ذلك أنّ:

"المتعارف عند أهل اللغة أنه ليس للعرب في الجاهلية مرثية أوّلها تشبيب إلاّ قصيدة دريد[...]، وأنا أقول إنّه الواجب في الجاهليّة والإسلام وإلى وقتنا هذا وما بعده"[2]

وهو كلام يتبنّى فيه ابن رشيق هذا الموقف، بل ويعمّمه ثمّ يبرّره بقوله بعد ذلك:

"لأنّ الآخذ في الرثاء يجب أن يكون مشغولاً بما هو فيه من الحسرة والاهتمام بالمصيبة"[3].

أمّا في العصر الحديث، فقد أشار أحمد محمد الحوفي، في رسالته عن **"الغزل في العصر الجاهلي"**[4]، وضمن الفصل الذي سماه "الغزل التمهيدي" إلى هذه المسألة إشارة لطيفة، وإن كانت سريعة وشابها بعض الخلط، وذلك في قوله:

"الرأي الشائع في دراسة تاريخ الأدب أنّ قصائد الرثاء لم تبدأ بالغزل (كذا) لأنّه لا يلائم العاطفة الحزينة والقلب الملتاع"[5]

---

[1] **العمدة**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة، 1934، 143/I.

[2] المرجع السابق: I /144 : (وقد تبنّى حازم القرطاجنّي هذا الرّأي مؤكدا أنّ النّسيب لا ينعقد مع الرّثاء : منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بلخوجة، الدّار التونسية للنّشر. 1966، ص 351).

[3] نفسه : 144/I.

[4] مكتبة نهضة مصر بالفجّالة، القاهرة د. ت، ص 216.

[5] المرجع السّابق، ص 218، والملاحظ أنّ المؤلف لا يميّز بين النسيب والغزل، شأنه في ذلك شأن كثير من الباحثين المعاصرين في الشّعر القديم، هذا، والفرق بينهما أنّ "النسيب" لازمة غرضيّة والغزل غرض، أي أنّ النّسيب هو المقطع الشّعري الذي تفتتح به القصائد ويتعلّق فيه هوى الشّاعر بامرأة يذكر وصلها أو هجرها وظعنها أو زيارة طيفها أو أطلال دارها ويذكر دواعي شوقه إليها وتهالكه لفقدها، وقد يصف محاسنها وصفا موجزا في الغالب. ومكان النّسيب من القصيدة مستهلّها، لا يتعدّاه، فهو فاتحة وطقس ابتداء يأخذ الشّاعر بعده في غرضه. أمّا الغزل فهو صرف القصيدة برمّتها إلى القول في الحبّ والمرأة أو تفصيل الكلام في المغامرة الغرامية.، وهو قصيدة الحبّ المستقلّة بذاتها، وهو غرض تمايز نهائيا واستقلّ بدءا من أواسط القرن I هـ/ 7 م انطلاقا من نواة النّسيب ومن مقطع الفخر بإصابة اللّذة

واحتجّ لمناقشة هذا الرّأي بأمثلة بعضها يصلح للاحتجاج وبعضها الآخر لا يصلح له، لأنّه ليس من قبيل "الغزل التمهيدي" على حدّ قوله، أي ليس نسيبا حقيقيّا، ومثال ذلك مطلع القصيدة البائيّة التي نسبها، خطأ أيضا، إلى عريقة بن مسافع العبسي، وهي لكعب بن سعد الغنوي الشاعر الجاهليّ المتوفّى في أخريات القرن السادس الميلادي أو بدايات القرن السابع، وهي من المراثي المشهورات، قالها في رثاء أخيه أبي المغوار. ويتمثّل الخطأ الفنّي في خلط المؤلّف بين النسيب وخطاب العاذلة، وهي في الغالب الزوجة، وهو أمر معروف في القصائد القديمة؛ فالأبيات التي أوردها الحوفي وهي [الطويل] :

تقولُ سليمى: "ما لجسمِكَ شاحبًا ... كأنّكَ يحميكَ الشرابَ طبيبُ؟"
فقلتُ، ولمْ أعْيَ الجوابَ، ولم أبحْ، ... وللدهر في الصُّمِّ الصِّلابِ نصيبُ
"تتابعَ أحداث تَخَرّمْنَ إخوتي ... فشيّبنَ رأسي والخطوبُ تُشيبُ"[1]

هذه الأبيات التي صحّف بعضها وحذف بيتين وردا في القصيدة قبلها ليست من النّسيب في شيء؛ وإنّما هي في عذل المرأة زوجها على إهماله نفسه من فرط حزنه على فقيد عزيز أو اهتمامه لأمر جليل أو ركوبه الأخطار وتعريضه نفسه للشرّ، إلى غير ذلك ممّا هو متواتر معلوم في أشعار القدامى.

ثمّ إنّ الحوفي أخطأ أيضا إذ صنّف نسيب قصيدة الحارث بن عباد البكري (ت. نحو 550م) الداليّة التي مطلعها [البسيط] :

بانتْ سعادُ وما وفتكَ مَا تَعِدُ ... فأنتَ في إثْرِها حرّانُ معتمَدُ[2]

ضمن نسيب المراثي، والحال أنّ قصيدة الحارث هذه فخريّة خالصة للفخر.

ولكنّ فضل الحوفي أنّه أعاد إثارة الإشكال والتساؤل في شأنه، وإن لم يحلّل وجوده ولم يقل في تفسيره شيئا يقنع.

وقد أشارت حياة جاسم في بحثها الذي عنوانه "**وحدة القصيدة في الشعر العربي حتى نهاية العصر العباسي**"[3] إشارة وجيزة إلى ما سمّته "المقدمة الغزليّة في قصائد الرثاء" قالت فيها :

في المرأة في الشّعر السّابق للإسلام.

[1] المرجع السابق ص 292 : وراجع القصيدة تامّة سليمة من التصحيف صحيحة النسبة في "**الجمهرة**"، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ص ص 32-326.

[2] راجع ديوان الحارث بن عباد، جمع وتحقيق أنس أبو هلال، المجمع الثقافي أبو ظبي ، ط1،2008 ص151 وما بعدها

[3] دار الحريّة، بغداد، 1972، ص 182.

"وممّا له صلة بما نتحدّث عنه (تعني فصلها الثاني : "الأطلال والغزل في القصيدة العربيّة") **تلك المقدّمات الغزليّة التي وجدت في قصائد الرثاء. وقد أشار الدكتور الحوفي إلى ذلك وذكر مراثي من هذا القبيل [...] ووجدنا نحن في ديوان كعب بن مالك الأنصاري قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب تبدأ بالغزل في الأبيات الأربعة الأولى، وهي القصيدة الوحيدة في الديوان التي تأخذ بالمقدمة الغزلية. فلماذا يلتزم الشاعر بالغزل في قصيدة رثاء ويترك الغزل في قصائده الأخرى ؟...".**

وأشار حسين عطوان في بحثه "**مقدمة القصيدة العربيّة في الشعر الجاهلي**"[1] إلى المسألة ذاتها بقوله:

"ومن المهمّ أن نعلم أنّ العرف لم يجر بأن تبدأ المراثي بتلك المقدّمات التقليدية إلاّ في قصائد قليلة تعدّ خروجا على هذه القاعدة..."

وهو كلام أورد على إثره رأي ابن رشيق السابق وتبنّاه، بل وذهب إلى ما أبعد منه وأكثر تشدّدا إذ عدّ ابتداء المراثي بالنسيب "خروجا على القاعدة".

والرأي الذي نودّ إبداءه، بإزاء هذا الموضوع، انطلاقا ممّا أوصلنا إليه إمعان النظر في الشعر القديم، هو أوّلاً أنّ دريد بن الصمّة ليس بالشاعر الوحيد الذي ابتدأت عنده المرثية بنسيب، ولا هو بالأوّل ولا هو بالأخير في هذا الأمر. ذلك أنّ هذا الشاعر مات مع من قُتل من المشركين في غزوة حنين سنة 8هـ/ 630 م، وهذا تاريخ ثابت دقيق لارتباطه بحدث موثّق. وقد وجدنا لابتداء الرثاء بالنسيب قبل دريد أمثلة كثيرة بارزة عند شعراء بارزين من بينهم مهلهل بن ربيعة (توفّي حوالي 530م) في بعض مراثيه لأخيه كليب وبعض رفاقه مثل التي مطلعها [الخفيف] :

طفلة ما ابنةُ المحلّل بيضا	**ءُ لعوبٌ لذيذةٌ في العناق**
ضربَتْ نحرَها إليّ وقالتْ :	**يا عَديّا، لقد وقتكَ الأوَاقي**
ما أرجّي في العيش بعد نداما	**ي أراهمْ سُقوا بكأس حَلاق**[2].

ووجدنا مثالا آخر بارزا عند شاعر بارز أيضا هو المرقش الأكبر، وهو من شعراء النصف الأول من القرن السادس الميلادي (تـ. حوالي 550 م) في قصيدته الميميّة التي رثى بها ابن عمّه ثعلبة بن عوف، وقد قتلته بنو تغلب في مكان يدعي"التغلمين"، وكان معه المرقشّ فنجا. قال محققا المفضّليات،أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون :

---

[1] دار المعارف، القاهرة 1970، ص 110.
[2] محمد أحمد جاد المولى و صاحباه : **أيّام العرب في الجاهلية**، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص 167.

"وهي من نادر الشعر الذي بُدئ فيه الرثاء بالغزل"[1].

وهي تبدأ بقول الشاعر [السريع] :

هلْ بالديار أنْ تجيبَ صَمَمْ   لوْ كان رسمٌ ناطقًا كـلّـمْ
الدارُ قفْرٌ والرسومُ كمـا   رقّشَ في ظهر الأديم قلمْ
دِيَارُ أسماءَ الّتِي تبَلتْ   قلبي، فعيْني ماؤها يَسْجُمْ

من نسيب يمتدّ على ستّة أبيات يأخذ الشاعر بعدها في الرثاء من قوله (البيت السابع) :

لم يُشجِ قلبي ملحوادث إ   لاّ صاحبي المتروكُ في تغْلمْ
ثعلبُ ضرّابُ القوانس بالـ   ـسيْفِ وهادي القوم إذ أظلمْ

ويمكن أن نُلحق بالمرقّش الأكبر ابن أخيه المرقّش الأصغر (ت. 570 م)، بل إنّ الظاهرة لتبدو عنده لافتة بتواترها واطّرادها، فقد قال عنه بلاشير (Blachére):

"وأغلب آثاره الشعريّة منظومات مناسبات أو قصائد رثائية ممزوجة بالنسيب الرثائي"[2].

وإنّ عبارة **"النسيب الرثائي"** الواردة في كلام بلاشير هذا تستحقّ تعليقا أقله أنّها تدلّ على اعتبار بلاشير افتتاح الرثاء بالنّسيب اتّجاها من اتّجاهاته أو نزعة من نزعات الافتتاح فيه.

ونُسب إلى زهير بن أبي سلمى، الشاعر المقدم، أنّه رثى هرم بن سنان المرّي بقصيدته التي مطلعها [الكامل] :

هاجَ الفؤادَ معارفُ الرّسم إ   قفرٌ، بذي الهضَبات، كالوشم
تعتادهُ عِينٌ مُلَمعة   تُزجي جآذرَها مع الأدْم

والتي من رثائها قوله :

يَا مَنْ لأقوامٍ فُجعتُ بهمْ إ   كانوا ملوكَ العُرْبِ والعَجْم
خُلقي برَى جسمي وشيّبَني   جزَعي على ما فاتَ منْ هَرْم[3]

ولأعشى باهلة، من شعراء النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، في أخيه لأمّه (المنتشر بن وهب) مرثيّة معدودة في عيون المراثي الجاهليّة، قال عنها

---

[1] **المفضليات**، دار المعارف القاهرة 1942، ص 237.
[2] **تاريخ الأدب العربي**، تعريب إبراهيم الكيلاني، 284/I.
[3] الديوان، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت 1988، ص ص 122 – 123.

بلاشير إنّها "**أنموذج للمرثية في أواخر القرن السادس وأوائل القرن التالي**"[1]، وقد أشار إليها ابن رشيق في السياق المذكور أعلاه ضمن الباب الذي خصّصه للرثاء، وذكر أنّ لها في بعض الروايات فاتحة نسيب هي قول الشاعر [البسيط]:

هاج الفؤادَ على عرفانهِ الـذِكَرُ　　　وذِكرُ خَوْدٍ على الأيّامِ ما يذَرُ
قد كنتُ أذكرُها والـدارُ جـامعة　　　والدهرُ فيه هلاكُ الناس والـغِيَرُ

ولكنّه عاد فشكّك بلا دليل في كون هذين البيتين من القصيدة؛ وذلك وفاءً للرأي الذي سبق أن عبّر عنه، مبتدعًا أو متّبعًا؛ وهو أنّ الرثاء لا يُفتتح بالنّسيب. كما ذكَر، بلا دليل أيضا، أنّ سبب ابتداء دريد بن الصمة قصيدته بنسيب هو مضيّ سنة عن مقتل أخيه. وهو تبريره لهذا الذي اعتبره "استثناء"[2].

ومن كبار شعراء الجاهليّة الذين افتتحوا المراثي بالنسيب النّابغة الذبياني. والنابغة توفّي قبل دريد،أي سنة 602 م تقريبا. ومثالنا البارز من شعره هو قصيدته اللاّمية التي رثى بها النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغسّاني؛ وفيها ثلاثون بيتًا أوّلها قوله [الطويل] :

دعاكَ الهوى واستجهلتكَ المنازلُ　　　وكيفَ تصابي المرءِ والشيبُ شامِلُ؟

من نسيب امتدّ على ثلاثة أبيات تلاه قوله من حديث الرحلة ووصف الناقة:

فسلّيْتُ ما عندي بروْحةِ عِرْمسٍ　　　تخبُّ برحلي تـارةً وتُـنـاقِلُ

ثم قوله من الرثاء :

فلاَ يَهْنَـئِ الأعداءَ مصرعُ مَلْكِهِمْ　　　ومـا عُتّـقتْ منه تـميمٌ ووائـلُ
أبَى غفلتي أنّـي إذا مـا ذكرتُه　　　تـحـرّكَ داءٌ في فـؤاديَ داخـلُ[3]

في هذا الإطار الزمني تقريبا – ولسنا في مقامنا هذا نتقصّى التأريخ المضبوط لظروف قول الشعر ونتطلّب فيه تمام الدّقة وأنّى لنا أن ندّعي ذلك ؟ - تتنزّل قصيدة دريد المستثناة من حكم ابن رشيق ويرتبط مطلعها مع قسم الرثاء على النحو التالي :

أرثَّ جديدُ الحَبْلِ من أمّ معبدِ　　　بـعاقبةٍ أم أخلفت كلَّ موعدِ
وبانتْ ولمْ أحمدْ إليها نوالَـها　　　ولم تَرْجُ فينا ردّةَ اليومِ أو غدِ...

---

[1] المرجع السابق، I/287.
[2] **العمدة**: I/144.
[3] **الديوان**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، 1985 م، ص 115 وما بعدها.

إلى أن يقول من رثاء مطوّل :

تَنادَوْا فقالوا أرْدَتِ الخيلُ فارسًا فقلتُ: "أعبدُ الله ذلِكمُ الرَّدِي؟"
نظرتُ إليه والرّماح تنوشُه كوقع الصَّياصِي في النسيج المُمَدَّدِ
وكنتُ كذاتِ البَوِّ ريعتْ فأقبلتْ إلى جِلدٍ منْ مَسْكِ سَقْبٍ مُقدّدِ[1]

وبعد دريد بن الصمّة ينبغي أن يُذكر عبد الله بن الزّبعرى. مات في خلافة عمر بن الخطّاب، وله "**أبيات في النسيب وردت في مرثية له...**"[2]. وينبغي أن يذكر حسّان بن ثابت في لاميته التي رثى بها حمزة بن عبد المطلب وبدأها بقوله [السريع]:

اتعرفُ الدارَ عفا رسمُها بعدكَ صَوْبُ المُسبلِ الهاطلِ
ساءلتُها عن ذاكَ فاستعجمتْ لمْ تدرِ ما مَرْجُوعةُ السائلِ
دَعْ عنك دارا عفا رسْمُها وابكِ على حمزة ذي النائلِ...[3]

وينبغي أن يذكر كعب بن مالك الأنصاري (ت. حوالي 50 هـ) في المناسبة ذاتها بقصيدته التي مطلعها [الكامل] :

طرقتْ همومُكَ فالرّقادُ مسهَّدُ وجزعتَ أنْ سُلِخَ الشبابُ الأغْيَدُ
ودعتْ فؤادَك للهوى ضمريَّةٌ فهواكَ غوْريٌّ وأنتَ مُنْجِدُ
فدع التمادي في الغواية سادرًا قد كنتَ في طلب الغواية تُفْنَدُ
ولقد أنى لكَ أن تَناهى طائعا أو تستفيقَ إذا نهاك المُرشِدُ

ومنها قوله في الرثاء :

ولقدْ هُدِدْتُ لفقدِ حمزَةَ هَدَّةً ظلتْ بناتُ الجَوْفِ منها تُرْعِدُ
ولوْ انهُ فُجعتْ حِراءٌ بمثلِهِ لرأيتَ راسي رَاسِهَا يتبدّدُ...[4]

ثمّ أبو ذؤيب الهذلي (تـ 26هـ/ 647 م) وهو ممثّل بارز لشعر الرثاء أوّلاً ولافتتاح المراثي بالنسيب ثانيًا: ذلك أنّنا وجدنا في ما وصل إلينا من شعره – وهو ليس كلّ شعره - أربع مراث مبدوّة بنسيب : أولاها في رثاء جماعة من هذيل قُتلوا في غارة ليليّة خصّ منهم بالذكر رجلاً يُدعى "ابن عجرة" أولها [المتقارب][5] :

---

[1] محمد أحمد جاد المولى وصاحباه : "**أيام العرب في الجاهلية**، ص ص 295 – 297.
[2] بلاشير: **تاريخ الأدب العربي**، 347/I.
[3] **شرح ديوان حسّان بن ثابت**، صنعة عبد الرحمان البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، د. ت. ص 385.
[4] **ديوان كعب بن مالك**، تحقيق سامي العاني، طبعة بغداد 1966 م، ص ص 189- 191.
[5] **ديوان الهذليين**، ط2، دار الكتب المصريّة، 1995 : I/ 146.

عرفتُ الديـارَ لأمِّ الرّهيـ ـن بينَ الظباءِ فوادي عُشَرْ
أقامتْ به وابتـنـتْ خيمةً على قصَبٍ وفُـراتِ النّهَرْ

من نسيب امتدّ على 14 بيتا تخلّص بعده بقوله :

فدعْ عنـكَ هذا ولا تـغتبطْ بـخيرٍ ولا تـتبَاءسْ لِضُرْ

ثم أخذ في الرثاء من قوله :

أبعدَ ابنِ عُجْرةَ ليثِ الرجال أمسَى كـأنْ لم يكنْ ذا نفَرْ...

والقصيدة الثانية هي إحدى قصائد كثيرة رثى بها رجلاً من قومه يدعى "نُشيْبة بن عنبس" وافتتحها بقوله [المتقارب][1] :

عرفتُ الديارَ كَرَقمِ الدّواةِ يزبُرها الكـاتبُ الـحِمْيريُّ

ثم أخذ، بدءًا من البيت العاشر، في الرثاء قائلا :

وأنـسى نُشْيبةَ والـجاهلُ الـ ـمغَمر يحسبُ أنّي نسيُّ

والقصيدة الثالثة جيميّة رثى بها الشخص نفسه أي"ابن عنبس" فقدّم للرثاء بنسيب مطوّل بدأه بقوله [الطويل][2] :

صبا صبْوةً بل لجَّ وهو لـجوجُ وزالتْ لهـا بالأنعمَيْن حُـدوجُ
كما زالَ نـخلٌ بالعراق مُكَمّـمٌ أمِرّ لـهُ مـن ذي الفُراتِ خـليجُ
سقى أمَّ عمرو كـلَّ آخر ليلةٍ حنـائم سـودٌ مـاؤهنّ ثـجيجُ

ثم انتقل إلى الرثاء فبدأه بقوله:

فإنّي صَبَرْتُ النفسَ بعد ابن عنْبسٍ وقد لجَّ من ماءِ الشؤونِ لجوجُ...

والقصيدة الرّابعة رائيّة قالها في رثاء ابن عنبس الهذليّ أيضا وهي مطوّلة جيّدة لمطلعها فيما نحن بصدده أهميّة خاصّة. ذلك أنّها مرثية مبدوءة بنسيب ممتدّ (15 بيتا) قدّم له، بدوره، ببيت في التأمّل فكان المنطلق على النحو التالي [الطويل][3]:

هَـل الـدّهرُ إلاّ ليـلةٌ ونـهـارُها وإلا طلـوعُ الشمسِ ثمّ غِيارُها ؟
أبـي القلبُ إلاّ أمَّ عمرو وأصبحتْ تَـحرَّقُ ناري بالشكـاةِ ونـارُها
فدع التمادي في الغواية سادرًا وأظلـمَ دوني ليلُهـا ونـهـارُها...

---

[1] المصدر السابق : I /64 .
[2] نفسه : I / 50.
[3] نفسه I /21.

إلى أن بلغ الرثاء الصّرف فبدأه بقوله:

وإنّي صبرتُ النفسَ بعد ابنِ عنبسٍ نشيبة، والـهَلكَى يَهيجُ ادّكارُها

والأهميّة البالغة التي يكتسيها هذا المطلع هي أنّه يزاوج بين مكوّنيْن اتّسع لهما شعر الرثاء (النّسيب والتأمّل) ويحقق بينهما لقاءً غريبًا واجتماعًا غير معهود في سائر المراثي السابقة. وهو لقاء مؤقت سوف يفترقان إثره فراقا لا لقاء بعده، بحيث يبدو لنا رثاء أبي ذؤيب مرحلة واصلة فاصلة بين تقليديْن في افتتاح المراثي: أحدهما تليد على ما يبدو، هو افتتاحها بالنّسيب، والآخر طارف وطارئ هو افتتاحها بالتأمّل والاعتبار أو بالتفجّع.

وبعد أبي ذؤيب لم يبق لهذا التقليد الشعري إلا صدى ضئيل عند شاعر شيعي بدوي مقلّ مغمور يدعى عبد الله بن خليفة الطائي (تـ. قبل 60هـ/680م) هو قوله[1] يمهّد لرثاء بعض إخوانه في المذهب [الطويل].

تذكّرتُ ليلى والشبيبةَ أعصُرا وذِكْرُ الصِّبا بَرْحٌ على مَنْ تذكّرا

ثم يقول من الرثاء:

دَعتهمْ مناياهُم وَمنْ حانَ يومُه مِنَ الناسِ فاعلَم أنّه لنْ يُؤخَّرا

وهو رثاء بارد دالّ على تراخي النزعة التي اعتنينا برصدها وعلى ذبول التقليد الذي تتبّعناه في عصر اطّردت خلاله بنية أخرى للمرثية هي البنية التي عُرفت بها بعد ذلك - وهي البنيّة الثنائيّة المؤلفة من "**تفجّع**" و"**تأبين**"- وتكرّست حتى ظنّ النّاس أنّها هي الأصل في بناء شعر الرثاء وغيرها فرع، وهي القاعدة وغيرها استثناء.

وإنّ تحليلنا السّابق يفضي إلى جملة المقتضيات والاستنتاجات التالية :

- أنّ افتراض ماض شعائري وطقوسي، سحريّ دينيّ، للمرثية لا يكفي في اعتقادنا لتبرير نشوئها نشأة خاصّة ولا يشكّل برهانا كافيا على أنّ لها بنية خاصّة "أصليّة" هي البنية الثنائيّة (تفجّع - تأبين) لأنّ ذلك لو صحّ لحتّم أن تُبنى الأهجية بناء خاصّا أيضا؛ وهو مصداق قول المستشرق فون غرومباوم:

"وكما أثّر الهجاء في الصياغة المقبولة المقرّرة للشعر الفنّي كذلك أثرت المرثية في سياق الجزء الغزلي من الشعر"[2]

- أنّ ما تمكّنا من معرفته من نصوص - ولاشكّ عندنا في أنّه لا يمثّل حقيقة الظاهرة إلاّ جزئيا- يؤكّد أنّ الأمر يتجاوز المثال المفرد والحالة المعزولة

---

[1] الطيب العشاش : **ديوان أشعار التشيع إلى القرن III هـ/9م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ص 205.
[2] **دراسات في الأدب العربي**، ترجمة إحسان عبّاس وآخرين، ص137.

ليشكّل نزعة "ثقيلة" وتقليدا فنيّا كان ممتدّا في الزمان ومنتشرا في المكان في ما وصل إلينا من أشعار الجاهلية الأخيرة وصدر الإسلام، ويتمثّل التقليد، في القراءة التي نقترحها له، في أنّ المرثية كانت تبتدئ، في المقامات التي يستعدّ لها الشعراء ويقصّدون لها القصائد، كما كانت تبتدئ سائر القصائد التي هذا شأنها في سائر الأغراض العريقة : بالنّسيب، ثمّ طرأ على بنيتها تطوّر ناجم، في تقديرنا، عن عسر في المواءمة بين النّسيب والرثاء نتج عنه استكراه للجمع بينهما آل الأمر بمقتضاه إلى تخلّي المرثية عن النّسيب واستقلالها بالبينة الثنائيّة التي اختصّت بها في ما بعد وميّزتها غرضيّا واطّردت فيها بشكل نهائي، وهي البنية المؤلفة من "تفجّع" و"تأبين"[1]؛

- أنّ افتتاح المراثي بالنسيب ليس، تبعًا لذلك، "شذوذا" ولا خطأ فنّيا أو "خروجا على القاعدة"، مثلما ظنّ ابن رشيق ومن اتّبع رأيه من الدّارسين؛ وإنّما هو، في تقديرنا، مرحلة تاريخيّة فنيّة وملمح من ملامح التطوّر في مسار غرض الرثاء استغرق وجوده زمنا طويلا ونوّع عليه أكثر من شاعر وقَبِلتْهُ قصيدة الرثاء خلال مرحلة تاريخية مّا، ثمّ تخلّت عنه لجفاء وعدم تلاؤم استبان بين طبعه وطبعها عبّر عنه ابن رشيق بقوله، في مقامه الذي ذكرناه آنفا:

"لأنّ الآخذ في الرثاء يجب أن يكون مشغولاً عن التشبيب بما هو فيه من الحسرة والاهتمام بالمصيبة"[2].

- أنّ افتتاح المرثية بالنسيب مظهر عتيق (Archaïque) من مسار تطوّرها يدخلها ضمن زمرة النوع (القصيد) الجارية على سائر الأغراض؛ غير أنّ دخولها هذا قد كان مؤقتا، وشكّل مرحلة ما فتئت أن تطوّرت عنها، وتمايزت بعدها بحكم طبيعة موضوعها، فاختطّت لها مسلكا بنائيا خاصّا على ما بيّنا؛

- أنّ التّجافي النّهائيّ بين النّسيب والمرثيّة واستغناءها عنه بلا رجعة قد تمّ بالتّوازي مع استقلال غرض الغزل واختطاطه لنفسه مجراه الخاصّ وتمايُزه عن النّسيب وعن إصابة اللّذة في المرأة مثلما كان عليه الأمر في الشعر السّابق للإسلام : فهل بين هذا وذاك علاقة ؟

---

[1] "التفجّع" هو القسم الغنائي أو التأمّلي الذي يعبّر فيه الشاعر عن ألم مصابه في من فقد وعن حزنه وتلهّفه وحسرته عليه ويذكر فيه تصبّره على حكم المنيّة أو جزعه منه... أمّا "التأبين" فهو الثناء على الميت وتعداد خصاله وفضائله، وأصله اللغوي "اقتفاء الأثر" فكأنّ من يرثي شخصا يتعقب خطاه التي مشاها في حياته ويقصّ قصّته فيعيد التعرّف عليه أو يعرّف غيره به تعريفا كان العرب يعتقدون أنّه ينفع الميت وينفع الأحياء من ذويه: راجع مبروك المناعي : **الشعر والسحر**، (فصل : الأهداف والغايات).

[2] **العمدة**: II/144.

- أنّ استكراه التقديم للمراثي بالنّسيب قد يلحقها بزمرة القصائد التي كان منطلقها حدثا جللا طارئا وغير متوقع الحدوث؛ والموت أخطر أحداث الحياة وأجلّها، ولاسيما الموت المفاجئ المعروف بقسوته على **"برنامج خيال"** الإنسان. وحينئذ، يمكن أن يكون للتّراخي الزمني دوره في التمهيد لبعض المراثي بالنسيب؛ فمن المعلوم أنّ قصائد كثيرة معدودة في أغراض يُقبَل فيها البدء بالنّسيب، بل يُستحَبّ، كالفخر والمدح، قد خلتْ من مقدّمة النسيب لارتباطها، في الغالب، بالحروب والثارات أو بالنقائض والمنافرات، وهي قصائد قالها شعراء كبار مشاهير أعلام[1].

والملاحظ أنّ البعض من هؤلاء قد شعروا، منذ زمن مبكّر، بضرب من الحرج من الأخذ في الرثاء دون البدء بالأطلال، ممّا قد يكون دالاّ إما على صعوبة تصّور ابتداء الشعر مطلقا بغير المواقف الطلليّة أو على كراهية الشاعر الموتور أن يخوض في غير الرثاء قبل أن يأخذ بثأره. وقد وجدنا تعبيرا عن هذا في حالة وحيدة معزولة هي قول المهلهل في بعض مراثيه في كليب أخيه [الخفيف] :

أزْجُر العينَ أنْ تُـبكّي الطّلولا   إنّ في الصدر من كليبٍ غليلا
كيف يبكي الطلولَ مَنْ هو رهنٌ   بطعان الأنـام جيلاً فجيـلا ؟[2]

والأهمّ من كل ما سبق من ملاحظات أنّه ثمّة مبّررات وعوامل تسبّبت في وجود هذه الظاهرة، أي ابتداء المراثي بالنّسيب، ثمّ في زوالها، من المفيد التأمّل فيها؛ ومعنى هذا أنّ في مقطع النسيب جزءا أو عنصرا يصلح مبدئيا استهلالاً للرثاء ومكوّنا لا يجافيه، هو السّبب، في اعتقادنا، في هذا الاقتران الظرفي؛ هذا العنصر هو الموقف الطللي ودلالة الطلل على انسراب الزمن وعلى هشاشة الوجود الإنساني وسرعة مآله إلى التهدّم والبلى والزوال، ومن ثمّ اتّصاف الطلل بصفتين هما الصمت المطبق والفراغ المقيم، ولم يعبّر عنهما شاعر في ما وصل إلينا من نماذج هذا الشعر كما عبّر عنهما المرقش الأكبر في مرثيته التي أشرنا إليها في أوّل الكلام إذ قال:

هلْ بالديار أن تُجيبَ صَمَمْ   لـوْ كـان رسمٌ ناطقا كَلّـمْ
الـدارُ قـفْرٌ والرسومُ كـما   رَقَّشَ في ظهر الأديمِ قلمْ
أضحـتْ خَـلاءً نبتُها ثـئِدٌ   نـوّرَ فيها زهوُه فـاعتـمْ

---

[1] راجع المبحث الذي عنونته حياة جاسم بعنوان "خلوّ القصائد من المقدمات الغزليّة" ضمن كتابها عن **"وحدة القصيدة في الشعر العربي"** ووضعت فيه جردا مطوّلا لهذا الصنف من القصائد، وإن اكتفت بملاحظة الظاهرة ولم تفسّرها التفسير الذي اقترحناه.

[2] أبو الفرج الأصفهاني: **الأغاني** ، دار الثقافة، بيروت، 1983، V /48

في هذا المطلع أمران لافتان للانتباه وهامّان جدّا: أوّلهما التناسب بين "صمم" الأطلال وصمم القافية وسكون الأطلال وسكون القافية، مع إيحاء حزين تضيفه الخيشوميّة إلى الرّوي (الميم الساكنة)، وثانيهما التناسب بين صمم الأطلال تُدعى فلا تجيب دعوة الداعي وصمم الميّت (الجثّة) يُدعى فلا يجيب دعوة الداعي؛ وهذا معنى شعريّ مهمّ صاغته مراث أخرى لشعراء آخرين منهم مهلهل بن ربيعة في قوله [الوافر]:

دعوتُكَ يا كليبُ فلم تُجبني — وكيف يجيبني البلدُ القفارُ

أجبْني يا كليبُ، خلاكَ ذمٌّ — لقد فُجعت بفارسها نزارُ[1]

ومنهم كعب بن سعد الغنوي في قوله الآنف الذكر من رثاء أخيه المنتشر [الطويل] :

وداع دعا: يا مَنْ يجيبُ إلى النّدى؟ — فلم يستجبْ عند النداءِ مُجيبُ

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ ثانيا — لعلّ أبا المغوار منكَ قريبُ[2]

ومنهم متمّم بن نويرة (ت. 30 هـ) في رثاء أخيه مالك [الطويل] :

أبىَ الصبرَ آياتٌ أراها وأنّني — أرى كلَّ حبلٍ بعدَ حبلكَ أقطعَا

وأنّي متى ما أدعُ باسمِكَ لا تُجبْ — وكنتَ جديرا أنْ تُجيبَ فتُسمِعَا[3]

ولكنّ صياغة المرقش الأكبر لهذا المعنى الشعري دُعمت فيها الفكرة بواسطة العبارة والتحم المعنى بـ"المغنى" فبان في ذلك فضله.

ثمّ إنّ ما رأيناه ممّا يتّصل بصمت القبر له ما يناسبه في الطلليّة؛ وهو صمت الطلل. فهو مثله لا يجيب سائلا ولا يردّ تحيّة. وهذا كثير في الشعر معروف يكفي أن نُذكّر، للتّمثيل عليه، بقول زهير بن أبي سلمى من مطلع معلّقته [الطويل] :

أمِنْ أمّ اوفى دِمْنَةٌ لم تَكَلّمِ — بحَوْمَانَةِ الدُّرَّاج فالمتثلّمِ[4]

وبقول حسّان بن ثابت [الطويل] :

أبَى رسْمُ دار الحيِّ أن يتكلّما — وهلْ ينطقُ المعروفَ مَنْ كان أبْكمَا[5]

ونلاحظ من جهة أخرى، أنّ التلاؤم بين النسيب والرثاء يجسّمه، من ضمن

---

1 محمد أحمد جاد المولى وصاحباه : **أيّام العرب في الجاهلية**، ص 151.

2 أبو زيد القرشي : **جمهرة أشعار العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ص 323.

3 المفضليات، ص 267، وانظر أيضا ص 149.

4 الديوان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 74 : وراجع قصيدة عبد الله بن عنمة الضبّي في **المفضليات**، ص 379.

5 **شرح ديوان حسان**، ص 423.

مكوّنات قسم النسيب كلّها، الموقف الطللي، لأنّه موقف من الفراق والفقد يفضي إلى "البكاء" - وهو عنصر آخر مشترك بين النسيب والرثاء- بما يحدث مناسبة أو موازاة بين البكاء على الأطلال والبكاء على الموتى.

وثمّة عناصر دلاليّة أخفى تعبيرا عن اتّصال النّسيب بالرثاء وصلاحية بعض مكوّناته له لأنّها تنهض في الغالب بوظيفة الإيحاء واللّمح، من بينها، في ما أوردنا من شواهد الشعر، صفة **"الرسم القفر"** في نسيب زهير بن أبي سلمى، وصورة "الدهر" الذي فيه **"هلاك الناس"** في نسيب أعشى باهلة، وذكر **"زوال"** الظعائن في جيميّة أبي ذؤيب الهذلي، وذكر **"الدهر"** و**"زوال الشّمس"** في رائيته.

وثمّة مظهر آخر من مظاهر التقارب والتناسب بين الأطلال والقبور باعثه فكرة **"الموت"** أيضا وأماني **"الإحياء"**، هو أنّ كليهما موضوع لطلب السقيا. وأمثلة استسقاء السماء لإمطار الأطلال شبيهة بأمثلة استسقائها لإمطار القبور. وهذا أيضا كثير في الشعر معروف يمكن أن نذكر منه بقول علقمة بن عبدة، وهو معاصر لامرئ القيس [الطويل] :

سقاكِ يَمانٍ ذو حَبيٍّ وعارضٌ   **تروحُ به جُنْحَ العشِيّ جَنوبُ**[1]

وبقول الأخطل التغلبي (ت.92 هـ) من نسيب مدحة في بشر بن مروان [الطويل] :

بمُرتجزٍ داني الرَّبابِ كـأنّـهُ   **علـى ذاتِ مِلْحٍ مُـقسِمٌ لا يَـريمُـهـا**

سقى اللهُ منه دارَ سلمى برَيّةٍ   **على أنّ سلمى ليس يُشفى سقيمُها**[2]

وإنّ المعنى الشعريّ، المتمثّل في دلالة الطلل على هشاشة الوجود البشريّ وعلى سرعة مآل الإنسان وآثاره إلى البلى والزوال وما ينجم عن ذلك من حزن واغتمام، هو المكوّن الوحيد الذي كان يمكن أن يتيح للافتتاح بالنسيب أن يستمرّ في المرثية وأن يتّصل وجوده فيها، غير أنّه لم يتمايز في الوعي الفنّي لجميع الشعراء، فلم تتحقق بذلك لنسيب المراثي أو **"النسيب الرثائي"**، على حدّ قول بلاشير، شعريّته الخاصّة به فتلاشى، على ما يبدو، واندثر.

ولعلّه مما قد يدعم فكرة التقارب بين النسيب (التفجّع على فقد الحبيبة) والرثاء (التفجّع على فقد الميت)، في مستوى الرمز والتخييل الشعريّين، ما ذهب إليه المستشرق الألماني براونه (W. Browne) منذ ستينيّات القرن العشرين من

[1] **المفضليات**، ص 392.
[2] **الديوان**، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1986، ص 319.

تفسير فلسفي للطلليّة الجاهلية[1]، إذ اعتبر أن النسيب إنّما هو **"اختبار للقضاء والفناء والتناهي"**، لأنّ الأمر يتعلّق بوجود الإنسان ونهايته، ممّا يقتضي أنّ فكرة المصير أو المآل الإنساني حاضرة في النّسيب، وأنّه مسرح لها، وأنّ صراع الحياة والموت مخيّم عليه.

وقد نظر بعض النّقاد العرب المحدثين إلى رأي براونه ورأوه وجيها في تأوّل صورة الطلليّة القديمة، وهو معنى قول يوسف بكّار :

"من النقاد المعاصرين من فسّر وقفة الشاعر الجاهلي على الأطلال بأنّها كانت أكثر من بكاء على حبيبة رحلت وسعادة انقضت، إنّها صرخة متمرّدة يائسة أمام حقيقة الموت والفناء"[2].

أمّا تفسير الباحثين العرب المعاصرين لابتداء المراثي بالنّسيب بما من شأنه أن يشكّك في كونه "استثناء" أو "خروجا" أي شذوذا فنيّا، وبما يتجاوز رأي ابن رشيق ويسائل المسلمات التي يحفل بها التراث النّقدي العربي، فلا نكاد نظفر منه بشيء يذكر، اللّهم إلاّ إشارة عابرة لحياة جاسم تقول فيها :

"ونحن نعلّل ابتداء الشعراء مراثيهم بالغزل (كذا) بأنّه هروب من الموت إلى الحياة التي تتمثّل في عاطفة الحبّ"[3]

ولو كان رأي هذه الباحثة صحيحا لما اختفت مقدمة النّسيب من المرثية.

والذي يفضي إليه كلامنا، في هذا البحث الموجز عن ابتداء المراثي بالنّسيب، أنّنا قد أردنا به إعادة النظر في البعض من هذه الأحكام التي صدرت عن نقاد وعلماء بالشعر كبار من القدامى كان شاغلهم في إبدائها "تقعيديّا"، في الغالب، وحرّكتهم فيها هواجس "تعليميّة" على ما يبدو، موجّهة إلى أناس عصورهم، ولاسيما الشعراء المبتدئين أو المتشاعرين الذين يحتاجون إلى تعلّم أصول عمل الشعر وأحكام نظمه من لدن "فقهاء" الصناعة وأربابها. هذه الأحكام رسّخها التقبل السّلبي والتداول المحافظ حتّى أمست من المسلّمات. ولعلّ تمحيصها والتثبّت من مدى شمولها واتّساقها أن يسهم في تجديد النظر في ما يمكن أن يسمّى

---

[1] أنظر فالتر براونه (W.Browne) : **"الوجودية في الجاهليّة"**، مجلة المعرفة (السورية)، العدد الرابع، السنة الثانية، 1963، ص 60، وراجع موسى ربابعة : **النسيب في دراسات المستشرقين الألمان**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد تشرين الأول (أكتوبر) 1994.

[2] **"بناء القصيدة في النقد العربي القديم.."** دار الأندلس، بيروت، ط 2، 1982 م، ص 18 2 : وراجع قصي سليمان : **النسيب في مقدمة القصيدة الجاهلية..**، مجلة (الشعر) المصريّة، عدد أيار، 1964م.

[3] **وحدة القصيدة في الشعر العربي حتّى نهاية العصر العبّاسي**، ص 182.

"شعريّة القصيدة القديمة" أي مبادئها الجماليّة وخصوصيّات برنامجها الفنّي.

مبروك المنّاعي
جامعة منوبة تونس
كلية الآداب والفنون والإنسانيات

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

1. الأخطل التغلبي: الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.
2. أبو زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1986.
3. أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، دار الثقافة، بيروت، 1983.
4. الحارث بن عباد : الدّيوان، جمع وتحقيق أنس أبو هلال، المجمع الثقافي أبو ظبي، 2008.
5. حسّان بن ثابت الأنصاري: الديوان، شرح عبد الرحمان البرقوقي، دار الأندلس، بيروت.د.ت.
6. ديوان الهذليين، رواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصريّة، ط2، 1955.
7. الطيّب العشّاش: ديوان أشعار التشيّع، جمع وتحقيق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
8. فالتر براونة: الوجودية في الجاهليّة(مقال): مجلّة (المعرفة) السورية، العدد 4، 1963.
9. كعب بن مالك الأنصاري: الديوان، تحقيق سامي مكّي العاني، بغداد، 1966.
10. محمد أحمد جاد المولى وصاحباه: أيّام العرب في الجاهليّة، المكتبة العصريّة، بيروت، دت.
11. المفضّل الضبّي: المفضّليات، دار المعارف، القاهرة، 1976.
12. النابغة الذبياني: الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1985.

المراجع

1. ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر ونقده وآدابه، مطبعة حجازي، القاهرة،1934
2. أحمد محمد الحوفي: الغزل في العصر الجاهلي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة،د.ت.
3. حازم القرطاجنّي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بلخوجة، الدار التونسيّة للنّشر، 1966.
4. حسين عطوان: مقدّمة القصيدة العربيّة في الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة،1970
5. حياة جاسم: وحدة القصيدة في الشعر العربي حتى نهاية العصر العبّاسي، دار الحرّية، بغداد،1972
6. ريجيس بلاشير : تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق-بيروت،1998
7. عادل الفريجات : الشعراء الجاهليّون الأوائل، دار المشرق، بيروت 1994.
8. فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربي، ترجمة محمد فهمي حجازي، الرياض، 1983.
9. قصي سليمان: النّسيب في مقدّمة القصيدة الجاهليّة،(مقال)، مجلّة (شعر) المصريّة، عدد أيار،1964
10. قوسطاف فون قرومباوم: دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عبّاس وآخرين، دار مكتبة الحياة، بيروت،1959
11. مبروك المنّاعي: الشعر والسّحر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004
12. موسى ربابعة: النسيب في دراسات المستشرقين الألمان،(مقال)، مجلّة (مجمع اللغة العربيّة) دمشق، عدد تشرين الأوّل (أكتوبر)،1994.
13. يوسف حسين بكّار: بناء القصيدة في النقد العربي القديم، ط2. دار الأندلس، بيروت، 1982.

الأسطورة والصورة الكلية

من خلال

"سربروس في بابل" لبدر شاكر السيّاب[1]

محمّد قوبعة
جامعة منوبة
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث

سعى عدد كبير من الشعراء، بداية من الحقبة الرومنطيقية إلى نحت الصور على أساس فيه للحلم والخيال والرؤيا والميثولوجيا ما يجعل تلك الصور دليلا إلى ما يعتمل في نفس كلّ شاعر، وعلامة على موقفه من الوجود ورؤيته الكون، ولعلّ نصّ "سربروس في بابل" من أدلّ النصوص على أن السياب قد كان ممّن انتهج هذا المسلك في الميل إلى إنشاء الشعر على ضرب من الإشارة والرمز والمجاز، عمدته الأسطورة بعناصرها المختلفة ووحداتها الدنيا، كما يقرؤها هو ويعيد تركيبها ويصلها بما يراه في فلكها (من صنوف التراث القصصي كالخرافة أوالقصّة الدينيّة أوالحكاية الشعبيّة مثلا)، فإذا بها مدار الصورة الكلية التي تشد أوصال النصّ الشعري مبتدأ ومنتهى، وتربط مختلف صوره الجزئية بعضها إلى بعض، وتكون نقطة التقائها ومرجع دلالات النصّ، تحقيقا لوحدته العضوية وتيسيرا لاستكناه الكون الشعري الملابس لرؤية الشاعر.

الكلمات المفاتيح: شعر – رومنطيقيّة – سيّاب – خيال – رؤيا – أسطورة – رمز – مجاز -

Résumé

Comment construire un poème sur une métaphore englobant le texte dans sa totalité : tel fut le souci de nombreux poètes Arabes modernes qui ont emboîté le pas –en cela- à certains poètes de l'époque romantique. Ils ont ainsi puisé les matériaux de ces métaphores dans le rêve, l'imagination créatrice, les visions intuitives et les récits de la mythologie. Sayyāb fut l'un de ces poètes qui ont usé de ces matériaux afin de tisser nombre de ses poèmes. Aussi, son texte « Cerbère à Babylone » est-il une illustration de cette volonté de distiller des mythèmes, tout au long du poème, d'en faire la source de ses figures rhétoriques partielles et diffuses convergeant vers une métaphore qui devient l'ossature du texte et la marque de son unité organique. Elle est par ailleurs, l'expression du désir du poète de surmonter les contradictions de son existence, ainsi que l'expression d'une vision poétique. Cet article est un essai d'analyse des procédés utilisés par Sayyāb, dans la lecture de quelques récits de la mythologie (grecque, égyptienne etc.) et dans la réécriture de ces mêmes récits pour en faire un pan de son monde poétique.

---

[1] من مجموعة: أنشودة المطر، انظر: ديوان بدر شاكر السياب، بيروت، دار العودة، 1971، ص.ص. 482-485.

غـدَا من باب المتفق عليه القولُ بما تضطلع به الأساطير من دور في نحت الصور الشعرية وصياغتها، في الشعر العربي الحديث والمعاصر وذلك بعد أن ألح الشعراء الرومنطيقيون الغربيون ثم العرب على ما بين الحلم والخيال والرؤيا من جهة والميثولوجيا من جهة أخرى، من صلة وثيقة، تتجلـّى في تضافرها جميعا على بيان موقف الشاعر من الوجود، وعلى بناء رؤيته الكون، كما يتجلـّى في تعاضدها على التعبير عن المعنى الذي يروم الشاعر التعبير عنه،[1] ممّا يجعل الخيال والرؤيا والحلم والأسطورة - وجميعها من ضروب نشاط الانسان غير المعقلنة- تساعد الشاعر على أن يوسّع من مجال تجربته، ومن مدى معرفته، في إطار سعيه إلى إدراك معنى الوجود وحقيقته أوسعيه إلى أن يعوّض عمّا قصر دونه الجهد فامتنع عن الفهم والادراك، ولعلّنا – في هذا السياق- نوافق ما ذهب إليه بيار ألبوي (P. Albouy) في قوله:

"كأنما الأسطورة شكل من أشكال التفكير يمكّن من ادراك واقع لم تحط به المعرفة أويتأبى هو عنها، واقع يفتن المرء أويثير الرهبة فيه أوإن شئت قلت هو واقع لا يمكن البوح بسرّه، فكأنما الأسطورة تضطلع بدور تعويضي يماثل دور الحلم، بما يتيح للفكر الانطلاق خارج حدود العقل، أوبما يستعيض به عن الواقع المضني من صورة تجعله يبعث في النفس حماسة وانشراحا"[2].

ولئن لم يكن المقام يتيح لنا التبسّط في الحديث عن ما بين الأساطير وفنون التعبير من متين العلاقة خاصة بعد اكتساب الأسطورة بعدًا ذاتيا من خلال قراءة الشعراء الأساطير وفهمها على غير ما جاءت به رواياتـُها في تسلسل أحداثها وحركة شخصياتها، قراءةٍ تتيح اعتبارها وجها من وجوه التعبير عن توجه فكري مخصوص وطريقة يتمكن الوعي بواسطتها من تنظيم العالم. فإننا نكتفي بالإشارة إلى ما ذكره ارنست كاسيرر (E. Cassirer) من أن المفهوم المنشئ وحدة الفكر هو ثالوث اللغة

---

[1] نشير هنا تمثيلا إلى:

- G. Gusdorf, l'homme romantique, Paris, Payot 1982, p.175 sqq.
- P. Albouy, Mythographies, Paris, José Corti, 1976, pp. 265-280.
- Jean BURGOS, Pour une poétique de l'imaginaire, Paris, Seuil, 1982, p. 143 sqq.
- La pensée mythique. Traduit de l'Allemand par Jean LACOSTE, Paris, les éditions de minuit, 1972, p.17.
- هشام الرّيفي : الخط والدائرة (الأسطوري في أغاني الحياة) ضمن: دراسات في الشعرية، الشابي نموذجا، تونس، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، قرطاج 1988، ص.ص. 225-328.

[2] P. Albouy, Mythographies, Paris, José Corti,1976 - p. 269

والفن والأسطورة وأن الأسطورة هي أقدم شهادة وأعمّها على الخيال الفنيّ[1]. ونعتقد أنّ في ذلك تفسيرا لما دأب عليه الشعراء، بداية من الحقبة الرومنطيقية، من صرف الجهد إلى إحياء الأساطير وعالمها، رغبة في استكشاف أغوار النفس الإنسانية أو تطلّبا لما ييسّر على الشاعر أن يقيم رؤية للكون والوجود يمّحى منها كلّ تعارض وتناقض بما تتيحه من امكانات إعلاء الواقع وحجب سلبيّاته، بما يجعل للأساطير وظيفة ادماجيّة تبعث في نفس الشاعر إحساسا بالانسجام والتناغم بدل ما يبدو له في ظاهر وجوده من تنافر ونشاز. وقد ذكر ڤوسدورف أن الأسطورة تظل مساوقة للوجود الإنسانيّ، وأنها في جوهرها فكرة لم تتخلّ تماما عن ملابسة الأشياء ملابسة ماديّة (...) وأنها متّصلة دوما بسياق وجوديّ (...) ولذلك تبدو الوظيفة التي يضطلع بها الوعي الأسطوري وظيفة إدماج الإنسان في الكون بما يضفيه ذلك الوعي على الواقع من معنى ذي بعد إنسانيّ (...)، إذ أنّه يوجّه عمل الإنسان وفعله وفق أفق محدّد تحديدًا[2]. ولعلّ هذا الرّأي يتيح لنا أن نذهب إلى أنّ الأسطورة في سياق وظيفتها الإدماجيّة، تفتح الباب على كلّ ما يلغي ذلك التناقض الظاهر، وتكون بذلك مماثلة للحلم والخيال، ومماثلة للخرافات والحكايات العجيبة والحكايات المَثَليّة، تفتح الباب على الكناية والتلميح، وتسمية الأشياء بغير أسمائها، وتنصرف عن الخطاب المباشر إلى ضرب من الإشارة والرمز والتعريض، وهذه جميعا أبواب يلج منها الكلام إلى المجاز بمختلف أصنافه، مجاز تتدخل في نحته، صلب النصّ الشعريّ، الأسطورة بعناصرها المختلفة أو بوحداتها الدنيا، وتتسرب في ثناياه لما لها من علاقة برؤية الشاعر وموقفه من الكون والوجود. فإذا هي ممّا ينحت به الشاعر رؤيته وموقفه، وممّا يبني به كونه الشعري باعتماد عناصر الأسطورة اعتمادًا مخصوصا يختلف من شاعر إلى آخر. وإذا هي على صلة بطرائق التعبير التي يكتسب بها كلّ نصّ دلالاته بفعل ما يتخيّر الشاعر من صور يستقيها من أحلامه أو من خياله أومن رؤاه أو يستلهمها من قراءته الأساطير على نحو فريد، ليتّخذ من مكوّنات بعضها مادة لصور جزئيّة مبثوثة في النصّ، وليبني ببعضها الآخر صورة كلّيّة تكون عماد النصّ الشعري ونقطة التقاء تلك الصور الجزئيّة، كما تكون مرجع دلالات النصّ، فتساهم بذلك في العمليّة التخييليّة، وتجعل القارئ بإزاء نصوص تشدّها بنى أسطوريّة يُمكن استخلاصها من الوحدات الأسطوريّة التي يستخدمها الشاعر ويحمّلها دلالات جديدة تساعد،إن قليلا أو كثيرا، على الكشف عن رؤية الشاعر وعلى استكناه كونه الشعريّ.

---

[1] E. Cassirer : La philosophie des formes symboliques, 2e Volume, la pensée mythique. Traduit de l'Allemand par Jean LACOSTE, Paris, les éditions de minuit, 1972, p. 17.

[2] G. Gusdorf, Mythe et métaphysique, Paris, Flammarion, 1984, pp. 66-70

وقد رأينا في هذا السياق أنّ بدر شاكر السيّاب قد أقام عددا من نصوصه الشعريّة وفق هذا الاعتبار، فجعلها نصوصا هي إلى الاستعارة الكبرى أقرب، وبناها على أساس صورة كلّيّة تنطلق من أسطورة أومن قصّة دينيّة أومن خرافة[1]، يقرؤها هو على نحو خاص به، ويبثّ الوحدات التي تكوّنها في النصّ على ما يرى، ويمزجها بما ليس من جنسها من أصناف التراث القصصيّ، فيجعلها بذلك تكتنف النصّ مبتدأ ومنتهى، وتشدّ أوصاله شدّا، وإن بدا بينها في الظاهر بعض التنافر أو النشاز، وتضفي عليه انسجامًا يحقّق وحدته العضوية.

ولعلّ نصّه الموسوم بـ: "**سربروس في بابل**" من أوضح النصوص دلالة على استناده واستناد عدد غير قليل من شعراء العربيّة المعاصرين إلى الأسطورة لبناء صورة كلّيّة تلتئم في سياقها صور جزئيّة مستقاة من التراث القصصيّ بشتى أنواعه، صور يربط الشاعر بينها وبين الأسطورة التي جعلها قوام نصّه الشعري أومنطلقه، ربطا يتحقّق به انسجام النصّ بما يقيمه من متين العلاقة بين تلك الصور، وهي تتولّد بعضها من بعض، أو يناظر بعضها بعضا، أو تتقاطع في ما بينها في معاضدة الصورة الكلّيّة وإنشاء الدلالات على ما سنعمل على بيانه من خلال تناول هذا النصّ:

سَربَرُوس فِي بَابِـل

ليعو سَرْبروسُ[2] في الدروبْ
في بابلَ الحزينةِ المهدّمهْ
ويملأ الفضاءَ زَمْزَمَهْ،
يمزّق الصّغارَ بالنيُوبِ، يقضِمُ العظامْ
ويَشرَب القلوبْ.
عَيْناه نَيْزكان في الظّلامْ
وشِدْقُه الرّهيب مَوْجَتَان مِنْ مُدى
تخبئ الرَّدى.
أشْدَاقه الرَّهيبة الثّلاثة احْتِراقْ
يُؤجّ في العراقْ –
ليعو سَربروس في الدروبْ

[1] انظر تمثيلا من مجموعة أنشودة المطر، تموزجيكور (ص.ص. 410-413) المسيح بعد الصلب (ص.ص. 457-462) مدينة السندباد (ص.ص. 463-473)، ضمن ديوان السياب، بيروت، دار العودة، 1971.

[2] يشير السياب في أسفل الصفحة إلى أنه "الكلب الذي يحرس مملكة الموت، في الأساطير اليونانية، حيث يقوم عرش "برسفون" إلاهة الربيع بعد أن اختطفها إله الموت وقد صوره دانتي في "الكوميديا الإلهية" حارسًا ومعذبًا للأرواح الخاطئة" انظر ص.463 المذكورة.

ويَنبشُ الترابَ عَنْ إلهنا الدّفِينْ
تموزِنا الطّـعينْ،
يَأكله: يمصّ عينَيْه إلى القَـرارْ،
يَقْصِمِ صُلْبَه القَـويّ، يَحْطِمِ الجرَار
بين يديْه، يَنثُـر الورودَ والشّقيقْ.
أوّاهُ لو يُفيق
إلهُنا الفتيُّ، لَـو يُبرعمُ الحقولْ،
لو يَنثُـر البيَادرَ النّـضارَ في السّـهولْ،
لو ينتضِي الحُسامَ، لو يُفجّرُ الرّعودَ والبروقَ والمَطرْ
ويُطلقُ السّيولَ من يديه. آهِ لَـوْ يَؤوبْ !
لِحافُنَـا التّرَابْ، فَـوقَـه من القَمَرْ
دمٌ، ومن نـهودِ نِسْوة العِرَاق طينْ.
- ونحنُ إذ نَـبِـصُّ من مَغَـاورِ السّنين
نرى العراقَ، يسألُ الصغارُ في قُرَاهْ:
"ما القمحُ؟ ما الثمرُ؟"
ما الماء؟ مالمَهُودُ؟ ما الإله؟ مَا البَشَـرْ؟
فكلّ مَا نَـراهْ
دِمٌ ينزّ أوحِبالٌ، فيه، أو حُفَـرْ.
أكَـانَـتِ الحَيَاهْ
أحبّ أن تُـعاشَ، والصغارُ آمنين؟
أكانت الحقولُ تُـزهرُ؟
أكانتِ السّمَاءُ تمطر؟
أكانتِ النّـساءُ والرجالُ مؤمنينْ
بأنّ في السماء قوّةً تدبّرُ،
تُحِسّ، تَـسْمع الشّـكاةَ، تُبصرُ،
تَرقّ، ترحَم الضّـعافَ، تَـغفرُ الذنوبْ؟
أكانت القلوبْ
أرقّ، والنفوسُ بالصفاءَ تَـقْطُرُ؟"
وأقبلتْ إلهة الحصادْ،
رفيقة الزهورِ والمياه والطيوبْ،
عُشْتارُ ربّـةُ الشمال والجنوبْ،
تسيرُ في السهول والوهادْ
تسيرُ في الدروب
تلقط منها لحم تمّوزَ إذا انتثرْ،
تلمّـه في سلّـةٍ كأنه الثمر.
لكنْ سربروسَ بابل – الجحيم

يَخِبّ في الدروب خلفها ويركضُ،
يمزّق النعالَ في أقدامها، يُعضعضُ
سيقانَـها اللّدَان، ينهشُ اليدين أويمزّق الرداءْ،
يلوّث الوشاحَ بالدم القديم
ويمزج الدمَ الجديدَ بالعُواءْ.
ليعو سويبروسُ في الدروبْ
لينهِش الإلـهة الحزينة، الإلـهة المروّعَة؛
فإن من دمائها ستُخصب الحبوبْ،
سينبت الإلهُ، فالشرائحُ الموزّعة
تجمّعتْ؟ تململتْ. سيُولَدُ الضياءْ
من رَحِمٍ ينزّ بالدّماء.

يلفت عنوان النصّ النظر لقيامه على ائتلاف ظاهر ونشاز دونه جلاء. أمّا الائتلاف فعلى مستوى التركيب النحوي، إذ هو مركّب اسمي متكون من مبتدإ وخبر، وأمّا النشاز فعلى مستوى المعنى وعلى مستوى الدلالات الثواني؛ فالمعروف أن "سربروس" هو **"الكلب الذي يحرس مملكة الموت في الأساطير اليونانية"** ولا صلة له ببابل ولا بحضارتها ولا بأساطيرها، فتقييد هذا المبتدأ (سربروس) بخبر ليس في أصل الوضع ممّا ينسب إليه، ينتج عنه أحد أمرين: إمّا أن يكون الكلام من باب المحال، أو أن يؤخذ على غير ظاهره. وما من شك في أنه لا يمكننا إلاّ أن نأخذه على النحو الثاني، لأنه المنحى الذي يبنى عليه الشعر، ويأخذنا بالنظر في أسباب هذا النقل وبالبحث عن دلالاته من جهة، وبالنظر في كيفية قراءة الشاعر تلك الأسطورة وتوظيف مكوّناتها في النصّ من جهة أخرى، وبتتبّع طرائق إدراجه تلك المكوّنات وفعله بها فيه من جهة ثالثة، حتى استوت صورة كلّيّة كانت سَدى النص ولحمته، وكانت منشئة لصوره الجزئية.

فإذا عدنا إلى المبتدإ (سربروس) رأيناه لفظًا في الثقافة العربية الدارجة بين الناس دالاّ بلا مدلول؛ وهو لذلك يقوم كالحاجز دون إدراك معاني العنوان أو معاني النصّ. ولعلّ هذا هو ما دفع بالشاعر إلى تذييل النصّ بما يهدي القارئ الريّض إلى ما يحيل عليه اللفظ كما شاع إجمالا في الثقافة التي أنتجته، مقتصرا على بعض السمات دون بعض، اقتصارًا يغري بالنظر في ما سوى ذلك من السمات، ممّا قد يزيدنا معرفة بهذا الكلب الأسطوري، وإدراكا للسبيل التي اتّخذها الشاعر في قراءة الأسطورة وإقامة النصّ عليها[1]. وإذا نحن بإزاء كائن بشع المظهر فظيع المخبر؛ فهو كلب ذو ثلاثة رؤوس، ذيله ذيل تنين وظهره مرصّع برؤوس الحيّات، يحرس

[1] انظر تمثيلا:
- Jean CHEVALIER et Alain GHEERBRANT : Dictionnaire des symboles, Paris, Robert Laffont/JUPITER, 1982, p.191.

العالم السفليّ، وهو عالم الأموات، عالم الظلمة والقرّ، ينتصب في بابه هذا الكلب، فيحول دون الرجوع إلى عالم الأحياء من جهة، ويزيد من الاحساس بالرعب الذي يلقيه الموت في النفوس من جهة أخرى. وهو -في الأسطورة لم يقهر إلا مرّتين: قهره هراكليس بقوّته، وقهره أورفيوس بقيثارته[1]. فهل لتينك المرّتين ثالثة، يتولّى أمرها الشاعر على نحو مخصوص، فيكون صنو هيراكليس في قوّته أومثيل أورفيوس (ORPHEE) في موسيقاه؟ لعلّ الإجابة على هذا السؤال مرتبطة بتتبع سمات سربروس التي أنشأ منها الشاعر الصورة الكليّة في النصّ.

وأمّا الخبر (في بابل)، فإنّه في تنافر مع المبتدإ. وذلك على مستويين، أشرنا إلى أوّلهما؛ وهو على صعيد التركيب اللغوي وما ينجم عنه من وجوب قراءة المركّب على غير ظاهره. وهو أمر يزيد الحاجة إليه المستوى الثاني من التنافر؛ ونقصد المستوى المعنويّ؛ فسربروس من الأساطير؛ ويعني ذلك أنه من نتاج الخيال البشري؛ وبابل من التاريخ؛ ويعني ذلك أنّها من باب الحقيقة التي خلّفت آثارًا باقية، ويفضي بنا هذا كلّه إلى استخلاص أنّ العنوان قائم على التحويل والتحوير: تحويل مكان سربروس من عالم الأموات إلى بابل، وتحويل بابل من الحقيقة التاريخيّة إلى الأسطورة. وقد تمّ للشاعر ذلك بفعل حرف الجرّ "في"، ثم تحوير بابل عمّا بلغته من غاية التحضّر ودفق الحياة إلى عالم الأساطير، أو تحوير مكوّنات الأسطورة عن مسارها المعروف إلى مسار أراده الشاعر لها؛ فإذا بالشاعر يفعل في اللغة بخلق مركّب اسميّ لم تُعهد العلاقة فيه بين المبتدأ والخبر، إذ ينتمي كلّ منهما إلى سجلّ مباين لسجلّ الآخر، ويفعل باللغة بخلق واقع جديد لا يأبه بالمنطق ولا بالحقيقة التاريخيّة، واقع ذاتيّ في ظاهره، ولكنّه واقع يتجاوز الذات إلى الجماعة، كما أن فعل الشاعر باللغة يتجلى في إخراجه الأسطورة (وهي قصة مفارقة) من لا زمنيّتها إلى ما هو محايث (بابل) موغل في القدم، ويتجلى أيضا في إخراج ذلك المحايث المغرق في القدم، للتعبير عن واقع معيش كما يراه هو، بل واستخدامه للتعبير عمّا يتصوره هو ويتوق إليه من مستقبل لبابل/العراق على ما سنشير إليه.

ولعلّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: أيغدو بربروس من الواقع بفعل بابل أم تتحوّل بابل إلى أسطورة بفعل سربروس؟

ما من شك في أن الإجابة على هذا السؤال تقتضي العودة إلى النص وتفاصيله، قصد تبين هندسته واستكناه المنطق الذي يشده، وتدبّر كيفيات استناده إلى موادّ التراث القصصي لبناء صوره الجزئية التي تتحرّك ضمن صورة النص الكلية، المرتبطة بسربروس وقد حلّ في بابل.

إن الناظر في بنية النصّ يُلفيها قائمة على ثلاثة أقسام:

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.711-712.

أما أولها فمن السطر الأول إلى الحادي والعشرين، وهو قسم أساسه الانشاء، يبدؤه الشاعر بصيغة الأمر منذ السطر الأوّل (ليعو سربروس) ويواصله به في السطر الحادي عشر، حتى لكأننا بإزاء دورتين تمتد الأولى من السطر الأول إلى العاشر والثانية من الحادي عشر إلى السادس عشر، وهي أسطر تؤدي صيغة الأمر فيها عملا قوليا غير مباشر، ذلك أنـّها إلى معنى التحدّي أقرب وهو تحدّ أساسه فضح أفاعيل سربروس في بابل، وغايته تعميق الإحساس بالمأساة تعميقا يستدعي التمني في الأسطر الخمسة الأخيرة (17-21) من هذا القسم، وهو تمنّ مشوب بحسرة أو بتلهف (أواه لو يفيق، إلهنا الفتيّ)، ومردّ هذا التلهف أو تلك الحسرة، واقع أطبق عليه الموت فكان ذلك التمني بصيص أمل بانبعاث تموز/بابل رغم كلّ ما اقترفه سربروس، ممّا عمل الشاعر على بيان صورته وأثره في القسم الثاني (من السطر 22 إلى 39)، وهو قسم تبدّل فيه أسلوب الشاعر فامتزج فيه التقرير بالوضع الناجم عن فعل سربروس في بابل، بضرب من تعليل ذلك التمني من جهة، وبتساؤل الشاعر من جهة ثانية إن كان ذلك الوضع الذي آلت إليه بابل وضعا محتومًا لا بديل منه، ولعلّ هذا هو ما ولّد القسم الثالث من النصّ (من السطر 40 إلى 58) وهو قسم أداره الشاعر على تصوّر انبعاث من ذلك الموت المحيق، وعلى الإشارة إلى العراقيل التي تقوم دون ذلك وهي عراقيل مثلها بفعل سربروس في عشتار، غير أنها عراقيل عارضة – وإن كانت ضربة لازب في رأيه- لا يمكن أن تحول دون الانبعاث ولا أن تنال من حتميّته.

فإذا عدنا إلى القسم الأول من النص (من السطر الأول إلى الحادي والعشرين) لتفصيل الحديث فيه، وجدناه على أربعة محاور تكاد تكون متقايسة يحتل أولها الأسطر الخمسة الأولى، ويمتد الثاني على الأسطر الخمسة الموالية (من 6 إلى 10)، ويتواصل الثالث على مدى ستة أسطر (من 11 إلى 16) والرابع خمسة أسطر أيضا (من 17 إلى 21).

خصّص الشاعر الأسطر الخمسة الأولى –وأساسها صيغة الأمر- للحديث عن فعل سربروس في بابل، مقيما بذلك علاقة تقابلية بين فعله الذي تغلب عليه صور القتل والدمار من جهة وبابل من جهة أخرى، وقد داخلها الحزن لما أصابها وبدت بلا حول ولا قوّة أمام فيض من الأفعال المنسوبة إلى سربروس، أولها العُواء، وهو عند التحقيق غير النباح، ذلك أنه غير خاص بالكلب إذ يجمع الذئب وابن آوى أيضا مع ما تثير صورة العواء من بطش الذئب وخبث ابن آوى، ثم إن العواء هو أن يمد الكلب (ومن في مرتبته) صوته وأن يلوي خطمه (وهو مقدّم فمه)، وفي ذلك استباق لصورة سربروس في السطرين الرابع والخامس (يمزّق الصغار، يقضم العظام، يشرب القلوب) بل إنه ليمكننا أن نعتبر فعل "ليعو" في

السطر الأول متعدّيا، حُذف مفعوله، ومعناه عندئذ معنى عوى القومَ: دعاهم إلى الفتنة، فيتجه بنا النص من أول أمره وجهة البعد السياسي، وهو بعد يؤيّد ما ذهبنا إليه من أن مثل هذا النصّ لا يقرأ على ظاهره، ويستكمل الشاعر هذه الصورة الصوتية بالزمزمة التي يرسلها سربروس فتملأ الفضاء، وهي صوت رهيب يكون في الحلق والخيشوم ولا يكون إلاّ أثناء الأكل، ونعتقد أن الصورة في هذا السطر استكمال للعواء وتمهيد للسطرين التاليين وهما سطران يرتبطان تركيبيّا بما سبق على أحد وجهين، إما على الحال (يملا الفضاء زمزمة [وهو] يمزق الأطفال بالنيوب) وإمّا على صيغة الأمر بتقدير لام الأمر والعطف على السطرين الأول والثالث، ومهما كان الأمر، فإن الصورة في السطر الرابع قائمة على مقابلة تزيد تعميق الإحساس بالمأساة ورعبها، مقابلة بين الفعل (وهو على وزن فَعّلَ، للدلالة على الامعان: يمزّق) ومفعول الوسيلة (الذي جاء في صيغة الجمع: النيوب، وهو غير جمع القلة أنياب: أفعال) من جهة، والمفعول به (الصغار) من جهة أخرى، ولعل الشاعر اختار صيغة النيوب لما هو معروف في قصّة الأسطورة من أن لسربروس ثلاثة رؤوس ولكنّ الصورة –على كلّ حال- تزداد فظاعة بما ورد في النصف الثاني من السطر: يقضم العظام، بما في فعل قضم من معنييْ الكسر والطحن، وبما في "العظام" من استغراق الجنس في الظاهر، إن كان بالقارئ ميل إلى اعتبار "العظام" "عظام الصغار" وهو ما يزيد في بشاعة فعل سربروس، خاصة إن علمنا أن العظام، عند التأويل، هي هيكل الجسم وعنصره الجوهري الدائم، وأنها حاملة النخاع رمز الحياة الباقية[1]، مما يجعل هذا الكلب معاديًا للحياة في جوهرها، قاتلا الأمل في المستقبل، ممثلا في الصغار، ويستفحل هذا العداء في السطر الخامس "يشرب القلوب" وهو سطر أقامه الشاعر على مجاز مرسل، أساسه تنافر بين الفعل ومفعوله، فخرج به من الصورة التقليدية إلى صورة مبتدعة لعل أصلها الاستعارة المعروفة: ذابت القلوب هلعًا، فركّب صورة الكلب على صورة دراكولا (DRAGULA) [2] من جهة، وأوغل بالقارئ –من خلالها- في الاشمئزاز من هذا الذي يقضي على "القلوب" وهي مركز الحياة في الإنسان، لتأمينها الدورة الدموية، كما هي موطن المحبة التي يُبنى على أساسها عالم يتجدد بالصغار، ومكمن الأسرار إلى غير ذلك من المعاني المتصلة بالحياة والمعرفة.

وينتقل السياب، بداية من السطر السادس، إلى الحديث عن "صفة سربروس" بعد أن حدثنا عن فعله في بابل وجَعل أساس ذلك الفعل القتل والإمعان فيه، وكأنّ

[1] Dictionnaire des Symboles, p.909.

[2] Encyclopédie des Symboles, éditions française établie sous la direction de Michel CAZENAVE, Paris, Librairie générale française, 1996, p.201.

أسطر هذه الدورة الثانية (من السطر السادس إلى العاشر) تفسير لفعله، وقد اختار الشاعر من صفته ما يستكمل به صورة فعله، فلم يصف منه إلاّ عينيه وأشداقه، فأما العينان "فنيزكان في الظلام" وهي صورة –وإن كانت في شكلها معروفة لقيامها على التشبيه البليغ– تثير تساؤلا حول دورها في إخراج الأغمض إلى الأوضح وحول وجه الشبه واتفاق القراء بشأنه أيضا لما للنيزك من معان منها أنه الرمح القصير، ومنها أنه الجرم السماوي الذي يخترق طبقات الجو فيحتدم ويضيئ ثم يرتطم بالأرض، ولكنه جرم ناتج عن اضطراب في نظام الأفلاك وانسجامه، ويعتبر لذلك طالع شؤم، منذر بالكارثة على الأرض وفي حياة المجموعة، منذر بالمجاعة أوبالحرب الأهلية[1]، فإذا أضفنا إلى هذه الصورة ظرف الزمان (في الظلام)، ازدادت الصورة قتامة لارتباطها بما يخفي فعله الشنيع من جهة، ولما يُذكّر به لفظ "الظلام" من "الظلم"، وقد أوفى به الشاعر من خلال مراكمة الصور المتصلة بفعل سربروس الذي أورث بابل حزنا وخلّف فيها دمارًا (بابل المهدّمة) واستكمل الشاعر صورة سربروس بما يؤكّد شؤمه وسوء فعله، فإذا "شدقه رهيب" وإذا شدقه موجتان من المُدى، وقد صاغ صورته –وهي تشبيه بليغ آخر- صياغة متدرجة من المفرد (شدقه) إلى المثنى (موجتان) إلى الجمع (مُدًى)، تاركا أمر وجه الشبه مفتوحا على التأويل (وهو أمر يتنافى ومبدأ الوضوح في البلاغة التقليدية)، غير أن هذا التأويل ينبغي أن يكون –في ما نرى- منسجما ومنطق النصّ، فما يبعثه "شدقه" من رهبة في انسجام مع المشبه به (موجتان)، إذ أن الموجة رمز القوة السلبية لأن الريح هي الفاعلة فيها، الدافعة حركتها، ورمز القوة العنيفة الخارجة عن التحكم، ثم إننا بإزاء موجتين، فأمرهما مضاعف، خاصة أنهما متصلتان بالمُدَى (جمع مدية) وهي رمز الموت ورمز القربان أيضا كما هو في القرآن، وقد زاد الشاعر درجة في مأسوية ذلك الجو الفاجع بقوله: "تخبئ الردى" (السطر 8) إذ جعل الموت ظاهرًا واقعا، وكامنا خفيّا، حاضرًا بالفعل وبالقوّة، مسايرة لتمزيق الصغار، صورة قتل الأمل والقضاء على الحياة المتجددة وكأن الصورة توحي بالتباس القتل بالقربان واتصالهما جميعا بالموت، فلعلّ ما يأتيه سربروس من قتل ليس سوى القربان الذي لابدّ منه من أجل أن يتحقق الانبعاث، إذ أن "الموت الذي يخبئ الحياة" من الصور المتواترة في شعر السياب، ويؤكد ما ذهبنا إليه السطر التاسع، وعماده تشبيه بليغ آخر (أشداقه الثلاثة احتراق) وهو تشبيه يعود فيه الشاعر إلى منطوق الأسطورة التي فيها أن سربروس ذو ثلاثة رؤوس؛ ولكنه يثير ما أثاره التشبيهان البليغان قبله من تساؤل حول وجه الشبه وحول دور التشبيه في قلب السمع بصرًا، ولعلّ القارئ لا يجد من مخرج إلاّ في ما يرى من اتساق بين الاحتراق والردى، إذ النار في كثير من

---

[1] Dictionnaire des Symboles, p.273.

الأساطير عنصر تطهير، يتخلص بها الكائن (أو الواقع) من أدرانه لينبعث من جوهره الباقي كائن صافٍ، فالنار تفضي إلى الموت الذي يعقبه انبعاث، فإذا علمنا في السطر العاشر أن ذلك الاحتراق "يُؤجّ في العراق" انكشف جانب من اللغز، فقام العراق عديل بابل أو بديلا منها، وكان فعل سربروس غير بعيد عن فعل طاغية معروف في التاريخ أحرق مدينته، هو نيرون وتساءل القارئ عندئذ من يكون سربروس، هذا الذي بث الحزن والدمار في بابل/العراق، وقَتَل الأمل وأجّج فيها النار وكانت صورته صورة وحش ضار بدت من خلال ثلاث جمل اسمية أقامت ضربا من التساوي بل والتلازم بين المبتدأ والخبر (الأسطر: 6 و7 و9)؟ ليس الجواب في ظاهر النصّ، خاصّة أن الشاعر قد عمد إلى نقل سربروس من سياقه الأسطوري اليوناني إلى السياق الأسطوري البابلي، وهو نقل يزيد من درجة إطباق الموت بجعل سربروس لا يكتفي بقتل حاضر بابل وهدمها ولا ببث الرعب في دروبها فحسب بل يتجاوز ذلك إلى التسلّط على القدر نفسه، ممثلا في دورة الطبيعة وانبلاج الحياة وتجددها بعودة تمّوز، رمز الخصب وعودة الطبيعة إلى الحياة في الربيع، وذلك من خلال "نبشه التراب عن تمّوز" ليستخرجه من العالم السفلي، عالم الأموات، لا ليبعث فيه الحياة ولكن ليقطع الأمل في انتظاره وبعثه، فيأكله (وهي صورة كالصدى لـ: يمزق الصغار بالنيوب) ويمصّ عينيه (صدًى لـ: يشرب القلوب) ويقصم صلبه (وهي كالصّدى لـ: يقضم العظام) بما لهذه العبارات من دلالات شتى، فالأكل إفناء بلا رجعة، وتمثّلٌ للمأكول ومصّ العينين حجب للكون ومنع لادراك كنهه إذ العين منبع النور والمعرفة والخصب في بعض الأساطير، بالإضافة إلى أنه قد يكون في المثنى إشارة إلى ما للروح في المعتقدات القديمة من عين تنظر إلى الزمن وعين ترمق الأبدية، فإن مصّها سربروس "إلى القرار" فإن معنى ذلك هو القضاء المبرم على كل ما تضطلع به العينان من وظيفة، زد على ذلك أن الكلب "يقصم صلبه القوي"، فيحكم عليه بالعقم، والعقم موت من الموت إذ هو مُوقِفُ تجدد الحياة بالنسل، ونرى بذلك أن فعل سربروس واحد في جوهره وإن اختلفت أعراضه، ويكفي أن نقارن الأفعال الواردة في السطرين الرابع والخامس (يمزق بالنيوب، يقضم العظام، يشرب القلوب) بالأفعال الواردة في السطرين الرابع عشر والخامس عشر (يأكل، يمصّ، يقصم)، لنتبيّن ذلك، بيد أنه لا يفوتنا أن نلاحظ أن تطوّر النصّ من الدورة الأولى إلى الثالثة قد يكون متمثّلا في الإشارة إلى زمن فعل سربروس في بابل، وهو زمن وردت الأمارة عليه في صفتيْ الدفين (السطر 12) والطعين (السطر 13) وهما صفتان تشيران إلى فترة موت الطبيعة في الأسطورة البابلية، وهو موت أورث بابل ذلك الحزن (السطر 2) فإذا بسربروس يزيدها موتا على موت ويغرقها في حزن مطبق، ويلفّها بدمار مهلك، هذا فضلا عمّا يمكن أن

نذهب إليه من قيام الصور على أساس من التداعي لا من التسلسل المنطقي، تداع ينطلق من انطباع أوحد ملأ على الشاعر أقطار نفسه فولّد تلك الصور التي أشرنا إليها، وهي صور -من وجه آخر- انطلقت من الأسطوري لاستخدامه في التعبير عن مأساة واقع سياسي اجتماعي يُلمح إليه الشاعر من خلال "تموز"، وهو اسم الشهر الذي شهد "الثورة" التي قادها عبد الكريم قاسم (1914-1963) في 14 تموز/جويلية 1958، ومن خلال وصف تموز بالطعين، التي هي صفة مشبهة باسم المفعول، ممّا ينبئنا عن موقف الشاعر من تلك الثورة، بنقله المأساة من السياق الأسطوري إلى السياق التاريخي الواقعي، فإذا هي ثورة تقضي على الحياة بدل أن تبعث الحياة، وإذا هي ثورة هجينة هجنة سربروس في بابل غريبة غربته عنها ولذلك نراه -في النصّ- يعمد إلى الإمعان في نشر القحط والتنكر للحياة، فيحطم الجرار بين يدي تموز وينثر الورود والشقيق، وهي ألفاظ استقاها الشاعر من مكوّنات قصّة الأسطورة، محمّلة بدلالات الحياة، فالجرار علامة على الوفرة وعلى الثمار التي لا تنفد، وفيها إشارة إلى مشروب الخلود وهي أيضا أمارة أصل الحياة ومنبعها، تتصل في الأسطورة بفيض القمح والثمار إثر عودة تموز وانبعاثه لقهر العقم، ومن ثم كان في حطمها عودة العقم واستتباب الموت، أما الورود فرمز من رموز الحياة والحبّ، لونها من لون دم تمّوز (وجعله النصارى من لون دم المسيح) وقد انتثر عندما طعنه الخنزير في الأسطورة، وهي أيضا وعد بالانبعاث وتوقع له، ونثرها تبديد لذلك الأمل، وأما الشقيق فزهرة تمّوز وأدونيس، حمرته من حمرة دمهما، ونثر الشقيق -وهو زهرة هشة رقيقة- كنثر الورود في ما ينجرّ عنه من نتيجة سلبية.

وإذا ما بقينا في سياق بناء الصور على التداعي، واجتمعت في مخيلتنا صورة فعل سربروس في بابل وصورة فعله في تمّوز، وهما صورتان توسطتهما صورة نعت سربروس وصفته، أدركنا أثر تلك الصور في القارئ وقد عززت الإحساس الفاجع بالموت الزؤام، وأدركنا أن منطق التداعي هو الذي جرّ في السطر السابع عشر التعبير عن الحرقة والحسرة (أواه) والتمني (لو يفيق، الهنا الفتي) تمنّ كان ركيزة الدورة الرابعة (السطر 17 إلى 21) التي يختتم بها هذا القسم الأول من النص، وقد تواتر فيها التمني بـ"لو"، خمس مرات، حتى صار الانبعاث قريبا ممّا يطلب فلا يدرك، دون أن ينقطع الأمل فيه انقطاعا كليا، خاصة أن الشاعر استعمل فعل "أفاق"، فشبه موته بنوم لابد أن تعقبه يقظة وصفة "الفتي" بما توحي به من معاني القوّة وتواصل الحياة رغم فعل سربروس، ونعتقد أن ذينك اللفظين (يفيق – الفتي) ممّا يوطّد بناء النصّ على مكوّنات أسطورة تمّوز، وممّا يبعث في القارئ صورة حتمية الانبعاث، وهي من حتمية حركة الطبيعة، ولكنها أيضا مما يذكّر بحتمية حركة التاريخ وبالتفاؤل الثوري، وهما

من الأفكار الشائعة في مذهب السياب الفكري، ولذلك كانت "إفاقة" تمّوز مرتبطة بعودة الحياة (يبرعم الحقول) ومرتبطة بالبيادر النضار في السهول (السطر 19) وكانت فتوّته (إلهنا الفتئ) -على التداعي- مولّدة صورة انتضاء الحسام لمقارعة سربروس ودحر فعله، دحرًا استخدم له الشاعر صورة ترددت في غير هذا النصّ من نصوصه هي صورة الرعود والبروق والمطر والسيول[1] يفجرها تمّوز أوتنطلق من يديه فإذا هي صواعق الغضب وسيول النقمة يرسلها على سربروس عند أوبته، وهي صورة -وإن كانت متسربلة بالتمني- تنفي الموت وتنفي الرقاد وتعزز معنى الحياة الباقية الدائمة في تمّوز رغم إمعان سربروس في إشاعة الموت ونشر القحط ورغم عمله على قتل كلّ بارقة أمل في تجدد الحياة، وبذلك نرى صورة تمّوز تقوم ضديدا لصورة سربروس، كما تقوم أصالة تمّوز في بابل سدّا منيعا في وجه هجنة سربروس الدخيل المنبتّ عنها.

ولكن صورة تمّوز تلك لم تكن إلاّ على صعيد التمني أو على صعيد ما كان يدور بخلد الشاعر وقد ضاق ذرعا بفعل سربروس، فانطلق يرى أو يتصوّر ما قد يكون -افتراضا- وما قد يجني الواقع من عودة تمّوز فتيّا يقهر القحط ويلغي صنيع سربروس (المطر يغسل الأدران والسيول تأخذها بعيدًا) وقد كانت حركة التمني دائرية اختتمت بالصيغة التي افتُتحت بها (لو يفيق/لو يؤوب) ويرجع بنا الشاعر، بانغلاق دورة التمنّي، إلى الواقع المضني، ولعلّه رجوع يكرّس بناء النصّ مع منطق تتابع الانغلاق والانفتاح، أوعلى منطق الموت والانبعاث، وقد كان رجوع الشاعر إلى الحديث عمّا رأيناه صورة للواقع، مادة القسم الثاني من النصّ، وهو قسم يمتدّ من السطر 22 إلى السطر 39.

إن علاقة هذا القسم الثاني بالأوّل -فضلا عمّا أشرنا إليه من ترك التمنّي إلى التقرير- قد تبدو علاقة تفسير وتعليل للرغبة التي عبّر عنها بالتمني، تفسير نراه في "فاء" ربط مضمرة أومقدّرة، يكون النصّ وفقها على: آه لو يؤوب (السطر 21) [ف] لحافنا التراب (السطر 22)، ويكتسب هذا القسم عندئذ بعديْن: بُعد تعليل التمني الناشئ عن الرغبة في محو فعل سربروس، وبعد وصف واقع ينوء بتبعات ذلك الفعل، وهو واقع العراق الذي ينتمي إليه الشاعر إذ يتحدث إلينا بنون الجماعة المتكلمين، وقد مات ودُفن وصار لحافه التراب، وهي صورة تذكّرنا بنزول تموز إلى العالم السفلي، عالم الموت والظلام، ولكنه ليس الموت الأبدي ولا هو الظلام الأقتم إذ يضئ القمر حلكته من عَلٍ (فوقه من القمر) والعلوّ هنا علوّ مكان وعلوّ مكانة، وإشارة إلى أن الضوء (دليل الأمل) يعلو على الموت، وإشارة أيضا إلى

---

[1] انظر تمثيلا قصيدة أنشودة المطر، الديوان، ص. 477 على وجه الخصوص.

ما ارتبط برمزية القمر من حيث هو "أول ميت يُبعث"، ومن حيث هو "وعد صريح بالعود الأبدي" ومن حيث هو كذلك "مراوحة بين المتناقضات، كالموت والحياة، والظهور والكمون"، على حدّ قول جلبار دوران G. Durand[1].

غير أن السياب جعل القمر يرسل دما بدل الضوء (من القمر دم) فحوّله عن وظيفته الأصليّة المتصلة بالأمل في الشعر العربي الحديث (وهو في ذلك بعيد عن صورة القمر الرقيب الفاضح أسرار العاشق الذي يرجو غيابه، أو الشاهد على سهده وأرقه، كما هو الشأن في الشعر العربي القديم)، وأدرجه في سياق صورة أرادها الشاعر عونا له على تعميق الإحساس بانتفاء الحياة وإطباق الموت حتى أن نهود النسوة صارت ترسل على التراب طينا فتُثقل أطباق الثرى بأطباق أثقل منها منعًا لكل انبعاث مرتقب وإمعانا في لفّ مظاهر الحياة والأمل بالموت، ولعلّ وطأة ذلك على النفس تزداد بفعل طول المدّة وهو طول استعار له صورة "مغاور السنين"، إلحاحًا على الإغراق في الظلمة إغراقا استوجب فعل "نـبِصّ" الذي بمعنى النظر بتحديق، ونعتقد أنه فعل أوردهُ التداعي، فكان وليد الظلام الذي يستوجب جهدًا زائد عند النظر، خاصّة أنه استخدم المغاور في صيغة الجمع، لما للمغاور من عمق يكثف الظلام ويزيد المسافة طولا، والتطلع عسرًا، والمأساة وطأة، إذ أن ما يبدو من ذلك هو "العراق" يسأل "الصغارُ" فيه عن كل ما يُجسد الانبعاث من قمح وثمر وماء ومهود، فيخرج بنا الشاعر من خلال هذه الأسئلة إلى استخلاص أن الخواء قد استتب في العراق، وأن أفق المستقبل قد انسدّ، بعد أن طال أمد القحط حتى صار الصغار لا يفقهون معنى ما تقوم عليه الحياة ولا معنى ما يسودها من القيم (ما الاله، ما البشر) فجعل قضية العراق –بذلك كله- قضية الوجود اليومي بوجهيه المادي والقيمي، بل يزداد الأمر استفحالاً حينما يقصر ما يتراءى نتيجة التحديق (كل ما نراه) على الدمّ ينز أوالحبال أوالحفر، ولعلّ هذا السّطر التاسع والعشرين يمثّل الحدّ الأقصى ممّا يود الشاعر أن يقرّه في نفس القارئ من إحساس بذلك الواقع الفاجع الذي لم يكن إلاّ نتيجة فعل سربروس في بابل، وإن كان استخدامه ألفاظ: الدم والحبال والحفر، يبقي بصيصا من الأمل في الانبعاث، فالدم في كون السياب الشعري توأم المطر، وله ما للمطر من فعل مزدوج، غسل الأدران وتجدّد الحياة[2] وللحبال، أما الحفر، وهي كناية عن القبور،

---

[1] Gilbert Durand : Les structures anthropologiques de l'Imaginaire, Paris, Bordas, 1969, pp. 337-338

[2] انظر في ذلك مثلا قصيدة: من رؤيا فوكاي، وخاصة نهايتها إذ يقول: فإنما الدماء، توائم المطر، الديوان، ص. 477.

فإن لها أيضا وجهين، وجه الموت ووجه الانبعاث، بل إنه لا يمكن تصوّر انبعاث إلاّ بعد موت.

ونعتقد أن هذا السطر ينهي دورة أولى من القسم الثاني من النصّ (من السطر 22 إلى 29) دورة تبدو تقريرًا عن وضع ميت، بدأت بالقبر (لحافنا التراب) وانتهت بالحُفَر. ولعلّ تلك النهاية المعبّرة عن برم الشاعر دفعته إلى الإفلات من ذلك الموت فترك التقرير أسلوبا إلى الاستفهام بالهمزة، كرّره خمس مرّات من السطر 30 إلى السطر 39، وهي الأسطر التي تمثل الدورة الثانية من هذا القسم الثاني، وترك استخدام صيغة المضارع إلى صيغة الماضي، غير أن الاستفهام في هذه الأسطر يكتسي بعدًا مخصوصا من جهة العمل اللغوي، إذ ليس هو استفهاما للاستعلام على الحقيقة لأن صورة سربروس كامنة خلفه بل انه يمكننا أن نحذف همزة الاستفهام لندرك سمات بابل لو لم يدخلها سربروس، فإذا هي موطن يطيب فيه العيش، يعمّه الأمن والرخاء وتسوده قيم التراحم والصدق والصفاء الذي يتخذ صورة المطر (يقطر) الباعث حياة جديدة هنيئة.

وإذا الاستفهام ينقلب من الاستعلام إلى ضرب من التقرير، الذي يدور بخلد الشاعر وخياله، ينشئه أويحمل القارئ على أن يحلم به، ليستعيد توازنه أوليعيد التوازن للواقع الذي أفسده سربروس بما فعل ببابل، ولما لم يكن ذلك كله إلاّ تعويضا عن واقع حقيقي بواقع افتراضي، فإن الواقع الافتراضي هو –في تقديرنا- ما ولد الدورة الأولى من القسم الثالث (من السطر 40 إلى 46) وهو قسم دعامته جملة واحدة، رأسها: "أقبلت إلهة الحصاد"، وفروعها نعت (السطر 41) فبدل (السطر 42) فأربعة أحوال عطف بعضها على بعض (السطر 43 إلى 46)، بيد أن هذه الجملة تلفت النظر لاستخدام الشاعر "الواو" في مطلعها، وهي وإن بدت واو استئناف، فهي باب يفتحه الشاعر على الخيال والتصوّر، فيكسب صيغة الماضي دلالة المستقبل بتصوّر عودة "عشتار" وتوقعها إذ لا حديث عن تموز دون حديث عن عشتار، فبهما تكتمل صورة بابل، في فرحها وترحها، فرحها بالانبعاث المرتجي وحزنها بصنيع سربروس، والشاعر ينتقل بنا بين هذا وذاك على أساس تداعي الصور في خياله، وهو تداع يجعل النصّ متوجّها لا إلى ملكة الفهم لدى القارئ بل إلى ملكة الخيال، فلا يُنكر ما قد يبدو بين الصور من تنافر أونشاز بل يهتدي إلى الروابط المتينة بينها وإلى وحدة النص العضوية وقيامها على صورة كليّة، يستقي الشاعر مكوّناتها من الوحدات الأسطورية الدنيا، فيعيد تركيبها ويجعلها لبنات في كونه الشعري، ولذلك كانت صورة "الاهة الحصاد"،

عشتار، مرتبطة بالزهور والمياه والطيوب، ترافقها وترفق بها صونا للانبعاث وحفاظا على ثمرته، فالزهور دليل المحبّة والانسجام الكوني[1]، وهي رمز الفجر والربيع وهي أولى مراحل الثمرة والمبشرة بها، أما المياه، فمن المعروف أنها نبع الحياة وأنها وسيلة التطهّر وعنوان الانبعاث والقوة المتجدّدة وأما الطيوب فمرتبطة بالقرابين، ومرتبطة بالآلهات اللاتي يمتزن من سائر النساء بطيوب فائقة تكسف سائر الطيوب، ومرتبطة بالذكرى الباقية وبالروح[2]، وما من شك في أن هذا السطر يجعل عشتار كائنا ضديدا يناقض سربروس من جهة، وكائنا يعضد تموز ويقوم منه بديلا أووجها آخر، من جهة ثانية، فإذا كان سربروس يزرع الموت والدمار والرعب ويمحو الذاكرة والتاريخ، فإن عشتار، ترافقها –عند مقدمها- الزهورُ والمياهُ والطيوبُ، وإذا كان مجال سربروس مجالا محدودا هو عالم الأموات (أوبابل في النصّ) فإن عشتار تسير في السهول والوهاد، وهي ربة الشمال والجنوب، وهي الصفة التي اشتهرت بها في المعتقدات البابلية، التي فيها أن الشمال يشير إلى منبع الحياة ومآلها أيضا، وإلى موضع القحط والجوع والظلمة وموضع القمر أيضا، وفيها أن الجنوب يشير إلى الشمس إذا بلغت السمت وإلى النور والدفء والحياة الجديدة، وهي صفات تجعل من عشتار ربّة الموت والانبعاث وتجعل منها – لذلك- ضديد سربروس كما يظهر ذلك من مقارنة فعل سربروس بفعلها وصفته بصفتها، فهو يعوي في الدروب وهي تسير في الدروب، هو "يمزق الصغار بالنيوب"، و"شدقه موجتان من مُدًى تخبئ الردى" وهي "تلقط لحم تموز إذا انتثر"، و"تلمّه في سلـّة كأنه الثمر"، فكلما أمعن هو في الموت ألحت هي على الانبعاث والحياة، فكانت بذلك صورة أخرى من إيزيس كما كان تموز في هذا الموضع من النصّ صورة أخرى من أوزيريس، ذلك أن الشاعر، في سياق التداعي وإقامة النصّ على صورة كلية، ألف بين صورة تموز وصورة أوزيريس بفعل سربروس الذي "يمزق الصغار بالنيوب"، وصورة التمزيق أحالت خيال الشاعر على صورة "سيت" الذي قطـّع جسد أخيه أوزيريس، وبعثر أشلاءه في طول مصر وعرضها، فخرجت إيزيس تجمع تلك الأشلاء فانبعث أوزيريس وعادت إليه الحياة كما عادت إلى الطبيعة. فصورة عشتار في هذه الأسطر قريبة من صورة إيزيس في الأسطورة المصرية القديمة، وهي صورة تولدت على أساس التداعي الذي نتبيّن به وجه اختيار الشاعر

---

[1] Dictionnaire des Symboles, p.p. 822-824.

[2] المرجع نفسه، ص.ص. 732-733.

عناصر أسطورية لا تنتمي إلى ما هو بصدده، ولكنها عناصر تنمو بها صورة النصّ الكلية، كما نتبيّن من خلاله أن الأسطوري في النصّ الشعري لا يتألف على أساس منطقي بل وفق ما يحب الشاعر، توضيحا لرؤيته الشعرية، ومساهمة في بناء كونه الشعري.

غير أن وطأة الواقع وما يرين عليه من قهر سربروس سرعان ما تصرف الشاعر عن تلك الصورة المشرقة التي صاغها في الحديث عن عشتار، فإذا القارئ بإزاء دورة ثانية في هذا القسم الثالث، تقوم استدراكا على الدورة الأولى، بدأها في السطر 47، بـ"لكنّ" ليستهل المقابلة بين الخيال والواقع والمقابلة بين عشتار وسربروس، محوّلا بذلك الأسطورتين جميعا، إذ لا لقاء -في نصيْهما المعروفيْن- لسربروس بعشتار، منشئا أسطورة من وحدات أسطورية دنيا لا يجمع بينها سوى نصّه حتى يزداد الإحساس بالمأساة حدّة لدى القارئ من خلال المقابلة التي أقامها بين ما صوّر عليه سربروس من جهة وعشتار من جهة أخرى: أما صورة عشتار فهي تتواصل على ما كانت عليه في الأسطر السابقة من لين ومحبّة وحسن وطيب مقصد وإصرار على انبعاث تموز، وأما صورة سربروس، فعلى ما عهدنا أيضا من أوّل النصّ، إلاّ أن الشاعر هنا يقيم علاقة تساو بين بابل والجحيم (أوالعالم السفلي، عالم الأموات) في السطر 47، وهو تساو يفصح عمّا كان يقض مضجعه، ويكشف عن جانب من الكناية المتصلة ببابل وبالجحيم كشفا سرعان ما يعود الشاعر إلى ستره ثانية بالحديث عن عشتار وفعل سربروس فيها: فإذا هو يخب خلفها، إمعانا في الملاحقة لمنعها من جمع لحم تموز حتى ينبعث، وقد أكد الشاعر فعل الخبّ بالركض، وهو توكيد لفظي ولكن، إذا ما أخذنا فعل الركض على التعدية، كان بمعنى الرفس والضرب بالرجلين، وكان درجة زائدة في فعل سربروس بعشتار، خاصة أنه يعمد إلى تمزيق نعلها، وللنعل في الدلالات الرمزية معنى السفر ونشدان الأفضل وله أيضا معنى الهويّة كما هو الشأن في حكاية سندرلا[1] وهو معنى يتضح لنا من استعمال لفظ "القَدَم" ومن دلالاته الرمزية أنه يمثل الكائن في جملته، ويشير إلى قوة الكائن أو هشاشته[2] ولعله ينبغي أن نشير إلى استخدام الشاعر صيغة الجمع للنعال والأقدام، وكان في ذلك إشارة إلى إلحاح عشتار على الانبعاث وإمعان سربروس في منعه، وهو إمعان يبدو واضحا من خلال استعمال السياب فعل: "يعضعض"، بفكّ الإدغام إشارة إلى

---

[1] Dictionnaire des Symboles, p.218 ; p.843 et p.p.902-903.

[2] المرجع نفسه، ص.ص. 749-751.

تكرار الفعل وسعي سربروس للنيل من عشتار، ومن خلال كثرة أفعال هذا الجزء من النص ونسبتها كلّها إلى الكلب، فهو الذي يخب ويركض ويمزق ويعضعض، وينهش ويلوّث الوشاح بالدم، ويمزج دمًا قديما بدم جديد، ممّا يجعل فعله الشنيع كالجبلّة فيه، فهو في قسم النص الأول ينبش (السطر 12) وفي هذا القسم ينهش، حتى لكأن الجناس دليل على تجانس ما يأتيه سربروس من فعل يشمل كامل جسد عشتار بدءًا بالقدمين فالساقين فاليدين فما يضم الرداء فما يغطيه الوشاح، وما من شك في أن ذلك الامعان إنما غرضه القضاء المبرم على كل بصيص من الأمل في الانبعاث، خاصة أنّ الدّم القديم –دم الصغار وقد مزقهم أو دم تموز- قد لوّث به وشاح عشتار، كما مزج دم عشتار –الجديد- بما اعتاد عليه من العواء الذي يملأ أرجاء النصّ مبتدأ ومنتهى، لتُستكمل بشاعة خلقة سربروس ببشاعة فعله في عشتار، وهو فعل يكاد لا يختلف في أثره عن فعله بتموز.

ولكن الدورة الثالثة والأخيرة من هذا القسم الثالث دورة تختم النصّ على انفتاح يبقى به الأمل في الانبعاث قائما، وهي دورة بدأها الشاعر بمثل ما بدأ به النصّ، في سطره الأول (ليعو سربروس في الدروب) بيد أنه استبدل بابل بعشتار، فكانت عشتار حزينة حزن بابل، وكانت مروّعة روع بابل ممّا أصابها من تهديم، إلاّ أن بابل ممّا هو محايث وعشتار ممّا هو مفارق، مطلق متسام، ولا فعل لسربروس في ما هو من سنخ الآلهة إلا ان كان عارضا زائلا، ولذلك نرى الشاعر يعوّض التمني (لو يفيق، السطر 17، لو يؤوب، السطر 21) بالتقرير المؤكد، وبالسين تقريبًا لوقوع الفعل في المستقبل وبتعويض الدم المفرد الذي أراقه سربروس بدماء جمع ظلت في عشتار فيلغي جميع ذلك ما قد يترتب على الأمر من معنى، لينقلب إلى تحدّ أوإلى استخفاف بالعواء الذي لن يولّد في هذا الجزء من النصّ ما ولّد في جزئه الأول (إن من دمائها ستخصب الحبوب) بل إن الأفعال الدالة على الانبعاث تتواتر في هذه الأسطر الأخيرة من النصّ للدلالة على توقع الشاعر الانبعاث ويقينه بحتميّته (سينبُتُ الالهُ، فالشرائح الموزعة تجمّعت، تلملمت، سيولد الضياء)، وهي أسطر يواصل السياب فيها الجمع بين أسطورتي أوزيريس وتموز كما يواصل كتابة أسطورة عشتار وتموز بما يوافق منطق النص كما أراده إذ ليس همه مدى مطابقة ما يقول لمعطيات قصّة الأسطورة ومكوّناتها وإنما غايته نسج صورة شعرية تستقي مادتها من الأسطورة دون أن تتقيد بها، فينشئ بها لبنة تساهم في توضيح رؤيته الشعرية، وهي رؤية ولدت

الصورة التي في السطر الأخير (من رحم ينزّ بالدماء) وهي صورة تكرّس رؤيته الواقعية التي لا تنفي البتة صعوبات الانبعاث والعراقيل التي تحول دون استكماله، رغم حتميّته، فكان الرحم الذي ينز بالدماء علامة على عسر الولادة الجديدة، كما كانت صورة سربروس وتموز وعشتار والاشارات إلى ايزيس وأوزيريس، جميعها دليلا على أن الشاعر ينظر إلى الواقع ويفكّر فيه من خلال النموذج الأصلي المتصل بالموت والانبعاث، فكانت في النص عناصر كثيرة تعود إلى هذا النموذج أوتنحدر منه، ممّا لا يجعل مجالا للشك في أن السياب يعتمد في صياغة الصورة الكلية التي بُني عليها النص على الأسطورة، في قراءة خاصة به، غايته من ذلك إبراز تناقضات واقع مُمِضّ، وتفسيرها على نحو شعري، وتصوّر كيفيات تجاوزها انطلاقا من موقف فكري يرى حتمية الثورة ويبشر بالانبعاث رغم الحواجز والعراقيل، وهي حتمية لعل أصلها عنده في النموذج الأصلي المتصل بالموت والانبعاث، ففيه يتعاقب الليل والنهار وفيه يموت القمر وينبعث، وفيه تتعاقب الفصول، فلئن كانت بابل حزينة مهدّمة بفعل سربروس، فماذاك إلا شأن عارض، لأنه "سيولد الضياء"، ولئن خيّم الموت والدمار على العراق، وتأججت فيه النار، فلن يكون ذلك الموت إلا موتا وقتيا يفضي إلى حياة أفضل يعمها الخصب وتملؤها المياه والطيوب، وبذلك نرى السياب قد لجأ إلى الأسطورة فجعلها ملاذه لإدراك مظاهر التناقض في واقعه المعيش، وحاول من خلال قراءتها على نحو مخصوص تفسير تلك المظاهر وتجاوزها، وهو ما يحملنا على القول إن الأسطورة -في هذا النصّ وأمثاله- ليست عنصرًا زائدا يورده الشاعر لتزيين الكلام وتحسينه أوترصيعه، بل هي عنصر ملابس لبنائه، منه تنبثق الصور وإليه ترجع في إطار صورة كلية جامعة، تجعل النص لا يتجه إلى ملكة الفهم والادراك بقدر ما يتجه إلى الخيال، كما تجعله إلى تشبيه التمثيل أوالاستعارة الموسعة أقرب إذ أننا لو نقلنا هذا النص إلى كلام عادي لاستبان لنا نصّا قريبا من نصوص الهجاء، هجاء الحاكم وقد صوره الشاعر في صورة كلب بشع المنظر فظيع في فعله، لأنه ليس الكلب الأليف الصديق المؤنس الأمين، بل كلب الحجم الذي لا عمل له سوى بث الرعب والقحط والدمار، فإذا كان فعل الكلب في تموز وكان عدد أسطر النص ثمانية وخمسين سطرا، أدركنا أن النصّ في هجاء عبد الكريم قاسم الذي كان فعله في ثورة 14 تموز (جويلية 1958) بالعراق معروفا، ولكن السياب، على عادة الشعراء جعل الكلمات تدور على غير أسمائها.

خاتمة

لعلّنا لا نبالغ إن قلنا –بعد تحليل هذا النصّ- أنه واحد من النصوص الشعرية الكثيرة التي سعى الشعراء من خلالها إلى تركيز أنساق تعبيرية جديدة في الشعر العربي الحديث، أنساق كانت عمدتها لغة شعرية غير اللغة التي ألفنا في السّنة الشعرية أنشأ الشعراء من خلالها نظاما تصويريا لا يطابق في أغلب الأحيان ما شاع من أنظمة التصوير التقليدية ولا يمتح من مراجعها المعروفة، ومردّ ذلك إلى أن عددًا كبيرا من الشعراء العرب تنكبوا –بداية من مطالع القرن العشرين- عن الأغراض التي كانت سدى الشعر العربي ولحمته، وعن المعاني التي كانت تقوم لها سندًا، وعن الصور التي أساسها الوضوح وقرب المأخذ وقلب السمع بصرًا من خلال إقامة علاقة "معقلنة" بين أطراف الصورة تعتمد القياس أوالشبه "المنطقي"، وأتوا بشعر على صلة بهموم الواقع السياسي والاجتماعي وبمظاهر التناقض فيه، شعر كانت صوره خارجة عن معايير الصورة في الشعر التقليدي، لما لها من علاقة بالبعد النفسي لدى كلّ شاعر منهم وبالبعد الفكري الذي ينتمي إليه، وبالمواقف التي يرى فيها شبها بما هو فيه، فإذا بنا بإزاء نصوص تقوم على الصورة الكلية الجامعة –كما هو شأن "سربروس في بابل" على ما رأينا- وهي صورة تستند إلى نصوص من الميثولوجيا حينا، وإلى نصوص من الخرافة أوالقصّة الدينية أوالحكاية الشعبية حينا آخر، ولكنها –في جميع الأحوال- متون لم تجر العادة بإقامة النصوص الشعرية عليها ولا بصياغة الصور الجزئية أوالكليّة استنادًا إلى مكوّناتها وعناصرها، فنتج عن ذلك أن اغتنت نصوص الشعر بشبكة من الدلالات التي تستقيها من تلك المكوّنات، كما نتج عنه أيضا أن أثّرت تلك المتون في مختلف مستويات النصوص الشعرية، وخاصة مستويي المعجم والصورة وما يفضيان إليه من دلالات تُستخلص من ذلك، وصار من الطبيعي أن تساهم في انسجام نسيج النص وتناميه إلى بلوغ اكتماله، وفي مساعدة الشاعر على تعزيز نسبة التلميح في نصّه وتقليص نسبة التصريح فيه من جهة كونه لا يسمّي الأشياء بأسمائها فيقوّي ذلك الوظيفة الشعرية من ناحية، ويوضح بعض أسس عالمه الشعري من ناحية ثانية، ويتيح للشاعر –من ناحية ثالثة- مجاوزة مأساته ومأساة قومه، إذ يجعلها إدراجُ تلك المتون في النصّ الشعري منخرطة في التجارب الإنسانية المتواترة على مرّ العصور فيقوى بذلك تفاؤل الشاعر بقيام عالم تزول منه مظاهر التناقض التي رآها في واقعه، ولا يخفى على الناظر في هذه النصوص أن الشعراء، باقتطاعهم وحدات دنيا من نصوص التراث

القصصي، وإخراجها على أساس من الانسجام الذي يقضي على ما بينها من تنافر في أصل وضعها، إنما يسعون إلى تحقيق وحدة النصّ على أساس الصورة الكلية الشاملة، وإلى دعوة القرّاء إلى تجاوز ظاهر الكلام إلى الوقوف على معان مخصوصة من خلال إقامة كلّ شاعر علاقات مقصودة بين الدوال ومداليلها، تضفي على النصّ الشعري طابعًا رمزيًا، وهو مبحث غير ما نحن فيه.

محمّد قوبعة
جامعة منوبة
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّت

ظاهرة التّكلّس المعجميّ
في اللّسان العربيّ[1]

صالح الماجري — جامعة باريس 13
وبشير الورهاني — جامعة سوسة

موجز البحث

تعتبر الدّراساتُ اليوم ظاهرة التّكلّس المعجميّ ظاهرة ملازمة لأكثر الألسن البشريّة. وهي تعتبر إحدى آليّات إثراء معجم اللّسان داخليّا باعتبارها توليدا لوحدات مركّبة بموجب عمليّة ضمّ لوحدتين بسيطتين على الأقلّ. نقترح في هذا المقال أن نهتمّ بهذه الظّاهرة من منظورين. نطرح من المنظور الأوّل قضيّة حضور ظاهرة التّكلّس المعجميّ عند النّحاة واللّغويّين في التّراث النّحويّ العربيّ ونحاول أن نبيّن من خلال عيّنات أنّ المفهوم لم يكن حاضرا بقدر ما حضرت مختلف تجلّياته من خلال عديد الملاحظات الدّقيقة. أمّا من المنظور الثّاني فنحاول أن نبيّن أنّ ظاهرة التّكلّس المعجميّ ظاهرة معجميّة بامتياز تتطلّب مقاربة مندمجة لا تفصل بين مستويات الظّاهرة اللّغويّة، ونعرض في هذا الصّدد مختلف المقتضيات المنهجيّة الّتي تتطلّبها دراسة الوصلات المتكلّسة في إطار الوصف المشكلن من أجل المعالجة الآليّة.

الكلمات المفاتيح: معجم - التكلّس المعجميّ – معالجة آليّة – المقاربة المندمجة - مستوى صوتي، صرفي، تركيبي، دلالي -

Résumé

Les études linguistiques dans différentes langues se mettent d'accord aujourd'hui sur le fait que le figement lexical est un phénomène partagé par un grand nombre de langues. Il est l'un des mécanismes de création des unités lexicales en transformant une suite d'unités simples en un bloc qui fonctionne comme une seule entité. Nous nous proposons dans cette contribution d'aborder la problématique du figement lexical à deux niveaux. D'abord, nous essayerons de montrer, à partir d'échantillons, que nous ne rencontrons pas dans la tradition grammaticale arabe le concept de figement. Nous sommes plutôt en présence de manifestations du phénomène que les grammairiens et lexicographes ont commentées. Nous essayerons ensuite de justifier l'approche intégrée que nous défendons pour étudier le phénomène de figement. Suite à quoi nous exposons un certain nombre d'exigences méthodologiques en vue de décrire les suites figées dans le cadre du traitement automatique des langues.

Abstract

Linguistic studies in different languages agree today that the lexical frozenness is a phenomenon shared by many languages. It is one of the mechanisms of creation of lexical units by converting a sequence of single units in a block that functions as a single entity. We propose in this paper to address the problem of lexical frozenness at two levels. First, we try to show, from samples that we do not meet in the arabic grammatical tradition the concept of frozenness. We are rather in the presence of manifestations of the phenomenon that grammarians and lexicographers have commented. We then attempt to justify the integrated approach we defend to study the phenomenon. Then we set out a number of methodological requirements in order to describe the frozen suites for natural language processing.

---

[1] جامعة منوبة- وحدة البحث "المعالجة الإعلاميّة للمعجم"

تمهيد

ما انفكّ الاهتمام بظاهرة التّكلّس المعجميّ في مختلف الألسن يتزايد. ونكتفي هنا بالتّذكير بأنّ الدّراسات بيّنت في الآن نفسه أهميّة الظّاهرة في الألسن والنّتائج المحصّلة من دراستها دراسة منتظمة سواء على المستوى النّظريّ (تعميق المعرفة بخصائص الألسن معجما وتركيبا ودلالة) أو على المستوى التّطبيقيّ (في مجالات مثل التّرجمة البشريّة والآليّة وتعلّميّة الألسن ومبحث المعالجة الآليّة للألسن الطّبيعيّة). وعلى صعيد آخر، تبيّن الدّراسات الكمّيّة أنّ ما يقارب ربع الرّصيد المعجميّ للمتكلّمين ينتمي إلى التّأليفيّة المقيّدة [la combinatoire contrainte][1].

وننطلق في هذا الصّدد من تعريف موجز لظاهرة التّكلّس محيلين على عدد من المراجع في الموضوع نذكرها في آخر المقال. فقد ورد في قاموس علوم اللّغة لِـ ف. نوفو (F. Neveu 2004):

"التكلس هو مجموعة من الخصوصيات التّركيبيّة والدّلاليّة التي تمس وحدة متعدّدة العَجمة [polylexicale] (مثال: لِغاية في نفس يعقوب، على قاب قوسين أو أدنى، عاد بخفّي حنين). ونذكر من بين هذه الخصوصيات : تعطّل خاصيات الوحدة التعامليّة والتحويليّة (الإضمار [pronominalisation]، الفصل [dislocation]، الاقتلاع [extraction]،الموصوليّة [relativation]، البناء للمجهول [passivation])، تعطّل التحيين [actualisation] والتّحديد [détermination] لمختلف مكوّنات الوصلة، تعطّل عملية الإدراج [insertion] والتعويض الجريديّ [substitution paradigmatique]، وبصفة عامّة لاشفافيّة [opacité] المعنى ولاتركّبيّته [non compositionnalité]"[2].

هكذا ينتج مثلا عن ضمّ الفعل "قلّ" إلى الأداة "ما" وحدة معجميّة جديدة تعبّر عن معنى القلّة وتُحمَل محمل الظّرفيّة هي "قلّما".

يهدف هذا المقال إلى تناول إشكاليّة التّكلّس المعجميّ في العربيّة من خلال أمرين. مّا الأوّل فيتمثّل في مساءلة التّراث النّحويّ العربيّ حول تعامله مع ظواهر التّأليفيّة المقيّدة من خلال النّظر في نماذج عند اللّغويّين من جهة والنّحاة من جهة أخرى. وأمّا الثّاني فيعرض عددا من الملاحظات المنهجيّة التي تهمّ تناول

---

[1] انظر قائمة المراجع.

[2] *Dictionnaire des sciences du langage,* Armand Colin، تعريب صالح الماجري، قيد الطّبع (أضفنا المقابلات الفرنسيّة للمصطلحات بين معقوفين للتّوضيح).

الظّاهرة من منظور الدّراسات اللّغويّة الحديثة. وسنقدّم في هذا السّياق تطبيقات على نماذج من العربيّة تبيّن اختراق ظاهرة التّكلّس المعجميّ لمختلف مستويات الدّراسة اللّغويّة ومختلف أقسام الكلام. وهو بذلك يهدف إلى تأكيد ضرورة مقاربة الظّاهرة مقاربة "مندمجة" approche intégrée تتّخذ المعجم منطلقا للدّراسة.

1. ظواهر التّأليفيّة المقيّدة عند اللّغويّين والنّحاة

لسنا ندّعي في هذا المجال الضيّق استعراضَ جميع مصنّفات التّراث النّحويّ، ولا ندّعي "الحكم عليه" في ضوء مفهوم التّكلّس كما استقرّ عليه حديثا، وإنّما نرمي إلى التّساؤل عمّا إذا كان القدامى أشاروا إلى الظّاهرة أم إلى تمثّلاتها (الأمثال، الأقوال المأثورة، بعض ظواهر التّركيب، إلخ..). ولتبيّن بعض عناصر الإجابة على هذا التّساؤل اعتمدنا عددا من المصنّفات نذكرها تباعا. ونوزّعها بين النّحويّين واللّغويّين، كما أنّنا لا نغفل البلاغيّين ممثّلين في عبد القاهر الجرجاني. ولنشِر في هذا الصّدد إلى مقال الطّيّب البكّوش (2006) الذي تناول فيه عددا من المصنّفات من فترات مختلفة من تاريخ التّفكير اللّغويّ العربيّ، وخرج بمجموعة ملاحظات ملخّصها أنّنا لا نجد في التّفكير اللّغويّ العربيّ مفهومَ التّكلّس المعجميّ بمعناه الحديث، بل نجد إشارات إلى عدد من ظواهر التّكلّس المعجميّ، وهو ما أطلقنا عليه تسمية "تجلّيات الظّاهرة" لا مفهومها.

1.1. تجلّيات الظّاهرة عند اللّغويّين في القديم

نذكر بأنّ المقصود باللّغويّين في هذا السّياق هم من اهتمّوا بقضايا المعجم عموما جمْعًا وتصنيفًا وتبويبًا. والملاحظ عندهم أنّ منطلق التّعليق على الظّواهر المتكلّسة هو النّظر في الأمثال أوالظّواهر الأسلوبيّة المخصوصة في النّصّ القرآنيّ، وذلك دون أن تُدرَس في ذاتها. أمّا فيما يخصّ المصطلحات المستعملة لتسمية تمثّلات الظّاهرة فالغالب عند من اهتمّ بالأمثال والأقوال السّائرة هو مصطلح "المثَل". ويلاحظ ط. البكّوش وجودَ ضربين من المصطلحات: مصطلحات بسيطة وأخرى متعدّدة العَجْمَة.

أ. المصطلحات "البسيطة"

نذكر منها:

- **مَثَل**: هو الأكثر استعمالا كما قلنا. ويعرّفه الميداني (مجمع الأمثال: ج1، ص 133) بأنّه "قول سائر يُشبَّه به". وفي هذا التّعريف تركيز على الاستعمال والتّداول. وفي الاتّجاه ذاته يذهب السّيوطي (المُزهر: ج1، 486) إذ يقول معرِّفا المثَل: "ما ترضاه العامّة والخاصّة في لفظه ومعناه حتّى ابتذلته فيما بينهم". ونلمس هنا

مرّة أخرى فكرة الشّيوع في الاستعمال إضافة إلى سمة الاصطلاح. فالمثل لا يكون مثلا إلاّ إذا اصطلحت جماعة المتكلّمين على استعماله كما هو شكلا ودلالة.

- **عبارة** : ورد هذا المصطلح عند الزّمخشري (أساس البلاغة: 278) وهو يعرّف العبارة بأنّها "مصطلح عامّ يُطلق على كلّ تعبير". إلاّ أنّ هذا التّعريف كما يبدو عامّ جدّا ولا يضبطها بضابط شكليّ ولا يَسِمها من حيث تداولها، فهو يكتفي بالإشارة إلى سمة التّركيب من حيث هي "عبارة" (عكس الإفراد). وعلى العكس من ذلك يبدو تعريف الجرجاني (عبد القاهر) أدقّ وأكثر تركيزا على المستوى الدّلالي (دلائل الإعجاز: 371)، إذ العبارة عنده "ليست مجرّد اللّفظ ولكن صورة وصفة وخصوصيّة تحدث في المعنى". وتكمن طرافة هذا التّعريف في الجمع بين الجانبين الشّكليّ (اللّفظ) والذّهنيّ- الدّلاليّ (صورة/ معنى).
- **فرائد** (الثّعالبي: الفرائد والقلائد: 2): يُستعمَل هذا المصطلح في أغلب الحالات في صيغة الجمع. ويعرّف الثّعالبي الفرائد بأنّها "ألفاظ وجيزة أُجريَت مجرى المثل". ويلتقي في هذه الملاحظة مع ما سبق من حيث وسْم بنيتها التّركيبيّة بتعدّد العجمة ("ألفاظ") ومن حيث إلحاقها بالمثل. والملاحظ أنّنا نجد هذا المصطلح في العصر الحديث إذ استعمله "المنجد" (ق 19-20).

ب. المصطلحات "المركّبة"/ المتعدّدة العَجْمَة"

أهمّها

- **تشبيهات مجازيّة شائعة:** (الثّعالبي: ثمار القلوب، ص 5/ ابن فارس: مُتخيَّر الألفاظ، ص43)
- **ألفاظ متخيَّرَة تجري مَجرَى الكناية:** (الجرجاني (أحمد): المنتخَب ص 176).

وهما مصطلحان نستخلص منهما سمتين. أمّا الأولى فهي تخصّ الشّكل وتتمثّل في ما يُصطلح عليه اليوم بـ "تعدّد العَجمَة". فالتّشبيهات كما هو معلوم تكون في بنيتها مركّبة باعتبارها تقوم على إسناد شبه شيء إلى شيء آخر، بل إنّ في ذلك إشارة إلى الطّابع الجُمَليّ phrastique الذي يميّزها عموما؛ وأمّا الثّانية فتخصّ المعنى وتركّز على قيام دلالة هذه التّوليفات على صور مجازيّة، ونذكّر بأنّ آليّتي المجاز والاستعارة من أهمّ وسائل توليد التّعابير المتكلّسة[1].

- **حديث مأثور** (البكري: فصل المقال: 60)

- **قول سائر** (ابن منظور: لسان العرب)، وضمنه يصنّف **الدّعاء والقسم واليمين.**

---

1 G. Gross (1996).

يشترك هذان المصطلحان (وما دخل تحت الثّاني منهما) بتعيينهما لظواهر جزئيّة هي بعض تجليات التّأليفيّة المتكلّسة. وواضح أنّهما يركّزان -من وجهة النّظر الاجتماعيّة- على الوظيفة الوعظيّة وارتباطها بالمقدّس. فنحن هنا بإزاء لفيظات énoncés موروثة تُستحسَن لارتباطها بوظيفة إرشاديّة وعظيّة تحيل على المقدّس بشكل أو بآخر.

نودّ أن نشير في نهاية هذا العنصر إلى مؤلّف يثير الاهتمام من خلال العناصر التي يتناولها وهو يصف التّأليفات التي يهتمّ بها. فقد ورد في مقدّمة كتاب **"الإتباع والمزاوجة"** لأحمد ابن فارس:

[...]هذا كتابُ الإتباعِ والمزاوَجَةِ، وكلاهُما على وجهين: أحدُهما أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحدٍ. والوجْهُ الآخَرُ أن يختلفَ الرَّويّان، ثم تكونَ بعدَ ذلِكَ على وَجْهين: أحدهُمَا أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذات معنى معروفٍ والآخَرُ أن تكونَ الثانيةُ غيْرَ واضحةِ المعنى، ولا بَيّنَةِ الاشتقاق، إلا أنّها كالإتباع لما قبْلَها."

فابن فارس يركّز اهتمامه على ضرب معيّن من التّأليفات المقيَّدَة حصرها في صنفيْن، ويشير في معرض ذلك إلى نقطين مهمّتين في نظرنا. الأولى تركيبيّة "شكليّة" تتمثّل في البنية الثنائيّة لهذه التّأليفات المقيّدة . وهذا بيّن من التّسمية، إذ "الإتباع" يفترض وجود عنصرين: العنصر الذي يسبق، والمُتبَع الذي يلحقه. وكذلك شأن "المزاوجة" إذ في معناها الجمع بين عنصرين. كما ينعكس ذلك في تخصيص الصّنف الأوّل بالاتّفاق في الرّويّ، والثّاني برويّ مختلف بين الجزأين. والملاحظ أنّ المادّة المضمَّنة في هذا المصنّف مبوّبة ألفبائيّا وفق رويّ الجزء الثّاني من البنية.

أمّا النّقطة الثّانية فتهمّ الجانب الدّلاليّ، وتخصّ تحديدا معنى الكلمة التي تكوّن الجزء الثّاني من البنية الثّنائيّة المشار إليها. فالكلمة الواردة في هذا الجزء إمّا أن تكون حاملة لمعنى (أي أنّها تنتمي بالفعل إلى معجم اللّسان العربيّ المستعمل)، ومن ذلك قوله: **"تقولُ العربُ: إنه لسَاغِبٍ لاغِبٍ. فالساغِبُ: الجائعُ، واللاغِبُ: المُعيي الكالُّ. وهو السَّغوبُ واللّغوب."** وإمّا ألاّ تكون حاملة لمعنى، وتمثّل عندئذ إحداثا شكليّا لا غيرَ لا يبيّن ابن فارس معناه، أو هو يفترضه دون أن يكون متأكّدا منه، وهو يضمن للإيقاع تمامَه بواسطة البنية الثّنائيّة. ويكتفي ابن فارس في هذه الحالة ببيان المعنى الإجماليّ للفيظ كأن يقول: **" ورَجَعَ إلى حِنْجِهِ وبِنْجِهِ، أي أصْلِهِ"**.

والملاحظ عموما عند اللّغويّين اتّفاقهم في غاية الجمع من أجل حفظ هذه المادّة وتوجيه المتكلّمين إلى معانيها وأوجه استعمالها. أمّا تعريفها وتحليلها فلم يكن مقصودا لذاته باعتبارها في مجملها تأليفات تخرج عن نسق النّظام اللّسانيّ.

وهي من هذا الباب في مقام الشّاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه. ويفسّر ذلك في نظرنا انعدام تعريف للظّاهرة وغياب تحاليل تتّخذ من ظواهر التّأليفيّة المقيّدة موضوع دراسة في ذاته، والاكتفاء بالمقابل بملاحظات غير منتظمة عند بعضهم. وكذلك عموما شأن النّحاة.

2-1. تجلّيات الظّاهرة عند النّحاة

يمكن أن نقرّ بأنّ النّحاة، شأنهم شأن اللّغويّين، لم يخصّوا بالدّرس ظاهرة التّكلّس ولم يتناولوا المفهوم بالتّعريف والنّقاش. إلاّ أنّهم أشاروا إلى عدد من تجلياته في معرض الحديث عن ظواهر نذكر عددا منها في ما يلي.

- تركُّب بعض أقسام الكلام إلى بعض: هي ظواهر لغويّة تخضع لقيود مثل "التّركيب المزجيّ" في المركّبات (في بعض أسماء العدد مثلا. فـ"ثلاثة عشرَ" مبنيّة على الفتح مهما كانت وظيفة المركّب في الجملة) والحروف/ الأدوات المركّبة. ونذكر من أمثلة ذلك على التّوالي:
- فعل + حرف: قلّ + ما = قلّما؛
- ظرف + حرف: بعد + ما = بعدما؛
- حرف + حرف: إذ + أن = إذن؛
- اسم + حرف: بيد + أنّ = بيد أنّ؛
- حرف + اسم = ك + ذا = كذا؛
- حرف + اسم + اسم: لاسيّما = لا + سيّ + ما.

والجدير بالذكر أنّ كثيرا من هذه العناصر غالبا ما تختلف حكمًا إعرابيّا ودلالة- عندما تصبح مركّبة- عمّا كانت عليه العناصر المكوِّنة لها مفردةً. ونكتفي بالإحالة في هذا الصّدد على ر. بن حمّودة (2009)[1] حيث يستعرض عددا من الحروف ويتابع التّحليل الذي يقدّمه النّحاة في شأنها تركيبا ودلالة. فيبيّن أنّه "يتصرّفُ الحاصلُ منها تصرّفَ الكلمة الواحدة"[2] رغم تركّبها شكلا. ويخلص المؤلّف من خلال إجرائه لعدد من المقاييس التّركيبيّة التي صيغت حديثا إلى أنّ قائمة حروف المعنى في العربيّة "تقبل الإثراء عن طريق تركيب حرف المعنى إلى حرف المعنى"[3]؛

- ما يطلق عليه ابن يعيش لفظ "التّسمية بالجمل" **"نَحْوَ برَقَ نحرُه وتأبّط شرًّا فإنّ هذه الأشياءَ جُملٌ خبَريّة وبعْد التّسمية بها كَلِمٌ مُفرَدَة لا يدُلّ جزءُ اللّفظِ منها**

---

[1] بن حمّودة (2009: 271-279)، ضمن عمل جماعي *Fijación, desautomatización y traducción*، THEMATICA II).

[2] م. ن. (278).

[3] م. ن.

على جزءٍ من المعنى فكانت مُفرَدَةً بالوضْع" (ج1، ص 19) حيث نلاحظ وعيا باشتغال المجموع باعتباره كلاّ وإشارة إلى أنّ المعنى فيها ليس حاصل معاني الأجزاء باعتبار خروجها عن قواعد نظام اللّسان بأن انتقلت من وضع الجملة إلى وضع الاسم عندما سمّينا بها. وينتج عن ذلك بتعبيرنا الحديث أنّ معناها لم يعُد تركُّبيّا compositionnel وإنّما هو إجماليّ، بل إنّ التّسمية بهذه التّأليفات تجعل مضمونَها الدّلاليّ ينحصر أوّلا وبالذات في وظيفتها التّعيينيّة من حيث أنّ لها دور الإحالة المرجعيّة على ذات في الواقع الخارج- لسانيّ extra-linguistique؛

ونضيف إلى ما ذكرنا ظواهرَ البناء الإعرابيّ، وكذلك ما يسمّى بالأفعال الجامدة (حبّذا، لاحبّذا) والعبارات التي تخرج عن القواعد المعروفة للنّحو. ويدخل في هذا الباب القسَم بالتّاء (تالله: من القرائن التّركيبيّة على تكلّسها عدم إمكانيّة استبدال الاسم "الله"، في مقابل إمكانيّة ذلك مع واو القسم. فالتّاء إذن تختصّ في القسَم بالاسم "الله")، التّعجّب: ما أفعلَ/ أفعِلْ به، المدح والذّم: نعْمَ الولدُ/ بِئسَ الولدُ (وهي تتّسم جميعا بقيود كثيرة على تصرّفها جنسا وعددا مع مقولة الشّخص la personne، ولزومها لصيغة واحدة من حيث التّصريف)، تعابير من مثل فبِها ونِعْمَت، إلخ.؛

- أسماء الأعلام المركّبة: عبد الله، عبد الملك، إلخ. وينصّ النّحاة على أنّها تعامَل معاملة الاسم الواحد.

ويمكن أن نقرّ إجمالا، رغم تردّد هذه الظّواهر في كتب النّحاة واللّغويّين، بأنّ تناولهم لهذه الظّواهر تميّز بضرب من عدم الانتظام نتيجة كثرة المصطلحات لتسمية هذه الظواهر وتداخلها. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعيّ (الدّور الاجتماعيّ للأمثال والحِكَم) أكثر من الاهتمام بدلالتها أو بخصائصها التّركيبيّة.

إلاّ أنّ ط. البكّوش يشير في المقال المذكور أعلاه إلى ملاحظتين هما على غاية من الدّقة تخصّان الجانب الدّلاليّ لهذه العبارات المتكلّسة.

أمّا الأولى فهي لسيبويه (الكتاب، ص 392) في معرض الحديث عن الحال الواردة مركّبا مزجيّا وملازِمةِ قسميها أحدهما للآخر من النّاحية التّركيبيّة، واتّسامها بمعنى إجماليّ من ناحية مضمونها الدّلاليّ:

"وإذا قال : كلمته فوه إلى فيّ، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد. ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً، قوله: رجع فلان عوده على بدئه، وانثنى فلان عوده

على بدئه، كأنه قال: انثنى عوداً على بدء. [...] واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده[1]، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى فى، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى فى، ولا يجوز أن تقول بايعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأنهما عملان."

ونلاحظ في هذه الأمثلة (وغيرها كثير في السّياق نفسه من كتاب سيبويه) تأكيد سيبويه فكرة التّركّب ولازمة كلّ جزء من التّأليف للجزء الآخر. وهي أولى القرائن التّركيبيّة الدّالة على تكلّس هذا النّوع من التّأليفات. كما نلاحظ على صعيد المعنى أنّ الكثير منها لا يُفهم معناه من جمع المعاني الجزئيّة لمكوّناته، بل نحتاج لفهمه إلى الإبانة عن المعنى المقصود الذي يكون على هذا الأساس إجماليّا لا تركّبيّا. وأمّا الملاحظة الثانية التي يشير إليها ط. البكّوش فهي للجرجاني (عبد القاهر) (أسرار البلاغة، 106): وهي تتمثّل في تعليق على التّشبيه **"كالحمار يحمل أسفارا"**:

"ثم إنه لا يحصلُ من كل واحدٍ من هذه الأمور على الانفراد، ولا يُتصوّر أن يقال إنه تشبيه بعد تشبيه، من غير أن يقف الأول على الثاني، ويدخل الثاني في الأول، لأن الشَّبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار، ثم لا يتعلق أيضاً بحَمْل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترن به جَهْل الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره فما لم تجعله كالخيط الممدود، ولم يُمزَج حتى يكون القياسُ قياسَ أشياءَ يُبالغ في مِزاجها حتى تتّحد وتخرُجَ عن أن تُعرَف صُورةُ كلٍّ واحد منها على الانفراد، بل تبطُل صُوَرها المفردةُ التي كانت قبل المِزاج، وتحدُث صورةٌ خاصة غير اللواتي عهدتَ[2]، وتحصلُ مَذاقة لو فرضتَ حصولها لك في تلك الأشياء من غير امتزاج، فرضتَ ما لا يكون لم يتمَّ المقصود، ولم تحصل النتيجة المطلوبةُ".

حيث يمكن أن نخرج بفكرتين مهمّتين أولاهما التّلازم التّركيبيّ بين عنصريْ المركّب، وثانيتهما فكرة المعنى الإجماليّ الذي يكون مختلفا عن المعاني الجزئيّة للمكوّنات عندما ترد منفردةً.

ومهما يكن من أمر فنحن لا نظفر في التّراث النّحويّ العربيّ بدراسة للظّاهرة في ذاتها ولا بمؤلّف يجمع خصائص مختلف التّأليفات المقيّدة. إلا أنّنا نجد، بالمقابل، عددا كبيرا من المؤلفات التي ركّزت على هذا الصّنف أو ذاك. وتشترك جميعا في غاية واحدة هي الجمع والتّبويب بهدف أن يتقنها المتكلّمون ويدركوا معناها. أمّا

---

[1] الخط الغليظ من عندنا.

[2] الملاحظة نفسها.

التّصنيفات التي جمعت "المأثورات" والأدعية وغيرها من اللّفيظات المتّصلة بالمقدّس لا ترسم لنفسها غاية الوصف اللّغويّ، وإنّما ترمي إلى أن يحفظها النّاس ويردّدوها من باب الاقتداء بالسّلف الصّالح.

ويمكن في نهاية هذا القسم أن نذكّر بالنّقاط التالية: سمة تعدّد العَجمَة شكليّا، وسمة المضمون الدّلاليّ القارّ دلاليّا، وجانب المواضعة والاصطلاح اجتماعيّا. ودون أيّ حكم على التّراث النّحويّ من منظور الدّراسة الحديثة، سنسعى في القسم الثّاني من هذا المقال إلى إبداء بعض الملاحظات المنهجيّة التي نراها ضروريّة من أجل دراسة منتظمة لظاهرة التّكلّس المعجميّ سواء من أجل تعميق المعرفة اللّسانيّة بالمفهوم أو بغاية استثمار هذه المعرفة في مجالات مثل تعلميّة الألسن أو التّرجمة أو المعالجة الآليّة للألسن الطّبيعيّة. ولنذكّر بأنّ هذا المجال الأخير يسم ظاهرة التّكلّس المعجميّ بكونها إحدى العقبات الرّئيسة أمام "التّأويل" و"الإنتاج" الآليّين للجمل.

2. التّكلّس المعجميّ في الدراسات الحديثة: ملاحظات منهجيّة

ذكرنا أعلاه أنّ مفهوم التّكلّس يحيل على عدد من الخصوصيّات التّركيبيّة والدّلاليّة التي تشمل مجموعة من الوحدات المعجميّة البسيطة (= تأليف من وحدتين على الأقلّ/ وحدة متعدّدة العَجْمة) وتجعلها تشتغل في الخطاب باعتبارها كلاّ يُعامَل معاملة الوحدة الواحدة. ونودّ أن نذكّر هنا بتعقّد ظاهرة التّكلّس باعتبارها تمسّ مختلف مستويات الظّاهرة اللّغويّة من صوت وصرف وتركيب ودلالة وغيرها كما سنرى من خلال الأمثلة أسفله. وقد أشار ص. الماجري إلى ذلك في مقدّمة كتابه (1997) إذ طرح نقاطا منهجيّة كثيرة نذكر منها ما يلي (التّرجمة من عندنا) :

"هل نحن بإزاء ظاهرة معجميّة أم هي ظاهرة نحويّة؟ أهي ظاهرة تهمّ الكلام أم اللّسان؟ بعبارة أخرى، أتتنزّل دراستها في مستوى النّظام العامّ للّسان أم تتنزّل بالأحرى في مستوى وقائع الخطاب؟ ما وضعيّة الوصلات المتكلّسة؟ أهي دلائل لسانيّة بالمعنى المقصود في التّقاليد السُّوسيريّة أم هي ضرب خاصّ من الدّلائل؟ في الحالة الثّانية، فيمَ يكمن اختلافُها عمّا ألِفنا تسميتَه بالدّليل اللّسانيّ؟ إذا ما منحنا هذه الظّاهرة صفة الدّلائل اللّسانيّة، فما الذي يحقّق وحدة الوصلة التي هي تعريفاً متعدّدة؟ هل الوصلة المتكلّسة وحدة شكليّة (تركيبيّة) أم دلاليّة، أم هي الاثنان في آن؟ ما العلاقة التي يمكن أن تقوم بين هذه الوحدات المتعدّدة العَجمة وأقسام الكلام؟ [...] ما هي حدود الوصلات المتكلّسة: الكلمة؟ أم المركّب؟ أم

الجملة؟ أم النّصّ؟ ما نصيب البعد الثّقافي في الوصلات المتكلّسة؟ في المستوى الدّلاليّ، ما دور المجازات في اشتغال هذه الوحدات؟ [...]"[1].

نحن إذن بإزاء ظاهرة تجمع اللّغويّ والخارج اللّغويّ Extra-langagier، وتجمع في صميم اللّغة بين النّظام ومكوّناته من جهة، والخطاب المنجَز ووقائعه من جهة أخرى، وهي تشمل في الآن نفسه الشّكلَ (صوتا وصرفا وتركيبا كما سنرى) والمعنى. وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرسَ الظّواهر المتكلّسة دراسة لسانيّة من وجهات نظر مختلفة: صرفيّة تركيبيّة؛ إيقاعيّة ونغميّة؛ دلاليّة؛ تداوليّة؛ أسلوبيّة؛ إحصائيّة؛ الخ. إلاّ أنّ إنجاز دراسات من هذا المنظور أو ذاك تجعل رؤيتنا لهذه الظّاهرة العامّة تجزيئيّة ولا تسمح بتمثّل المفهوم وتجليّاته بصفة شاملة. وعلى هذا الأساس نعتبر أنّ الدّراسة الشّاملة للتّكلّس لا بدّ من أن تكون ذات وجهة معجميّة بالأساس. وهو ما سنحاول بيانه بأمثلة في ما يلي .

2. 1. التّكلّس المعجميّ وأقسام الكلام[2]

إنّ المتفحّص لطبيعة الوصلات المتكلّسة يلاحظ أنّ هذه الظّاهرة لا تشمل أقساما بعينها دون أقسام أخرى. أمّا على صعيد الخطاب فلا يقتصر التّكلّس على تأليفات دون غيرها. فالوصلات التي نحصل عليها من التّكلّس (والمقصود هنا نتاج سيرورة انتقال التّأليفات من وضع الحرّيّة إلى وضع التّكلّس)، تبدو لنا وسيلة لنظام اللّسان بها يوفّر

---

1 ص ص 9-10، والنّصّ الأصليّ هو:

« S'agit-il d'un phénomène lexicologique ou grammatical ? relève-t-il de la langue ou de la parole ? En d'autres termes l'étude qui en est faite doit-elle se situer au niveau du système général de la langue ou plutôt au niveau des faits du discours ? Quel statut ont les séquences figées ? Sont-elles des signes linguistiques comme on l'entend dans la tradition saussurienne ou un type particulier de signes ? Dans ce dernier cas en quoi diffèrent-elles de ce qui est convenu d'appeler signe linguistique ? Si on lui accordait le statut de signe linguistique, qu'est-ce qui ferait l'unité de la séquence, qui est par définition plurielle ? La séquence figée est-elle une unité formelle (syntaxique) ou sémantique ou les deux à la fois ? Quel rapport peut-il y avoir entre ces unités polylexicales et les parties du discours ? [...] Où s'arrêtent les limites des séquences figées : le mot ? le syntagme ? la phrase ? le texte ? La part de la dimension culturelle dans les séquences figées ? Sur le plan sémantique, quelle est la part des tropes dans le fonctionnement de ces unités ? [...] ».

2 نشير إلى أنّنا، في ضوء منجزات اللّسانيّات الحديثة، نتجاوز التّقسيم الثّلاثيّ لنعتبر كلاّ من الصّفة adjectif والرّديف adverbe قسما مستقلاّ بذاته إضافة إلى الاسم nom والفعل verbe والأداة/الحرف préposition. ودون التّوسّع في هذه النّقطة نحيل على بن حمّودة (2004)، الورهاني (2009؛ هلسنكي 2008، قيد الطّبع)، الماجري والورهاني (2008).

جميع أنواع الوحدات- من البسيطة إلى الجُمليّة phrastiques- المنتمية إلى جميع أقسام الكلام والتي لا تقتصر على نمط من الخطاب (فهي تشمل العامّ والمختصّ) أو سِجِلّ محدّد (إذ نجدها في أعلى المستويات فصاحة كما نجدها في أقلّها فصاحة وكذلك في مختلف اللّهجات العربيّة). وفيما يلي أمثلة من ذلك (ندرج فيها بعض الأمثلة من الدّارجة التّونسيّة: دت)، حيث نجد

- وصلات تُبنَى على :

- **أسماء**: دفتر ادّخار، كرّاس شروط، جدول أعمال، بوليسْ مْكتّف [دت: أكلة تونسيّة]، الخ.
- **صفات**: عابر للقارّات، مبعوث خاصّ، مستشار قانوني، ثاني أكسيد الكربون، الخ.
- **أفعال**: نفد صبرُه، وقع في شرّ أعماله، أخذ بعين الاعتبار، رُفعت الجلسة، الخ.
- **ردائف**: على أحرّ من الجمر، بلا منازع، على كلّ حال، مهما يكُنْ من أمر، الخ.
- **محدّدات** déterminants: ضرْب مِن-، وابل من-، بعض من-، سيْل من-، الخ.
- رابطات connecteurs: لكيْ، لِغاية، بهدف، قبل أن، الخ.

- **جملا بأكملها** : هذا الشّبل من ذاك الأسد، مكره أخاك لا بطل، الخ.
- **قوالب من شتّى الأنواع** : وقع في + اسم / مركّب اسمي (وقع في شرّ أعماله، وقع في ما لا تُحمَد عُقباه) ، مَنْ + فعل + فعل (من زَرع حصد، من حفر جُبّا لأخيه وقع فيه).
- **وصلات تتكوّن من أكثر من جملة**: أكل عليه الدّهر وشرب، دْخل وخْرج في الحلة [د ت]، الخ.

ولنُضف إلى كلّ ما ذكرنا ما يُعرَف بـ التّكلّس الخِطابيّ figement discursif الذي يتجاوز إطارَ أقسام الكلام وحتّى حدود الجملة الواحدة ليشمل النصوص التي تُستعمَل بصفة جماعيّة كما هي مثل الأشعار والأغاني والشّواهد الأدبيّة والنّصوص المقدّسة والأدعية المأثورة الخ، وتتميّز جميعا بأنّنا نعرف صاحبها على عكس الوصلات المتكلّسة الأخرى[1]. من ذلك مثلا:

تجري الرّياح بما لا تشتهي السّفُنُ (المتنبّي)

اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد (حديث نبوي)

إنّ بعض الظنّ إثم (قرآن)

[1] انظر ق. قروص (1996، التّرجمة العربيّة: 2008، ص 151.).

2. 2. مكانة المعجم المركزيّة : المقاربة المندمجة

ذكرنا أعلاه إجمالا اعتبارات أساسيّة تجعلنا ندعو إلى مقاربة معجميّة إذا ما رمنا دراسة منتظمة شاملة قابلة للاستغلال في المجالات التّطبيقيّة التي أشرنا إليها. ومعلوم أنّ الوصلات المتكلّسة هي أوّلا وقبل كلّ شيء وحدات معجميّة. ومن ثمّ فمكانها الطّبيعيّ المعجم. وتشهد على ذلك ظاهرتان على الأقلّ.

فمن جهة نلاحظ أنّ المتعلّم للسان ما (لسان الأمومة أو غيره) يتوجّب عليه أن يخزّن هذه الوصلات في الذّاكرة شكلا ودلالة وسياقَ استعمالٍ. ولنذكر بأنّ مختلف القواميس التي تتناول الوصلات المتكلّسة تضبط فيما تضبط عنصرين أساسيّين لكلّ وصلة هما المعنى المقصود منها (وذلك أنّ عددا كبيرا منها يتميّز بلاشفافيّة دلاليّة كما سنرى أسفله. وهو ما يجعل معناه المقصود لا يُستنتَج من المضمون الدّلاليّ لتألّف عناصره[1]) والوضعيّة التّلفّظيّة التي تستعمل فيها في شكل عبارات من قبيل "يُقال لمن..."، "وتقول العرب لمن..."، الخ. فقد ورد في **لسان العرب** (مادّة ش، و، ب): " **يقال للرجل إذا** نَضَحَ عن الرجل قد شابَ عنه ورابَ إذا كَسِلَ قال والتَّشْوِيبُ أن يَنْضَحَ نَضْحاً غيرَ مُبالغ فيه **فمعنى قولهم** هو يشُوبُ ويَرُوبُ أي يُدَافِعُ مُدافعَة غيرَ مُبالَغ فيها"[2].

ومن جهة أخرى يتأكّد ذلك بالممارسة المعاجميّة lexicographique ذاتها. فأكثر من اختصّ بتناول الوصلات المتكلّسة جمعا وتبويبا هم المعجميّون في أكثر من لسان. وهي أعمال تحاول أن تنظّم المادّة التي تمّ جمعها في شكل وحدات معجميّة متعدّدة العجمة تؤرّخ لها ما أمكن ذلك وتبيّن تنويعاتها إن وُجدت وتضبط معناها الإجماليّ، الخ.

وعلى صعيد الوصف اللّسانيّ البحت، تبدو المقاربة المعجميّة هي الأقرب إلى الكشف عن تعقد الظّاهرة الذي تشير إليه الدّراسات وعن اختراقها لجميع مستويات الدّراسة اللّغويّة. فنحن نرى في الوصلات المتكلّسة أنّ القيود، ومظاهر الخروج عن نظاميّة التّأليفيّة عموما، تشمل جميع مستويات الدّراسة اللّسانيّة من صوت وصرف وتركيب ودلالة.

ولعلّ وصلة مثل [ع السّلامة] التي نستعملها بكثرة في التّخاطب اليومي في الدّارجة التّونسيّة [دت] تمثّل أحسنَ تمثيل لتراكب جميع المستويات المشار إليها. فنحن نلاحظ:

---

[1] نحيل في هذا الصّدد على الماجري (2010) حيث يتناول اللاشفافيّة الدلاليّة ويقترح أنماطيّة لعوامل حدوثها. كذلك الورهاني (لم يُنشَر بعد: انظر قائمة المراجع).

[2] انظر في خصوص مثل هذه العبارات ملحق أطروحة عبد الرّزّاق بن عمر (مرقونة- كلّية الآداب والفنون والإنسانيّات منّوبة).

- حذف نواة الإسناد المقدّرَة في الجملة :

(حَلَلتَ أو جِئتَ) + على السّلامة

- الاكتفاء من حرف الجرّ على بحرف العين:

على السّلامة ← عَ السّلامة

- ربط حرف مع حرف السّين (في كلمة السّلامة) الذي تيسّره ال الشّمسيّة، وبذلك تغيب الحدود بين العناصر المكوّنة للوصلة، وهو ما يبرز في الكتابة الصّوتيّة (نظام الكتابة الصّوتيّة العالميّة API): [asla:ma]

- إضافة إلى الإفقار الدّلالي بحيث أصبحت العبارة في الدّارجة التّونسيّة دالّة على التّحيّة مهما كانت الوضعيّة وفي أيّ زمن كان:

وضعيّة استعمال حرّ: "ترحيب بقادم" ← وضعيّة استعمال متكلّس: "التّحيّة عموما"

إفقار دلاليّ

وتُصحب هذه الوصلة في الاستعمال بخصائص نغميّة عدّة بحسب وضعيّات التّلفّظ (العلاقة بين طرفيْ التّواصل : علاقة رسميّة، لهجة عتاب، تعبير عن فرحة/مفاجأة، الخ.؛ الظّروف الخارجيّة الملابسة لإلقاء هذه التّحيّة؛ السّنّ والجنس؛ الخ.).

ونقدّم فيما يلي مظاهر من هذه الجوانب المترابطة.

- **المستوى الصّوتيّ**

نكتفي في هذا المستوى بالإشارة إلى أنّ من مظاهر تكلّس وصلة ما أن تطرأ عليها تغييرات في مستوى بنيتها الصّوتيّة أو المقطعيّة نتيجة عمليّة إبدال variation (مزج amalgame أو استبدال substitution أو اقتطاع troncation)، وأن تلازم تلك الحالة في الاستعمال بما يخرج بها عن المعهود. ولمّا كان الأمر يتعلّق بوحدات متعدّدة العجمة، فهذه الظّواهر الصّوتيّة تلاحَظ وتدرَس في علاقة بالصّرف والتّركيب في آنٍ على غرار ما رأيناه في مثال ع السّلامة؛

- **المستوى الصّرفيّ**

يمكن أن نقصد بالمستوى الصّرفيّ بالنّسبة إلى الوصلات المتكلّسة مفهومين. أمّا الأوّل فهو مفهوم الصّرف المعهود بما يشمله من اشتقاق للوحدات المعجميّة وتصريف لها وفق المقولات التي يسمح بها لسان من الألسن. وأمّا المفهوم الثّاني، فيُقصد به نمط التّركيب الدّاخليّ لعناصر الوصلة المتكلّسة. على غرار ما أشرنا إليه أعلاه في خصوص أقسام الكلام. ويسمح هذا المفهوم الثّاني للصّرف بصياغة

أنماطيّة typologie لتركيبيّتها الدّاخليّة syntaxe interne في مقابل التّركيبيّة الخارجيّة التي يُقصَد بها اشتغال الوصلة في الخطاب باعتبارها مجموعا لا يقبل التّجزئة.

ففي خصوص المستوى الصّرفيّ بمفهومه المعهود، نلاحظ ظواهر عديدة تسم العناصر المكوّنة للوصلات المتكلّسة. ويمكن أن نذكر منها:

- مفردات غير مستعملَة في نظام اللّسان. أو تخرج عن قواعد الاشتقاق المعهودة: ونذكر هنا بتعليق ابن فارس على المكوّن الثّاني في ثنائيّتيْ الإتباع والمزاوجة (أعلاه، § 1.1.، ب.)، إذ يمكن "**أن تكونَ الثانيةُ غيْرَ واضحةِ المعنى، ولا بيِّنَةِ الاشتقاق، إلا أنّها كالإتباع لما قبْلَها.**" ويكون دورها إذن إيقاعيّا بحتا. ويدخل في هذا الباب مثلا قولهم وقعوا في حيْص بيصَ. فبالعودة إلى لسان العرب (مادّتا حيص/ بيص) نلاحظ أنّ اللّغويّين لا يضبطون للعنصر الثّاني (بيص) معنى محدّدًا، وذلك في مقابل بيان معنى الكلمة الأولى وقضاياها الاشتقاقيّة:

"(بيص) يقال وقعُوا في حَيْصَ بَيْصَ وحِيصَ بيصَ وحِيصٍ بِيصٍ وحَيْص بَيْص مبني".

"(حيص) الحَيْصُ الحَيْدُ عن الشيء حاصَ عنه يَحِيصُ حَيْصاً رَجَعَ ويقال ما عنه مَحيصٌ أي مَحيدٌ ومَهْرَبٌ وكذلك المَحاصُ والانحياصُ [...] ووقع القوم في حَيْصَ بَيْصَ وحِيصَ بيصَ وحَيْص بَيْص وحاص باص أي في ضِيق وشدّة".

- الثبات على حالة واحدة: ونعني بذلك عدم التّصرّف وفقا لهذه المقولة النّحويّة أو تلك. وقد ذكرنا أعلاه نماذج من الأفعال. فالملاحظ أنّ جميع الأفعال المنتمية إلى الأزواج التالية حبّذا/ لاحبّذا؛ نعم/ بئس (للمدح أو الذّمّ)، ما أفعَلَ/ أفعِل به (للتّعجّب) تتميّز بكونها ثابتة على شكل واحد ولا تتصرّف وفقا لمقولة الشّخص (باستثناء إمكانيّة المؤنّث المفرد مع نعم/ بئس)، كما أنّها لا تخضع لجداول التّصريف المعهودة ماضيا ومضارعا (بأنواعه) وأمرًا:

(نِعمَ(ت)/ بِئسَ(ت)) (الرَّجُلُ هو/ المرأة هي/ الرّجلان هما/ الرّجال هم/ الخ.)

أكرم به(ـا) (رجلا/ امرأة)

وأمّا فيما يخصّ التّركيبيّة الدّاخليّة للوصلات المتكلّسة، فقد رأينا أعلاه من خلال الأمثلة أنّها تتشكّل وفق أنماط عديدة منها: فعل (معلوم) + فاعل: نفد صبرُه/ فعل (مجهول) + فاعل: عِيلَ صبرُه/ فعل + فاعل + مفعول به: عاد بخُفّيْ حُنين/ فعل (معلوم) + فاعل + مفعول به + متمّم مكانيّ: وضع رجله في الرِّكاب/ اسم + اسم: مربط الفرَس/ صفة + اسم: عابر سبيل/ اسم + صفة: خيانة موصوفة، حرف + اسم + حرف: لاسيّماَ، الخ. ونحن نعتقد أنّ صياغة أنماطيّة للتّركيبيّة

الدّاخليّة من أهمّ جوانب دراسة الوصلات المتكلّسة دراسة مندمجة لاسيّما في إطار الوصف المشكلن من أجل المعالجة الآليّة. وسنعود بإيجاز إلى بعض هذه المقتضيات المنهجيّة الأساسيّة لهذا الوصف.

- **المستوى التّركيبيّ**

تُدرس من هذا المنظور خصائص الوصلة الصّرف- تركيبيّة morphosyntaxiques بصفة عامّة من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التّركيبيّة لتبيّن القيود المفروضة على الوصلة المتكلّسة على المحوريْن المُركّبي syntagmatique والجريدي paradigmatique. ويُعبَّر عن ذلك بمفهوم تعطّل الخصائص التّحويليّة blocage des propriétés transformationnelles. ولنذكُرْ بأنّ المفهوم تطوّر أساسا في إطار النّحو التّحويلي (هاريس) والنّحو التّوليدي (تشومسكي)[1]. وتتميّز الوصلات الحرّة بانعدام القيود على الخصائص التّحويليّة بصفة عامّة[2]. أمّا الوصلات المتكلّسة فتخضع بدرجات متفاوتة للقيود مركّبيّا وجدوليّا. ونذكر منها :

- **اللاإدراج** non-insertion :

حجّ مبرور

*حجّ جدّ مبرور/*حجّ مبرور جدّا.

- **تعطّل التّعويض التّرادفيّ** عموما:

سابق الرّيح

*سابق النّسيم / *سابق العاصفة

ولنأخذْ على سبيل المثال علاقة الفعل المتعدّي بمتمّمه، لتفحّصها من منظور الخصائص التّحويليّة. فيمكن أن نجري على الوصلة الحرّة فِعل متعدّ_متمّم بعض التّغييرات في البنية تسمّى "تحويلات" :

أكل الطّفل تفاحة

- البناء للمجهول passivation: أُكِلت هذه التّفاحة من قِبل الطّفل
- الإضمار pronominalisation : أكلها الطّفل

---

[1] انظر مثلا: Gross M. (1975) ; Harris Z. S. (1976) ; Blanco X. (2010).

[2] نستثني من ذلك ما يُعرَف بقيود الانتقاء أو بعض القيود العامّة النّاتجة عن الخصائص التّركيبيّة-الدّلاليّة للعناصر المعنيّة. وهو ما يجعل الخصائص التّحويليّة تتفاوت في تطبيقها على الوصلات الحرّة، دون أن يجعلنا ذلك ننتقل من الحرّيّة إلى التّكلّس. في هذا السّياق مثلا لا يُعتبَر تكلّسا شرط السّمة [+ بشر] في الفاعل الذي نُسنده إلى أفعال تُستعمَل عادة للبشر من قبيل ضحك، سخر من، تأمّل، الخ (انظر مثلا الورهاني 2009).

- العَزل détachement: هذه التّفاحة، لقد أكلها الطّفل
- الاقتلاع extraction: ما أكله الطّفل هو هذه التّفاحة
- الموصوليّة relativation (بناء الموصول): التّفاحة التي أكلها الطّفل

أمّا في الوصلات المتكلّسة فإنّنا نلاحظ قيودا كثيرة (كلّية أو جزئيّة) على العلاقة فعل_متمّم:

وضع رجله في الرّكاب

- البناء للمجهول passivation: *وُضعت رجله في الرّكاب/ *وُضعت الرّجل في الرّكاب من قبله
- الإضمار pronominalisation: *وضعها في الرّكاب
- العَزل détachement: *هذه الرّجل، لقد وضعها في الرّكاب
- الاقتلاع extraction: *ما وضعه في الرّكاب هو هذه الرّجل
- الموصوليّة relativation : *الرّجل هي التي وضعها في الرّكاب

ولاشكّ في أنّ تعطّل هذه الخصائص في علاقة وثيقة بكون المعنى المقصود في هذه الوصلة لاتركيبيّا، (إذن إجماليّ). وهو ما يؤكّده ق.قروص (1996/ عر: 2008) إذ يلحّ على التّوازي بين إجماليّة المعنى والحصر التّركيبيّ. فخاصّية المعنى الإجماليّ هي التي تكون عادة وراء عدم إمكانيّة إجراء تحويلات لعزل هذا العنصر أو ذاك والتّركيز عليه.

ولنُضِفْ إلى ما ذكرنا خاصّية في الألسن الإعرابيّة مثل العربيّة. وذلك أنّ من خصائص الوصلات المتكلّسة في هذه الألسن أنّها لا تطابق أحيانا القواعد الإعرابيّة المعهودة أو أن تكون مبنيّة في مجمل عناصرها. فلا تتغيّر علامة آخرها مهما كان محلّها الإعرابيّ. وقد رأينا أعلاه أمثلة ف معرض الحديث عن النّحاة العرب (من ذلك: مُكره **أخاك** لا بطل، ذهب القومُ حيصَ بيصَ؛ بعض الأعداد المركّبة تركيبا مزجيّا؛ الحال مركّبا مزجيّا؛ الخ.).

- **المستوى النّغميّ**

إنّ الكثير من الوصلات المتكلّسة تتميّز ببنية نغميّة مخصوصة لعلّ البنية الثّنائيّة التي تسمها تساهم فيها. وهي خاصّية مميّزة لمظاهر الإتباع والمزاوجة التي ذكرها ابن فارس. وتسم أيضا عددا كبيرا من الوصلات المتكلّسة التالية:

- الحِكَم: ([من زرَع] [حصد])، (و[من جدّ] [وجد]). وقد مثّلنا لمستويَيْ البنية الثّنائيّة في هذه الحكمة باعتماد رمزين مختلفين إذ تمثّل الأقواس مستوى أوّل ينضوي تحته مستوى ثان ترمز إليه المعقوفات؛
- الأمثال: (من شابه أخاه) (فما ظلم)؛
- الأقوال المأثورة التي نعرف أصحابها: (من طلب العُلى) (سهر اللّيالي)؛

ولا شكّ في أنّ لهذه البنية الثّنائيّة دورا أساسيّا في تيسير عمليّة تخزين هذه الوصلات في الذّاكرة.

- **المستوى الدّلاليّ**

رأينا أعلاه أنّ الوصلات المتكلّسة تخضع عادة لقيود دلاليّة إضافة إلى القيود التّركيبيّة، وأنّ هذين الضّربين من القيود مترابطان. فعادة ما يعود تعطّل الخصائص التّحويليّة إلى لاتركّبيّة المعنى. وإضافة إلى ذلك كثيرا ما تكون الوصلات المتكلّسة لاشقّافة لأسباب عدّة. ولهذين البعدين تأثير في استعمال المتكلّم.

- **لاتركّبيّة المعنى**

يُعتبر معنى وصلة ما لاتركُّبيّا عندما لا يكون ناتج تركّب معاني العناصر المكوّنة له. أي إنّه إجماليّ لا يحصل من جمع معاني الأجزاء. هكذا يكون معنى الجملة التالية تركّبيّا :

أكل الولد كعكة

باعتباره حاصل عمليّة جمع المعاني الجزئيّة وفق البناء الإسناديّ فيها. بالمقابل يكون معنى الجملة التالية لاتركّبيّا

أكله الدَّيْن

على أساس التّمييز بين (1) "معنى حرفيّ" هو التّركّبيّ: وجود شخصّ + إسناد أكل الدّيْن لهذا الشّخص.

و(2) معنى إجماليّ (=لاتركّبيّ) هو المقصود : أنّ الشّخص المعنيّ يرزح تحت ديون كثيرة).

إلاّ أنّنا لا نعدم وصلات متكلّسة ذات معنى تركّبيّ: عابر سبيل، آلة تصوير، تشتّت شمل القوم، الخ.

والملاحظ على صعيد آخر أنّ آليّات المجاز والاستعارة والكناية هي التي تسبّب استعمالا غير حقيقيّ للعناصر يجعل معناها لاتركّبيّا كما يجعل معنى عدد منها لاشقّافا.

- **اللاشفافيّة الدّلاليّة**

لئن كان بين هذا المفهوم والمفهوم الذي سبقه تقاطع، فإنّ ص. الماجري ينزّله في منظور المتلقي تحديدا، أي في إطار عمليّة تأويل معنى الوصلات. على هذا الأساس تتعلّق سمة اللاشفافيّة بفهم المتلقي وإعادة بنائه للمعنى. و من هذا المنظور يُعتبَر معنى وصلة ما لاشفّافا إذا كان مخالفا لمعنى صوْغتها paraphrase التي تُبنى على أساس حرفيّة معنى المكوّنات في سياق معيّن[1]. فإذا أخذنا الوصلة الفعليّة المتكلّسة التّالية:

عاد عليٌّ بخفّيْ حُنيْن

أمكن لنا أن نحكم بلاشفافيّة معناها على أساس وجود تأويلين ممكنين للمتلقي:

(1) معنى حرفيّ تعبّر عنه الصّوغة الحرفيّة = عاد شخص اسمه عليّ حاملا خفّين يملكهما شخص اسمه حُنيْن.

(2) معنى لاشفّاف لمخالفته للصّوغة "الحرفيّة" = خيبة عليّ في مسعاه.

أمّا من منظور تداوليّ، فيمكن أن نلاحظ في هذا الصّدد أنّ هذه الثّنائيّة المنتجة لسمة اللاشفافيّة كثيرا ما تكون عن غير قصد سببا في سوء فهم بين المتكلّم والمتلقي، أو تُستعمَل قصدا في إطار ما يُعرَف باللّعب بالكلمات jeu de mots في سياقات الهزل خاصّة.

إنّ هذه المستويات التي استعرضناها تمثّل مجتمعة مجمل الخصائص الشّكليّة والدّلاليّة التي يجب أن تُدرَس في ضوئها الوصلات المتكلّسة. وتتحقق هذه الدّراسة الشّاملة في إطار المقاربة المندمجة التي ندعو إليها والتي يجب أن تتّخذ المعجم منطلقا. وتتأكّد الحاجة إلى هذه المقاربة إذا ما وضعنا نُصب أعيُننا غايات المعالجة الآليّة للألسن الطّبيعيّة. ولهذا الضّرب من الوصف الموجّه نحو هدف المعالجة الآليّة مقتضيات منهجيّة على الوصف اللّسانيّ أن يضعها في الاعتبار من البداية لضمان انسجام الوصف وطرُقه وأدواته ونتائجه مع المنطلقات التي ينبثق عنها والغايات التي يروم بلوغها.

2. 3. مقتضيات المعالجة الآليّة

نذكّر بأنّ الهدف الأساسيّ للوصف اللّسانيّ من أجل المعالجة الآليّة هو تقديم وصف لسانيّ على درجة عالية من الشّكلنة يمكّن من المعالجة الآليّة، بداية من استخراج المعلومات، فالقدرة على "فهم" الجمل والنّصوص، والقدرة على إنتاج الجمل الصّحيحة وتمييزها من الخاطئ، وصولا إلى التّرجمة الآليّة أو بمساعدة

---

[1] الماجري 2010 (لم يُنشَر بعد).

الآلة، فصياغة برامج و منهجيّات مختلفة لتعليم الألسن وغير ذلك من مجالات الاستثمار المباشر لهذا الوصف المشكلن. ونذكر من أهمّ شروط تحقّ هذا الوصف المفاهيم التالية:

- الأحاديّة : univocité : بحيث لا يمكن أن يكون لعنصر ما إلاّ قيمة واحدة. بمعنى أنّه لا يمكن أن نسم الفعل "ضرب" في المثالين التّاليين الوسمَ نفسَه :

ضرب زيد صفحا عن هذا الموضوع

ضرب زيد قطّ الجيران

و ذلك بسبب الاختلاف في الاشتغال التّركيبي و العلاقات الدّلاليّة بين العنصرين (فعل متكلّس في الجملة الأولى وحرّ إسناديّ prédicatif في الجملة الثّانية).

- الانتظام systématicité والاستقصاء exhaustivité : وجوب تطبيق ذلك بصفة منتظمة على جميع الاستعمالات بالنّسبة إلى كلّ عنصر من عناصر المعجم. و هو ما يعني في نهاية الأمر الوصف المنتظم لجميع العناصر المعجميّة. يعني ذلك بالنّسبة إلى مثالنا إدراج وصلات مثل:

ضرب عليٌّ بنصائح علياء عرضَ الحائط

ضرب حصارا

ضربوا الخيام

ضربه الدّيْن

ضرب الزّلزال شمال البلاد

ضرب في الأرض طلبا للرّزق ... إلخ.

- الوحدة المعنويّة الدّنيا/ وحدة التّحليل الدّنيا: هي الجملة باعتبار الوحدة المعجميّة منفردة لا تصلح للتّحليل أو للتّواصل. ويجدر أن نشير هنا إلى مفهوم دقيق للجملة يُقصَد به سياق إدراج في الخطاب للوحدات المعجميّة حامل لبنية إسناديّة واحدة في أبسط أشكال تحققه[1].

- **الوصف الإفادي en intension والإحالي en extension**: لئن كانت مداخل القواميس التقليدية الموضوعة على ذمّة الإنسان متكوّنة من كلمات فإن مداخل القواميس الإلكترونية تأخذ شكل جمل تُصاغ في شكل ورلساني رمزي يصف بدقة استعمالا واحدا للكلمة المعنية وصفًا مندمجا وإفاديا. بحيث

[1] انظر Harris (1976)، وفي خصوص العربيّة الورهاني 2008.

يتوفّر لكلّ وحدة معجميّة إسناديّة شبكة من المعطيات تخصّ الوحدات التي تتألّف معها (عددها وطبيعتها) والنّمط التّركيبيّ للتّأليف وعناصر التّحيين actualisation (زمان، مظهر، الخ.) فإذا انطلقنا على سبيل المثال من المادّة (ر، غ، ب) توفّرت لنا ثلاثة أشكال صرفيّة مختلفة من المسانيد: أفعال وأسماء وصفات. ولنأخذ الاسم الإسناديّ رغبة في مثل قولنا:

لسامي رغبة في السّفر/ يشعر سامي برغبة في السّفر

- ا$_0$ (بشر أو لا)
- ا$_1$: في (بشر أوْ لا)[1]
- **التّحيين :**

← محدّدات déterminants : نكرة أو معرفة و محوّرات modifieurs : التّخصيص بالنّعت أو بالإضافة أو إدراج مصنّفات classifieurs.

← مُكمّات quantifieurs : مثل المركّبات بالعدد، إلخ..

← "التّصريف" بواسطة الأفعال النّاقلة verbes supports وتحميل الوصلة مختلف القيم الزّمنيّة، المظهريّة، الأسلوبيّة : شعر بـ، أحسّ بـ، داهم، ألمّ، اجتاح، غشي، إلخ..

- **تحديد مختلف الأنماط التّركيبيّة الممكنة وفق النّواقل**

ثمّ إنّ الوصف المندمج يأخذ بعين الاعتبار مجمل الجوانب اللسانية التي تتحكم في استعمال المدخل المعجمي الموصوف وفي الدلالة المقصودة في مدخل القاموس: الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية. ويُردف مثل هذا الوصف بقائمة جريدات الوحدات التي تحتل موقعا ما في البنية المعنية التي تحدد في نهاية المطاف معنى المدخل القاموسي لوصف إحالي. مثال:

شَرِبَ/ ا$_0$: [حيّ]/ ا$_1$: [- حيّ] + [- بشر] + [ملموس] + < الغذاء> + < السّوائل>

- **صياغة أنماطيّة للتّركيبيّة الدّاخليّة**

هي عمليّة ضروريّة في إطار المعالجة الآليّة: التّعرّف إلى الصلات المتكلّسة وتمييزها عن الوصلات الحرّة التي تُبنى على الشّكل نفسه. فمثلا يشير الباحثون (خاصّة ق. قروص 1996، ص. الماجري 1997) إلى أنّ من

[1] يشير الرّمزان تباعا إلى معمولَيْ arguments هذا المسند (الفاعل الدّلاليّ والمفعول الدّلاليّ). ولا تأخذ هذه الشّكلنة في الاعتبار ترتيبهما في الجملة ولا الوظيفة النّحويّة.

خصائص الوصلات الاسميّة المتكلّسة أنّها متشابهة بشكل عامّ مع نظيراتها الحرّة من حيث البناء. وهو ما يمثّل عقبة حقيقيّة أمام التّعرّف الآليّ. وفي هذا الإطار تُجرى بحوث حول أنماطيّتها الدّاخليّة تُتوّج بضبط مقاييس وصياغة أنماطيّة[1]. ولنكتفِ هنا بالإشارة إلى عدد من الأنماط التي يمكن أن ترد عليها الوصلات المتكلّسة من نمط اسم_صفة مؤكّدين ضرورة الانتظام والعمل على مدوّنة للخروج بمثل هذه التّدقيقات:

- إسم + صفة[2]:

إ/ص (إ. فاعل) : **مائدة مستديرة، ضمير مستتر، طلب مستحيل، مستقبل زاهر.**

إ/ص (إ. مفعول) : **طريق معبّدة، إسم مركّب، اليورانيوم المخصّب.**

إ/ ص. (ص. مشبّهة) : **البريد السّريع، زورق سريع،**

إ/ ص. (إ. نسبة) : **آلة كهربائيّة، طابع جبائيّ، سؤال إنكاريّ.**

إ/ ص. (ص. مبالغة) : **طائرة نفاثة، واد هَرْهار**[دت].

هكذا تتبيّن الفائدة من المقاربة المندمجة من خلال الرّبط المباشر بالمعالجة الآليّة في إطار صياغة القواميس الآليّة. وهي كما رأينا تختلف منهجا ومحتوًى وغاية عن القواميس العاديّة.

3. خاتمة

نودّ في النّهاية أن نذكّر بواقع يسم الدّراسات اللّغويّة في اللّسان العربيّ حاليّا، ويتمثّل في نُدرة الأعمال التي تعتمد المقاربة المندمجة في إطار دراسة مدوّنات الاستعمال بغاية صياغة الأنماطيّات بصفة عامّة، والأعمال حول ظاهرة التّكلّس المعجميّ بصفة خاصّة. نذكّر إذن بالنّقاط المنهجيّة التّالية فيما ينتظر الإنجاز من أعمال وصف مندمج:

- ضرورة المقاربة المندمجة التي تتّخذ المعجم منطلقا، وقد أشرنا إلى أهمّ مقتضياتها المنهجيّة والفائدة المنتظرة منها؛
- صياغة أنماطيّة للوصلات المتكلّسة باعتماد وصف تركيبيّ-دلاليّ عبر إجراء

[1] انظر مثلا بالنّسبة إلى الفرنسيّة أعمال م. ماتيو-كولا M. Mathieu-Colas (1996) ويمكن معاينة نماذج منها على الموقع الإلكتروني لمخبر المعاجم والقواميس والإعلاميّة (Lexiques, Dictionnaires, Informatique) باريس 13 (Dictionnaire électronique des noms composés en français):
http://www-ldi.univ-paris13.fr/

[2] انظر لمزيد التّوسّع الماجري والورهاني 2008.

منتظم لاختبارات تركيبيّة تنهل من الأعمال المنجزة على مختلف الألسن وتراعي خصوصيّات اللّسان العربيّ؛

- إنجاز وصف منتظم على مدوّنات استعمال فعليّ للّسان يتوخّى تمشّيا استقرائيّا، وهو الشّرط الضّروريّ لصياغة أنماطيّات مهما كانت الظّاهرة المدروسة؛
- مركزيّة مفهوم الاستعمال: كلّ استعمال لوحدة معجميّة ما يمثّل مدخلا جديدا في القاموس: حرّ إسناديّ، متكلّس، ناقل، الخ.
- ضرورة القيام بأعمال تنطلق من جهد مشترك في إطار فريق بحث نظرا إلى ما يسم هذا الضّرب من المشاريع من طول نفس واتّساع. وهو ما يسعى فريقنا إلى تحقيقه في إطار البحوث الأكاديميّة والمشاريع المشتركة بين وحدة المعالجة الإعلاميّة للمعجم ومخبر المعاجم والقواميس والإعلاميّة.

صالح الماجري وبشير الورهاني

ثبت المصطلحات المستعمَلة

عربيّ-فرنسيّ		فرنسيّ-عربيّ	
إحالة	Extension	Adjectif	صفة
إدراج	Insertion	Adverbe	رَديف
اسم	Nom	Approche intégrée	مقاربة مندمجة
إضمار	Pronominalisation	Argument	معمول
إفادة	Intension	Combinatoire contrainte	تأليفيّة مقيّدة
اقتلاع	Extraction	Combinatoire libre	تأليفيّة حرّة
بناء للمجهول	Passivation	Compositionnel	ترَكّبيّ
تأليفيّة حرّة	Combinatoire libre	Connecteur	رابطة
تأليفيّة مقيّدة	Combinatoire contrainte	Détermination	تحديد
تحديد	Détermination	Dislocation	فصل
ترَكّبيّ	Compositionnel	Enoncé	لفيظ
تعويض جريديّ	Substitution paradigmatique	Extension	إحالة
تكلّس	Figement	Extraction	اقتلاع
جَريدي (محور-)	Paradigmatique (axe-)	Extra-langagier	خارج-لغوي
جُمَليّ	Phrastique	Extra-linguistique	خارج-لساني
خارج-لساني	Extra-linguistique	Figement	تكلّس
خارج-لغوي	Extra-langagier	Insertion	إدراج
خصائص تحويليّة	Propriétés transformationnelles	Intension	إفادة
رابطة	Connecteur	Jeu de mots	لعب بالكلمات
رَديف	Adverbe	Langage	لغة

شفافيّة	Transparence
صرف-تركيبيّ	Morphosyntaxique
صفة	Adjectif
فصل	Dislocation
فعل	Verbe
لاإدراج	Non-insertion
لاتَرَكُّبي	Non-compositionnel
لاشفافيّة	Opacité
لسان	Langue
لعب بالكلمات	Jeu de mots
لغة	Langage
لَفِيظ	Enoncé
متعدّد العَجْمَة	Polylexical
مُركَّبي (محور-)	Syntagmatique (axe-)
مُسنَد	Prédicat
معمول	Argument
معنى إجماليّ	Sens global
مقاربة مندمجة	Approche intégrée
موصوليّة	Relativation
ناقل (فعل)	Support (verbe)

Langue	لسان
Morphosyntaxique	صرف-تركيبيّ
Nom	اسم
Non-compositionnel	لاتَرَكُّبي
Non-insertion	لاإدراج
Opacité	لاشفافيّة
Paradigmatique (axe-)	جَريدي (محور-)
Passivation	بناء للمجهول
Phrastique	جُمَليّ
Polylexical	متعدّد العَجْمَة
Prédicat	مُسنَد
Pronominalisation	إضمار
Propriétés transformationnelles	خصائص تحويليّة
Relativation	موصوليّة
Sens global	معنى إجماليّ
Substitution paradigmatique	تعويض جريديّ
Support (verbe)	ناقل (فعل)
Syntagmatique (axe-)	مُركَّبي (محور-)
Transparence	شفافيّة
Verbe	فعل

المراجع المعتمدة

حمّودة ،بن (رفيق)، "من مظاهر التكلّس في العربيّة: العبارات الحرفيّة"، مقال ضمن THEMATICA 2، عمل جماعيّ Fijación, desautomatización y traducción. إشراف بدرو موقورون هورتا وصالح الماجري، منشورات جامعة أِلكنتي-إسبانيا 2009. ص ص 271-279.

حمّودة، بن (رفيق)، **الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة**، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة-سوسة/ دار محمد علي للنّشر، 2004.

عمر، بن (عبد الرّزّاق) "اللّسنيّات في اللّغة العربيّة القديمة". أطروحة دكتورا. كلّيّة الآداب منّوبة. تونس 1999.

فارس (ابن)، **مقاييس اللغة** (نسخة رقميّة في برنامج المكتبة الشّاملة، موافق للمطبوع).

قروص (قاسطون)، التّعابير **المتكلّسة في الفرنسيّة: الأسماء المركّبة وعبارات أخرى**. تعريب صالح الماجري وبشير الورهاني، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس، 2008.

منظور (ابن)، **لسان العرب** (نسخة رقميّة في برنامج المكتبة الشّاملة، موافق للمطبوع).

نوفو (فرانك)، **قاموس علوم اللّغة**، تعريب صالح الماجري، مراجعة الطّيّب البكّوش، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بصدد الطّبع.

الورهاني (بشير)، "الوصلات بالأفعال الناقلة المخصّصة والتّكلّس"، مقال ضمن THEMATICA 1، عمل جماعيّ Las constructiones verbo-nominales libres y fijas. Approximación contrastiva y traductionlógica، إشراف بدرو موقورون هورتا وصالح الماجري، منشورات جامعة أِلكنتي-إسبانيا 2008. ص ص 119-134.

الورهاني (بشير)، **الأفعال النّاقلة في العربيّة المعاصرة: بحث في الخصائص التّركيبيّة والدّلاليّة**، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، 2009.

يعيش (ابن)، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 19، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

1997 : N° spécial (117) de La revue tunisienne de sciences sociales, actes des 5èmes journées scientifiques du réseau LTT « La mémoire des mots », dir. Taieb baccouche, André Clas & Salah Méjri, publications du CERES.

1998 : Le figement lexical, actes de la 1ère rencontre linguistique méditerranéenne, dir. Salah Mejri, Gaston Gross, André Clas & Taieb Baccouche, publication de RLM.

BACCOUCHE T., 2006, « le concept de figement en linguistique arabe », in Composition syntaxique et figement lexical, J. François & S. Mejri dir., Publications de l'Université de Caen. pp 219-226.

BLANCO X, 2010, « Propriétés transformationnelles unaires en lexicographie informatique », META n°55. pp 42-57.

GAATONE, D., 2000, « A quoi sert la notion d'expression figée ? », In BULAG, Lexique, Syntaxe et Sémantique, Mélanges à G. Gross à l'occasion de son 60ème anniversaire, n° hors série, Presses Universitaires de Franche-Comté, 295-308.

HARRIS Z. S., 1976, Notes du cours de syntaxe. Paris. Seuil Dordrecht : D. Reidel.

MEJRI S., 1997, Le figement lexical, Faculté des Lettres de la Manouba.

MEJRI S., à paraître, L'opacité des séquences figées, Mélanges à Jaques FRANÇOIS.

MEJRI, S., 2010, « Opacité et idiomaticité des expressions figées : deux repères en traduction », In P. Mogorron Huerta et S. Mejri (eds.), Opacité, idiomaticité, traduction, Université d'Alicante, Alicante.

OUERHANI B., 2008, « Les noms composés en arabe: emplois prédicatifs et problèmes de traduction entre l'arabe et le français », THEMATICA 2, Fijación, desautomatización y traducción (dir. Pedro Mogorrón Huerta & Salah Mejri). pp 47-58.

OUERHANI B., à paraître, « La terminologie linguistique, approche contrastive et problèmes de transfert des termes complexes », Table ronde dans le cadre du colloque Europhras 2008 à Helsinki (13 16 août 2008).

OUERHANI B., à paraître, « Les suites N._N. et N._Adj. opaques en arabe : étude d'un échantillon », ouvrage collectif : Les locutions nominales en langue générale Blanco, X & Mejri, S. (éds).

GROSS M., 1975, Méthodes en syntaxe : régime des constructions complétives. Hermann, Paris.

MATHIEU-COLAS M., 1996, « Typologie de la composition nominale », Cahiers de lexicologie, n° 69, pp. 65-118, Didier, Paris.

MEJRI S., à paraître, « L'opacité des séquences figées : origine et typologie », Congrès de Linguistique et Philologie Romanes Valence, du 06 au 11 septembre 2010

الصرافم الحرفية

قرائن التحديد الشكلية

توفيق العلوي
جامعة المنار
المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة

موجزالبحث

يدرس هذا المقال الصرافم الحرفيّة دراسة شكليّة تبحث في درجة تركيب هذه الوحدات (بسيطة، مركّبة) استنادا إلى مقاييس شكليّة محضة مستمدّة من مكوّنات هذه الصرافم عددا وجنسا وعلاقات ومواقع اشتقاقيّة واعتمادا عل ما يقترن بهذه الصرافم من محلاّت إعرابية بعضها مؤثّر في كيفيّة توزيع مكوّنات الجملة. ويهدف هذا البحث إلى ضبط الوحدات الدنيا الدّالّة المتفاصلة وما بينها من علاقات شكليّة تساهم في تحديد معاني الصرافم الحرفيّة بالاعتماد على مقاييس منتظمة، وإن نسبيّا، تدحض إلى حدّ ملحوظ القول باعتباطيّة هذه الوحدات وانغلاق بناها وعدم خضوعها لآليّة التحليل الصرفي. وقد بحثنا في كلّ هذا عن مقاييس لغويّة شكليّة وجدناها صريحة في التراث النحويّ العربيّ، جانبنا فيها مجرّد النقل، وعن معايير لفظيّة استمدناها من قراءتنا لهذا التراث، جنّبتنا تكرارا لا طائل منه، وفتحت أفقا في البحث دعّمته مرجعيّة لسانيّة تدعو إلى تحليل الوحدات النطقيّة تحليلا شكليّا.

الكلمات المفاتيح: صرافم. محلّ إعرابيّ. قرينة شكليّة. اعتباطيّة.

Résumé

Cet article étudie les morphèmes prépositionnels sur une base formelle afin de préciser le degré de complexité de ces unités (simple, complexe) en utilisant des critères purement formels comme le nombre, le genre, la position dérivationnelle et même la position syntaxique qui contribue à la distribution des constituants de la phrase. Cette recherche vise à préciser les limites des unités minimales discrètes et notamment les relations formelles qui contribuent à déterminer le sens des morphèmes prépositionnels en se basant sur des critères réguliers capables de prouver que ces unités ne sont pas toujours arbitraires, et que leurs structures sont analysables morpho-logiquement. Dans ce cadre, nous avons cherché des indices linguistiques formels explicites et implicites dans le patrimoine arabe tout en s'appuyant sur une référence linguistique formelle qui exige l'analyse formelle des unités étudiées .

مقدّمة

غرض هذا البحث دراسة الصرافم الحرفيّة[1]، ونقصد بها عموما حروف المعاني، دراسة تحليليّة تهدف إلى تحديد درجة تركيبها، وما يرتبط بها من مكوّنات لفظيّة؛ ومنها الحروف عددا وجنسا ومواقع اشتقاقية وما يقترن بهذه الصرافم من محلاّت إعرابية بعضها مؤثّر في كيفيّة توزيع مكوّنات الجملة. وقد استوجبت هذه الغاية ضبط قرائن شكلية دقيقة قادرة على تعيين هذه الدرجة خصوصا أنّ قرائن الصرفم الحرفيّ المركّب لا يمكن ضبطها إلاّ بضبط الصرافم الحرفيّة البسيطة التي يتألّف منها ويُحلل إليها.

لكنّ هذا الاهتمام بالجانب الشكلي اللفظيّ في اللغة لا يعني فصلا قاطعا بين اللفظ والمعنى. فالنحويّ حسب يسبرسن Jespersen يجب أن يستحضر في وعيه الشكل ودلالته معا؛ فالأصوات ودلالتها والشكل ووظيفته حسب رأيه عناصر غير منفصلة في حياة اللغة [2].

ويمثّل الإشكال المطروح إحدى القضايا اللسانيّة الهامّة. فالمشكل اللساني في لغة مّا يتمثّل، حسب موريس قروس، في تحديد الوحدات الدنيا في السلسلة النطقيّة، ودراسة التوليفات الممكنة بين هذه الوحدات[3]. لكنّ البحث في كيفيّة تشكّل الوحدات اللسانيّة يقتضي مقاييس دقيقة قادرة على وصف هذا التشكّل وضبط مكوّناته. لأجل هذا " **يجب على اللساني أن يجري تقطيعات، ويلتمس أدلة مؤسّسة على إعادة الوحدات المتفاصلة Discrètes وتوليفها على مستوى اللغة**"[4].

تكشف هذه الدراسة أيضا عمّا في التّراث من تصوّرات متضاربة، بعضها يفترض تركيب هذه الصرافم ويقترح كيفيّاته، وبعضها يرى أنّها بنى مغلقة غير قابلة للتحليل؛ فهي صرافم جامدة[5] غير مشتقة[6]،

---

[1] ندقق لاحقا مفهوم هذا المصطلح ومبرّرات اعتماده ، ونشير إلى أنّنا نستعمل هذا المصطلح في وصفنا للوحدات اللسانية المدروسة في هذا البحث سواء كان هذا الوصف من التراث أو من مصادر أخرى .

[2] Jespersen, O. : (1971) , La Philosophie de la grammaire , Les Editions de Minuit , Tra. De l'anglais par Anne-Marie léonard , p 44

[3] Gross, M. : 1981, p 96, La Formalisation des langues naturelles , Pour la science 47 : 96-104 .

[4] Gross, M : 1981, p 96 .

[5] المالقي، أحمد عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، 1985، ص. 322.

[6] ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت، ج.2، ص. 37. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، 1985 ج.2، ص. 653،

مبنيّة[1]، لا وزن لها[2]، لا يدخلها حذف[3]، ولا زيادة فيها[4] لأصالة كلّ حروفها؛ وهي كذلك شبيهة بـ"حروف المعجم"، إذ لا تشتقّ ولا تصرّف[5].

نوظّف التراث في دراستنا توظيفا منهجيّا، لاغير، باعتباره مصدرا أساسيّا ذا مادة نوعيّة هامّة. فليس من مشاغلها إعادة ما فيه من قضايا معنويّة مثل علاقة الصرفم بمعناه[6] أو تعداد معانيه النحويّة؛ فهي قضايا أشبعها القدماء درسا، وأعادها بعض المحدثين بأسلوب نقليّ[7] أو بتأثير من البحث اللسانيّ الحديث[8].

مثّلت هذه الصرافم من حيث درجة التركيب ونوع العلاقات بين الكلّ وأجزائه مبحثا هامّا في التراث. لكنّ هذه المادّة لم تصنّف بصفة منتظمة، بل كانت

ص. 784. ابن يعيش، موفق الدين: شرح ا لمفصّل، ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، دت ، ج.8، ص. 39. رصف المباني، ص. 156. المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983 ، ص. 475 .

1 الخصائص، ج.1، ص. 169. رصف المباني، ص. 354. ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل، دت ، ج.1، ص. 40. ابن هشام، جمال الدين: شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1988 ،ص.ص. 49-50.

2 سر صناعة الأعراب، ج.2، ص. 784.. رصف المباني، ص. 387.

3 الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول ا لنحو، دت، ص61 ؛الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر، دت، ج.2، ص. 834

4 سرّ صناعة الإعراب، ج.2، ص. 664. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج.1، ص. 219. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1984 ج.1، ص. 252.

5 سرّ صناعة الإعراب، ج.2، ص. 784. شرح ابن عقيل، ج.2، ص. 529.

6 إن تعبيرنا عن حمل الصرفم الحرفي لمعنى ما أو دلالته عليه تعبير فيه ضرب من التجوّز لوعينا بما في التراث من اعتبار أن الصرفم الحرفي معناه في غيره، وهذا الاعتبار وإن خرج عن مقاصد هذه الدراسة، فإنه يبدو لنا مما تجب مراجعته. ومثيل لما في التراث ما يسمى Prépositions vides، ويقصد منها عموما خلوّ هذه الوحدات من المعنى، وهو اعتبار راجعه العديدون، من ذلك أن موانيي يرى أن القول بفراغ هذه الوحدات أمر غير مقبول :

Editions Klincksieck, Moignet, G. : 1981, Systématique de la Langue Française, Paris, p. 228 .

وانظر مثل هذه المراجعة والمناقشة في :

Cervoni, Jean. : 1991, LA Préposition, Editions Duculot , Paris .

Gougenheim, G. : 1959 Ya-t-il des Prépositions Vides en Français, Le Français Moderne 27 : 1-25.

1961, Sur le Système des Prépositions? Le Français Moderne 29:1-6. Pottier, B.

7 سعد، محمود: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، ،دت. أبو السعود، حسنين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدّد معانيها الوظيفيّة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 . الهلالي، هادي عطية مطر: الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، 1986 . الصغير، محمود أحمد: الأدوات النحوية في كتب التفسير ، دار الفكر ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2001 .

8 حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. دت. كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف. دراسة في اللغة والأصول، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000 .

متناثرة في أبواب وفصول اهتمّت أساسا بالمعاني؛ فحتّى الكتب الخاصّة بها كانت غاية النحاة منها ضبط هذه المعاني بترتيب للصرافم الحرفية، كما فُعل بالاسم والفعل، حسب عدد الحروف[1] (أحادية ... خماسيّة)، وقد يكون الاهتمام بهذه الغاية قد أغفل البحث بصفة مستقلة عن قضايا لسانية أهمّ.

وقد اختلفت هذه الكتب الخاصة في عدد الصرافم الحرفية[2] وما يندرج ضمنها وما يخرج عنها. وهذا ما حتّم علينا ضبطا لما نقصد بالصرفم الحرفي[3]. وقد خيّرنا مصطلح "الصرفم" لإبراز أنّ وحدة التحليل المدروسة ليست مجرّد بنية مغلقة غير قابلة للتحليل. إنّما هي وحدة لسانيّة شبيهة بالاسم والفعل يمكن البحث في مكوّناتها الصرفية وكيفية تشكّلها. أمّا صفة "الحرفيّ" فللدّلالة على أنّ الصرفم المدروس ليس صرفما اسميا أوفعليا، فالمصطلح المقترح ليس مجرّد اختيار اصطلاحيّ، إنّما هو مرتبط بتصوّر مفهوميّ وآليّة إجرائيّة.

وممّا يجمع بين الصرافم الحرفيّة المعتمدة على تعدّدها وتنوّعها علاقتها بالفعل حسب ما نصّ عليه التراث النحويّ نفسه. فصنف منها معوّض للفعل، ذلك:

"أنّ حروف المعاني جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم وحروف النفي إنّما جاءت عوضا عن أنفي ..." [4]

وصنف ثان، وهو "**الحروف المشبّهة بالفعل**"، تشبه صرافمه الفعل لفظا ومعنى. يتجسّد الشبه اللفظيّ، حسب رأيهم، في أنّها مبنيّة كالفعل الماضي على الفتح. ويتمثّل الشبه المعنويّ في أنّها تشبه في عملها عمل الفعل في الأسماء[5].

وقد استثنينا ممّا سمّاه القدماء " حروف المعاني " الزوائد التصريفية مثل نوني التوكيد وتاء التأنيث وحروف المضارعة[6]، باعتبارها زوائد مندرجة ضمن

---

[1] الرّماني، أبو الحسن: معاني الحروف. تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 1988؛ رصف المباني؛ الجني الدّاني.

[2] اعتبرها المرادي مائة وأشار إلى من اعتبرها ثلاثة وسبعين أو نيّفا وتسعين : الجني الدّاني، ص.ص. 28-29.وعدّها المالقي خمسة وتسعين : رصف المباني، ص. 99

[3] لم نعتمد في تسمية وحدة التحليل في هذه الدراسة مصطلح "الحرف" لأنه يطلق في التراث على مفهومين، "حروف المباني"، و"حروف المعاني"، ولم نستعمل كذلك مصطلح " الأداة " فمفهومها العام يقصد به في التراث حروف المعاني وبعض الأسماء والأفعال والظروف. ن. السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن. دار المعرفة ، بيروت ، دت، ج.1، ص. 190. أما الكوفيون فقصروا معناها على حروف المعاني. ن. أيضا الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو ،..دار النفائس ، لبنان ،ط 4 ، 1982، ص.82.

[4] شرح المفصّل، ج 8 ، ص 7 .

[5] شرح المفصّل، ج 8، ص 54

[6] انظر على سبيل الذكر : رصف المباني

بنية الكلمة اسما أو فعلا، فالصرافم الحرفيّة المقصودة لا تمثّل مكوّنات صرفية مساهمة في بنية الاسم أو الفعل .

وليس ما يعنينا في الصرافم الحرفيّة، على تعدّد عناصرها وتنوّع سماتها الإعرابية واختلاف معانيها النحوية إلاّ البحث عن قرائن شكليّة لتحديد درجة تركيبها من وجهة لسانيّة شكليّة، وهذه القرائن المقترحة دعّمت، باعتبارها من نتائج هذه الدراسة، اختيارنا في ضبط قائمة الصرافم الحرفيّة المدروسة.

وقد مثّلت درجة التركيب في الصرافم الحرفيّة أحد مشاغل النحاة، مثال هذا أن "لن" اعتبر في التراث، وسنبيّن هذا لاحقا، على وجهين بسيطٍ ومركبٍ: **[لن = لا + أن]** ، وقد احتاجوا في ذلك ، تماما كما في الاسم والفعل، إلى آلية صرفيّة منها الحذف والزيادة والتسكين والتحريك والإدغام.

واستلزم منّا كلّ هذا تتبّع المادّة المنشودة وتحليلها وإعادة تنظيمها بصفة ساعدتنا على تصنيف القرائن المعتمدة في تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة والمركّبة، وتصنيفها تصنيفا لسانيّا يبرز نظامها النحويّ ويظهر وإن نسبيا آليّة تفكير القدماء في هذه القضيّة وكيفيّة تأويلهم وطريقة تعليلهم. وقد ارتأينا أن نبدأ بالصرافم البسيطة قبل المركبة، لأن الثانية مكوَّنة من الأولى ولا تُفهم إلا بها.

1. الصرافم الحرفية البسيطة

نهدف هنا إلى إبراز ما في التراث من قرائن مختلفة لضبط الصرافم الحرفيّة البسيطة واقتراح تصنيف لها، مادّته الأساسيّة من التراث وما وجّهنا إليه حدسنا في كيفيّة قراءته والاستفادة منه.

ونقصد بالصرفم الحرفيّ البسيط كلّ صرفم حرفيّ خلا من التركيب بصفة لا يندرج بها ضمن صرفم حرفيّ مركّب، ونعني بالصرفم الحرفي المركّب ما تكوّن من صرفمين حرفيّين بسيطين أو ثلاثة .

1.1. مبادئ التحديد

يتمثّل الإشكال الأساسيّ في الصرفم الحرفيّ البسيط في أنه يبدو غير حامل لقرائن لفظيّة شكليّة يمكن تحديده بها[1]. تبدو بنيته غير قابلة للتفكيك إلى أكثر من صرفم. وهذا ما يفسّر التجاء النحاة بصفة مطّردة إلى أصول وقرائن نظريّة منهجيّة، وإن ذكروا بصفة نادرة بعض القرائن الإجرائيّة.

---

[1] انظر بعض القرائن في :الأدوات النحوية ...ص ص9 6-77

1.1.1. الأصول النظريّة المنهجيّة

هي مبادئ نظريّة غير إجرائيّة، ومنهجيّة لارتباطها بمنهج كلّ من نظر في الظواهر الطبيعيّة، وقد قسّمناها رغم ما بينها من روابط متينة إلى ثلاثة ، هي "البساطة أصلا" و"انعدام الدليل" و"مرجعية الظاهر اللفظي".

1.1.1.1. البساطة أصلا

عُبّر عن هذه القرينة في التراث برديفها "**الأصل عدم التركيب**". وهذا ما يعني أن الصرفم الحرفيّ البسيط مندرج ضمن اللفظ المفرد.

و"**هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلا حين هو جزؤه كقولك عيسى وإنسان، فإن جزئي عيسى وهما "عي وسى" وجزئي إنسان وهما "إن وسان" ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلا** "[1]

وهذا المفهوم للفظ المفرد المعتمد على تعذّر التقطيع لانعدام الأجزاء الدّالة مستمدّ من المنطق الأرسطي[2]، "**ذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدلّ على شيء أصلا**"[3] ويقابله في هذا الاسم المركّب[4].

ونجد هذه القرائن خصوصا عند النحاة المتأخّرين[5] في ضبطهم لمفهوم الكلمة والمفردة. وهذا ما ظهر كذلك في دراسة الصرافم الحرفية (حروف المعاني). فحسب ابن جنّي:

"**لمّا جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه. يؤكّد ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و(لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل**[6]".

---

[1] الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في فن المنطق. دار الأندلس ، بيروت ، 2001 ، ص. 49

[2] لا تعنينا في هذه الدراسة علاقة النحو العربي بالمنطق اليوناني

[3] أرسطو، كتاب العبارة، تحقيق فريد جبر، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1999، ج1، ص. 107.

[4] ن. م، ص. 108.وانظر نفس المفهوم في: ابن زرعة: منطق ابن زرعة، تحقيق جيرار جيهامي ورفيق العجم، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1994، ص. 31

[5] انظر مثلا تأثر المالقي في كتابه "رصف المباني" بالمنطق والجدل في دراسة المحقق لهذا الكتاب، ص.ص. 79-80.

[6] الخصائص، ج.2، ص. 37.
انظر تأثر ابن جني بالمنطق اليوناني في :
Mehiri Abdelkader, Les théories grammaticales d'Ibn Jinni. Publications de l'université de Tunis , 1973 . pp. 49-52

فليس المقصد بالأصل هنا إلاّ الشكل البسيط الأوّل الذي لا ينبني على غيره بصفة يتعذّر بها تقطيعه. وهذا ما جعل القول بالبساطة موقفا فكريّا وقرينة نظريّة لا إجرائيّة من.ذلك أن "كأنّ" اعتبر بسيطا لأنّ :

"الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجبه "[1]

وكذلك عدّت {لولا،لوما،ألاّ،هلاّ} حروفا بسيطة للعلّة نفسها[2]، كذا الأمر بالنسبة إلى "لكنّ"[3] و"ألا"[4] و"إذن"[5]. ويتأسّس مبدأ "البساطة أصلا" على تصوّر البنية ذرّة غير قابلة للتحليل وكُلاّ دون أجزاء رغم أنه، حسب الفارابي، **"يمكن في كلّ بسيط أن تأخذ بسيطا أصغر منه فتقدّر به الأكبر"**[6]، ويمكن لهذا الأصغر أن يتمثّل أساسا في ما يسمّى **"الصوت الرمز"** ومجاله "الرمزية الصوتية"[7].

يستند هذا الموقف إلى نظريّة الوضع في التراث. فالبسيط سابق للمركّب تصوّرا. وهذه مسلّمة تبعد الموقف المذكور من البحث اللغوي. ذلك أن البحث في "قبليّة" الكيان اللغوي على الآخر دائرة يصعب الخروج منها لاتّصالها بنشأة الأشياء ومنبتها الأوّل. وهذا ما يساهم في نتائج مسبقة لا تؤسّس قرائن لغوية مستمدّة من البنى اللغوية نفسها. دليل هذا اعتماد النحاة على مبدإ "انعدام الدليل".

2.1.1.1. انعدام الدليل :

ترتبط هذه القرينة بقرينة "البساطة أصلا" لتأسيسها على مسلّمة، مفادها أنّ البسيط لا يحمل قرائن لفظيّة شكليّة دالّة عليه بصفة يتعذّر معها تعريف الصرفم الحرفيّ البسيط. فوجب لهذا البحث عن قرينة سالبة في المركّب.

فالصرفم "لن" مثلا اعتبره البعض بسيطا لأنه:

---

1 رصف المباني، ص.ص. 284-285، انظر كذلك ص. 82، ص. 83.

2 السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، 2001، ج.4، ص. 352

3 الاستراباذي، رضي الدين : شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، 2000، ج.6، ص. 135

4 الأندلسي، أبو حيان: تفسير البحر المحيط، دار الفكر ، بيروت ، ط 2 ، 1983، ج.1 ص. 61.

5 رصف المباني، ص. 157.

6 الفارابي ، أبو نصر: المنطق عند الفارابي، دار المشرق ، بيروت ، 1985، ج.1، ص. 93.

7 انظر في هذا على سبيل الذكر :

Peterfalvi, jean Michel ,Recherches expérimentales sur le symbolisme phonétique. CNRS ,Paris ,1978 .

- العلوي، توفيق : 2006، الرمزية الصوتية في حروف المعاني، مركز النشر الجامعي، تونس .

"إذا لم يدلّ دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل[1]".

وكذا الأمر مع الصرافم " إذن "[2] و" كلاّ "[3] و" كأنّ "[4].

لكنّ مبدأ "انعدام الدليل" لا تبدو مقنعة لكل النحاة.

[إذ] " **أن النافي لا دليل عليه، وإنما الدليل على المثبت، وهذا ليس بصحيح، لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت، فكذلك يجب أيضا على النافي** "[5].

فالعدم لا يمثّل ضرورة قرينة عدم الوجود، بل يمكن أن يعني وجودا لم يبحث عنه لتمسّك بعض النحاة بـ "مرجعيّة الظاهر اللفظيّ".

3.1.1.1. مرجعية الظاهر اللفظي

نقصد بهذه المرجعية اعتماد بعض النحاة ظاهر اللفظ للحكم ببساطة بعض الصرافم الحرفية، باعتبار القول بغير الظاهر نوعا من علم الغيب. فابن يعيش مثلا يعتبر أن رأي الفرّاء في أن الأصل في "لن". هو "لا" بتعويض النون ألفا "**خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب**" [6]. وكذا الاستراباذي في نقده لرأي الكوفة في تركيب لكنّ، إذ "**لا يخفى أثر التكلّف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب**"[7].

وهذه المرجعية اللفظيّة من شأنها أن تقصي أيّ تأويل في تحديد درجة تركيب الصرافم الحرفيّة، بل إنّ ابن يعيش يرى في إطار هذه المرجعيّة أن الأخذ بالظاهر أوْلى وإن كان الباطن ممكنا[8].

2.1.1. القرائن اللغوية

تتجسّم في قرينتين، "المقارنات الصوتميّة" و"مراعاة النظير"، وخصيصتهما أنهما مرتبطتان ببنى الصرافم الحرفيّة البسيطة.

---

[1] شرح المفصّل، ج.5ن ص. 16.
[2] رصف المباني، ص. 157.
[3] همع الهوامع، ج.4، ص. 384.
[4] شرح الكافية، ج.6، ص. 131.
[5] لمع الأدلة في أصول النحو، ص. 88.
[6] شرح المفصل، ج.8، ص. 112.
وانظر كذلك، ج.5، ص. 16.
[7] شرح الكافية، ج.6، ص. 135.
[8] شرح المفصل، ج.8، ص. 112.

1.2.1.1 المقارنات الصوتميّة

نقصد بهذا تحديد الصرافم الحرفيّة من زاوية صرفيّة مستندة إلى مقارنات صوتميّة، وجدناها أساسا في التراث لتحليل الصرافم الحرفيّة البسيطة .

وليس قصد النحاة بهذه المقارنات الاستدلال على درجة تركيب الصرافم الحرفيّة، إنما قصدهم إثبات الأصل والفرع، من ذلك أنّ "**الفرّاء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم لا، وإنما أبدل من ألف لا النون في لن والميم في لم**[1]"، كذا الأمر بالنسبة إلى "أم" ، فـ "**هي أو أبدلت الميم من الواو لتحوّل إلى معنى**"[2]، فهذه المقارنات الصوتميّة تدلّ بصفة مباشرة على بساطة الصرفم الحرفيّ.

لكنّ هذه الشذرات لم تُعتبر في التراث من المسلّمات؛ فابن يعيش يستغرب الرأي المذكور للفرّاء بقوله : "**ولا أدري كيف اطّلع على ذلك؛ إذ ذلك لا يطّلع عليه إلا بنصّ من الواضع**[3]". وليس ما احتجّ به ابن يعيش من الحجج اللغويّة كافيا لنقض الافتراض، لغموض المقصود بـ"نصّ الواضع"، وعدم وضوح المنهج المستعمل للكشف والاختبار، والقائم على المقارنات الصوتميّة على محوري التقاطع الجدوليّ النسقيّ. فهذه الشذرات الصوتميّة لم ترتق على قيمتها، إلى منهج تحليل صوتميّ صريح وطريقة إجراء مطّردة تدرس الصرافم الحرفية البسيطة وتحدّد بها خصوصا مجموعات من الصرافم الحرفية تجمع بينها أشباه ونظائر، وذلك مثل: {أجل، بجل، جلل}، {أنْ، إنْ، عن، من}، {بل، بلى}.

2.2.1.1. مراعاة النظير

لم يعتمد مبدأ "مراعاة النظير" في التراث إلا نادرا. لكنّه مبدأ منهجيّ مهمّ لا تخفى قيمته في تحديد بعض الصرافم البسيطة، لتأسّسه على نظرة منهجيّة في دراسة الظواهر اللسانيّة المتشابهة.

وفي هذا يذكر ابن يعيش في الصرفم "لن" أنّ:

---

[1] شرح المفصل، ج.5، ص. 16.
انظر الرأي نفسه للفرّاء في اعتبار أن (لن) هي (لا) أبدل من ألفها نون في : شرح المفصّل، ج.8، ص. 112. رصف المباني، ص. 355. همع الهوامع، ج.2، ص.3

[2] ابن فارس، أبو الحسين احمد: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، 1964، ص. 126
انظر الرأي نفسه في : الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ، ط 3، 1980، ج.4، ص. 180

[3] شرح المفصّل، ج.5، ص. 16.

"سيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم، ونحن إذ شاهدنا ظاهرا يكون مثله أصلا أمضينا الحكم على ما شاهدناه من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه"[1].

والمقصد من مراعاة النظير هنا الحمل على اللفظ النظير ممثّلا في البنية الحركيّة. فهي الجامع الوحيد بين الصرافم المذكورة، فقد عُدّ "لن" صرفما بسيطا لوجود صرافم حرفيّة بسيطة تعتبر نظائر له في هذه البنية.

وهذه القرينة على غاية من الأهمّيّة. فيها نظرة تجريديّة تأليفيّة تبحث في نطاق دائرة متّسعة، أسّها القياس والشبه اللفظيّ. وشاهدها السّمة الجامعة بين النظائر جمعا وظيفيّا محدّدا لبساطة هذه النظائر نفسها. واللافت للنظر في هذا أنّ التراث يتناول الصرافم الحرفية تناوله للكلمة اسما وفعلا[2] من حيث الاعتماد على "مراعاة النظير" باعتبارها آلية تعليل وقرينة محدِّدة.

لكنّ مبدأ "مراعاة النظير"، على قيمته، خاضع لقانون النسبية لما بين أقسام الكلم الثلاثة من اشتراك في البنى الحركيّة. فالنظائر المذكورة تشترك في البنية مع الاسم " كَمْ "... وفعل الأمر "نَـلْ"، هذا ما يدلّ على أن هذه القرينة ليس لها أن تطبّق إلاّ في دائرة الصرافم الحرفية.

للمقارنات الصوتميّة ومراعاة النظير نظرة تأليفيّة، تعين على تحديد المشترك اللفظي بين الصرافم الحرفيّة البسيطة، ممّا يمكّن من نظمها في مجموعات صغرى، لكلّ منها سماتها التمييزيّة.

لكنّ هاتين القرينتين لم تعتمدا في التراث بصفة مطّردة. فقد اعتمدت كلتاهما صرافم حرفية بسيطة _دون أخرى اعتمادا لم يولّد رؤية شاملة وقرائن لغويّة عامّة. ومردّ هذا ليس مقتصرا فقط على ندرة القرائن اللفظيّة الشكليّة في الصرافم الحرفيّة البسيطة، بل كذلك خلوّ التراث من تحليل هذه الصرافم تحليلا ذرّيّا، لم يعتمده النحاة بصفة منهجيّة واضحة إلاّ في دراستهم للفعل والاسم.

إن تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة في التراث بقي تحديدا نسبيّا رغم اجتهاد النحاة في تأسيس قرائن نظريّة منهجيّة، وضبط قرائن إجرائيّة رأيناها غير مطّردة. ويمكن أن نفسّر هذه النسبيّة بما في بنى هذه الصرافم من تعذّر على التحديد يدلّ على ما في التراث من تردّد في تعيين درجة تركيب كثير من الصرافم الحرفيّة.

---

[1] شرح المفصّل ج.8، ص. 112.
[2] انظر مراعاة النظير في "الأشباه والنظائر"، ج.1، ، ص.ص. 219-236. ص.ص. 263-268

لكنّ هذا لا يعني البتّة خلوّ هذا التراث من مادّة نحوية هامّة تكاد تخفيها بطون أمّهاته، فقد ساعدتنا هذه المادّة على البحث في بنى الصرافم الحرفيّة البسيطة وساهمت في تصنيفها إلى "محضة وغير محضة".

2.1. الصرافم الحرفية البسيطة المحضة وغير المحضة

إن القول بانغلاق الصرافم الحرفيّة البسيطة باعتبارها بنى أولى غير قابلة للتقطيع لا يعني تعذّر تصنيف هذه الصرافم حسب خصائص فيها استنادا إلى التراث النحويّ وما وجّهتنا إليه حدوسنا. وهو تصنيف مرتبط بالصرافم الحرفيّة البسيطة لا المركّبة لأنّ التركيب يحدث في هذه الصرافم البسيطة تغييرات لفظيّة ومعنويّة لا تنسجم مع الصرفم الحرفيّ في بنيته الأولى التي وضعت له.

نجد في التراث النحويّ حرصا على التفريق بين الصرفم الحرفيّ وقسمي الاسم والفعل استنادا إلى عدد حروف الكلمة. فالاسم والفعل يشتركان في عدد الأصول. فهي إمّا ثلاثيّة وإمّا رباعيّة. وينفرد الاسم بالخماسيّة[1]. أمّا بناؤهما على أصول ثنائيّة فقليل[2]. ويتعذّر بناء الاسم على حرف واحد . وكذلك الفعل إلا لعلّة[3]. ويختص الصرفم الحرفيّ، بالمقابل، ببناءيه الأحاديّ والثنائي[4]. يقول سيبويه:

"[...] قد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى، وهو في هذا أجدر {أن يكون} إذ كان يكون على حرف"[5]

وفي هذا تصريح باختلاف عدد الحروف في الصرافم عن عدد الأصول في الأسماء والأفعال. فهي أحادية أو ثنائية أصلا، وقد تجاوز ذلك فرعا. ومعناه أنّ لكل قسم من الأقسام الثلاثة أصل عددي، يعتبر الخروج عنه بمثابة الفرع.

---

[1] يعتبر سيبويه الثلاثي اكثر في الكلام لتمكنه فيه "لأنه كأنه الأول" ثم الرباعي ثم الخماسي : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي ،الرياض، ط 2، 1982،ج.4، ص.ص. 229-230.

[2] الكتاب، ج.4، ص. 219.

[3] الكتاب، ج.4، ص. 220.

[4] شبيه بهذا قرينة عدد الصواتم فيما يسمى في الفرنسية « Prépositions »، فـ ((à, en, de أحادية الصوتمية Monophonématiques، وأمّا (dans, vers, par, pour, des, sur, sous) فثنائية أو ثلاثية di-ou triphonématiques، أمّا (avec) فهي رباعية :

Systématique de la langue française, p. 230.

[5] الكتاب، ج. 4، ص. 220, مظاهر اعتماد عدد الحروف قرينة لتحديد الصرفم الحرفي عديدة ، انظر مثلا اعتبار (إذ) صرفما حرفيا لكونه على حرفين، رصف المباني، ص. 149.

وقد مثّلت قرينة العدد المرتبطة بالصرفم الحرفي أصلا نظريّا في التراث. لذلك أجرى النحاة هذا الأصل في جدلهم حول **"حرفية "** صرفم أو اسميته، نمثّل لهذا بالصرفم [كَـ] .

فـ"أقيس الوجهين إذا قلت : " أنت كزيد " أن تكون الكاف حرفا جارا بمنزلة الباء واللام لأنها مبنية مثلهما، ولأنها أيضا على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه "[1].

وأهمّ ما في هذا الشاهد اعتباره أن الصرفم الحرفيّ، ممثلا في " كـ "، غير قائم على ثلاثة أصول كالاسم والفعل، وأنّه أقرب إلى الأحاديّة في البناء.

واستنادا إلى هذا، افترضنا أنّ الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة[2] أحاديّة، أو ثنائيّة على الأقصى، في مقابل الصرافم الحرفيّة البسيطة الثلاثيّة والرباعيّة التي اعتبرناها غير محضة لقربها من الاسم والفعل في عدد الحروف، ولشبهها بهما فيما سنذكره من خصائص لغويّة أربع، خالفتها فيها الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة. وهو ما اعتمدناه في التصنيف التالي.

البسائط المحضة : 32		البسائط غير المحضة : 22	
الأحادية	الثنائية	الثلاثية	الرباعية
أ، بِـ، تـَ، سَـ، فَـ، كَـ، لَـ، لِـ، وَ	آ، إذْ، الـ، أمْ، أنْ، إنْ،أوْ، أيْ، إيْ، بلْ، عنْ ، في، قدْ، كَيْ، لا، لمْ، لوْ، ما، مِنْ، ها، هلْ، وَا، وَ.	أيْ، أجلْ، إذا، إلى،أنّ، إنّ، بجلْ، بلى، جللْ، جيْر، خلا، رُبّ، سوْف، عدا، على، ليْتَ، ثمّ، نَعَمْ.	حاشا، حتّى، لعلّ.

جدول البسائط : 53 بسيطا

1.1.1. الصرافم الحرفية البسيطة المحضة

يختصّ البسيط المحض في مقابل البسيط غير المحض، إضافة إلى أصوله الأحادية أو الثنائية، بخصائص لغوية أربع تجعلها أكثر تمكّنا في "الحرفية".

[1] سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 291. وانظر اعتبار (ك) صرفما حرفيا لأنه على حرف واحد في : الجنى الدّاني، ص. 78.

[2] لا نقصد بالصرافم الحرفية المحضة ما قصده الإربلي (ت 741 هجريا) ، فـ " الحروف " المحضة حسب اعتباره هي التي لا تكون إلاّ "حروفا "، وهي ستة = الهمزة والباء والسين والفاء واللام والميم ، ويقابل الإربلي هذه " الحروف " بـ " الحروف المشاركة " ، ويعني بها ما يمكن أن يكون " حرفا " واسما ، "حرفا " وفعلا ، " حرفا " واسما وفعلا = الإربلي، علاء الدين: ،جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1984 ، ص ص. 9- 10

أ. أحادية القسم : نعني بها التزام الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة بقسم الصرفم الحرفي دون غيره من قسمي الكلم، وفيما سيأتي تعليل لما خرج من هذه الصرافم المحضة عن هذه الخصيصة : (كـَ، كي،عن، إذ، قد)

ب. انعدام الصفة الاشتقاقية: تشترك هذه الصرافم الحرفية البسيطة في أنها غير مأخوذة من أيّة مادة اشتقاقية لاسم أو فعل

ج. عدم قيام هذه الصرافم مقام الجملة الواقعة جوابا عن سؤال (عدا: "لا").

د. خفة الحروف : إن من مسوّغات هذه الصفة الصوتية ما في التراث من شرعية البحث في جنس الحروف المكوّنة للكلمة اسما وفعلا، وذلك لنوعين من التوظيف، أحدهما صرفيّ [1] ، والثاني معجميّ [2]، وإذا جاز هذا في هذين القسمين فهو في الصرافم الحرفية أجوز لأنها تمثل بالمقابل قائمة مغلقة يمكن السيطرة عليها.

ويتأكد هذا الجواز بما في التراث من ربط بين بعض الصرافم الحرفية وبعض الصفات الصوتية، من ذلك أن ابن جنّي في باء الجرّ:

"كُسرت لمضارعتها اللام الجارّة في قولك : المال لزيد ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما في الجرّ، وفي الذلاقة، ولزوم كلّ واحد منهما الحرفيّة "[3] ،

وما يعنينا في هذا ربط التشابه بين الباء واللام في الكسر باشتراكهما في عمل الجرّ وصفة الذلاقة. وهو ما يبرز أهمّيّة بعض الصفات في دراسة الصرافم. فقد لاحظنا أن نسبة عالية جدّا من الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة (سبعة وعشرون من اثنين وثلاثين) لا تخرج مبانيها عن "حروف الخفة"، أي حروف الزيادة في "سألتمونيها" وحروف الذّلاقة في "مرّبنفل". وهي ثلاثة عشر حرفا يجمعها لفظ " فرّ بسألتمونيها".

---

[1] انظر مثلا فتح عين المضارع من فعَل إذا كانت عينه أولامه حرفا حلقيا : الاستراباذي، رضي الين: شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ج.1، ص. 117

[2] نجد في التراث حدوسا هامة لم تشهد تطويرا من ذلك ما لاحظه المالقي في ترتيبه للصرافم الحرفية ترتيبا هجائيا حسب أوائل حروفها، فهذه الأوائل خلت مما سمّاه "الحروف الغفل" وقد قصد بها حروف الهجاء التي لم تبدأ بها الصرافم الحرفية وهي : (د- ز – ط – ظ – ص – ض – ش) : رصف المباني، ص. 98، ص. 264، ص. 272، ص. 498، ص. 463.
وقد نبه المحقق إلى أن المالقي لم يدرج حرف الغين لأنه اعتبر أن (غنّ لغة في (أنّ): ص. 438.

[3] سر صناعة الإعراب : ج.1، ص. 144.
انظر ما شابه هذا الشاهد في : شرح المفصل، ج.8، ص. 22.

ولم يشذّ عن هذا إلا خمسة، أربعة منها لم تخرج عن حروف الخفة إلا بحرف واحد وهي (كـ، كي، إذ، عن)، والخامس بحرفين وهو "قد". والملاحظ شبه جلّ هذه الصرافم الحرفية البسيطة بالاسم، فأربعة منها تعتبر في التراث أسماء كذلك: (كـ[1]، قد[2]، إذ[3]، عن[4])، وهذا ما لا نلاحظه في بقية الصرافم البسيطة المحضة.

أما الصرفم "كي" ففيه حرف (الكاف)، مثّل وجوده في كلّ صرفم حرفيّ إشكالا، فهو الوحيد المعتبر اسما وحرفا، وهو الوحيد المبني على الفتح في الصرافم الجارّة. أمّا "لكنّ" فبناؤه نادر[5]. ومثّل "كلا" في بنيته أكثر الصرافم الحرفية تأويلا[6]. هذا علاوة على أنّ مكوّنات "كي" من غير حروف الخفّة.

إنّ الخفة صفة من صفات هذه الصرافم المحضة من حيث عدد الحروف وجنسها. لكنّها هذه الخفة تختلف حسب التراث النحوي عن خفّة الاسم بإزاء الفعل. الوجه الأوّل إعرابيّ، إذ الاسم يستغني في نطاق الإسناد عن الفعل والعكس غير صحيح[7]. والثاني صرفيّ، فالاسم جامد والفعل متصرف[8]، أمّا الثالث فدلالي لأحادية الاسم في الدلالة وثنائية الفعل[9]. وهذا الوجه مناسب لما في التراث من اعتبار أن الثقل والخفّة مرجعهما المعنى لا اللفظ[10].

2.1.1. الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة

يتكوّن البسيط غير المحض من ثلاثة أصول أو أربعة. وهو ما يجعله شبيها بالاسم والفعل بدليل ارتباطه ببعض الخصائص اللغويّة الأربع التي قابلت ضديداتها في الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة :

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987،ج.1، ص. 176

[2] "قد" الاسمية تكون بمعنى "حسْب" : ، المبرد، أبو العباس: المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، د ت ، ج.1، ص. 42

[3] الجني الداني، ص.ص. 185-186.

[4] ن م، ص.ص. 242-244.

[5] شرح المفصل، ج.8، ص. 79.

[6] نجد أنّ لـ كلا أكثر من تأويل في التراث اللغوي، المصادر في هذا عديدة منها : القيسي، أبو محمد مكي : شرح كلا وبلى ونعم ، تحقيق حسن فرحات، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ص 22؛ ابن فارس، أبو الحسن : مقالة كلا ، رسالة منشورة مع رسالتين أخريين للكسائي والرازي ، وكلها بعنوان " ثلاث رسائل " ، علّق عليها وصحّحها عبد العزيز الميمني الراجكوتي الأثري، المطبعة السلفية، مصر، 1344هـ، ص 8. همع الهوامع ، ج 4 ، ص 384

[7] الكتاب، ج.1، ص. 21. شرح المفصل، ج.1، ص. 58. الإيضاح في علل النحو، ص. 100.

[8] الإيضاح في علل النحو، ص. 101.

[9] ن م، ص. 100.

[10] الأشباه والنظائر، ج.1، ص. 185.

أ- ثنائية القسم : نستند في هذه الثنائيّة إلى ما ضبطه النحاة من انتماء مزدوج لبعض الصرافم الحرفيّة. ونعني بها أن ينتمي البسيط غير المحض إلى قسمين من الكلم. فهو إلى جانب "حرفيّته" يمكن أن يكون إمّا فعلا: (خلا، عدا، حاشا)، وإمّا "مشبّها بالفعل": (إنّ، أنّ، ليت، لعلّ[1]) ، وإمّا اسما (إذا، على[2]، جير[3]، بجل[4]). ويمكن لهذه الخصيصة أن تقرّب الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة من الاسم. ذلك أنّ **"ما حلّ من الألفاظ المشكلة في الحرفيّة والاسميّة محلّ الاسم حكم عليه بالاسميّة إلاّ ان قام دليل على حرفيّته[5]"**، ففي هذا تأكيد على أنّ الصرافم الحرفيّة البسيطة ذات القسم الثنائيّ غير محضة.

ب- الصّفة الاشتقاقيّة : نقصد بهذا أن بعض الأفعال شاركت بعض الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة في الحروف والمعنى على سبيل الاشتقاق، ويمثّل هذه الصفة الصرفمان (نعم[6] وسوف[7]).

ج- قيام الصرافم الحرفية البسيطة غير المحضة مقام الجملة الواقعة جوابا عن سؤال (نعم، أجل، بجل، جلل، جير، بلى). فكلّ من هذه الصرافم يمكن أن يعوّض الجملة القائمة جوابا عن سؤال.

د- اختصّت أغلب الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة، على خلاف أغلبيّة الصرافم البسيطة المحضة بخروج لفظها عن حروف الخفّة بحرف أو حرفين (ثلاثة عشر بسيطا من جملة عشرين).

ورد أكثر الصرافم الحرفية البسيطة أحاديا أو ثنائيا مصحوبا بقرائن تدلّ على "حرفيّتها"، وهذا ما يدلّ على أنّها صرافم محضة ويؤكّد انفصالها عن الاسم والفعل. بالمقابل، فإنّ غير المحضة جذبها إليه كل من الاسم والفعل في عدد الحروف والخصائص اللغويّة.

وهذه الخصائص المساعدة على التصنيف تدلّ على قيمة ما ذكره النحاة في قرينة العدد المفرّقة بين الصرافم الحرفيّة وقسمي الاسم والفعل، وهذا التصنيف

---

[1] (علّ) يعتبرها البعض أصلا زيدت عليه اللام في (لعلّ)، لكنّ الرأي السائد أنها لغة في (لعلّ)، لهذا فإن ما نصف به (لعلّ) ينطبق على (علّ) لعدم اهتمامنا بلغات الصرافم الحرفية : مغني اللبيب، ج.1، ص.. 154.

[2] الجنى الدّاني، ص. 461.

[3] حرف جواب بمعنى نعم، واسم بمعنى "حقا"، ن.م، ص. 433.

[4] الحرفية بمعنى نعم، واسم بمعنى "حقا" "أكتفي أو حسْب : ن.م، ص.ص. 419-420.

[5] رصف المباني، ص. 253.

[6] أنعمتُ أي أجابت بنعم، نعّم الرجل : قال له نعم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1988 ،ج.14، ص.ص. 215-216.

[7] سوّفته إذا قلت له مرة بعد مرة : سوف أفعل : لسان العرب، ج. 6، ص. 433.

الدّال على انتظام وإن بصفة نسبيّة لا نعتقد فيه بالصّدفة. وليست هذه النسبيّة في عدم انضباط بعض الصرافم الحرفية البسيطة داخل مجموعتها المحضة أو غير المحضة إلا مثيلة لما للاسم أو الفعل من خروج عن بنيتهما التي وضعت لها إلى بنى الصرافم الحرفيّة الأحادية أو الثنائيّة.

إن أوّل ما نلاحظه أن المعمولات المنصوبة والمجزومة محدثة بصرافم حرفية بسيطة ومركّبة إلاّ عمل الجرّ فتحدثه صرافم حرفيّة كلها بسيطة، لم يخرج واحد منها عن هذه البساطة رغم كثرتها (خمسة عشر صرفما من جملة ثلاثة وخمسين صرفما حرفيا بسيطا)، وهذا الاقتران المطّرد بين البساطة وعمل الجرّ والمدعّم بالنسبة المذكورة لم نلحظه في صرافم النصب والجزم.

فالجزم تحدثه صرافم بسيطة : إن، لم ، ومركبة : إمّا، لمّا، كذا الأمر في النصب : (إنّ، أنّ ، لن، كأنّ، لكنّ...) ، ولم تشذّ بقيّة المعاني النحويّة عن الاقتران بهذه الثنائية، وذلك مثل الشرط :(لو، لولا... والنداء: أ، أيا...) والاستثناء : (عدا، إلاّ...).

وترتبط القرائن المحدّدة للصرافم الحرفية البسيطة ببعض "أصول النحو"، فالقرائن النظرية المنهجيّة مقترنة بـ"**استصحاب الحال**" وهو "**إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل**"[1]، كذا الأمر في الصرفم الحرفي، إذ يعتبر بسيطا ما لم يوجد دليل على التركيب، لكنّ العدم لا يعني دائما عدم الوجود، وفي هذا دلالة على ضعف هذا الأصل، ذلك أن "**استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وجد هناك دليل**"[2].

وهذا يعني أن الصرافم الحرفية المركبة لا ترتبط بداهة بهذا الأصل لما تحمله من قرائن لفظيّة مستمدّة من تركيب هذه الصرافم نفسها. وذلك في مقابل الصرافم الحرفيّة البسيطة الخالية في ظاهر لفظها من هذه القرائن. وهذا ما يفسّر تمسّك النحاة بقرينة البساطة أصلا وانعدام الدليل في تحديدهم لهذه الصرافم.

واللافت للنظر في تحديد الصرافم الحرفية البسيطة ما يوجد فيها من تفاعل بين جنس الحروف وعددها. وهذا ما ساهم مع ما ذكرنا من خصائص لغويّة متنوّعة في تقسيمها إلى محضة وغير محضة. وهذا التنوع يدلّ على أن تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة خاضع لنظرة لغويّة عامّة لا يحصرها مستوى لغويّ ما، هذا ما لا يتوفّر في الصرافم الحرفيّة المركبة، إذ أهمّ قرائنها إعرابية.

---

[1] الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر ، 1971، ص. 46 انظر كذلك : ن.م ص.ص. 63-64 ولمع الأدلة في أصول النحو، ص.ص. 86-87.

[2] لمع الأدلة، ص. 87.

2. الصرافم الحرفيّة المركّبة : القرائن الإعرابيّة المحدِّدة

ينجرّ عن درجة تركيب الصرافم الحرفيّة قبولها للتقطيع.

[فـ] "الألفاظ ... من الكم لأنه يمكن في كلّ واحد منها أن يقدّر جميعه بجزء منه. وذلك أن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال"[1].

والمقصود بالأشياء هنا أجزاء الألفاظ التي يمكن أن نمثلها، على قياس شكلي وتصوّر مجرّد، بالصرافم الحرفية باعتبارها ضربا لهذه الأجزاء.

إلا أن الصرافم وإن كانت من الكمّ، فليست ذات قرائن لفظية كمّية دقيقة, فاختلاف الوحدات اللسانيّة في درجة تركيبها يتحدّد بقياس بعضها ببعض. وهو ما يحتّم ضبط الآلية المتحكّمة في درجة التركيب. وتتأسّس هذه الآلية في التراث النحوي على أصلين، يتمثّل الأوّل في محافظة الجزء على معناه في الكلّ:

[فـ] "إذا وُجد المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صحّ ادّعاؤه" [2].

وفي هذا دلالة على مشترك معنويّ بين الكلّ وجزئه. ويتجسّم الأصل الثاني في التغيّر المعنوي،

[فـ]"من الحروف ما يبنى مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغيّر المعنى" [3].

وهذا يعني أنّ معنى المركّب لم يكن لجزأيه قبل التركيب.

وقد ساهم هذان الأصلان المطّردان في التراث في ضبط قرائن إعرابية محدّدة للصرافم الحرفية المركّبة، وساعدا على تصنيف هذه الصرافم فيما اعتمدنا من تصوّر لسانيّ. وفيما يلي جدول الصرافم الحرفيّة المركّبة، نعرضه قبل دراستها والاستدلال عليها لغاية توضيحيّة:

لن، إذن، ألا، أمَا، أيا، هيا،	إلا، ألاّ، هلاّ، أمّا، إمّا، لكنْ، لمّا،	لولا، لوما، كأنّ، كلاّ، لكنّ،

جدول الصرافم الحرفية المركبة : 18 صرفما

ونقصد بالقرائن المرتبطة بما يمكن أن يكون من علاقات إعرابيّة بين مكوّنات جملة ما، وهي صنفان رغم ورودها في التراث بصفة متناثرة غير منتظمة؛ الأوّل قرينة توزيع المواضع الإعرابية؛ والثاني ما يحدثه جزء الصرفم الحرفيّ المركّب في هذا الصرفم من معنى إعرابيّ.

---

[1] المنطق عند الفارابي، ج.1، ص. 93.
[2] رصف المباني، ص. 284.
[3] الأصول في النحو، ج.2، ص. 220.

1.2. التوزيع الموضعي الإعرابيّ

يتمثّل هذا التوزيع الموضعي[1] في أن استدلال النحاة على الصرفم الحرفيّ المركّب استند إلى تأويل نظريّ لا يفهم إلا إذا كان هذا الصرفم في جملة ما مؤثّرا في توزيع مواضعها الإعرابيّة تأثيرا ذا ظواهر مختلفة اعتمدنا عليها في تصنيف قرائن التوزيع الموضعيّ.

أ. تقدّم المعمول على عامل عامله

نقصد جواز عمل المكوّن الواقع بعد الصرفم الحرفي المركب في المكون الذي قبل هذا الصرفم بصفة لم تكن لأيّ من جزأيه قبل أن يتركّب. وهو ما يؤثّر في توزيع بعض المواضع الإعرابيّة. فهذا التوزيع يختلف تشكّله بين حضور الصرفم الحرفي المركّب في الواقع اللغويّ ووضعيّته مؤوّلا قبل أن يتركّب.

وليس الهامّ في هذا الاختلاف في التوزيع، فهو مسجّل في أمّهات التراث، بل إنّ اعتماد النحاة له قرينة في تحديد الصرفم الحرفي المركّب. يظهر هذا خصوصا في الصّرفم "لن" ، وشابهه في هذه القرينة الصرفم "هلاّ" .

فقد ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ "لن" مكوّن من : لا + أنْ[2]. وخلاصة هذا الرأي، حسب ما اعتقده من مراحل، ما يلي :

لا + أنْ :

← لا + ... نْ : حذف الهمزة للتخفيف

← لـ ... + ... نْ : حذف السّاكن الأوّل لالتقاء الساكنين

← لـ ... + ... نْ ← لنْ

ولا يعنينا من هذا آلية الخفة والثقل الحاكمة لهذا التركيب، إنما المقصد الأساسيّ ما صار لِـ "لن" بحكم التركيب من تأثير في التوزيع الموضعيّ، إذ أمكن لما بعده أن يعمل فيما قبله؛ وهو ما لم يكن لجزأيه قبل التركيب.

---

[1] لا نقصد بهذه القرينة ما تستوجبه ما يسمّى في التراث "الحروف المختصّة" من جوار لفظي مباشر يحدّد ما بعدها من قسم كلم أو وظيفة نحوية، فهذا لا يساهم في ضبط تركيب الصرافم الحرفية، وهو مصنّف في التراث تصنيفا دقيقا : انظر مثلا
الكتاب، ج.1، ص.ص. 98-99. ج.3، ص.ص. 8-10، ص.ص 110-111، ص.ص 114-115.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1 ص. 305.
رأي الخليل في (لن) تداوله العديدون نحاة ومفسرين بإحالة عليه أو دون إحالة، شرح المفصّل، ج.5، ص. 15 : يذكر ابن يعيش أن للخليل روايتين في (لن)، والروايتان تشتركان في تركيبها، وتختلفان في وجهي التعليل، إحداهما يوردها سيبويه : الكتاب، ج.3، ص. 5.؛ المقتضب، ج.2، ص. 8،؛ الزجاج، ابو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دت ج.1،ص.ص. 134-135؛ البرهان في علوم القرآن، ج.4، ص. 387.؛ الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، ط 2 ، 1981، ص. 121

"يدلك على ذلك قول العرب : زيدا لن أضرب، لو كان حكم "أنْ" المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام "لا" قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدّم على "لن" لأنه كان يكون في التقدير من صلة "أنْ" المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها جاز تقدّمه عليها على وجه"[1].

فالدليل على أنّ التركيب يغيّر الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب، أنّ التوزيع الموضعي في: [***زيدا لا أن أضرب**] ممتنع على خلاف [**لا أن أضرب زيدا**]. أمّا بعد التركيب، فيجوز [**زيدا لن أضرب**]. فما يدّل على تركيب "لن" هو تشكّل التوزيع الموضعي تشكّلا يكون به المعمول سابقا على عامل عامله بصفة تبرز مدى تعامل المستويين الاشتقاقيّ والإعرابيّ.

وقد وظّف سيبويه بالمقابل القرينة نفسها لإبراز أنّ "لن" على خلاف رأي الخليل غير مركّبة. يقول:

"ولو كانت مركّبة من (لا أنْ) لكان ذلك ممتنعا كامتناع [زيدا لا أن أضرب]"[2].

ومهما كان الاختلاف بين الأستاذ وتلميذه في تغيّر الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب، فليس هذا إلا دليلا على قيمة قرينة **"تقدّم المعمول على عامل عامله"** بوجهيها المذكورين في تحديد درجة تركيب الصرفم الحرفيّ؛ فدور القرينة الثنائيّ وتوظيفه العكسيّ دليل على هذه القيمة.

وفي هذا الإطار العامّ لتقدّم المعمول، اعتبر بعضهم "هلاّ" مركبا من [هل + لا]، وذهب الكوفيّون إلى **"أن "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها. إلا أنّه إذا ركّب مع "لا" ودخلها معنى التحضيض، تغيّر ذلك الحكم، فجاز تقدّم المعمول، وعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال "زيدا هلاّ ضربت"**[3]. وهذا يدعم القول بأنّ تشكّل التوزيع الموضعيّ رهين تركّب الصرفم الحرفيّ.

والمهمّ أنّ التراث يعتمد على الآليّة نفسها في ما اشتركت فيه بعض الصرافم الحرفيّة من خصائص إعرابيّة قبل التركيب وبعده. وذلك في نطاق ما نسمّيه بقانون" التّغيّر الحكميّ"[4].

ب. جواز العطف على الموضع

المقصود بجواز العطف على موضع أن يكون المعطوف لفظا غير معطوف على لفظ سابق يشاركه في علامة الإعراب، بل على موضعه، كقولك "لا رجلَ

---

[1] سرّ صناعة الإعراب . ج. 1، ص. 306..
انظر الرأي نفسه في الإنصاف، ج.1، ص. 213.
[2] شرح المفصل، ج.5، ص. 16.
[3] الإنصاف، ج.1، ص. 213. انظر الراي نفسه في شرح الكافية، ج.4، ص. 39. يذكر سيبويه ان (هلا) مكوّن من (هل) و(لا) دون ذكر للقرينة المعتمدة : الكتاب، ج.3، ص. 5.
[4] لا يعني هذا أن التغيّر الحكمي لا خلاف فيه، انظر في هذا مثلا مناقشة البصريين لهذا الحكم لإبرازهم الاختلاف بين (لن) و(هلا) : الإنصـاف، ج.1، ص. 216.

في الدار وامرأة" ترفع "امرأة" بناء على وقوع "لا رجلَ" في موضع رفع. والحال في الصرافم الحرفيّة المركّبة أنّه، كما يجوز العطف على موضع الجزء المركّب لها، فكذلك يجوز العطف على الصرفم المركّب كاملا. وهو ما يعني اشتراك الجزء مع الكل في التوزيع الموضعيّ. والمثال النموذج في رأي الكوفيّين "لكنّ"، إذ يستدلّون على تركّبها من "إنّ" بجواز العطف على موضعها على غرار "إنّ". قالوا حسب "الإنصاف":

"يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع " إنّ "، فدلّ على أنّ الأصل فيها "إنّ" زيدت عليها "لا" و"الكاف""[1]

إذن نقول في مثل [إنّ **زيدا قائم وعمرا جالس**] [**لكنّ زيدا غاضب وعمرا راض**]. وهذا يبيّن أنّ خصيصة الجزء مماثلة لخصيصة الكلّ في الواقع اللغوي.

أمّا بالنسبة إلى "لكنْ" فإنّ الرأي السائد أنّه مخفّف من "لكنّ"[2]. لذا، فما ينطبق على "لكنّ" ينطبق عليه.

ج. المشابهة الموضعيّة

نعني أنّ ما يضطلع به الصرفم الحرفيّ المركّب من دور إعرابيّ في توزيع المواضع الإعرابيّة شبيه بما يقوم به جزآه قبل أن يتركّب. ومثاله "كأنّ" المركّب حسب بعضهم من: [كَـ + أنّ]. فالأصل في [**كأنّ زيدا أسد**] [**إنّ زيدا كأسد**]:

"قدّمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صار كلمة واحدة ولا يليها إلا المشبّه"[3].

وهو ما يدلّ على أنّ التعديل الموضعيّ هو الغرض من القلب المكاني [**[إنّ...كـ]←[كـ +انّ]**] لإحداث التركيب في الصرفم الحرفيّ[4].

---

[1] الإنصاف، ج.1، ص.ص. 213-214.
انظر كذلك : شرح الكافية، ج.6، ص. 112.

[2] مغني اللبيب، ج.1، ص. 292.

[3] الخضري ، محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، دت ، ج.1، ص. 135، وانظر كذلك :؛ الكتاب، ج.3، ص. 151، ص. 332.؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.ص. 304-305.؛ رصف المباني، ص.ص. 284-285.؛ شرح الكافية، ج.4، ص. 131.؛ الإتقان، ج.1، ص. 219.

[4] ذكر الفرّاء في البحث عن درجة تركيب (كأنّ) قرينة الوصل في الكتابة، إذا اعتبر أن العرب لم تكتبها منفصلة، كما ذكر أن هذا الوصل يجوز أن يكون بفعل كثرة الكلام بها : الفراء، أبو زكرياء: معاني القرآن، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1983 ج.2، ص.ص. 312-313

د. التوزيع الموضوعي بالعوض

المقصود أنّ الصرفم الحرفيّ المركّب بنية مشتقة من بنية نظريّة أصليّة، بحيث يشتمل هذا الصرفم على عنصر يعوّض عنصرا آخر موجودا في البنية الأصليّة التي منها اشتقّ؛ وذلك على هيئة بمقتضاها يكون العوض المذكور مؤثرا في التوزيع الموضعي، بفضل خصائص المعوّض المحذوف، بما يجعله قرينة دالّة على تركيب هذا الصرفم. وذلك شأن الصرفمين "أمّا" و "لولا".

فقد ذكر الهروي (تـ415هـ):

[أنّ "أمّا"] "مركّبة من حرفين، من "أنْ" و"ما"، وذلك قولك... أمّا أنت سائرا سرت معك، قال سيبويه تقديره "أن كنت سائرا سرت معك" فحذفت "كان" من اللفظ وأضمرت وزيدت "ما " لتكون عوضا من حذف الفعل "[1] ،

فـ [ما] عوّضت الفعل [كان] الناصبة لـ"سائرا"، تعويضا لا ينجرّ عنه إبطال النصب، فلا يحدث في توزيع المواضع الإعرابيّة تشكّل مغاير أو تأثير عامليّ مخالف للأصل المقدّر.

وكذلك "لولا" الشرطيّة :

"فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك... فالمعنى : لو انعدم زيد ولو انعدمتم . وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت "لا" ولي "لو" الفعل ظاهرا أو مقدرا، وإذا دخلت "لولا" كان بعدها الاسم، فهذا يدلّ على أن "لا" نائبة مناب الفعل "[2]،

على هذا، فالاسم بعد [لولا] مرتفع بفعل نابه الصرفم [لا] في [لولا] بما أثر في التوزيع الموضعي، وهذه آلية دالّة على تركيب الصرفم [لولا] .

هـ. التوزيع الموضعيّ بالحذف

نعني بهذا ما ينشأ عن حذف جزء من الصرفم الحرفي المركب من دلالة على هذا المركب نفسه، إذ ينتج عنه لزوما تأثير في التوزيع الموضعي، بحيث يدلّ الحذف على تلازم ثنائيّ بين مكوّنات الصرفم الحرفيّ وما يليه.

تنطبق هذه القرينة على صرفم الجزاء [إمّا]، وفي هذا قال الهروي:

"تكون [إمّا] جزاء بمعنى [إن] وتكون [ما] زائدة للتوكيد، وتدخل معها نون التوكيد كقولك "إمّا تأتيني آتك" و"إمّا ترينّ زيدا فأكرمه" والتقدير [إن تأتني] و[إن تر]"[3].

---

[1] الهروي، علي بن محمد النّحوي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملحي، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، 1981، ص.ص. 146-147

[2] رصف المباني، ص.ص. 362-363.

[3] الأزهية، ص. 142. انظر كذلك : ؛ رصف المباني، ص. 186؛ الجنى الدّاني، ص. 535؛ الإتقان في

فحذف [ما] من [إمّا] يقتضي لزوما حذف نون التوكيد من الفعل الوارد مباشرة بعد [إن]. لكنّ هذا لا يعني من الزاوية الشكليّة المحضة أن وجود [إمّا] يعني مباشرة وجود النون الثقيلة. وذلك إذا ذكّرنا بـ [إمّا] الذي للشك والتخيير المعتبر في التراث صرفما حرفيّا بسيطا[1].

وتتمثّل خصيصة قرائن التوزيع الموضعيّ في إبراز ما يمكن أن يقدّمه المستوى الإعرابيّ إلى المستوى الاشتقاقيّ. وفي هذا دلالة على ما بينهما من تعامل. وهذه القرائن دليل على حسن استغلال النحاة للتوزيع الموضعيّ في تقديرهم للبنى النظريّة بصفة تقرّب المسافة بين هذه البنى والبنى المنجزة.

2.2. أثر الجزء الأخير في عمل الكلّ

نقصد بهذا أن يؤثّر الجزء الأخير بعمله الذي كان له قبل أن يتركّب في عمل الصرفم الحرفيّ المركّب. وقد مثّل هذا الأثر قرينة هامّة في التراث لتحديد بعض هذه الصرافم.

وتنطبق هذه القرينة على الصرافم العاملة (لن، إذن، لكنّ، كأنّ). وتختصّ الثلاثة الأولى منها باشتراكها في الانتهاء بحرف النون، الجزءِ الذي بقي من الصرفمين العاملين(أن، إنّ) بعد التركيب باعتبار أن كليهما يمثّل الجزء الأخير المؤثّر عملا في هذه الصرافم الحرفيّة المركّبة.

سبق أن رأينا في (2-1.أ.) أنّ الخليل يعتبر [لن] مركبة من [لا+أنْ][2]. فقد تأسّست بنية هذا الصرفم على وجه يبرز أن عمل [لن] متأتّ من أنْ. وهذا ما يدلّ على أثر الجزء في الكلّ[3]، دلالة تدعم كون [لن] صرفما حرفيّا مركّبا.

ومثلها [إذن]. فقد ورث عمل النّصب من جزئه الأخير.

علوم القرآن، ج.1، ص. 201.
[1] الأزهية، ص. 143.
[2] رصف المباني، ص. 355.
انظر الراي نفسه في : الكتاب، ج.3، ص. 305؛ المقتضب، ج.1، ص. 7؛ شرح المفصل، ج.5، ج. ص.15 ؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 305.؛ معاني القرآن وإعرابه، ج.1، ص.ص. 134-135 الطبرسي، أبو علي: مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الفكر ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1957 ج.1، ص. 138 البرهان، ج.4، ص. 387.
3- يفترض الأستاذ الأزهر الزناد قياسا على تصوّر الخليل في (لن = لا + أن) أن (لم) مكوّن من (لا + أم)، وهو قياس على قيمته التأليفية لم ترتبط به زاوية العمل التي نعتمدها، فـ (أن) مؤثر في عمل (لن)، أما (أم) فغير مؤثر في عمل (لم) : الزناد، الأزهر: المعجم في اللغة العربية : تولّده وعلاقته بالتركيب. أطروحة دكتورا دولة (مرقونة) ، كلية الآداب بمنوبة ، تونس، 1988 ،ص 355.

[فـ]"من الكوفيين من زعم أنّ (إذن) مركبة من (إذ) الظرفية و(أن). فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ (أن) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيبا واحدا "[1]،

لكنّ هذا التركيب لم يخف أثر الجزء الأخير في الكلّ. فالتقدير مبرز له، شاهده الدليل اللفظي وقرينته الوسم الحكميّ.

ومثلها [لكنّ]. فقد رأى بعض النحاة أثر [إنّ] فيه. فحسب الفرّاء:

"إنما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها لأن أصلها إن عبد الله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا "[2]

فاشتراك الجزء والكلّ في العمل يقتضي هنا أن عمل الكلّ متأتّ من الجزء.

أمّا [كأنّ] ، فالرأي الغالب في التراث أنه مركّب من [كـ+إنّ] ، قال سيبويه:

"وسألت الخليل عن كأنّ، فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة "[3]،

والهامّ في هذا أن الجزء بقي محافظا على عمله بعد التركيب.

إنّ المشترك بين هذه الصرافم الحرفيّة المركّبة ما بينها من شبه لفظيّ مقترن بتماثل في جنس العمل. فقد أثر الجزء الأخير في الكلّ بصفة تشير إلى أنّ قرينة العمل دالّة على الصرفم الحرفيّ المركّب وعلى عمل هذا الصرفم في الوقت نفسه.

لكنّ هذا المشترك المتبقي من الأجزاء الأخيرة بعد التركيب هو حرف النون بصفة تدعو إلى التساؤل عن مدى اعتبار هذا الحرف مقترنا بموقعه الأخير حرفا رامزا للعمل [4]، ويتأكّد هذا التساؤل إذا ذكرنا أنّ بقية الصرافم البسيطة المنتهية بحرف النون صرافم عاملة كلها : (مِن، عن، إنْ، أنْ، إنّ، أنّ)، ولا يعتبر الصرفم نعم خارجا عن هذه الرمزية لوجود النّون أوّلا لا آخرا.

ويمكن أن ندرج ضمن هذا المشترك المؤثّر في العمل ما :

---

[1] رصف المباني، ص157؛ معاني القرآن وإعرابه، ج.2، ص.66؛ الجامع لأحكام القرآن، ج.10، ص5.

[2] معاني القرآن، ج.1، ص. 465.

انظر تقريبا الرأي نفسه في : الصّاحبي في فقه اللغة، ص. 171.

[3] الكتاب، ج.3، ص. 151.؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.ص. 304-305.؛ الجنى الداني، ص. 568؛ رصف المباني، ص. 284؛ مغني اللبيب، ج.2، ص. 191؛ شرح الكافية، ج.4، ص. 131؛ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج.1، ص. 135؛ الإتقان، ج.1، ص. 219.

[4] انظر رمزية النون في : العلوي (1996) ، ص ص 103-106

"المسلطة، وهي التي تجعل اللفظ متسلطا بالعمل بعد أن لم يكن عاملا نحو (ما) في (إذ ما) و(حيثما) لأنهما لا يعملان بمجرّدهما في الشرط، ويعملان عند دخولها عليهما"[1].

وما يعنينا في هذا الصرفمُ [إذما] الذي اعتبر في التراث صرفما حرفيّا[2]، مأتى عمله من دخول [ما] على [إذ] بصفة تدلّ على تركيبه.

بناء على هذا، فإن الجزء الأخير هو المؤثّر في عمل الصرافم الحرفية المركّبة، وهو إذن أقرب من الجزء الأوّل إلى معمولات هذه الصرافم. دليل ذلك أننا لم نلحظ أثر الجزء الأول في عمل الكلّ إلاّ في الصرفمين [إمّا] الشرطية [إنْ + ما]، و[لمّا] الجازمة [لمْ + ما]. فالجزء الأول ،عدا الاستثناء المذكور، ليس إلاّ عنصرا محايدا لا تأثير له في عمل الكلّ سواء كان هذا العنصر قبل التركيب غير عامل مثل "إذ" في "إذن" و "إذما" ،أو "لا" في "لن" و "لكنّ"، أو عاملا شأن "كـ" في "لكنّ" و "كأنّ".

ونجد في التراث تأويلا طريفا لصرفم الاستثناء "إلاّ" لا يقوم على أثر أحد الجزأين في عمل الكلّ، ولا يخضع لما يحكم الصرافم الحرفيّة من قانون التحوّل الحكمي بعد تركيبها. فقد ذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين، إلى أنّ "إلاّ" مركّب من "إنّ" المخفّف إلى "إنْ" والمدغم في "لا"[3] وارتأى **"أن كلّ واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب، فنصب باعتبار (إنّ)** {قام القوم إلا زيدا} **ويرفع باعتبار (لا)**[4] " في مثل "ما قام أحد إلاّ زيد".

والهامّ هنا عدم تأثير الجزء في الآخر، إذ بقي كلاهما على عمله بعد التركيب، وهو ما لم نلحظه في بقية الصرافم الحرفية المركبة، ولا يخفى ما في هذا الرأي من تكلّف بدليل نقضه بأكثر من حجّة [5]، ولكنّ الهامّ فيه فكرة تطويع الصرفم الحرفي المركّب من خلال جزأيه للانسجام مع سياقات إعرابية مختلفة.

لكنّ هذا الرأي لا يربك، لندرته، ما ذكرنا من انتظام نسبي مسيّر للعلاقات بين جزأي الصرافم الحرفيّة المركبة، فقد بيّنا أن الجزء الأخير أكثر تأثيرا في الدلالة على العمل من الجزء الأول .

---

[1] البرهان، ج.4، ص. 408.

[2] المقتضب، ج.2، ص. 47.

[3] لمع الأدلة... ص. 75.؛ الجني الداني، ص. 517؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج.1، ص. 261؛ معاني الحروف، ص. 135.

[4] لمع الأدلة، ص. 76؛ الزجاجي، أبو القاسم: كتاب اللامات، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط2 ، 1985 ص. 38

[5] الإنصاف، ج.1، ص.ص. 264-265.، لمع الأدلة، ص.ص. 76-77.

إن اللافت للنظر في هذه القرائن الإعرابيّة قيامها على ما احتاجه النحاة من بنى نظريّة عللوا بها تركيب الصرافم الحرفية. ورغم ما في تعليلهم من أوجه تكلّف، فإننا نؤكّد على قيمته لما له من قدرة على تفسير العلاقة المتينة بين البنى النظرية والبنى المنجزة.

[ذلك] "**أن العلل النحوية ليست دائما مجرّد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية**"[1].

وهذه الغاية لا يمكن التوصّل إليها إلا بإبراز ما خفي في مستوى التصوّر النحوي. وهو ما نلحظه فيما ذكره النحاة من علل مساهمة في تأسيس القرائن الإعرابيّة.

ولم يقتصر دور النحاة في بحثهم عن درجة التركيب على آلية التعليل، بل تجاوزه إلى إثارة قضيّة نظريّة هامّة، لم يغفلها المحدثون كذلك، مدارها التساؤل عن كيفية التحاق صرفم حرفي بآخر في الاشتقاق[2]. وهذا يعني بداهة أن هذا التركيب يتجاذبه المستويان الاشتقاقي والإعرابي. ويتّضح هذا خصوصا في الصرافم الخاضعة لآلية العوض والحذف في القرينة الموضعية المذكورة .

فالعوض بركنيه (المعوِّض والمعوَّض)، في "أمّا" و"لولا" قائم على أقسام غير متجانسة، إذ عوّض كلّ من "ما" و"لا" الفعل بصفة نتساءل معها عن موضع المعوِّض، أموضع اشتقاقيّ في نطاق صرفم حرفيّ مركّب أم إعرابيّ خارج بداهة عنه ؟

كذا الأمر بالنسبة إلى الحذف ممثّلا في اعتبار "ما" في "إمّا" زائدة يمكن حذفها، فهل هذه الزيادة بعمليّة إعرابيّة تصريفيّة أم هي بعملية سابقة للمستوى التصريفيّ أي بعمليّة اشتقاقيـّة[3] ؟

إن اعتبار موضع "ما" الزائدة موضعا اشتقاقيا يقتضي "**إدراج الزيادة في الاشتقاق لا في المحلّ الإعرابي للبنية الإعرابية المحدّدة**"[4]. وهو ما نعتبر معه إمّا الجزائيّة صرفما حرفيّا مركّبا، حصل التركيب بين مكوّنيه بالاشتقاق، وهذا "**لا يعني سوى أن " إمّا " أداة واحدة مركبة بأداتين، أضيفت الثانية منها إلى الأولى في مستوى صرفيّ غير إعرابيّ**" [5].

---

[1] مهيري، عبد القادر، "التعليل و نظام اللغة"، ص177. في ح.ج.ت، ع. 22، 1983، ص175-189.
[2] الشريف، محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون. جامعة منوبة ، منشورات كلية الآداب، تونس ، 2002 ج.2، ص. 898
[3] استقينا هذا التساؤل من " ن.م، ج.2، ص. 896.
[4] ن.م.ج 2 .، ص. 898.
[5] ن.م، ج.2-، ص. 898. يرى محمد صلاح الدين الشريف أن الخليل يعتبر أن تركيب (إمّا) وقع في بناء

ونجد في التراث وعيا عميقا بهذه القضية، يتمثّل في الإشارة إلى نوعي تركيب الصرافم الحرفية، التركيب بالاشتقاق، والتركيب بالإعراب. والأمثلة في هذا عديدة. من ذلك أن ابن هشام قد ذكر أثناء إيراده آراء مختلفة في درجة تركيب كأنّ أن أكثر النحاة يقولون بأنه "**لا موضع لأنّ وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة**"[1]، وهذا ينفي بداهة اعتبار أنّ ذا موضع إعرابيّ ويؤكّد التركيب بالاشتقاق.

وقد نبّه النحاة بالمقابل لهذا إلى الصرافم الحرفية غير المركبة وإن أوهم الإدغام فيها بعكس ذلك، قصدوا بذلك أنّ ما يبدو صرفما مركبا ليس إلا صرفمين منفصلين ، كلاهما على المستوى الإعرابيّ مستقلّ عن الآخر لفظا وموضعا إعرابيّا، فقد ذكر ابن هشام أنه "**ليس من أقسام (إلاّ) التي في نحو (إلاّ تنصروه فقد نصره الله) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية** "[2]، على هذا، فلا مجال للحديث عن صرفم حرفيّ مركّب، إنّما عن صرفمين بسيطين لا يجمعهما تركيب بالاشتقاق .

وكذا اعتبر الصرفم "ألاّ" المكوّن من "أنْ" الناصب للفعل و"لا" صرفم النفي، فقد عدّه النحاة كلمتين لا كلمة واحدة مركبة[3]، ولم يشذّ عن هذا "ألاّ" و"أما"، إذ يعتبر كلاهما صرفمين لا صرفما واحدا مركبا[4].

والجامع بين هذه الثنائيات من الصرافم أنها تحلّل في المستوى الإعرابي إلى مكوّنيها المباشرين: [ألا= أن+لا] ، على عكس الصرافم المركّبة تركيب اشتقاق، وليس إيرادنا لهذه الأمثلة إلا لإبراز وعي النحاة بالفرق بين التركيب بالاشتقاق وما ليس مركبا وإن أوهمت بنيته بعكس ذلك .

وفي هذا الإطار، فإن الوحدات اللغوية المكوّنة من "الحرف المشبّه بالفعل "و ما الكافّ لعمله إنّما ... ، وكذا في ربّما، لا تعتبر صرافم مركّبة، فكلّ وحدة منها تتكوّن من صرفمين حرفيّين بدليل إمكانية الفصل بينهما على المستوى

الكلمة قبل ان تدخل الاعراب : ن.م، ج.2، ص. 915.

[1] مغني اللبيب، ج.1، ص. 191 التأكيد على تركيب الأجزاء في كلمة واحدة (صرفم حرفي مركب) مطّرد في التراث، انظر مثلا ا لرأي في (كأن) في : رصف المباني، ص. 285؛ الجني الداني، ص.ص. 570-569؛ الكتاب، ج.3، ص. 151 (رأي الخليل)؛ انظر كذلك (إذن) في : رصف المباني، ص. 157

[2] مغني اللبيب، ج.1، ص. 73، انظر الرأي نفسه في : رصف المباني، ص. 178؛ الجني الداني، ص. 522-521

[3] مغني اللبيب، ج.1، ص. 74؛ رصف المباني، ص. 170؛ الجني الدّاني، ص. 510.؛ كتاب اللامات، ص. 37.

[4] الجني الداني، ص.ص. 383-384، ص. 392.

الإعرابي دون أيّ إرباك لبنية هذه الوحدات أو لبنية الجملة التي احتوتها، ويتدعّم هذا الاعتبار بالدليل الاشتقاقي المتمثّل في أن هذه الوحدات تخرج عمّا حُدّد في التراث للصرافم الحرفية المركّبة من عدد أقصى في الحروف (خمسة حروف)، من ذلك كأنّما : ستّة حروف، لكنّما : سبعة حروف.

خاتمة

لقد حدّد الصرفم الحرفيّ البسيط في التراث اللغويّ بقرائن نظريّة منهجيّة وأخرى إجرائيّة، ذكرها النحاة وإن بصفة متناثرة غير منتظمة. لكنّ ما ذكروه في الصرافم الحرفيّة البسيطة من قرائن لفظيّة دالّ على درجة عليا من التجريد لأنه مرتبط بتحليل ذرّي لبنى لا تحمل بداهة قرائن لفظية تحدّد بها هذه الصرافم البسيطة، ومعبّر، في الوقت نفسه، عن نظرة تأليفيّة بين هذه الصرافم، مثّلتها أساسا المقارنات الصوتميّة ومراعاة النظير، وهو ما يمكن أن يحيل على إمكانيّة دراسة الصرافم الحرفيّة البسيطة، دراسة تساعد هي بدورها على البحث في الصرافم الحرفيّة المركّبة بحثا صوتميّا رمزيّا يضطلع فيه الصوتم الرمز بدور دلاليّ رمزيّ.

ومع أنّ التراث اللغويّ العربيّ مثّل مصدر المادّة العلميّة الأساسيّة في هذه الدراسة، فإنّ هذه المادّة على ثرائها وتنوّعها لم تمثّل في هذا التراث مشغلا أساسيّا يضاهي ما حازته معاني الصرافم الحرفيّة من أبواب وكتب خاصّة بها، كذا الأمر بالنسبة إلى البحث اللسانيّ الحديث، فقد بدا لنا غير مستثمر لهذه المادّة في مقاصده اللسانيّة الحديثة الدارسة للصرافم الحرفيّة باعتبارها وحدات لسانيّة ذات خصائص شكليّة لفظيّة .

ويمثّل البحث في درجة تركيب الصرافم الحرفيّة نموذجا لكيفيّة البحث في وحدات لسانيّة مخصوصة خاضعة لقرائن شكليّة لفظيّة يمكن التأليف بينها بتصنيفها إلى ثلاثة أصناف :

أ- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا دالاّ على بساطتها : لا، لم، لن ...

ب- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا خطيّا إلى بسيطين بصفة تدلّ على تركيبها : لولا، لوما ...

ج- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا مؤوّلا حسب بنى نظرية إلى بسيطين أو ثلاثة بصفة تعيّن تركيبها : لكنّ، كلاّ ...

والمشترك بين هذه الأصناف الثلاثة خضوعها للتحليل الاشتقاقيّ حسب قرائن شكلية لفظية ساهمت في هذا التصنيف الثلاثيّ الذي يبرز طواعية الصرافم الحرفيّة رغم كثرتها وتنوّعها على الاندراج ضمن مجموعات محدّدة وقرائن معيّنة .

ولا يخلو ما حدّدنا من قرائن مختلفة من نسبية نراها بديهية لبداهة وجودها في قرائن الاسم والفعل، وهذه النسبيّة ليست إلا وليدة ما في بنى الصرافم الحرفية من صفات يتعذّر معها انسجام كلّ هذه الصرافم في نوع واحد من القرائن، وهذا ما يمكن أن يدلّ على أن النحاة كانوا يستندون إلى التأويل في حدوده التي اعتمدوها اجتنابا لكلّ تعسّف وتكلّف. مع هذا فإنّ بعض ما حدّده النحاة من بنى نظريّة ليس مقنعا كلّه لما في بعضها من تكلّف ملحوظ وإن دلّ على كيفية تفكير يبرز حرصا على تفسير شبيه بما ذكروه في تأويلهم لبعض الأسماء والأفعال.

إن البحث في درجة تركيب الصرافم الحرفيّة مرتبط بقضايا نظرية هامّة، منها وهْم التداخل بين التركيب بالاشتقاق والتركيب بالإعراب، فالصرافم الحرفيّة خير نموذج لما تماثل لفظه واختلف تركيبه، ومردّ هذا الوهْم انسجام الصرافم الحرفيّة المركبة مع مفهوم متّسع للاشتقاق.

وقد مثّلت الصرافم الحرفيّة نموذجا أمثل لمدى تعامل المستويين الاشتقاقيّ والإعرابيّ، ظهر هذا أساسا في القرائن الإعرابيّة المحدّدة لتركيب هذه الصرافم بصفة تبرز عدم انغلاق بناها النظريّة، وتظهر أن التأويل يمكن أن يربط بين بعض المستويات النحويّة.

لكنّ القرائن الإعرابيّة لا تستقرّ قيمتها إلاّ إذا سلّمنا بالمقاربات التي اعتمدناها من التراث، وذلك لما فيه من تعدّد الآراء واختلافها، فالقول في الصرفم الحرفيّ الواحد بالبساطة والتركيب قول مطّرد لم تنج منه إلاّ صرافم حرفيّة قليلة، بل إن كيفية تركيب الصرفم نجد له أكثر من رأي.

وقد تنوّعت القرائن في تحديد الصرافم الحرفية البسيطة والمركبة، فهي معنوية ونظرية منهجية وصرفية وإعرابية، وفي هذا دلالة على اجتهاد النحاة في تتبّع هذه القرائن لاعتماد ما يلائم منها الصرافم الحرفية نظرا إلى اختلاف هذه الصرافم نوعا وصنفا ودرجة تركيب .

إن البحث في بنى الصرافم الحرفيّة وضبط قرائن درجة تركيبها بدا لنا مفتقرا إلى قالب نظريّ مجرّد جسّمه النحاة في الوزن والصيغة بالنسبة إلى الاسم والفعل ومنعوه الصرافم الحرفيّة، حكمهم في ذلك ما في بناها من خصائص لغويّة وكيفية تصوّرهم لهذه البنى، لكنّ هذا لا يمنع البتّة من مراجعة هذا التصوّر للبحث عن القوالب المجرّدة التي يمكن أن تحكم هذه الصرافم حسب ما فيها من سمات لفظيّة لغويّة، إذ لكلّ مجسّد مجرّد وإن لم نحتج إليه ونع به.

ولا تكمن قيمة ما ضبطه النحاة فيما ذكروه من مادّة نوعا وتأويلا وتعليلا فقط، بل كذلك فيما يمكن أن يطرحه من تساؤلات حول علاقة التصوّر النحويّ في هذا المبحث بالتصوّر الإيتيمولوجي خصوصا أن كليهما يستند إلى مرجعيّة الشبه اللفظي بين البنى اللغويّة وإن اختلفت الآلية والرؤية .

ومن فوائد الدراسة الشكليّة ما يمكن أن يقدّم نتائج متعلّقة بالمعنى، فدرجة تركيب الصرافم الحرفيّة قد تنبئ عن عدد المعاني النحويّة في هذه الصرافم، فبعض الصرافم الحرفيّة البسيطة، خصوصا صرافم الجرّ، أكثر عددا في معانيها، بالمقابل فبعض الصرافم المركّبة، نخصّ بالذكر ما احتاج منها إلى التأويل، فذات معان نحويّة قليلة (مثل : لكنّ، كلاّ...)، لا نعني بهذا حكما لسانيّا عامّا ينطبق على كلّ الصرافم الحرفيّة، بل المقصد الإشارة إلى ما يمكن أن يكون آفاق بحث يدرس العلاقة بين بنى الصرافم الحرفيّة ومعانيها عددا ونوعا .

توفيق العلوي

جامعة المنار

المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة

المراجع المذكورة

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد، معاني القرآن (ج1 +ج2) تحقيق فائز فارس، ط 2، 1981، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة.

الإربلي، علاءالدين، جواهرالأدب في معرفة كلام العرب ، شرح وتحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ،1984 .

أرسطو، كتاب العبارة ،المجلد الأول، تحقيق فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999.

الاستراباذي رضي الدين، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982

- شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة، 2000 .

الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الاعراب، تحقيق سعيد الافغاني، دار الفكر 1971.

- الانصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر،دت.

- لمع الأدلة في أصول النحو،د ت،عطية عامر

الأندلسي، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، دار الفكر بيروت، ط.2، 1983.

ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.

- سرّ صناعة الاعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985.

حسّان، تمام: اللغة العربيّة معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، دت.

الخضري، محمّد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة القاهرة، د.ت

الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، دت.

الرّماني، أبو الحسن، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1988.

الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د.ت.

الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس لبنان، ط 4، 1982.
- كتاب اللامات، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط.2، 1985.
الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط 3، 1980.
الزنّاد، الأزهر: المعجم في اللغة العربيّة : تولده وعلاقته بالتركيب، أطروحة دكتورا دولة (مرقونة)، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1998.
ابن زرعة، أبوعلي، منطق ابن زرعة، تحقيق جيرار جيهامي ورفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، سلسلة علم المنطق، 1994.
ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1988.
ابن سينا، أبو علي الحسين: أسباب حدوث الحروف، تحقيق محبّ الدين الخطيب بيت الحكمة، قرطاج تونس، 2002.
سعد، محمود: حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف الإسكندرية،دن، دت.
سيبويه، أبوبشر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالرياض، ط 2، 1982
السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ت.
- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، لبنان، 1984.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب ، مصر ، 2001.
الشريف، محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلد 16، تونس، 2002.
الصغير، محمود أحمد: الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001.
الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الفكر ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1957.
ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، دت .
الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت دت.
ابن فارس، أبو الحسن ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربفي كلامها، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، 1964 .
مقالة " كلا "، رسالة منشورة مع رسالتين أخريين للكسائي والرازي بعنوان "ثلاث رسائل" ، تحقيق عبد العزيز الراجكوتي، المطبعة السلفية بمصر .
الفارابي، أبو نصر، المنطق عند الفارابي، ج 1، دار المشرق، بيروت، 1985.
الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب ط 3. 1983 بيروت.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصريـة، ط 2. دت.
القيسي، أبو محمد مكي، شرح كلا وبلى ونعم ، تحقيق حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت .
كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف. دراسة في اللغة والأصول، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000 .
الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم دمشق، 1985.
المبرّد، أبو العبّاس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دت.
المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983.
المهيري، عبد القادر، التعليل و"نظام اللغة"، في : حوليات الجامعة التونسية، ع 2 ،1983 ، ص.ص 175-189.

ابن منظور ، لسان العرب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
ابن هشام، جمال الدين:، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
- مغني اللبيب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1987.
ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت.
أبو السعود، حسنين الشاذلي، الأدوات النحوية وتعدّد معانيها الوظيفيّة، دار المعرفة الجامعيّة الإسكندرية، 1989.
الهروي، علي بن محمّد النحوي، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي مجمع اللغة العربية بدمشق، 1981.
الهلالي، هادي عطية مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986.

Bloomfield, Leonard. :1970, Le langage, Payot, Paris.
Cervoni, Jean. :1991, La préposition, Editions Duculot, Paris.
Gougenheim, G. :1959, y a-t-il des prépositions vides en Français ? Le Français Moderne 27 : 1-25.
Gross, M. :1981, La formalisation des langues naturelles, Pour la science 47 : 96-104.
Jespersen, Otto. :1971, La Philosophie de la grammaire, Les Editions de Minuit, tra. de l'anglais par Anne-Marie Léonard .
Mehiri, A. :1973, Les théories grammaticales d'Ibn Jinni, Publications de l'Université de Tunis .
Peterfalvi, Jean-Michel. :1978, Recherches expérimentales sur le symbolisme phonétique, CNRS, Paris .
Moignet, G. :1981, Systématique de la Langue Française, Editions Klincksieck, Paris .
Pottier, B.: 1961,sur le système des prépositions , Le Français Moderne 29, 1-6.

المنوال العرفاني في دراسة "الأسْمَنَة"

والأسماء المتّصلة بالفعل في العربيّة

توفيق قريرة
جامعة منوبة. تونس
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث

"الأسماء المتّصلة بالأفعال" هي في التراث النحوي قسم من الأسماء تتعلق بالأفعال من جهة الاشتقاق. ويدرس هذا التعلّق في بعض الأنحاء الغربيّة الحديثة ضمن ما يعرف بالأسمنة (أو الإسماء). وقد عادت بعض الاتّجاهات اللسانيّة الحديثة ومن بينها النحو العرفانيّ إلى هذا المفهوم اعتمادا على آليّات حديثة. فأثيرت أسئلة منها ما تعلّق بالصلة بين المعجم والصرف والإعراب لبيان الأسمنة أهي ظاهرة معجمية أم صرفيّة. ورأى بعض العرفانيّين أنها مسألة تدريج تمتد بين المغرق في التجريد (أو الخُطاطي) والملموس (أو العينيّ)؛ ومنها ما اتّصل بتوريث الأفعال شيئا من دلالتها للأسماء المؤسمَنة وخصوصا علاقتها بالمكوّن الأبرز المُسمى مَسَارا (الفاعل طرازيّا) والمكوّن الأقل بروزا المُسمّى مَعْلَمًا (المفعول). هذه القضايا وغيرها ستكون منطلقنا في دراسة الأسماء المتّصلة بالأفعال من وجهة نظر أخرى هدفها الاستفادة من بعض النظريّات اللسانيّة الحديثة في تطوير الدراسات النحوية.

الكلمات المفاتيح : نحو، عرفان، أسماء متّصلة بالأفعال، أسمنة، بنية، تجنيب، فحص، استرسال، سكيمة ، مسار ،معلم.

Résumé :

«Les Noms reliés aux verbes» est un terme qui désigne chez les grammairiens arabes une classe de noms qui établissent une relation de dérivation intercatégorielle avec le verbe. C'est une sorte de « Nominalisation » puisqu'il s'agit entre autre de passage d'une structure verbale à une structure nominalisé (nom d'action, non d'agent...). Cet article propose, en s'appuyant sur les principes de la grammaire cognitive, trois idées capitales: i) le continuum entre lexique, morphologie et syntaxe fait que la nominalisation serait une question de gradation entre un niveau abstrait (schématique) et un niveau concret (niveau des instances), plutôt qu'un procédé lexical ou morphologique ; ii) les nominalisations reflètent un changement au niveau de l'attention portée sur les entités (choses ou relations); et peuvent, structurellement, hériter des propriétés fonctionnelles du verbe; iii) les nominalisations forment une structure médium en taille, qui se situe entre un verbe simple et une phrase complète; ce qui fait que le verbe désigne un procès bien limité, mais la nominalisation prive les noms de cette limitation .

تمهيد

بُني جانب هام من حداثة التفكير اللساني على أساس تناول مفاهيم لغوية قديمة بمنظار لساني جديد؛ ويعدّ مفهوم الأسمنة (Nominalization) واحدا من هذه المفاهيم فلقد عاد إليه النحو العرفاني (cognitive grammar) مع "رونالد لنقاكر" (Ronald .W. Langacker) ليثبت من خلاله مبدأ رئيسيا من مبادئه؛ وهو الاسترسال بين المعجم والنحو، ولينقد فكرة هيمنت على التفكير النحوي قديمه وحديثه هي مركزية التركيب (الإعرابيّ) بالنسبة إلى بقية المستويات الدلالية والصرفية والاشتقاقية.

وبما أنّ" الأسمنة" اصطلاح يطلق على الوحدات اللغوية التي تجري مجرى الأسماء و تبنى في الأصل من الأفعال أو غيرها من المكوّنات غير الاسميّة، فإنّه يتقاطع في كثير من أركانه مع متصوّر نحويّ يظهر فيه هذا التعامل بين ضرب من الأسماء متّصلة بالأفعال (من جهة الاشتقاق و المعنى والعمل الإعرابي) والأفعال التي اتّصلت بها. ولهذا التعامل أطلق عليه النحاة العرب مصطلح " الأسماء المتّصلة بالأفعال" .

وبناء على هذا التقاطع بين المفهومين العربي والغربي رأينا من النافع الرجوع في ضوء دراسة الأسمنة من وجهة نظر النحو العرفانيّ إلى هذا الضرب من الأسماء لإثارة قضايا ثلاث:

- أوّلها حقيقة العلاقة بين المصادر والصفات والأفعال المتّصلة بها أهي علاقة "اشتقاقية" أم إعرابية أم هي علاقة استرسال بين المستويين المعجميّ والنحويّ مثلما صرّح به العرفانيّون وأضمرته بعض من أفكار النحاة العرب القدامى.
- ثانيها أنّ العرفانيّين يَعتقدون أنّ الأسمنة تؤدّي إلى إبراز إدراكيّ لمُكوّن من المكوّنات التي لها صلة بالفعل كالفاعل والمفعول به والظرف. فأسمنة اسم الفاعل مثلا هي إبراز لمكوّن الفاعل باعتبار علاقته المخصوصة بالفعل، وأسمنة اسم المفعول هي إبراز لمكون المفعول باعتبار علاقته المخصوصة بالفعل. وهذا الإبراز الإدراكيّ للمكوّنات ذات الصلة بالفعل والذي يصطلح عليه العرفانيون بالتجنيب (profiling) يعتبر في رأيهم أهمّ سمات الأسمنة وأهدافها. وبناء على هذا المعطى سنعقد في البحث فقرة نهتمّ فيها بالأسمنة والتجنيب وفيها نبرز الدلالة التي تستفاد من أسمنة بعض الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وصيغة المبالغة.

- ثالث القضايا تناول جملة من المسائل التي تثار عند الانتقال من الجملة الفعلية إلى شبه الجملة أو من التركيب الإسنادي إلى التركيب شبه الإسنادي. ويعتقد العرفانيّون أنّ الفارق ليس مُجَرَّد انتقال اختياريّ من عمل الفعل في الأولى إلى عمل الاسم في الثانية لمجرد المشابهة بين المكوّن الفعليّ والمكوّن الاسميّ، بل إنّ وراء أسمنة المركبات الإسناديّة في رأيهم رؤى مختلفة للكون المُدْرَكِ.

1. في معنى الأسمنة والمفاهيم العرفانيّة ذات الصلة بها

1-1. الأسمنة وأصنافها

تعرّف الأسمنة بأنّها:

"كلّ وحدة نحوية تُعَامَلُ مُعَامَلة الاسم أو المركب الاسمي غير أنّها تبنى من مكون آخر ليس باسم" [Trask ;1999 :204]

مثال ذلك أنّ اللفظة "arrival" (وصول) في اللغة الإنكليزية هي أسْمَنَة من الفعل arrive (وصل). والأسمنة أصناف. فأبسطها وأكثرها تواترا الأسمنة من الفعل المذكورة سابقا ومنها ضرب ثان تتم فيه أسمنة المركب الفعلي (verb phrase) مثل (study volcanoes) (يَدْرُسُ البَرَاكينَ) للحصول على مركب اسمي (phrase noun) مثل (studying volcanoes) (دراسة البراكين) [السابق: ص 205]. وغير هذا الضرب ضرب ثالث من الأسمنة يكون مصدره الجمل التامّة من نوع (Susie smokes) (سوزي تدخّن) منها تؤسمن مركبات اسميّة من نوع (That Susie smokes surprise me) (يفاجئني [أنّ] سُوزي تدخّن). وهناك ضرب رابع تحدث فيه الأسمنة من الصفات (adjectives) مثل الصفة الصفة (poor) (فقير) في الجملة (The poor are always with us) (الفقير دائما معنا) التي تأسمنت فاستقلّت عن منعوتها [Trask ;1999 :205].

1-2. الأسمنة عند لنقاكر

لا يخرج "لنقاكر" (Langacker ;1991 :22- 50) عن مفهوم الأسمنة السائد[1]. غير أنّه ينقد التصوّر السائد لوظيفة هذا الإجراء من أنه يفضي إلى ضرب من

---

[1] ويضرب لذلك مَثَلَ أسْمَنَة الاسم الإنقليزي (printer : آلة طابعة، عامل مطبعة أو مالكها) من الفعل (print : طبَعَ) أو أسمنة الاسم (freedom : حرية) من الصفة (adjective free: حُرّ) [السابق : 22]

الترادف بين الفعل مصدر الأسمنة والاسم. بما يعني أنّ الأسمنة قد جيء بها لغرض معجمي بالأساس. ويخالف لنقاكر هذا الفهم فلا يجد أنّ بين الزوج (explode /explosion) (انفجَر/انفجار) ترادفا لأنّ كلّ وحدة منهما تعبّر عن طريقة مختلفة من بناء الكون، ولأنّ سلوك الأسماء المؤسمنة لا يخرج عن نطاق التركيب الذي جيء لأجله. فالأسمنة ليست ظاهرة معجميّة صرفا تفتقد أيّة صلة بالتركيب [Langacker ;1991 :22]. بل على العكس من ذلك، تطرح الظاهرة من وجهة نظر نحوية عرفانية في سياق مفهومي أشمل له صلة بالفارق الجوهريّ الذي يسيّر إدراكنا لقسمي الاسم والفعل؛ فالاسم محمول يُبْرز إدراكيّا شيئا ما في جهة معيّنة. ولكنّ الفعل يبرز إدراكيّا علاقة زمانية بين مساهمين أو أكثر في الفعل. ويضيف " لنقاكر" أنّه من وجهة نظر النحو العرفاني. فإنّ البتّ في انتماء الأسمنة إلى المعجم أو إلى النحو مسألة غير مفيدة، لأنّه، ومن منظار عرفانيّ، لا توجد حدود بين مستوى معجميّ وآخر نحويّ. فبينهما استرسال وتدريج كالذي بين ألوان الطيف.

1- 3. المفاهيم العرفانيّة ذات الصلة بدراسة الأسمنة

أبرز مفهومين يتّصلان بدراسة العرفانيّين للأسمنة هما الاسترسال والتجنيب. وسنخصّص لهما أسفله فقرتين في البحث مستقلّتين، نعود فيهما إلى التعريف بهما وبعلاقتهما بالأسمنة. غير أنّنا نختار أن نعرض ههنا لخمسة من المفاهيم التي يستخدمها النحو العرفانيّ في دراسة متصوّر الأسمنة.

أوّلا، الصّوَرية. يرى العرفانيّون أنّ قدرة الإنسان على التصوّر هي أهمّ قدرة بشريّة. ويصطلح عليها لنقاكر باسم (imagery) التي نفضّل ترجمتها بالصُّوَريّة (نسبة إلى الصُّوَر) بها يمكن للإنسان أن يبني أيّة وضعيّة يدركها بأشكال مختلفة، وفي صور متنوّعة.

ثانيا، السكيمية. الأسماء والأفعال هي جزء من قدرة الإنسان على التصوّر. وهي لذلك محمولات إدراكية. وبقطع النظر عن خصوصيّات فحواها، فإنّ قيمتها الدلاليّة تكمن في أنّ كلّ واحد منها يوفّر طريقة مخصوصة في بناء الكون. لذلك، فإنّ أكثر التعريفات تلاؤما مع الطبيعة الصُّوَريَّة للأسماء والأفعال ينبغي أن تكون عامّة ومجرّدة أو سكيميّة (schematic).

ثالثا، الفحص. يبني الإنسان تجاربه إدراكيّا بواسطة الفحص (scanning). وهو عمليّة إدراكيّة ترمي إلى المقارنة بين طرف أصليّ في علاقة (يسمّى أصل العلاقة) وطرف آخر هو الهدف من العلاقة. الغرض من المقارنة بين الأصليّ في

العلاقة والهدف هو بيان الاختلاف بينهما. ذلك أنّ أيّ عمل عرفانيّ لا يكون إلا من خلال قدرتنا على المقارنة بين الأحداث العرفانيّة وتسجيل أيّ تقابل أو اختلاف بينها [Langacker :1987,101]. فملاحظتنا لنقطة ضوء في محيط مُظلم تقودنا إلى إدراك المقارنة بين الأصل (المحيط المظلم) والهدف (نقطة الضوء). وهي مقارنة تقودنا إلى الانتباه إلى تلك النقطة دون سواها من الكيانات المظلمة المحيطة بها.

رابعا، تجنيب الاسم. يعرف الاسم بهذا المنظار بأنّه يُجَنِّبُ (profile) (أي يعيّن) جهة (region) ما في ميدان(domain) على أن يكون للجهة معنى مُجَرّد يدلّ على مجموعة من الكيانات المترابطة. مثال ذلك أنّ الاسم (يَوم) مثلا يُجَنِّبُ جهة في ميدان الزمان والاسم، (أزْرَق) يجنّب جهة في ميدان الألوان. وعلى العموم، فإنّ الاسم يجنّب شيئا (thing) ويمثّل الشيءُ الفيزيائيُّ طرازَ (prototype) الأسماء.

خامسا، تجنيب الفعل. يعرّف الفعل بالمنظار نفسه بأنّه يُجَنّبُ علاقة زمانيّة (في مقابل قسم من الكلام يجنّب علاقات لازمانيّة مثل الصفات adjectives والجوارّ prepositions). فكل فعل يمثّل سلسلة من العلاقات الحاليَّة مُوزَّعة بشكل مُتَتَابع على محور من الزمان المُدْرَك. وفي إدراكنا من القدرة ما يمكننا من معالجة المحمول الفعلي بشكل الفحص التسلسلي (sequential scanning). فنحن ندرك الفعل (غادر) لا على أنه مكون من مرحلة واحدة بل من سلسلة من المراحل تبدأ بالاقتراب من المَنْفذ الذي يتم منه الخروج وتنتهي بالولوج منه ثم الابتعاد عنه. وعموما فإنَّ كُلَّ فعل يجنِّبُ عملا (وهو طراز الأفعال) أو حالة. ويجنب الفعل في العادة علاقة زمانية مركبة تجمع بين طرفين أحدهما المَسار (مس) (Trajector) والثاني المَعْلم (مع) (Land Mark) المَسَارُ هو المُساهِم الأبرَز في العلاقة ولذلك يكون في العادة الفاعلَ والمعلمُ هو المساهم الأقل بروزا [Taylor ; 2002 : 592] ويمثله المفعول في العادة. ففي قولنا مثلا (غَادَرَ الطّالبُ الكليَّة) فإنّ (الطالب) هو مسار العلاقة و(الكلية) هي معلمها.

سادسا، البنية المكوّنية والبنية المركبية. يميّز "النقاكر" بين البنية المُكوّنيّة (component structure) والبنية المُرَكّبيّة (composite structure). ففي تصوّره أنّ اللغة رصيدٌ ضخمٌ من الوحدات مُبَنْيَن (Langacker :1987 ; 73) ومعنى البَنْيَنَةِ أنّ بعض الوحدات تمثّل مكوّنات لبعض الوحدات الأرفع منها؛ ففي لفظة (دَمْ) مثلا، فإنّ الوحدات الفنولوجية [د] ، [ـَ] ، [م] تمثل مكوّنات لـوحدة فُنولوجية أعلى منها هي [[د]- [ـَ] -[م]] ترتبط مع الوحدة الدلالية [دم]

لتؤلف الوحدة الرمزية [[دم]/[[د]-[َ -]-[م]] والعلاقة الترابطية أو النسقية بين هذه البنى المكوَّنية هي التي يصطلح عليها لنقاكر باسم علاقة التكافؤ النحوية (Grammatical valence relation) [Langacker :1987 ; 277] وهكذا فإنّ البنى النحوية ضربان إما بنى تترابط فيما بينها وهي البنى المكوّنية وإمّا بنى ناتجة عن ذلك الترابط وهي البنى المُركَّبية. فالبنية المُكوّنية هي البنية التي تندمج مع بنية أخرى أو أكثر في علاقة ترابطية combinatory relationship والبنية المركبية هي البنية التي نحصل عليها عندما تترابط بنيتان أو أكثر في علاقة تكافؤ [أنظر: Langacker :1987 ; 487].

2. الأسمنة والاسترسال بين المعجم و النحو

2-1. الاسترسال في النحو العرفانيّ

من أهمّ الاختلافات بين النحو العرفانيّ والنحو التوليدي فرضية استقلالية التركيب (Autonomous Syntax Hypothesis). ففي حين يرى التوليديون أنّ التركيب مكوّن أساسي مستقلّ و مختلف عن الدلالة والمعجم كليهما بما أنّ كلّ مكوّن من هذه المكوّنات يقع في مستوى من التمثيل منفصل، يرى العرفانيّون أنّ المُعجم والمرفولوجيا والتركيب تكوّن ثلاثتها مُسترسَلا (continium) قابلا لأن يوصف بكليّته على أنه تَجَمُّعٌ من البنى الرمزية [Langacker :2005 ,104]. والمعجم ليس ملحقا (appendix) من النحو مثلما ادّعاه بلومفيلد[1]، وروّج له التوليديّون. فبما أنّ العبارات المعجميّة هي في أصلها مرتّبة دلاليّا على طول طيف يتدرّج من الخصوصيّ إلى أقصى درجات التجريد، فليس في الأمر تمييز بين مستوى وآخر بل هناك تدْريجٌ (gradation). و ما من شك في أنّ العلامات النحوية بحكم كونها قسما عاما، فإنّ درجة التجريد في تصوّرها ستكون أكبر إذا ما قورنت بالعناصر المعجمية المألوفة. غير أنّ ذلك لا يمنع، على حدّ رأي "النقاكر"، من وجود عَدد من الحالات الوسطى بين أقصى درجات التجريد وأدناها. من ذلك أنّ حروف الجرّ مثلا، وهي من الكلمات النحويّة، لها نسبة من الدلالة الحقيقيّة (حرف الجرّ (على) في العربية يحيل ولأوّل وهلة على متصوّر العلوّ الحقيقي)؛ وفي المقابل توجد بعض الوحدات المعجميّة التي لها نفس الدرجة من التصوّر الدلاليّ المجرّد

[1] المعجم هو حقا ملحق من النحو ، إنه قائمة من [العناصر]الشاذة الأساسية
The lexicon is really an appendix of the grammar ,a list of basic irregularities.1933:274 Language ;New York ;Holt

الذي يكون للعناصر النحويّة (من ذلك أنّ الوحدة المعجمية كينونة (entity) في متصوّرها نسبة كبيرة من التجريد).

ويرى العرفانيّون أنّه لا توجد قواعد توليديّة؛ بل إنّ المعجم والنحو مسترسل من العناصر التي تبدأ بالخصوصيّ وتنتهي إلى أقصى درجات التجريد والتي يصطلح عليها بالسكيمات (مثل بنية التعدية)؛ والسكيمات هي التي تمكّننا من أن نحيط بالعناصر الخصوصيّة. وهذا يعني أنه لا توجد مستويات لغويّة في طبقات، بل هي مسترسل متتابع من الوحدات الماضية باتجاه التجريد والسكيميّة.

إنّ الخطأ في القول بانفصال الإعراب عن المعجم جاء، حسب"النقاكر"، من ملاحظة بعض الأمثلة التي تؤيّد كوْنَ العبارات المعجميّة أدنى تجريدا من العبارات النحويّة، وأنّه لا صلة للدلالة المعجميّة بمقولاتها النحويّة؛ وعُمّمت تلك الملاحظة وصارت تطلق على كلّ معجميّ وتركيبيّ. فلئن كانت لفظة (نملة) مثلا غير ذات صلة واضحة بمفهوم البناء للمجهول، فإنّ هذا الاستنتاج لا يمكن تعميمه على كلّ العناصر المعجميّة أو على كلّ أقسام الكلام، لأنّ اسم المفعول (مَسْرُوق) أو (مَقْتول) له صلة ببناء الفعل للمجهول، وبتعدية الفعل. وبناء على ذلك يرى "النقاكر" أنّ الاسترسال بين المعجميّ والنحويّ مسألة درجات في التقارب والتباعد، وأنّ انتماء الألفاظ إلى الظواهر اللغويّة ومختلف المقولات اللسانيّة هي مسألة درجات، وليست مسألة أصناف واضحة التمايز [المصدر السابق: 137].

يظهر الاسترسال في الأسمنة من خلال مسألتين سنعود إليهما لاحقا بالتفصيل؛ أوّلهما استرسال بين أقسام الكلام يُبين عن تعامل بين بنية فعليّة أو وصفيّة وبنية اسميّة؛ وحاصل التعامل هي بنية مزيج (blending structure) بين البنية المؤسمَنة التي تحمل شيئا من دلالة الفعل (أو الصفة) وآخر من دلالة الاسم. وثاني مظاهر الاسترسال يتمثّل في أنّ الأسمنة تحقق تعاملا فعليا بين المُكَوّن المعجمي و المكون التركيبي ويظهر ذلك من خلال "توريث" دلالات الفعل العلاقية التركيبية (علاقته بالفاعل والمفعول) للمُكونات المؤسْمَنة منه . ويرى "النقاكر" أنّ الدراسات التقليدية سارت بعكس الاتجاه الذي يسير فيه الاتجاه العرفانيّ فاستخدمت ظاهرة الأسمنة لإثبات استقلال النحو عن التركيب و للتمييز بين مكون نحويّ وآخر تركيبيّ [Langacker ;1991 :22189].

2 .2- الاسترسال من وجهة نظر النحو العربيّ

كان النحاة العرب يؤمنون بأنّ المكوّن الإعرابيّ هو أساس المكوّنات؛ فمن دونه لا يمكن أن يكون كلام. واللغة من غير إعراب هي في رأيهم بمثابة

الأصوات الطبيعيّة التي لا دلالة فيها. ولا يمكن تخيّل زمن كانت فيه العربيّة تنطق من غير إعراب. فالإعراب هو سمة اللغة الجوهريّة. لكنّ النحاة ميّزوا في مستوى ثان بين المعاني التي يحدثها الإعراب والمعاني الموجودة في أنفس الكلم وهي المعاني المعجميّة والمعاني التي تحملها الصيغ الاشتقاقيّة حين تُعجّم والدلالات التي يمكن أن تستفاد من تنقل الأسماء والأفعال عبر المقولات الصرفيّة. لكنّ البنية المركزيّة التي تتحقّق فيها هذه الدلالات المختلفة هي البنية الإعرابيّة. فهذا التصور الذي يفصل بين المستويات النحوية من ناحية وينصبّ عليها الإعراب لم يمنع من وجود تصور آخر لا يظهر ظهور الأوّل وإنّما يوجد بشكل متفرق ولضرورات تعاملية بين المستويات فيه منحى نحو تفسير الظواهر اللغوية بما يشبه الاسترسال بين المستويات. ولعلّ أبرز المباحث التي أكّدت هذا المنحى مبحث الأسماء المتصلة بالأفعال.

2- 2- 1. الاتصال والاسترسال

اصطلح النحاة العرب على المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسمي الزمان و المكان واسم الآلة بـ"الأسماء المتّصلة بالأفعال"، وقصدوا باتّصالها جملة من الأشياء التي يختلط فيها المبحث الاشتقاقيّ بالإعرابيّ ويمكن إجمالها في ما يلي:

- أنّ هذه الأسماء "تجري" في لفظها ومعناها على لفظ الفعل بقطع النظر عن جدل النحاة المذهبي حول أصل الاشتقاق أهو من الفعل (قول الكوفيّين) أم من الاسم (قول البصريّين). ولذلك قيل عن المصدر مثلا إنه "اسم الحدث الجاري على الفعل" [الكافية في شرح الكافية (اختصارا: ش.ك) 398/3]. ومن النحاة من قلّل من قيمة التعالق اللفظي الذي قاد إلى الخلاف المذهبي المذكور، وركّز على التعالق المعنويّ الذي بين هذه الأسماء والمصادر، فقال ابن الحاجب شارحا معنى الاتصال:

"معنى اتّصالها أنها لا تنفك عن معناها فالمصدر اسمُ الفعل واسمُ الفاعل اسمٌ لمن قام به الفعل، وكذلك إلى آخرها." [الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 627].

- يعدّ شَبَهُ الصفات (اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم التفضيل) بالفعل سببا من الأسباب التي تحرمها التمكّن في الإعراب (علامته الجر والتنوين) لأنّ الأفعال غير متمكّنة فيه (فهي لا تُجَرُّ ولا تُنَوَّنُ كالاسم المتمَكِّن الأمْكَن).

- يستحق الاسم لشبهه بالفعل أن يعمل في الاسم بالرفع والنصب، مثله في ذلك مثل الفعل، وهذه حسنة وخُلّة لا تكون في الأسماء المحضة غير المتّصلة بالفعل. فأقصى الاجتهاد فيها أن ترفع عن ضعف (رفع المبتدإ للخبر، ورفع الخبر للمبتدأ لدى من قال بالترافع). ويردّ النحاة الضعف المتأصّل في عامليّة الاسم إلى أنّه يحتاج، لكثرة ما يعتوره من المعاني الإعرابيّة (فاعليّة و مفعوليّة وإضافة)، أن يكون معمولا ليبين بالإعراب عن تلك المعاني.

وهكذا، فإنّ في حديث النحاة عن الاتّصال ركنين مترابطيْن؛ أوّلهما مظاهر الاتصال (اللفظي والمعنوي) وثانيهما نتائج الاتّصال أي ما يترتّب عليه ذلك الاتّصال من إجراءات تمسّ الإعراب (نقصا في الاسم وقوة واستحسانا في الفعل) والعمل (قوّة وأصليّة في الفعل واستحسانا وفرعيّة في الاسم) . ومن خلال الترابط بين مظاهر الاتّصال ونتائجه يبدو مفهوم الاتّصال أوسع من الاشتقاق بما هو آليّة توليد بنية من أخرى، وأقرب إلى مفهوم التعامل بين المستويات، تعامل يقتضيه مفهوم الاسترسال. لذلك، سنفصل القول لاحقا في الاتصال ومظاهره لنقف أوّلا على علاقة ذلك المتصوّر بمفهوم الاشتقاق وثانيا على مظاهر من الاسترسال بين المعجم والتركيب بدت لنا جليّة عند تحليل النحاة لظاهرة عمل الأسماء المتّصلة بالفعل في ما تعلّق بها عند دخولها معها في علاقة إسناديّة أوّلها النحاة بالعلاقة الإسناديّة بين الفعل وفاعله ومفعولاته.

2- 2-2. الاتصال و مفهوم الاشتقاق

حين ناقش أغلب النحاة العرب "اشتقاق" الأسماء المتّصلة بالفعل" ابتعدوا عن خلافاتهم المذهبيّة المذكورة أعلاه حول أصل الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل، وأخرجوا المسألة مُخْرجا مختلفا، فاعتبروا الاتصال تقاربا في البنية الفنولوجية والدلالية والإعرابية التي للأسماء المعنية بالأفعال. قال ابن يعيش شارحا عبارة "المتصلة بالأفعال":

"يريد [يعني الزمخشري بقوله "المتصلة بالأفعال" تعلُّقَهَا بها من جهة الاشتقاق، وأنّ فيها حروفَ الفعل، فكان بينهما تعلّقٌ واتّصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد وليس المراد أنّها مشتقة من الأفعال " [ش.م : 6/ 43].

وأبرز ابن الحاجب وهو يشرح معنى الاتصال التعالقَ التركيبي الذي يحدثه الاشتقاق فقال متحدّثا عن "اسم الفاعل":

"اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث" [في ش.ك 413/3]

ويقول في اسم المفعول إنه:

"ما اشتق من فعل لمن وقع عليه" [3/ 427].

فالاشتقاق لا يعني أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل المفرد، وإلا خالف ابن الحاجب مذهبه[1]؛ بل يعني الاشتقاق عند صاحب الكافية مفهوما مخصوصا له صلة بالتركيب إذ يتطلب الاشتقاق استحضارَ المُكوَّن الفعلي مع الفاعل عند إرادة اسم الفاعل والمكوّن الفعلي والمفعول (إضافة إلى الفاعل) عند إرادة اسم المفعول. فالاشتقاق ليس عمليّة بناء للفعل المفرد على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول مثلما يقول به الطرح السائد للاشتقاق؛ بل هو عملية قائمة في جوهرها على استثمار العلاقة التي بين الفعل والمُسَاهِميْن الأساسيَّيْن فيه (الفاعل والمفعول). ولذلك، فإنّ اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول أو غيرهما من الأسماء المتصلة بالفعل يستوجب استحضار جملة فيها علاقة بين فعل و مساهميْن اثنين. فتصوُّر اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول يستوجب بالضرورة تفكيرا في التركيب. ولهذا يقول الاستراباذي:

"ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدّي مطلقا، فإن كان متعدّيا إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو "ضربتُ زيْدًا فهو مَضْرُوبٌ" وإذا تعدّى إلى اثنين ليسا بمبتدإ وخبر، فهو يطلق على كل واحد منهما نحو "أعطيْتُ زيْدًا دِرْهَمًا" فكل واحد من(زيد) و(الدرهم) 'مُعْطًى' وكذلك "أقرأتُ زيْدًا الكتابَ"" [ش ك 3/ 428]

واضح من كلام الإستراباذي أنّه لا ينظر إلى اسم الفاعل ولا إلى اسم المفعول نظر من يفردهما عن السياق النحوي الذي تولدا منه؛ وهذا يعني أنّ اتّصال هذين الضَّرْبيْن من الأسماء بالفعل ليس اتّصالا تأصيليّا اشتقاقيّا يقتضي ردّ مكوّن معجميّ إلى أصله الاشتقاقيّ المفرد الذي تولّد منه؛ إنّما هو ضرب من الأسْمَنَة لا يمكن فيه فصل الدلالة المعجميّة لـ (مَضْرُوب) أو (مُعْطًى) عن البنية النحويّة التي تولدا منها. بل إنّه لا يمكن أن يتميّز (مُعطًى) الدال على (الدرهم) من (مُعْطًى) الدال على (زيد) إلاّ باستحضار كامل الجملة. وهذا يعني أنّ أسْمَنَة اسم الفاعل أو اسم المفعول لم تتمّ من الفعل مفردا معلّقا عن السياق، بل كانت من الفعل بما هو علاقات بين الحدث ومختلف أطرافه. وفي ذلك دليل على أنّ الأسمنة

[1] ولا يعني الفعل في قوله "المصدر" ما فهمه الاستراباذي على غير وجه حقّ، إذ قال: "قوله (أي ابن الحاجب) " ما اشتقّ من فعل" أي مصدر، وذلك على ما تقدّم أنّ سيبويه سمّى المصدر فعلا" [ش.ك 3/ 413]. فمعلوم أنّ الاصطلاح على المصدر بالفعل توقف مع الأجيال الأولى من النحاة، ولم يعذ إليه اللاحقون إلا نادرا، وأنّ ابن الحاجب لم يفهم من الاشتقاق توليد بنية فرعيّة من أصليّة على ما نبيّنه لاحقا.

إنما كانت بتعامل بين المعجم والتركيب على أنّنا نجد في كلام الإستراباذي ما لا يدع مجالا للشك في أنّ الاشتقاق الذي تتم بفضله أسمنة اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من الصفات يتجاوز التعامل بين أبنية مفردة وثابتة كما هو الحال في التصوّر العامّ لهذه العبارة. فالاشتقاق ههنا مرتبط بمضمون الجملة لا بمكوّن فعليّ مفرد أو بمكوّن لغويّ مجرّد يقول الاستراباذي متحدّثا عن أسمنة اسمي المفعول من الجمل التي مفعولاها في الأصل مبتدأ وخبر:

"وإن كانا في الأصل مبتدأ و خبرا فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ فالمعلوم في قولك (علمت زيدا قائما) قيام زيد ..." [ش.ك:3/428-429]

وبعبارة أخرى، فإنّ دلالة اسم المفعول (معلوم) لا تُـورَّثُ من الدلالة المستكنّة في الحروف الأصول ولا في جذع الفعل، بل من مضمون الجملة التي منها تأسمنت. وهذا يعني أنه لا بُدَّ من استحضار بنية الجملة لفهم دلالة اسم المفعول.

إنّ لأسْمَنَة المصادر والصفات صلة وثيقة بمفهوم البناء للمعلوم والبناء للمجهول والتعدية واللزوم وغيرها من المفاهيم الإعرابية. يقول الاستراباذي رابطا بين التعدية واشتقاق "اسم المفعول:

"إن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعدّ بحرف جرّ لم يجز بناء اسم المفعول منه. فلا يقال المذهوب. وإن تعدّى إلى المجرور، جاز بناء اسم المفعول مسندا إلى ذلك الجار والمجرور نحو "سرت إلى البلد"، فهو "مَسِيرٌ إليه"، و"عدلتُ عن الطريق"، فهو "مَعْدُولٌ عنه". [ش.ك، 3/429].

ومن جهة أخرى، فإنّ مفهوم الاشتقاق في سياق تفسير النحاة للاتّصال بالفعل يرتبط بفكرة أساسية متواترة في التراث النحويّ العربيّ، تتمثّل في قول النحاة بخفّة الاسم وثقل الفعل. فمن النّحاة من كان يردّ الخفة والثقل إلى أسباب إدراكيّة تتمثّل في أنّ ذكرنا للفعل يرتبط ذهنيّا باستحضار جملة من الكيانات المتعلّقة به والمساهمة فيه كالفاعل والمفعول والزمان والمكان. فلقد ذكر الزجّاجيّ أنّ من النحاة من اعتلّ بهذا القول في بيان سبب ثقل الفعل، إذ قال:

"إنما خفّ الاسم لأنه لا يدلّ إلا على المُسَمَّى الذي تحته، و ثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعولَيْن والثلاثة والمصدر والظرفَيْن من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك" [الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، 100- 101].

فذِكْرُ أيِّ فعل هو بهذا المعنى يثير جملة من الكيانات المتّصلة به والتي تنشّط في الذاكرة بما أنّها داخلة في تمام تصوّره الذهنيّ، وتمثّله الإدراكيّ. فالفعل (اشترى)

مثلا يثير ذهنيا عند ذكره شبكة مترابطة من الكيانات المساهمة في الفعل، وهي المُشْتَرِي والمُشْتَرَى وظرف الشراء وحاله. وللمتكلّم أن يبني هذه العناصر بناء تركيبيّا ليقول "اشترى زيد ثورا من السوق اليوم"، أو أن يبنيها بشكل آخر يتمّ فيها تجنيب العناصر المتعلّقة بالفعل عنصرا عُنصرا. وبهذا التجنيب يصبح (زيد) مشتريا و(ثورا) مشترى و(السوق) اسم موضع للشراء و(اليوم) اسما للوقت الذي تمّ فيه الشراء. هذا بالإضافة إلى أنّ الفعل يمكن أن يصبح بذاته موضوع تجنيب يراعي الحدث ويجنّبه. وعندئذ نتحدث عن الشراء. وهكذا، فإنّ كلّ مكوّن من المكوّنات المذكورة هي أسمنة تراعي الفعل والعلاقات التركيبيّة التي يقيمها ودلالته على الحدث والزمان.

وهكذا، فإنّ النّحاة أبانوا، وهم يشرحُون معنى الاتّصال، خصيصتين كبيرتين لمعنى الاشتقاق العالق بهذا المفهوم؛ أوّلهما أنّ الاشتقاق ليس توليدا من مكوّن مفرد لغرض معجميّ مستقلّ عن النحو وثانيها أنّ الأسماء المتّصلة بالفعل تظلّ على اتّصالها بهذا المكوّن المرتبط ببقيّة مكوّنات الجملة، إن في دلالتها الجديدة على الحدث و الذات متلازمَيْن وإن في سلوكها الإعرابيّ الجديد. وبعبارة العرفانيّين، فإنّ الأسمنة من الفعل تُوَرِّثُ الأسماء، لا فقط بعض دلالات الفعل، بل و كذلك سلوكه الإعرابي. وهذا ما نفصّله في الفقرة اللاحقة.

3-2-2. الاسترسال ونتائج الاتصال بالفعلية

في ظاهرة الأسمنة تعامل بين بنيتين رمزيّتين تمثلان الدَّخْلَ (in put)، هما الجذع الفعلي والمُوسمِن (Nominalizer). (اللاحقة الصوتميّة أو الصيغة التي يبنى عليها الاسم المؤسمَن) تقودان إلى بنية خرْج (out put) هي البنية الهدف والحاصل من الأسمنة. ففي أسمنة اسم الفاعل مثلا، فإنّ البنية الدخل تتمثّل في الجذع الفعلي (بدلالته على العلاقة مع الفاعل أوّلا والمفعول ثانيا) والمؤسمِن (لنقل مبدئيا بأنّها صيغة اسم الفاعل) والبنية الهدف أو الحاصل (البنية المؤسمنة). هي بنية ثالثة ترث من دلالة الفعل شيئا ومن دلالة الفاعل أخرى وتمتزج الدلالتان لتولدا دلالة ثالثة يسمّيها العرفانيّون بالمزيج (blending). ولقد عبّر النحاة القدامى بطريقتهم عن هذا "المزيج" حين اعتبروا أنّ اسم الفاعل واسم المفعول يدلّان على الحدث والذات الفاعلة أو المفعولة [الإنصاف:1/ 238]. وهما دلالتان استمدّتا من الفعل وتعلّقه بفاعله وبمفعوله.

إننا لا نريد أن نفكّر بالشكل الذي يفكّر به النحاة القدامى في المسألة من أنّها مسألة قياس أصل على فرع في العمل والإعراب، بمعنى أنّ الاسم المؤسمَن يحمل

بعد أسمنته انعكاسات العنصر الفعلي في التعدية و اللزوم فيكون له مثلما للفعل مرفوع ومنصوب؛ بل إننا نحاول أن نطرق المسألة من باب العرفانيين الذين يعتقدون أنّ السلوك الإعرابي لقسم من الأقسام لا يُتحدّد سلفا بل يبنى مباشرة. وناقش العرفانيّون المسألة ضمن ما يسمّى بقابلية التنبّؤ (predictability) التي للبنية النحوية وأنّ تلك البنية يمكن أن تكون فيها من الطاقات النحوية في التعبير ما يمكن أن يعرف سلفا فردّوا هذا الرأي وزعموا أنّ القدرة الحقيقية لا تكمن في البنى النحوية وتوليفاتها بل تكمن في ما للمتكلمين من قدرات على توليف ما يريدون من الإمكانات بما أنّ إدراكهم للكون هو الذي يوجههم نحو بناء جديد و غير مخزّن للكلام.

إنّ التسميات التي أسندتها النظرية النحوية العربية القديمة إلى الإسناد الذي يضطلع به الاسم المؤسمن (شبه جملة) أو بعض ما التمسناه لها حديثا من تسميات (مركب شبه إسنادي) ما يزال يصب في المجرى الفكري نفسه الذي يناظر بين بنية إسنادية أساسية هي التي يكون فيها الفعل عاملا للرفع وللنصب عملا أساسيا وبنية إسنادية شبيهة بها هي التي يضطلع بها الاسم المتصل بالفعل ويعمل بالتالي عملا اعتبره النحاة غير أصلي فيه و ردوه إلى الشبه بالفعل؛ وميّزوا بمراعاة هذا الشبه في العمل بين الإسناد الذي يكون الفعل رأسه والإسناد الذي يكون رأسه المصدر أو الصفة.

وفي باب الإضافة اعتمد النحاة مقياس عمل الصفات عملا شبيها بالفعل ليميزوا بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية. فالإضافة المعنوية هي:

"أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها" [الكافية في ش.ك 206/2]

والإضافة اللفظية هي:

"أن يكون صفة مضافة إلى معمولها " مثل "ضارب زيد وحسن الوجه". [السابق 2/ 218].

وقال الإسترابادي :

"قوله "مضافة إلى معمولها" أي إلى مرفوعها أو منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو "مُصارعُ مصر" و"خالقُ السماوات" و"زيد مضروبُ عمرو" فإنّ جميعها مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة. [السابق 2/ 218].

ويعتبر النحاة أنّ الإضافة التي يكون فيها المضاف مصدرا هي إضافة لفظية. فيقول شارح الكافية :

"واعلم أنّ حال المصدر بخلاف الصفة فإنّ إضافته إلى معموله محضة و ذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى" [ش ك 2/ 224].

وهكذا أقام النحاة تمييزهم بين ضربي الإضافة على علاقة إعراب مضمرة بين الصفات المؤسْمَنة وما يمكن أن تعمل فيه أي أنهم أوّلوا علاقة تركيبية حاضرة بعلاقة تركيبية غائبة اعتبروها أصلية وهذا يعني أنّ المركب الإضافي كما في (ضاربُ زيد) و(حسَنُ الوجه) قد نوظر بالمركب شبه الإسنادي في (عمرو ضاربٌ زيدا) و(حسنٌ وجْهُه) الذي نوظر بدوره بالمركب الإسنادي في (حسُنَ وجهُه) و(ضربَ عمرٌو زيدا) .

ليس الإشكال في المقارنة بين نوعين من أنواع التركيب للوصول إلى تعميم حكم يجمعهما أو إلى إسناده إلى واحد منهما دون الثاني. لكن الإشكال في أنّ النحاة عللوا نوعا من الإضافة لا بالإعتماد على سلوكه الإعرابي الذاتي، بل بالاعتماد على سلوك إعرابي مجاور له. فقد أخرج كثير من الإضافة التي رأسها مشتق (صفة أم مصدرا) ليلحق بالإضافة المعنويّة لا لشيء إلا لأنّه لا يضاف إلى ما يمكن أن يكون معموله في العلاقة شبه الإسنادية. ويترتّب على هذا الإجراء أن يبوّب (مصارعُ مصرَ) في باب (غُلامُ زيدٍ) ولا يوضع في باب (ضاربُ زيْدٍ) بل إنّ (مُصارعُ مصرَ) هو في رأي النحاة العرب إضافة معنويّة و (مُصَارِعُ الثورِ) إضافة لفظية لأنّ (مصارع) الأولى وإن كانت صفة فإنها "مضافة لا إلى معمولها" [ش ك 2/ 218] و أمّا (مصارع) الثانية فإنها مضافة إلى معمولها الذي يتّضح في المركب شبه الإسنادي في قولهم (زيد مصارعٌ الثورَ). هذا التخريج يبرز شدة تشبث النحاة العرب بالمقاييس الإعرابية في تصنيف المقولات والأبواب فعلى الرغم من أنّهم ميزوا بين الإضافة اللفظية والمعنوية على أساس نوع المضاف أكان اسما محضا أم صفة فإنهم ربطوا هذا بالشرط الإعرابي المذكور.

ومن جهتنا سوف نعيد طرح العلاقة بين المركب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمَن (صفة أم مصدرا) و المركب شبه الإسنادي الذي رأسه اسم مؤسمن والمركب الإسنادي الذي رأسه فعل من جذعه تمّت الأسمنة.

وبناء على فكرة الاسترسال أعلاه وأنّ العناصر اللغوية متدرّجة من الأخصّ إلى الأكثر تجريدا، نطرح التفسير التالي لسلوك الوحدات المؤسمنة والمقحمة في الإسناد والتي نصطلح عليها ههنا بالإسناد المؤسمن؛ وهي من نوع الأمثلة التالية (مغادرةُ زيد الكليّة).

إننا نفترض على طريقة العرفانيين أنّ المثال السابق مركب يوجد في سلسلة متدرجة من المركبات تبدأ من المركب الإسنادي و تنتهي بالمركب الإضافي ويتوسط بينهما المركب شبه الإسنادي كالتالي:

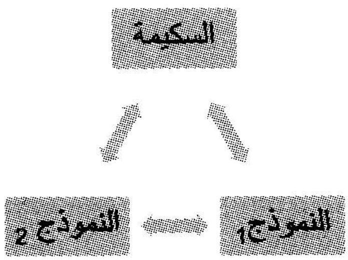
غَادَرَ زيد الكلية > مغادرة زيدٍ الكلية > مغادرةُ الكليَّة

وهذا يعني أنّ المركب الإسنادي يمثّل درجة أدنى في التجريد وأرفع في التخصيص من المركب شبه الإسنادي الذي هو أقل تجريدا من المركّب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمن. وإذا عبّرنا عن الأمثلة السابقة بالظواهر الإعرابيّة التي تعينها سنصل إلى التدريج التالي:

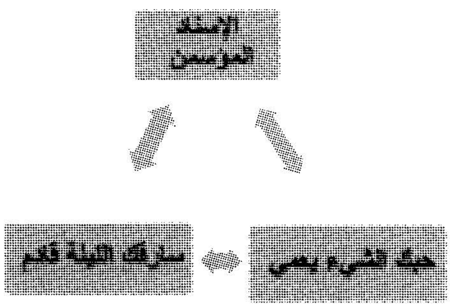
الإسناد بالفعل > الإسناد بالمؤسمِن >الإضافة بالمؤسمن

يصطلح النحو العرفاني على البنى المجردة السابقة باسم السكيمة (schema) و على الأمثلة التي تنحدر منها باسم النماذج (instances).

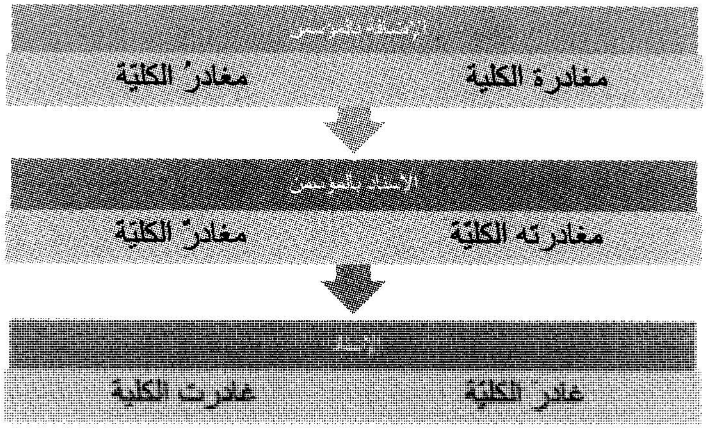
ويمكن أن نجمع بين الشكل العام أو السكيمة والنموذج مثلما يبيّنه 1أ :
الشكل 1أ



أخذنا مثال الإسناد المؤسمن يمكن أن يتخصّص الشكل أعلاه كما في 1ب :
الشكل 1ب



ويمكن أن نمثل السكيمات الثلاث (الإضافة بالمؤسمن، الإسناد بالمؤسمن، الإسناد) ونماذجها في الشكل العام (2) وفيه تكون الإضافة أعمّ وأكثر سكيمية وتجريدا من بنية الإسناد بالمؤسمن التي هي أكثر تجريدا من بنية الإضافة.



الشكل 2 : الإضافة بنية أعمّ من الإسناد بالمؤسمن الأعمّ بدور من الإسناد

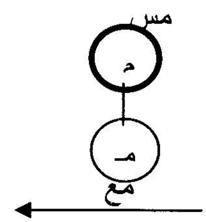
لكن لماذا اعتبرنا الإضافة أكثر درجة في التجريد واعتبرنا الإسناد بالفعل أقلـّها و أوسطها الإسناد بالمؤسمن؟

يرى تايلور (Taylor ,2002 : 123) أنّ إدراكنا للأشياء يختلف باختلاف درجة الثراء التي تكون عليها الجزئيات التي تخصصها ومن هذا المنظار فإنّ الوحدة الدلالية [حيوان] تمثـّل متصوّرا أكثر عموما من [كلب] وهذه أكثر تخصيصا منها. وكذلك الشأن في الفرق بين [فَعَل] و[غادر]. فهذا الفعل لا يستدعي في الذهن إلا نمطا مخصوصا من الأنشطة في حين يستدعي الأوّل ضربا واسعا من الأنشطة. فالعلاقة بين العبارة الأعمّ، والعبارة الأخصّ هي علاقة صنف (type) أو سكيمة بمثالها أو نموذجها. والعلاقة بين الصنف العامّ والمثال في التصوّر العرفانيّ ليست مسألة لغويّة، بل هي مسألة تصورية عامة فرؤية الشخص من بعيد وببصر ضعيف هي رؤية سكيمية لصورة الشخص وحين يقترب تصبح الرؤية منمذجة (instanciated) ومخصصة (Taylor ,2002 : 127).

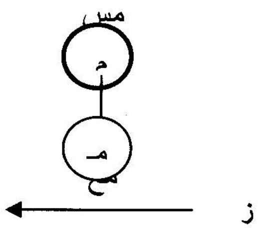
اعتمادا على هذا المعطى فإنّ الأسماء المتصلة بالفعل تدخل في هذا النسق التصوري التدريجي الذاهب من العينة إلى المثال أو من المفرط في التجريد إلى المنمذج ونحن نعتقد أنّ الأسماء المؤسمنة المفردة هي الأكثر تجريدا لأنها إذا ما قورنت بالأسماء المؤسمنة المضافة أو المسندة كانت أقل ثراء من جهة الجزئيات التي تعينها ففي قولنا مثلا [مُغَادَرَةٌ] نسبة من التعميم كبرى تجعل هذا المحمول

الدلالي يتسع ليعين كل أنواع المغادرة وكذلك الشأن بالنسبة إلى [مغادِرٌ] و[مغادَرٌ] ففيهما من الاتساع والعموم ما يجعلهما متصوريْن عامّين ولذلك يمكن اعتبار هذه المتصورات سكيمات إذا ما قورنت بعبارات من نوع [مغادَرةُ الكلية] و[مغادِرُ الكلية] فكل مركب من هذين المركبين الإضافيين هو أخص من الأسماء المفردة المناظرة لها فيقول العرفانيون (Taylor ,2002 124) مثلا عن الزوج [مغادِرٌ] / [مغادر الكلية] إنّ بينهما علاقة [سكيمة / نموذج] بمعنى أنّ [مغادِرُ الكلية] مكون ينمذج (instantiate) المكون المجرد الأعلى منه [مغادر] أو يوسعه (elaborate) وأنّ هذا المحمول هو سكيمي بالنسبة إلى المحمول المركب.

غير أننا لو أردنا أن نقارن بين الإضافة التي رأسها اسم محض والإضافة التي رأسها اسم مؤسمن لتوصلنا إلى أنّ البنيتين تتفقان في تعيين علاقة طرف مركزي أكثر بروزا هو المضاف إليه (م). ولذلك نعدّه مسار (مس) العلاقة وطرف أقل بروزا منه هو المضاف(مـ)، ونعتبره معلمها (مع). ولذلك لا فرق في هذا بين (غلام زيد) و(عاشق الأميرة)؛ فهما يتقاسمان الشكل3 غير أنهما يختلفان في أنّ :

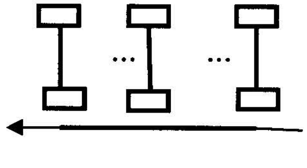


الشكل 3أ: إضافة الاسم المحض

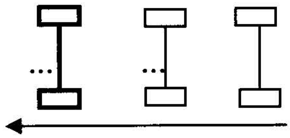


الشكل 3ب: إضافة الاسم المؤسمن

الإضافة التي رأسها اسم محض تعيّن علاقة ثابتة غير زمانية في حين يورّث الفعل الاسمَ الذي تأسمن منه شيئا من دلالته على الزمان وهذه الدلالة وإن كانت غير مجنّبة فيه فإنها حاضرة وهذا ما يمثله الشكل 3ب أعلاه فالاسم المؤسمن يعيّن علاقة ويتضمن معنى الزمن فهو فيه غير مجنّب.

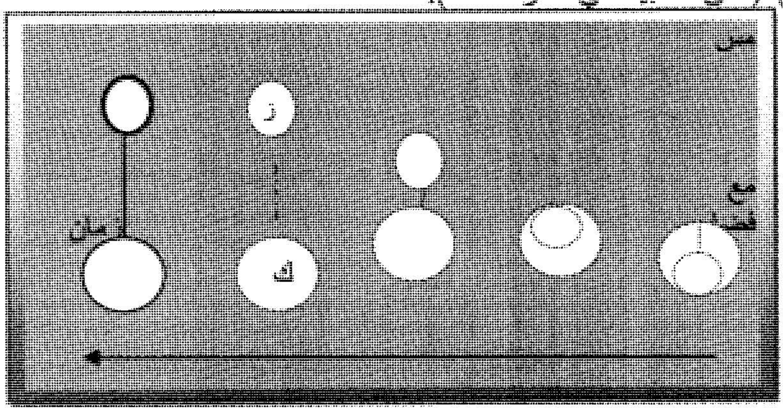


الشكل 4أ : الفعل يعين سلسلة من الأحوال موزعة عبر الزمان



الشكل 4ب الإسناد المؤسمن يعين فقط المرحلة الأخيرة في سلسلة الأحوال

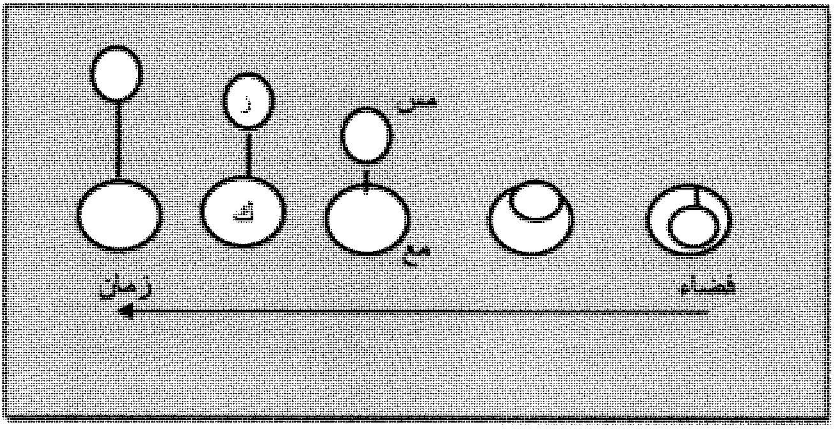
ولو قارنّا من جهة أخرى بين [مغادرُ الكليّة] و[مغادرٌ الكليّة] في قولنا (زيدٌ مغادرُ الكلية) و(زيدٌ مغادرٌ الكليّة) لوجدنا أنّ المكوّن الإضافي أكثر تجريدا من المكون شبه الإسنادي. فالمكوّن الإضافي يعيّن الذات بالنسبة إلى دورها في الفعل على ما ذكرناه سابقا ويخصص الذات بنسبة ذلك الدور إلى المكان (الكلية) الذي حدث فيه الفعل (أي بالنسبة إلى المفعول أو المعلم بلغة العرفانيين) فينطبق عليه الشكل (3ب). لكنّ المركب شبه الإسنادي يضع تلك الذات و دورها في العمل وعلاقتها بمعلمها في إطار سلسلة غير أنه لا يجنّب فيها إلا المرحلة الأخيرة (الشكل 4ب). بعبارة أخرى فإنّ التسلسل الحدثي الذي في الفعل يظهر في هذا التركيب أكثر من ظهوره في المركب الإضافي ولذلك يمكن التمثيل للمركب شبه الإسنادي (مغادرٌ الكلية) في (زيدٌ مغادرٌ الكلية) كما في الشكل (5) أسفله المستوحى من تايلور [2002، 213] وفيه نشير إلى المراحل المختلفة التي يتكون منها فعل المغادرة بخط متقطع، لأنها وإن كانت تستحضر في الذهن فإنها غير مقصودة؛ ونشير إلى المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل بخط مسترسل باعتبار أنّ هذه المرحلة هي المقصودة و رمزنا إلى المسار بخط غليظ بما أنه المكوّن المجنب في هذه العلاقة ولو كان رأس المركب اسم مفعول لكان المكون المجنب المعلم (على ما نبينه في الفقرة أسفله).



الشكل 5 :(زيد مغادرٌ الكليّة)المؤسمن يعيّن المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل

وجنبنا المسار لأنه هو الطرف الأبرز في العلاقة

على أنّ [مغادرٌ الكليّة] ينبغي أن تقارن بالجملة [غادر زيد الكلية] وفي هذه الجملة من العناصر الإضافية ما يجعلها أقلّ تجريدا أو أقل سكيمية من المركب شبه الإسنادي فكثير من عنصرها التي لم تكن مقصودة ولا مجنبة في المركب شبه الإسنادي ستصبح بفعل حضور الفعل مقصودة و مجنّبة و سيصبح الزمان الذي كان غير مجنَّب في المركب شبه الإسنادي مجنَّبا مثلما يوضحه الشكل 6 المنقول من تايلور 2002، 213] :



شكل 6 : (غادر زيد الكليّة) : يجنب الفعل (غادر) سلسلة من العلاقات بين المسار زيد (ز) والمعلم الكلية (ك) فالفاعل يتحرك عبر مسار يكون في نهايته خارج المعلم 213: 2002; Taylor

خلاصة الأمر من هذا أنّ الفعل إذا أسمن الاسم ورّثه دلالته على الزمان ودلالته على العلاقة (لأنّ الفعل محمول يجنب علاقة زمانية) غير أنّ هذه العناصر لا تجنب جميعها فالمصدر يأخذ من الفعل الزمان لكنه لا يجنبه ويأخذ منه العلاقة التي بين مكونيه (الفاعل والمفعول) ويجنبها (انظر الشكل (3ب أعلاه) ويأخذ اسم الفاعل ما يأخذ المصدر من الزمن غير أنّ كلّ واحد لا يجنب إلا طرفا واحدا من طرفي العلاقة (المسار في اسم الفاعل والمعلم في اسم المفعول) وتشترك جميع الأسماء المؤسمنة من الفعل في أنها لا تجنب غير مرحلة نهائية من سلسلة المراحل التي يعينها الفعل ويعدّ هذا السمة الأبرز التي تميز الإسناد من الفعل والإسناد من الأسماء المؤسمنة على ما بيّناه في الفقرة أعلاه. ويندرج هذا الإسناد (أو شبهه) في علاقة متدرجة أكثرها تجريدا وسكيمية هي الاسم المؤسمن المفرد يتلوها الاسم المؤسمن مضافا فالاسم المؤسمن مسندا (التركيب شبه الإسنادي) فالفعل المؤسمِنُ مسندا. وإزاء هذا التدريج قد يكون من غير المفيد الاصطلاح على الإسناد بالمؤسمن باسم المركب شبه الإسناديّ لأنّ

عمله في الفعل و المفعول وغيرهما هو جزء من الدلالة التي يرثها من الفعل عند أسمنته بل يكفي ما أشرنا إليه من تمييز بين إسناد بالمؤسمَن الاسمي وإسناد بالمؤسمِن الفعلي. ففي المسألة تدريج واسترسال من الوحدة المعجمية الصغرى إلى المركب الإسنادي وليست مسألة تدريج في العمل من عامل يعمل بالأصالة والاستحقاق إلى عامل يعمل بالنيابة والفرعية. ونحن نعتقد أنّ العمل بالأصالة والفرعية تفصيلات لا تؤثر في وجود العَقد والتركيب أو عدم وجودهما وليس لها بالتالي دخل في تنويع المتكلم التراكيب تنويعا يريد به أن يبني الكون بأشكال مختلفة.

4- الأسمنة و استبدال التجنيب

يرى "لنقاكر" أنّ الأسمنة ترتبط بتجنيب مكوّن من مكونات الفعل الدالة على العلاقة الزمانية فيقول:

"المساهمة الدلالية في الأسمنة محدودة في التجنيب (تجنيب مظهر من البناء)" ويضيف أنّ " الفعل هو بالضرورة سلسلة من المكونات الحالية ... و يحيل إحالة متأصلة على المساهمين فيه" [Langacker :1991,25]

ويقصد باستبدال التجنيب أنّ الأسمنة تساهم في إبراز جوانب في الاسم بدلا من أخرى. ذلك أنّ الاسم المحض يجنب في الأصل شيئا ولا يجنب علاقة فيضحي بالأسمنة مجنَّبًا طرفا في العلاقة هي المسار أو المعلم على ما نراه بتوضيح أكبر لاحقا.

4-1. الجذع و العنصر المؤسمِن : البنية المكوّنيّة في الأسمنة

ذكرنا أعلاه أنّ ما يميّز الفعل من الاسم في الطرح النحوي العرفاني أنّ الأوّل يجنب عملا مسترسل الحلقات في الزمان وأنّ الثاني يجنب شيئا ما في جهة معينة. وعند أسمنة اسم من فعل يُورَّثُ الاسم شيئا من دلالة الفعل على العلاقات ومن دلالته على الزمان وبذلك ينتقل الاسم من تجنيب شيء إلى تجنيب علاقة. وتتم الأسمنة بالاعتماد على بنيتين مكوَّنِيَتين (component structure) هما الجذع الفعلي من ناحية وهو مصدر الأسمنة والعنصر المؤسمِن (nominalizer) وهو لاحقة صوتية تدخل على الجذع الفعلي؛ وتندمج البنيتان المكوّنيّتان لتؤلفا بنية مركّبية (composite structure) ممثلة في الاسم المؤسمن ففي المؤسمن الانقليزي (complainer) (شاكٍ) و(dancer) (راقص) اندمج جذع الفعل والعنصر المؤسمن (-er) ليؤلفا البنيتين المركبيَّتين المذكورتين.

ويمكن أن نفترض الإجراء نفسه للأسماء المتصلة بالأفعال وفيها يندمج الجذع الفعلي بعنصر مؤسمِن لينتجا قائمة الأسماء المتصلة بالفعل. غير أنّ الأشكال في هذا التفسير يطرح من جانبين أولهما صدقية القول بجذع فعلي هو مصدر الأسمنة وثانيهما طبيعة العنصر المؤسمِن هل هو صيغة بأكملها مثلما طرح ذلك النحاة العرب أم هو جزء من تلك الصيغة.

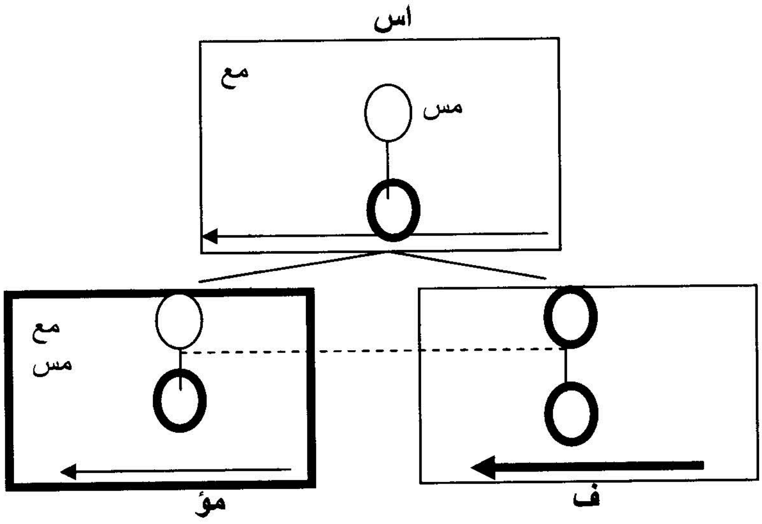
ففيما يخص الإشكال الأوّل فإنّ القول بأنّ مصدر الأسمنة جذع فعلي ليس اختيارا منهجيا يقدم الاشتقاق من الجذع على الاشتقاق من الجذر بقدر ما هو ضرورة فكريّة تتأسس عليها فكرة كون الفعل يورِّث الاسم المؤسمَن دلالته على العلاقة الزمانية وبالتالي يخلق ضربا وسطا من الأسماء بين المحضة التي تدلّ على الأشياء دلالة طرازيّة وبين الأفعال التي تدلّ على العلاقات الزمانية. ذلك أنّ الأسماء المتصلة بالأفعال على ما بيّنّاه أعلاه ترث من الفعل دلالته على العمل وإن كانت لا تجنب منه إلا المرحلة الأخيرة وترث منه الدلالة على الزمان وإن كانت لا تجنبه وترث منه علاقة بين طرفين أحدهما المسار والثاني المعلم يحظى كل واحد منهما بالتجنيب.

وفيما يخص الإشكال الثاني فإنّ العنصر المؤسمن في العربية ليس لاحقة مثلما هو الشأن في بعض اللغات الأخرى كالإنقليزية بل هو تعامل بين أكثر من مكون صوتمي يسبق الجذع الفعلي أو يكون في حشوه ويُحْدث تغييرا على بعض صواتمه الأصلية. من ذلك أنّ أسمنة الفاعل في الصيغة الثلاثية المجردة تحدث بعنصرين مؤسمِنين أساسيّيْن هما الفتحة الطويلة في فاء الفعل (ـَا) والكسرة في عين الفعل (ـِ) أمّا أسمنة اسم الفاعل في الثلاثي المزيد وفي الرباعي فتكون بالتعامل بين الميم المضمومة [م ـُ] التي يقول النحاة إنها انقلبت من حرف المضارعة وبين الفتحة في عين الفعل. ونحن نعتقد أنّ الميم المضمومة هي عنصر مؤسمن أساسي في الصفات وبعض المصادر وأنّ حركة العين وإشباعها هي عنصر مؤسمن في الصفات فالكسرة وإشباعها هي المؤسمن الطرازي في اسم الفاعل وما تعلق به من الصفات (الصفة المشبهة وصيغة المبالغة) والضمة وإشباعها هي المؤسمن الطرازي في اسم المفعول وضرب من الأسماء العالقة به.

4-2. اسم الفاعل و تجنيب المسار

ذكرنا سابقا أنّ الفعل يجنّب علاقة بين مسار هو فاعله ومعلم هو مفعوله ففي المثال: (كتبَ زيدٌ رسالة) فإنّ (زيد) هو المسار في هذه العلاقة التي يجنبها الفعل والرسالة معلمها. وعند أسمنة اسم الفاعل (كاتب). فإنّ تلك الأسمنة سترث من

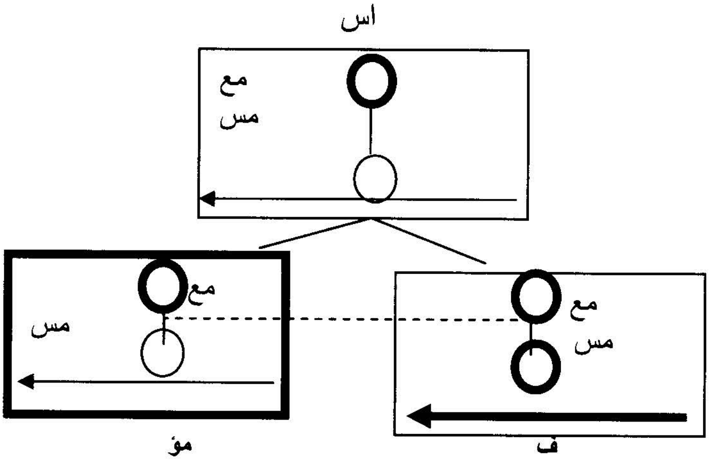
الفعل العلاقة بين المسار و المعلم ويكون المسار هو الطرف المجنب في تلك العلاقة وترث الدلالة لضمنية على الزمان غير أنها لن تكون مجنبة ولا بارزة. فالعنصر المجنب ههنا هو مسار المكون الفعلي مثلما يدلّ عليه الشكل 7 وفيه أنّ الجذع الفعلي (ف) والمكوّن المؤسْمِن (تعامل المدّ في فاء الفعل مع الكسر في عينها) يمثلان بنيتين مكونيتين تندمجان لتكونا معا البنية المركبية (اس) . جذع الفعل في (كتب) يجنب عملا يتبع خطا زمانيا ويتكون في بنيته الداخلية من مساهميْن (و يشار إليهما في الرسم بدائرتين) هما مسار الفعل (الفاعل) ومعلمه (المفعول) ويساهم المؤسمِن (مؤ) في تجنيب المسار. ويشير الخط المتقطع بين الجذع (ف) والمؤسمن (مؤ) إلى حدوث ضرب من التراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مكونات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمن يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار.
[Langacker 1991,23-24]



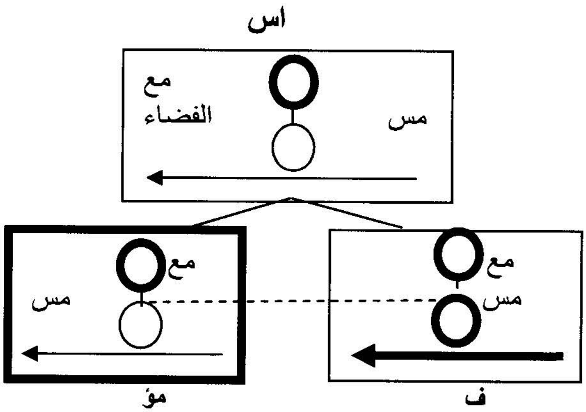
الشكل7: أسمنة اسم الفاعل (كاتب ، مستكتِبٌ...) و فيه يعين (ف) و (مؤ) البنية المكونية و اس الاسم المؤسمن أو البنية المركبية . المكون (ف) هو الفعل الذي يجنب علاقة بين معلم ومسار في محو الزمان يربطه بالمكون (مؤ) تراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مكونات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمن يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار .

3-4. اسم المفعول و تجنيب المعلم

ذكرنا في المثال أعلاه أنّ رسالة (في كتب زيد رسالة) هي المعلم وعند أسمنة اسم المفعول (مكتوب) فإنّ العلاقة ستجنب المعلم باعتباره الطرف المقصود في هذه العلاقة التي تربط بواسطة الفعل بين كاتب ومكتوب ولذلك فإنّ الأسمنة في اسم المفعول تتخذ الشكل8



الشكل8: أسمنة اسم المفعول (مكتوب ، مستكتَبٌ...) و فيه يجنّب المؤسمن أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار .



الشكل9: أسمنة اسم المفعول في (مكتوب فيها) من مفعول دال على ظرف (كتبت في القاهرة) .

من الواجب أن نشير إلى أنّ اسمنة اسم المفعول تختلف عن أسمنة اسم الفاعل من ناحية أخرى لافتة تتمثل في أنّ اسم الفاعل يقع في العادة على الاسم الذي يعين القائم بالفعل غير أنّ اسم المفعول تسمية تتسع لتشمل الاسم الواقع عليه الفعل

(مضروب ومكتوب) إضافة إلى أداة الفعل (القلم مكتوب به) والظرف الواقع فيه الفعل (اليوم مكتوب فيه) والعلة أو السبب (مكتوب له) وغيرها من الأطراف. لذلك نعتبر الشكل أعلاه شكلا مجردا أو طرازيا لبنية اسم المفعول ويتخصص غيرها بالميدان الذي تقع عليه الأسمنة فاسم المفعول الدال على الزمان يتأسمن في ميدان الزمان واسم المفعول الدال على المكان يتأسمن في ميدان الفضاء واسم المفعول الدال على الأداة يتأسمن في ميدان الأداة أو الوسيلة مثلما يدل عليه الشكل 9 الذي يمثل لأسمنة المفعول فيه (مكتوب فيها) من قولنا (القاهرة مكتوب فيها).

4-4. أسمنة الصفة المشبهة وتجنيب مسار فعل الحال

طراز الأفعال المؤسمنة لاسم الفاعل و المفعول هي الأعمال ولكنّ الأفعال يمكن أن تكون صفات أو أحوالا وتسمية الأسماء المؤسمنة من هذه الأفعال غالبا ما وضعه النحاة تحت اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل. وفي حديث النحاة ذكر للأسباب التي دفعتهم إلى حشر كثير من المشتقات التي لها صلة بمسار الفعل أو بمعلمه في باب الصفة المشبهة لا اسم الفاعل مقارنين بين المشتقيْن ومنها:

- نوع الفعل الذي تتصل به هذه الصفات فهو دال على الحال أو على الصفات في حين يدل الفعل الذي يتأسمن منه اسم الفاعل على العمل .
- تكون هذه الصفات من أفعال لازمة أو **"من أفعال غير متعدية على الحقيقة"** [ش.م:81/6] ويقيس النحاة بين التعدية في اسم الفاعل وعدمها في الصفة المشبهة فيقولون:

"إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ عمْرًا) فالمعنى أنّ الضرب وقع بعمرو وإذا قلت (زيدُ حسَنُ الوجْه) فلست تخبر أنّ زيدا فعل بالوجه شيئا بل الوجه فاعل في المعنى لأنه هو الذي حسُن". [ش .م 81/6- 82]

- تدل الصفة المشبهة على حالة ثابتة في الموصوفين بها ويدل اسم الفاعل على حالة متغيرة وزعم النحاة أنه من الممكن أن نشتق، إذا ما أردنا الحدوث، أسماء على زنة اسم الفاعل فقال الزمخشري:

"وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو (حاسِنٌ الآن فصاعدا) و(كارمٌ) و (طائل) ومنه قوله تعالى (و ضائق به صدرُكَ)[1] " [المفصل في ش. م 6/ 82] .

إنّ الفوارق التي يرسمها النحاة بين اسم الفاعل واسم المفعول هي فوارق فرعية نابعة من فارق أصلي بين الفعل الذي يتأسمن منه اسم الفاعل و طرازه

---

[1] 12 هود (فلعلك تاركٌ بعْضَ ما يُوحَى إليك وضائقٌ به صدرُك).

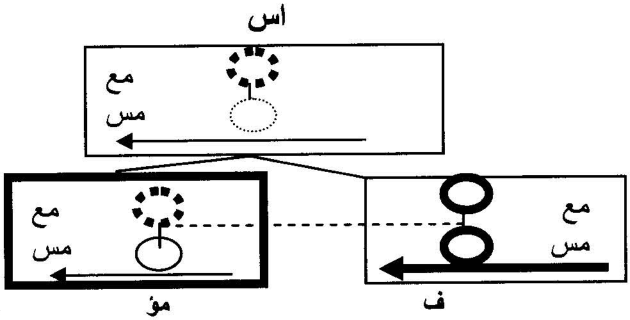
العمل والفعل الذي يتأسمن منه الصفة المشبهة وهو الحال أو الصفة فالفارق المضموني ليس في المحمول الاسمي بل في المحمول الفعلي الذي ورّث متصوره في الصفة المشبهة .

ومن جهة أخرى فإنّ ادعاء النحاة إمكان اشتقاق اسم الفاعل الحادث من الأفعال الدالة على الأحوال أمر لا يصح قياسه لأنّ "اشتقاق" اسم الفاعل من حسن (حاسن) لا يجوز قياسه على (ضائق) لأنّ هذا الفعل لا يدلّ على حالة في أصله أو أنّ ميدانه الأساسي ليس الأحوال والمشاعر والصفات مثلما هو الأمر بالنسبة إلى (حسن) و(حزن) و(قبح) بل الميدان الأساسي لهذا الفعل هو الفضاء الفيزيائي الممسوح ولكنه في الجملة المذكورة انتقل بفعل الاستعارة من ميدان الفضاء إلى الميدان الحسي وأنّ قابلية الاشتقاق فيه من الفاعل ممكنة بحكم معناه الأصلي الملازم له.

بما أنّ الفارق الأساسي بين الفعل الذي يؤسمن اسم الفاعل (والمفعول) هو في الدلالة على العمل هنا والدلالة على الحالة هناك فإنّ هذا الفرق الدلالي من شأنه أن يورّث في أسمنة المكوّن المساهم في الفعلين. المساهمة بالفاعلية تكون أقرب من المساهمة بالفاعلية في الأحوال والصفات فالفرق بين (ضربَ زيدٌ) و(حسُنَ زيْدٌ) أنّ الضرب قد صدر من زيد فضاربيته حقيقية لكنّ الحسن لم يكن من زيد على الحقيقة لأنه موضوع الحسن لا فاعله. وكذا الشأن بالنسبة إلى أفعال أخرى دالة على الأحوال مثل (حزن زيد) و(سعدت هند) فالفاعلان ههنا أيضا موضوعا الحالتين وليسا هما من صدر منهما الفعل على وجه الفاعلية التي في الأفعال الدالة على الأعمال. من كل هذا نرى أنّ تجنيب المسار في الصفة المشبهة (حسَنٌ) و(سعيد) ليس كتجنيب مسار اسم الفاعل لأنّ الفاعلية هنا محضة وهناك غير محضة أو غير حقيقية. لذلك نشير إلى المسار في طراز الصفة المشبهة بخط متقطع لأنه لا يدلّ على الفاعلية المحضة بل على الفاعلية غير المحضة (الشكل 10).

إنّ عدم الدلالة على الفاعلية في الصفة المشبهة يجعلنا نبرر كون المقولات النحوية واقعة في استرسال متدرج فمنها ما يكون أقرب إلى مقولة ما من المقولات النحوية فيكون طرازها ومنها ما يكون بعيدا عنها واقعا في أطرافها متنائيا عنها ولكنه يكون قريبا من مقولة أخرى في طيف المقولات. فإذا افترضنا أنّ بين الفاعلية والمفعولية مسافة وتدريجا يمكن أن تقع فيه مكونات نحوية لا هي بالفاعل ولا هي بالمفعول فهمنا في هذه المسافة الفاصلة معنى دلالة الصفة المشبهة على الموضوع وعدم وضوح دلالتها على الفاعل. فدلالة الصفة المشبهة على الموضوع يقربها والحق يقال من اسم المفعول لا من الفاعل. ذلك أنّنا حين نقول (زيد حسنٌ) فنحن

نضمر قولا آخر يترجمه وهو (شيء حسّن زيدا حتى صار زيد حسنا) ففاعلية الحُسْن ليست في الحقيقة له لأنّ الحسن واقع عليه وكذا الشأن بالنسبة إلى الفرح والحزن والحور والعور وغيرها من الأحوال والصفات.



الشكل10 : تجنيب المسار في الصفة المشبهة واختلافه عن التجنيب في اسم الفاعل يكمن في أنّ الفاعلية في الأوّل حقيقية و محضة وهي ههنا غير حقيقية بحكم دلالة الصفة على الموضوع

بهذا نقول إنّ فاعل الصفات (حسُنَ زيْدٌ) أو في الأحوال (حَورَتْ هندٌ) هو فاعل لفظي وهو مفعول حقيقي وأنّ الفاعل الحقيقي في مثل هذه الأفعال مستتر ومطويٌّ للعلم به أو للجهل به أو لعدم أهمّيته أصلا. غير أنّ الحاجة الإسنادية أحلّت الموضوع أو المفعول محلّ الفاعل وهذا السلوك النحوي ليس غريبا عن البنية الإسنادية العربيّة.

ومن جهة أخرى، فإنّ الأسْمنة في الصفة المشبهة تطرح إشكالا أكبر من هذا الذي طرحناه يمكن صياغته كالتالي: هل أنّ الجذع الذي تأسمنت منه الصفة المشبهة هو جذع فعلي ليتسنى لنا الحديث عن أسمنة؟ أم أنّ العرب عرفت الصفة (أحمر وأعور وحزين و طويل) قبل أن تعرف الأفعال وتشتقّها منها؟ في هذه الحالة لا يمكن أن نتحدث عن أسمنة بل عن فعلنة (verbalisation) أي عن اشتقاق الأفعال من الأسماء [Langacker ; 1991 : 25].

5-4. الأسمنة في صيغ المبالغة وتجنيب التكميم

1-5-4. تكميم اسم الفاعل : مبالغة اسم الفاعل

يعتبر سيبويه والنحاة من بعده أنّ صيغة المبالغة هي صيغة مختصة باسم الفاعل وهي منشعبة عنها لأنها تفيد، زيادة على إفادة الفاعلية، الكثرة فيها وهذا ما يفهم من قول سيبويه:

"وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة " [الكتاب:110/1]

وقال الاستراباذي في بيت الكتاب: [البسيط]

حتّى شآها كَليلٌ موهنًا عمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا و.بَاتَ الليلَ لمْ ينَم

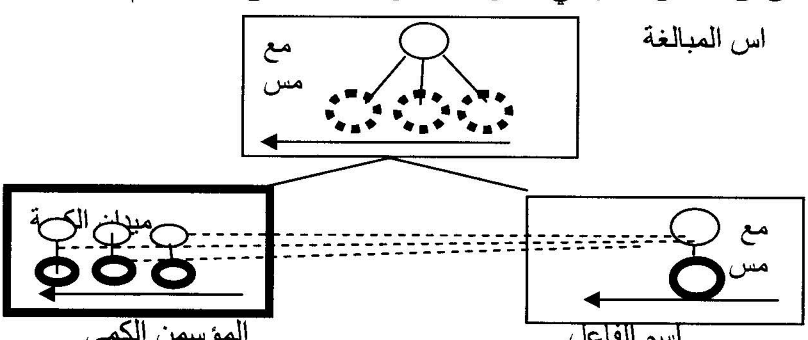
" **فـ (كليل) مبالغة (كالٌّ)** " [ش ك 3/ 421]

و لو جارينا النحاة في أنّ اسم الفاعل مشتق (أي مؤسمن) من الفعل فإنّ صيغة المبالغة تحتاج في أسمنتها إلى الاسم الفاعل المؤسمَن بدوره من الفعل ولا تتصل مباشرة بالمحمول الفعلي مثل بقية المشتقات . فعملية الأسمنة مركبة وذات مرحلتين :

- مرحلة أولى تتم فيها أسمنة اسم الفاعل على النحو الذي بيّنّاه أعلاه .
- مرحلة ثانية يكون منطلق الأسمنة فيها اسم الفاعل الذي يعكس دلالته على المؤسمن الكمي (علامته التشديد فعّال أو إطالة حركة العين فعيل و فعول) فيتم إسقاط دلالة اسم الفاعل المؤسمن على ميدان الكمية أو العدد مما يسمح لاسم الفاعل بأن يكتسب دلالة تكريرية (انظر الشكل 11) فـ (زيد كليل) تعني أنّ زيدا كالٌّ و كالٌّ وكالٌّ ...

و ما دام الأمر كذلك فإنّ اسم الفاعل يمثل سكيمة بالنسبة إلى صيغة المبالغة ونمذجة تلك السكيمة كان على محور العدد ؛ فاسم الفاعل يعبّر إذن عن الجنس و يتخصص عدديا باسم المبالغة، غير أنّ المبالغة ههنا لا تترجم عدديا مثلما تترجم الأسماء المحضة غير المؤسمنة (التي تنقسم إلى اسم كتلة (mass noun) واسم معدود (countable noun)) بل العدد فيها ينطلق على العلاقات التي ترثها هذه الأسماء من الفعل عن طريق اسم الفاعل. فالانتقال من اسم الفاعل إلى المبالغة هو انتقال علاقة مفردة بين المسار والمعلم (يجنب فيها المسار) إلى تجنيب لعدد من تلك العلاقات (فيها تجنيب المسار) فاسم المبالغة إنما هو تجنيب لعدد العلاقات التي ربطت بين الحدث و المسار.

بناء على ما يبيّنه الشكل 11، فإنّ العلاقة التي يربطها الفعل مع المسار والمعلم يمكن أن تنعكس عدديا في مستوى المسار فنحصل على مبالغة اسم الفاعل.



الشكل 11 : البنية المركبية (اس) التي هي في الأصل متكونة من الفعل (ف) و المكوّن المؤسْمِن أي صيغة الفاعل (فاعل) صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمن الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو صيغة المبالغة من نوع (كليل) أو (عَمِل) المذكورين في البيت الشعري أعلاه . و يبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم الفاعل (حدث الكلل و العمل) كما كان مورثا في اسم الفاعل المتصل به (كالّ) و (عامل) و إن كان لا يظهر في هذا السياق و لذلك حافظنا على متصور الزمان وتشير الخطوط المتقطعة إلى أنّ اسم الفاعل قد وضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكم المجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم الفاعل بعده العددي في مستوى المسار المجنّب.

لكن هل يمكن أن تنعكس العلاقة عدديا في مستوى المعلم والمفعول وعندئذ هل يمكن أن نتحدث عن مبالغة اسم المفعول؟

4- 5-2. هل من الشرعي الحديث عن مبالغة اسم المفعول ؟

يبدو هذا السؤال غير شرعيّ في التراث النحوي العربيّ، لكنّنا نرى طرحه مشروعا لسببين اثنين على الأقلّ.

أوّلهما أنّ تكميم اسم الفاعل أو لنقل أسمنة مبالغة الفاعل ليست الظاهرة الوحيدة من نوعها فالنحاة تحدثوا عن مبالغة المصادر يعنون ضربا من المصادر التي تفيد تكثير مصادر أخرى وتكريرها. قال الزمخشري:

"والتفعال كـ (التَّهْذَار) و (التَّلعاب) و (التَّرداد) و (التَّقتَال) و (التَّيْسَار) بمعنى الهدر و اللعب و الردّ و الجولان و القتل و السير ممّا بني لتكثير الفعل و المبالغة فيه" [المفصل في ش. م 6/ 55] .

وقال الزمخشري شارحا:

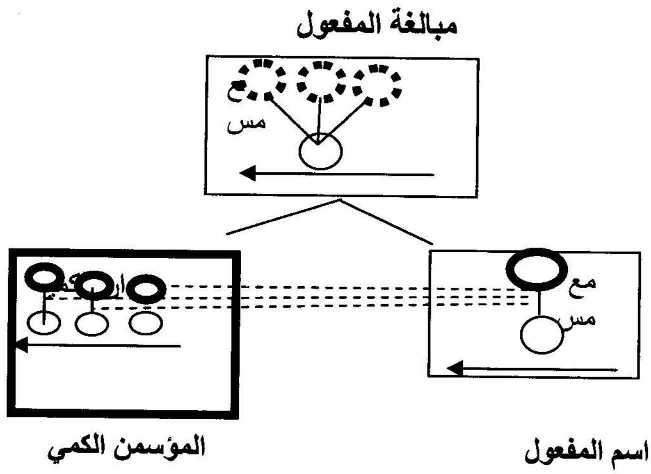
"لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها و زدت فيها ما يدل على التكثير لأنّ قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى " [ش م 6 / 56].

فالفرق بين (قتل) و(تقتال) كالفرق بين (قاتل) و قتّال) سواء بسواء يفيد الأوّل المعنى السكيمي و يفيد الثاني المعنى المنمذج و يتخصص بالدلالة على الكثرة.

ثانيهما أنّ المساهمة في الفاعل و التي على أساسها تحدثنا عن علاقة زمانية تميز الفعل من الاسم هي مساهمة مزدوجة بين الفاعل الذي يساهم في الفعل بالفاعلية والمفعول الذي يساهم فيه بالمفعولية وأنّ الحديث عن كثرة الفاعلية أي كثرة الإتيان بالفعل يمكن أن يوازيه كثرة المفعولية أي كثرة وقوع الفعل على

المتأثر فهذان طرفان متعاملان ومساهمان في الفعل كل حسب ما يقتضيه دوره فيه. وكثير من الأفعال تفهم في سياق المشاركة فالفعل (عشق) يتطلب ركنين اثنين أحدهما عاشق و الثاني معشوق و لا يمكن أن نفهم عاشقية زيد دون أن نربطها بمعشوقية هند. فإذا نحن رمنا اشتقاق الكثرة في هذا الفعل فإنه من الممكن أن نشتق الكثرة للعاشقية و الكثرة للمعشوقية سواء بسواء لأنّ تجربتنا تجعلنا نرى الكثرة فيهما كلتيهما. غير أنّ النحاة العرب اعترفوا بمبالغة العاشقية ولم يؤثر عنهم فيما نعلم أيّ حديث عن مبالغة المعشوقية فقيل في (عِشّيق)مثلا إنها مبالغة للفاعل[لسان العرب : ع ش ق /10: 252] غير أن النحاة لم يعتبروا أنّ لفظة (عَشِيق) المتواترة في كلام العرب صيغة لمبالغة المفعول بل اعتبروها صفة مشبهة باسم المفعول والحقّ أنها أقرب إلى مبالغة المفعول لدلالتها على الكثرة .

كثيرة هي الأسماء التي يخرجها النحاة إلى باب الصفة المشبهة وخصوصا منها المبنيّ على (فعيل). الحقّ أنّ دلالتها على مبالغة المفعول واضحة ويخرجون ما دلّ منها على الكثرة في الفاعلية إلى صيغة المبالغة، مبالغة الفاعل فـ (خبير) و(جليل) و(رحيم) في قولهم (الله خبير ورحيم وجليل) مبالغة ولكنّ (سجين) و(جريح) و(قتيل) في قولهم (سجين الأمير) و(عشيق بثينة) و(جريح الحرب) و(قتيل العشق) عندهم صفة مشبهة باسم المفعول على الرغم من أنها ترتبط في سياق تقابلي [(فاعلية/مفعولية)] بـ(سجّان) و(عشّيق) و(جرّاح) و(قتّال) من جهة الكمية و التسوير .



الشكل 12: مبالغة المفعول وفيها تجنيب: البنية المركبية اسم المفعول صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمن الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو

صيغة المبالغة من نوع (عشيق) أو (جليس) . و يبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم المفعول (حدث العشق و الجلوس) كما كان مورثا في اسم المفعول المتصل بهما (معشوق) و(مجلوس إليه) السياق ولذلك حافظنا على الخطوط المتقطعة إلى أنّ اسم المفعول قد وضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكم المجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم المفعول بعده العددي في مستوى المعلم المجنّب.

بناء على ذلك من الممكن الحديث عن مبالغة للمفعول مؤسمنة من اسم المفعول وفيها تجنيب عددي للعلاقات التي تربط المعلم خصوصا بمساره (انظر الشكل 11).

لقد أتاح لنا الحديث عن تكميم الفاعل و المفعول التنبه إلى قابلية في الأعمال والأحوال لأن تُكمم من جهة توزعها على مسارها و معلمها نسبيّا لا بما هي فاعلة و مفعولة بل بما هي أسماء لتلك الكيانات الفاعلة والمفعولة .

خاتمة

لقد اعتبرنا "اتصال الأسماء بالأفعال" ضربا ممّا يسمّى في التفكير اللغويّ واللساني الغربيّ بالأسْمَنة ولقد حملنا هذا الاعتبار إلى مراجعة كثير من أفكار النحاة العرب حول العلاقة الاشتقاقية الرابطة بين هذه الأسماء والأفعال المتصلة بها من وجهة نظر النحو العرفاني فركزنا على مقولة أساسيّة من مقولاته هي الاسترسال والتدريج بين المعجم والنحو لنعالج من خلالها العلاقة بين خصوصية الدلالة في هذا الضرب من الأسماء وسلوكه الإعرابيّ سواء أكان في علاقة إضافة أم في علاقة إسناد لنبيّن وجود تدريج على خط مسترسل يذهب صعُدا من المكونات المنمذجة أو العيّنات إلى المكونات الأعلى منها في درجة التجريد وهي التي يعتبرها العرفانيون كيانات سكيمية تربطها بالكيانات الأقل منها تجريدا علاقة نمذجة.

وأتاح لنا الطرح العرفاني لهذه الأسماء المؤسمنة أن تناول بالدرس خصوصيات ما يسميه النحاة بالصفات اعتمادا على ظاهرة التجنيب لنبيّن أنّ كل الصفات ترث عند أسمنتها من الفعل طابعه العلاقيّ غير أنّ كل اسم يجنب مظهرا من العلاقة؛ وعندئذ تبيّن لنا أنّ الصفات موزعة توزيعا متدرّجا أهمها اسم الفاعل و اسم المفعول اللذين يجنّبان مسار العلاقة ومعلمها وبينهما ضرب من الصفات هي التي يصطلح عليها النحاة بالصفة المشبهة بالفاعل و التي هي في الأصل تجنيب لمسار علاقة مورثة من الأفعال الدالة على الأحوال والصفات (لا على الأعمال).

وحين درسنا في الإطار نفسه ما يسميه النحاة صيغة المبالغة تبيّن لنا أنّ هذه الصيغة هي بالفعل من توابع اسم الفاعل لأنها تجنب فيه تجنيبا كميا العلاقة من جهة المسار و اختبرنا علاقة أخرى يجنّبُ فيها المعلم تجنيبا كميا سميناه مبالغة المفعول: تسمية لم يذكرها النحاة وأحالوا مادتها على باب الصفة المشبهة.

لم يكن هدفنا من إعادة طرح مسائل الأسماء المتصلة بالأفعال غير اختبار طريقة في تناول المسائل تريد أن تلغي الفواصل بين النحو والمعجم و ترى بينهما تعاملا حثيثا على أكثر من صعيد وهذه الرؤية التي تقبل كغيرها من الرؤى النقاش جدواها يكمن في تجديد النظر إلى بحوثنا النحوية القديمة من منظار مختلف بقطع النظر عن النتائج التي قد توصلنا إليها.

توفيق قريرة

جامعة منوبة. تونس

كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

قائمة المصادر و المراجع المذكورة

ابن الحاجب، أبو عثمان: الإيضاح في شرح المفصل، تح. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط.1، 1982، ج 1.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش: الإيضاح في شرح المفصل،بيروت ، دار صادر ، د.ت ، ج 6.

الأسترابادي، رضيّ الدين: شرح الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، ط. 1996 ، ج 3.

سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون ، بيروت ، دار الجيل 1991 ، ج 1.

الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط.5، 1986.

الزمخشري، أبو القاسم محمود: المفصل في علم العربية، بيروت، دار الجيل، د.ت .

Cristiano Broccias Cognitive approaches to grammar in COGNITIVE LINGUISTICS : CURRENT APPLICATIONS AND FUTURE PERSPECTIVES

Langacker , Ronald W .(1987) : Foundations of cognitive grammar , vol.1 Theoritical Prerequition , Stanford university press, Stanford , Clifornia.-

– (1991) : Foundations of cognitive grammar , vol. 2 Description application grammar , Stanford university press, Stanford , Clifornia.

– (2005) Construction grammar :cognitive radical and less so in Cognitive Linguistics Internal Dynamic and Interdisciplinary Interaction ed. by Francisco J.Ruiz de Mendoza Ibăněz M.Sandra : Peňa Cervel ;Walter de Gruyter Gmbh & Co.KG D- 10 785 Berlin-New. P 101 ;pp101-162

Tarsk ,R .L .(1999) : Keys concepts in language and linguistics ; Routledge,London ,New York .

Taylor ,Jhon R .(2002) : Cognitive grammar ,Oxford University press ,Oxford .

الخطاب الشعري ووظائف التخييل
عند القرطاجني [1]

حسين العوري
جامعة منوبة، تونس
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

ملخّص البحث
يهدفَ هذا العملُ إلى الوقوف على مقوّمات الخطاب الشعري وخصوصيته عند حازم القرطاجنّي؛ أبرز جسامة مهمّته في البحث عن قوانين الشعر والشعرية، إذ كان في الآن نفسه عالما يستنبط القوانين الكلّية، ومعلّما يشرح مفاهيمها وينوّع المداخل إليها تيسيرا على الشعراء والمتأدّبين؛ ثمّ انشغل بمسألة الخطاب الشعري وخصوصيته عند القرطاجنّي انطلاقا من مفهومه للشعر الذي أقامه، بعد استعراض المهاد النظري المؤسس لرؤيته من أرسطو إلى الفلاسفة المسلمين، على آليتين رآهما كفيلتين بتحقيق هويّته والإيفاء بغاياته، وهما التخييل والمحاكاة. ونظرا إلى منزلة التخييل عنده، فقد أفرد البحث له بقية الكلام فنظر في حدّه عنده وفي وظائفه متّصلة بالأقانيم الثلاثة: المنشئ والنصّ والمتلقي؛ وختم بإبراز ما استنبطه من قوانين تميّز الخطاب الشعري عن سائر الخطابات.
الكلمات المفاتيح: الخطاب الشعري- الشعرية – العلم- القوانين الكلّية – القوى الصانعة- الصناعة- التخييل – المحاكاة – الآليات – الإضاءة -التنوير-المعلم – المعرف – المأمّ.

Résumé
L'objet de cet article est de mettre au clair les fondements et les spécificités du discours poétique chez al Qartajanni. Nous avons souligné, de prime abord, la difficulté de la tache à laquelle il était confronté ;car, savant investigateur et précepteur soucieux, il menait de pair deux actions délicates: inventer des lois poétiques universelles et mettre en œuvre des procédés judicieux pour les rendre perméables . Dans un second lieu, nous nous sommes consacré à la question du discours poétique et sa spécificité aux yeux du rhétoricien pré-cité. Le tenant était sa conception de la poésie. Il s'agit d'un véritable art poétique dont les fondements théoriques se réclament d'Aristote et des philosophes musulmans. Il est axé sur deux mécanismes: al Mouhaket (mimésis) et at Takhyil (mode de représentation imagé ;concept purement arabe) .Vue la place de choix que le rhétoricien accorde au deuxième concept nous lui avons consacré le reste de l'article en mettant l'accent sur sa définition et ses différentes fonctions qui touchent à la fois l'auteur, l'œuvre et le récepteur. La conclusion a porté sur l'apport d'al Qartajanni et ses limites à propos de cet art poétique.
Mots clés : discours poétique, lois poétiques universelles, mimésis, mode de représentation imagé, art poétique.

---

[1] ألقي هذا البحث في ندوة: **حازم القرطاجنّي** التي انعقدت يومي 21- 22 أفريل 2009 في قسم العربية **بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.**

مقدّمة

يطمح هذا البحث أن يكون مدخلا للنظر في علاقة الخطاب الشعري بوظائف التخييل عند القرطاجني. وهو، والحال هذه، لا يدّعي الإحاطة والشمول، لضخامة مادّة **المنهاج** وتشعب فصولها وتفرّع منهجية صاحبها، فضلا عن كونها شكّلت،من زوايا نظر مختلفة، موضوع درس وبحث، يجعل استئناف القول في بعض قضاياها أمرا محفوفا بمزالق المعاودة والتكرار. ومع ذلك، نجازف بهذا الجهد عسانا نُوَفّق إلى اقتراح مدخل تأليفي يستحضر جوهر القضايا التي شغلت القرطاجنّي، وهو يستنبط قوانين الشعريّة العربيّة ويرسم حدودها .

فكيف نظر القرطاجنّي إلى الخطاب الشعري؟ وما الآليات أو "القوى الصانعة " التي رآها تحقق هويّته وترسم سُبل غاياته؟

انشغل القرطاجني بالخطاب الشعري على امتداد أقسام المنهاج[1]، ودخل غمار البحث في قضاياه مزوّدا بتجربة الشاعر وعدّة المنظر، لاعتقاده:

"أنّ الشاعر لا يمكن أن يبدع دون علم أو معرفة بالصناعة وأنّ الناقد لا يمكن أن يكون ناقدا ما لم يجمع، إلى جانب المعرفة بالقوانين الكلّية، المعرفة بالأصول العمليّة للصنعة" [...] "يلزم أن يكون العالم بالشعر شاعرا وأن يكون الشاعر عالما في نفس الوقت"[2]

فلا غرابة أن تشكّل المقولة "**الشعر علم وصناعة**" بوصلة اهتدى بها القرطاجنّي في خضمّ بحثه في قضايا الشعر والشعريّة. فالعلم وعي نظريّ بشروط الفنّ، والصناعة قدرة عمليّة على إنجاز تلك الشروط . تلك كانت عقيدة القرطاجنّي شاعرا ومنظّرا. ومردّها أمران: طموح مشروعه العلميّ ويقظة نزعة التعليميّة.

فأمّا طموحه العلميّ، فأوّل علاماته تقييمه لعمل أرسطو وتنبيهه إلى اختلاف الشعر اليونانيّ عن الشعر العربيّ كمّا وقضايا. قال :

"ولو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظا ومعنى وتبحّرهم وحسن تصرّفهم في وضع الألفاظ بإزاءها وفي إحكام مبانيها واقتراناتها ولطف التفاتاتهم وتتميماتهم واستطراداتهم وحسن مآخذهم ومنازعهم وتلاعبهم بالأقاويل المخيّلة كيف شاؤوا لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية"[3]

---

[1] حازم القرطاجنّي : منهاج البلغاء وسراج الأدباء تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة . دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ط2، 1981 . وأقسامه أربعة الأوّل منها مفقود . راجع الهامش 36

[2] جابر عصفور، مفهوم الشعر، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط3، 1983. ص130

[3] المنهاج ص69

وقد ندب القرطاجنّي نفسه لهذه المهمّة قال:

"وقد ذكرت في هذا الكتاب من تفاصيل هذه الصنعة ما أرجو أنّه من جملة ما أشار إليه أبوعلي ابن سينا"[1]

وهذا يعني أنّ هدف حازم كان استنباط قوانين كلّيّة تستوعب الشعريّة في الشعر العربي[2].

وأمّا النزعة التعليمية فباعثها غيرته على الشعر والشعرية في زمانه ، وما أصابهما من هوان على أيدي بعض متأدّبي عصره ، أولئك الذين كانوا يعتقدون أنّهم لا يحتاجون في الشعر إلى أكثر من الطبع. فكان الواحد منهم يظن:

"أن كلّ كلام مقفى موزون شعر"[3] [و]**"أنّ الشعرية في الشعر – والمصطلح والعبارة لحازم- إنّما هي نظمُ إيّ لفظٍ اتفق ، كيف اتّفق نظمُهُ ، وتضمينُه أيَّ غرض اتّفق على أيّةٍ صفة اتّفق، لا يُعتَبر عنده في ذلك قانونٌ ولا رسمُ موضوع"**[4]

يتّضح من مآخذ القرطاجنّي على ذلك الرهط من متأدّبي عصره إيمانه بـ**أنّ للشعرية قانونا** يراعى في مستوى الألفاظ والنظم والأغراض، وأنّ كيفيات النظم والإنشاء تقوم على حسن الاختيار والتمييز لا على عشوائية الصدفة والاتّفاق.

لذلك انتصب القرطاجنّي يشرح ويعلّم. وأبرز شواهد النزعة التعليمية ما جاء معطوفا في عنوان كتابه "**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**". فالسراج لا يؤدّي وظيفته إلاّ في الظلمة. والظلمة صورة من صور العمى[5]، والعجز عن إدراك حقائق الأشياء. كما تجلّت تلك النزعة التعليمية في جانب من منهجية عرضه "**المعاودة والتكرار**" وفي المصطلحات التي انتقى . فـ"**الإضاءة**" و"**التنوير**" وما اندرج تحتهما من تفصيل و توضيح، جميعها على صلة وثيقة بوظيفة الدليل المرشد إلى سواء السبيل. أمّا "**المعلم**" و "**المعرف**" و"**المأمّ**" فتلتقي في جذورها وإيحاءاتها

---

[1] م،س ص70. كان **ابن سينا** طمح إلى وضع كتاب في **علم الشعر**. قال بعد فراغه من تلخيص ما توفر لديه من كتاب الشعر للمعلّم الأول: ولا يبعد أن نجتهد نحن فنبتدع في علم الشعر المطلق وفي علم الشعر كلاما شديد التحصيل والتفصيل . م .س ص69

[2] راجع **محمد العمري . البلاغة العربية** ص499

[3] المنهاج ،ص27

[4] م.س،ص28.

[5] من المهمّ التذكير في هذا السياق بزراية القرطاجنّي بذلك الرهط من متأدّبي عصره حين مثّل لحالهم بحال الأعمى[الذي] أنس قوما يلقطون درّا في موضع تشبه حصباؤه الدرّ في المقدار والهيئة والملمس، ووقع بيده بعض ما يلقطون من ذلك فأدرك هيأته ومقداره وملمسه بحاسة لمسه ، فجعل يعنّي نفسه في لقط الحصباء على أنها درّ، **ولم يدرأنّ ميزة الجوهر وشرفه إنّما هو بصفة أخرى غير التي أدرك** ". **والقرطاجنّي**، إذ يورد هذا الصورة المثلية على سبيل الاستهزاء والشفقة فلكي يشير إلى حاجة هؤلاء **المتأدبين العميان** إلى من يأخذ بأيديهم وينير دربهم فلا يخبطون خبط عشواء ولا يظنّون الخرزة درّة والدرّة حصباء.

بالعلم والمعرفة والإمامة، بحيث ينبري القرطاجنّي عالما عارفا إماما و يستوي كتابه سراجا منيرا، يهتدي به الأدباء في شعاب العلم بصناعة الشعر.

هذه المهمّة التعليميّة الهادية جعلت **القرطاجنّي** يجنّد معارفه وخبراته لإرساء **قانون للشعريّة**. وقد ألمح إلى كليات هذا القانون أثناء تعريضه بالمتأدبين "العميان"؛ فبيّن أنّ ما يتحكّم في نظمهم إنما هو صدفة الاتّفاق والاعتباط لا حسن التأليف والاختيار، لأنّهم لا يهتدون في فهمهم للشعرية **بقانون** ولا يعتبرون في نظمهم **برسم موضوع** .

لذلك اجتهد في وضع قوانين تحقّق للخطاب الشعريّ هويّته، وتنتشل الشعر ممّا قد يتردّى فيه من سطحيّة وإسفاف إذا ما أُوكل أمرُه إلى ملكة الطبع دون سواها :

"فالطباع أحوج إلى التقويم في تصحيح المعاني والعبارات عنها من الألسنة إلى ذلك في تصحيح مجاري أواخر الكلم." [وحجّته في ذلك]: **"أنّ العرب لم تكن تستغني بصحّة طباعها وجودة أفكارها عن تسديد طباعها وتقويمها باعتبار معاني الكلام بالقوانين المصحّحة لها** [حتّى لقد جعلت من] **ذلك علما تتدارسه في أنديتها ويستدرك به بعضهم على بعض و[يبصّر به] بعضهم بعضا [...]وقد نقل الرواة من ذلك الشيء الكثير ، لكنّه مفرّق في الكتب، لو تتبّعه متتبّع [...] لاستخرج منه علما كثيرا موافقا للقوانين التي وضعها البلغاء في هذه الصناعة "**[1].

الحقيقة أنّنا تعمّدنا نقل هذا المقتطف على طوله لكونه :

- شاهدا على أنّ ما يدعو إليه القرطاجنّي من حاجة إلى القوانين المصحّحة للطباع إنّما هو سنّة اتبعها العرب، وكانوا أصحّ طبعا وأنقى سليقة. وأن آثار تلك السنّة مبثوثة في الكتب تشكّل، إن وجدت من يجمعها، علما موازيا لما ضبطه أرباب البلاغة الشعريّة من قوانين؛

- ولكونه، ثانيا، يلفت، مع ما تقدّمه، انتباه الدارس إلى انشغال القرطاجنّي بالكلّيات. فلا غرابة أن تطّرد على لسانه لفظة قانون في صيغة الإفراد حينا (لا يُعتَبر في ذلك **قانون**) وصيغة الجمع حينا آخر (**القوانين** المصحّحة لها – **القوانين** التي وضعها البلغاء).

وما يلفت انتباه الدارس أيضا أنّ انشغال القرطاجنّي بضبط القوانين رافقه حرص شديد على الاستقصاء والتفصيل، وسم جميع مباحث الكتاب. وهي مباحث متّصلة بالشعر حدّا ومكوّنات وآليات تخييل وغايات. وسنبدأ بحدّ الشعر.

---

[1] م.س،ص 26

1. في حقيقة الشعر

كان القرطاجنّي على وعي تامّ بصعوبة الموضوع. فحدُّ الشعر حدّا جامعا مانعا يحيط بماهيته، ويميّزه عن غيره من الأقاويل التي قد تتقاطع معه في بعض السمات كالنثر الفنّي والنظم العلمي. فالحدّ أمر في غاية العسر. لذلك تعدّدت تعريفاته له بتعدّد مداخله إليه وتنوّع زوايا نظره فيه وتقليبه حقيقته على شتّى الوجوه. وهو ما وسم جهده بالاستقصاء وأوقعه في التكرار أحيانا.

نظر إليه من **زاوية ما يميّزه من الكلام المنثور** فصدّر التعريف بقولة مشهورة "**الشعر كلام موزون مقفى**"[1]، ونظر إليه من **زاوية الفنّ** فأبرز جوهره. فقال: "**الشعر كلام مخيّل موزون**"[2]، كما نظر إليه من زوايا المقاصد والأغراض والصدق والكذب والجودة والرداءة و الوضوح والغموض وما يُستحسن وما لا يُستحسن وما ينبغي أن يتوفّر في قائله من شروط.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ أول تعريف ساقه القرطاجنّي تحت عنوان سمّاه : "**معرف دالّ على المعرفة بماهية الشعر وحقيقته**" ، سلّط فيه الضوء علي وظيفته، فقدّمها على ما به تتحقق هويّته. بل إنّه، وهو يتحدّث عن مقوّمات تلك الهويّة، ربط أهمّيتها بمدى ما تحدثه على صعيد الوظيفة التأثيرية. قال:

> **"الشعر كلام موزون مقفى، من شأنه أن يحبّب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكرّه إليها ما قصد تكريهه، لتُحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه ، بما يتضمّن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلّة بنفسها أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوّة صدقه أو قوّة شهرته، أو بمجموع ذلك. وكلّ ذلك يتأكّد بما يقترن به من إغراب. فإنّ الاستغراب والتعجّب حركة للنفس؛ إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوي انفعالها وتأثرها"**[3]

وكأنّ القرطاجنّي أحسّ بما في هذا التعريف من حيف بحقّ هويّة الشعر وما تستحقّ من إبراز وتقديم؛ فاقترح في مطلع **المعلم الدال على طرق العلم بالأشياء المخيّلة** تعريفا يتدارك ما فات ، ويهيّئ لما هو آت (حقيقة التخييل وأهميّته في العملية الشعرية)؛ قال:

> **"الشعر كلام مخيّل موزون ، مختصّ في لسان العرب بزيادة التقفية إلى ذلك . والتئامه من مقدّمات مخيِّلة، صادقة كانت أو كاذبة لا يشترط فيها- بما هي شعر- غير التخييل"**[4].

---

[1] م.س، ص71.
[2] م.س،ص89
[3] م.س، ص71 . يبدو المتلقي الغاية من فعل الشعر، وبها تقاس منزلة الشاعر وقدرته على التخييل.
[4] المنهاج ص89

وسيكون هذان التعريفان عماد بحثنا في رسم خصائص الخطاب الشعريّ عند القرطاجنّي . فمن خلالهما تتّضح علاقته بوظائف التخييل.

وفضلا عن ذلك، فأهميّة هذين التعريفين تتجاوز رؤية **حازم الشاعر** إلى المهاد المعرفي الذي منه نهل **حازم المنظّر**، فجاء عمله تتويجا لجهود طائفة من الفلاسفة المسلمين حاولوا النظر في قضايا الشعر العربي انطلاقا ممّا تمثّلوه من كتاب **فنّ الشعر** لأرسطو[1]. وكان من أعلام هذه الطائفة الفيلسوف ابن سينا الذي أكثر القرطاجنّي من ذكره إجلالا، والإحالة على ما لخّص من كتاب أرسطو تكريما وعرفانا.

وإذا كان الفلاسفة المسلمون قد أفادوا من فكرة "**المحاكاة** " التي اعتبرها أرسطو جوهر الفنون جميعا صوتيّة كانت أم تشكيلية، فإنّهم أردفوا مصطلح المحاكاة بمصطلح التخييل الذي يبدو في رأي دارس معاصر ابتكارا عربيّا صرفا[2]، وجعلوهما أسّ الصناعة الشعريّة. وكذلك فعل حازم القرطاجنّي حين قال معلّلا :

"**إذ المعتبر في حقيقة الشعر إنّما هو التخييل والمحاكاة في أيّ معنى اتّفق**"[3].

إنّ تصوّر الشعر على هذا النحو يرسم ملامح الخطاب الشعري رسما إجماليا . وتضلّ تفاصيل الصورة غائمة ما لم نقف على حقيقة التخييل وما ينهض به من وظائف.

2. التخييل ووظائفه

يرد مصطلح التخييل في "المنهاج" **منفردا** حينا و**مزدوجا** بمصطلح المحاكاة حينا آخر. ومن شواهد ذلك قول حازم:

"ولم يعلموا أنّ هذه المقدّمات كلّها إذا وقع فيها التخييل والمحاكاة كان الكلام قولا شعريا لأن الشعر لا تُعتبر فيه المادّة بل ما يقع في المادّة من التخييل."

وهل عبارة المحدثين "**ليس الشعر ما يقال وإنّما الكيفية التي بها يقال**" إلا تنويعا على هذا الثابت؟ فما صلة التخييل بالمحاكاة؟ أهما تسميتان لمسمّى واحد؟ أم هما آليتان متكاملتان يسخّرهما الشاعر لتحقيق شروط الخطاب الشعريّ؟

---

[1] انظر في هذا الشأن وعلى سبيل المثال أطروحة **إلفت كمال الروبي** : **نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين**. دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط1، 1983.

[2] **مصطفى الجوزو** حين قال : "إذا كانت فكرة المحاكاة من أطرف ما دخل النقد العربي بالنقل المحرّف فإنّ فكرة التخييل هي في الحقّ بنت العقل العربي الإسلامي". **نظريات الشعر عند العرب** :114/1

[3] المنهاج ،ص21

الحقيقة أنّ هذه القضيّة شغلت من سبقنا من الدارسين؛ فأشار بعضهم إلى ما يكتنفها من التباس تارة ووضوح طورا؛ وانتهى، اعتمادا على تقسيماتهما عند القرطاجنّي إلى التمييز بينهما اعتمادا على أثريهما، حاصرا فعل **المحاكاة** في علاقة النصّ بالعالم الذي تصفه وصفا جماليا ، وفعل **التخييل** في علاقة النصّ بالمتلقي[1].

وهذا التمييز قابل، في رأينا، للنقاش انطلاقا من تعريف القرطاجنّي للتخييل، إذ ركّز على فعله في النّصّ و في متلقيه على حدّ السواء؛ قال:

"والتخييل أن تتمثّل للسامع من لفظ الشاعر المخيِّل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيّلها وتصوّرها أو تصوّر شيء آخر بها انفعالا من غير رويّة إلى جهة الانبساط أو الانقباض"[2].

جاء هذا **التنوير** من القرطاجنّي توضيحا وتكميلا لمضمون الإضاءة التي سبقته، وقد عمّم فيها فعلَ **التخييل** على مكوّنات النصّ جميعا؛ قال:

"والتخييل في الشعر يقع من أربعة أنحاء: من جهة المعنى، ومن جهة الأسلوب، ومن جهة اللفظ ، ومن جهة النظم والوزن"[3]

معنى ذلك أن البحث في وظائف التخييل ينبغي أن تُلتَمس في النصّ موصولا بمنشئه من جهة وبمتلقّيه من جهة ثانية.

2-1. أثر التخييل في النصّ: التناسب والتجسيد والتعجيب

يبدو من الشاهد السابق أنّ وظيفة **التخييل** الأساسيّة عند القرطاجنّي إنّما هي تحقيق هويّة الخطاب الشعريّ، أي تحقيق ما سمّاه **الشعريّة** التي بانتفائها تنتفي صفة الشعر عن الكلام، وإن كان موزونا مقفّى.

ولقد حدّد القرطاجنّي **الشعريّة** بغياب مقوّماتها عن أذهان رهط من أشباه الشعراء في عصره. قال:

"وكذلك ظنّ [هذا الرهط] أنّ الشعرية في الشعر إنّما هي نظمُ أيّ لفظٍ اتّفق، كيف اتّفق نظمُهُ، وتضمينُه أيَّ غرض اتّفق على أيّةٍ صفة اتّفق، لا يُعتَبر عنده في ذلك قانونٌ ولا رسمُ موضوع"[4] .

---

[1] **الولي محمّد، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي** ص138.

[2] المنهاج ص89.

[3] علما بأنّ الأسلوب عنده هيئة تحصل عن التأليفات المعنوية ،والنظم هيئة تحصل عن التأليفات اللفظية. لذلك جعل الأسلوب تاليا للمعنى والنظم [والوزن] تاليا للفظ. راجع المنهاج ،ص364.

[4] المنهاج ص28

والقانون الذي يعنيه هو قانون **التناسب** الذي ينبغي أن يراعى في المباني والمعاني وفي علاقة مفرداتها بعضها ببعض. وقد فصّل جانبا من هذا القانون في القسم الثالث من الكتاب، في ما سمّاه معلما دالا على طرق العلم بقواعد الصناعة النظميّة التي عليها تقوم مباني النظم، وبتصرّف الخواطر فيها على ما يجب أن تلتئم صناعة النظام الشعري على الكمال؛ فعدّد القوى التي تساعد الشاعر على "**النفوذ إلى مقاصد النظم وأغراضه وحسن التصرّف في مذاهبه وأنحائه**". وهي في نظره عشر، سمّى الخامسة منها "**القوّة على ملاحظة الوجوه التي بها يقع التناسب بين المعاني وإيقاع تلك النسب بينها**"[1]. كذلك تعرّض إلى ضرورة التناسب بين الأغراض والأوزان؛ قال:

"**ولمّا كانت أغراض الشعر شتّى، وكان منها ما يقصد به الجدّ والرصانة وما يقصد به الهزل والرشاقة، ومنها ما يقصد به البهاء والتفخيم وما يقصد به الصغار والتحقير، وجب أن تحاكى تلك المقاصد بما يناسبها من الأوزان ويخيّلها للنفوس**"[2]

ومن وظائف **التخييل** في هذا المستوى **تجسيد** المعاني في هيئات وصور من خلال ما يتخيّره الشاعر من مفردات، وما يقيمه بينها من علاقات، وما يشيعه في رحابها من إيحاءات. يقول:

"**والتخييل أن تتمثّل للسامع من لفظ الشاعر المخيّل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيّلها وتصوّرها، أو تصوّر شيء آخر بها**"[3].

وحسبنا تمثيلا لهذه الفكرة **صورة الأحدب** التي بناها ابن الرومي بالكلمات في عبارتين مختلفتين شكلا متطابقتين مضمونا؛ قال:[الكامل]

قصُرتْ أخادعُه وطال قذاله فكأنّه متربّص أن يُصفَعا

وكأنما صُفعتْ قفاه مرّة وأحسّ ثانية لها فتجمّعا

فوظّف اختلاف الألفاظ والأساليب في البيتين لبناء هيئة تجسّد صورة الأحدب في المعيش؛ فكشف عن مهارة الفنّان في جعل المسموع مرئيّا والمجرّد محسوسا[4].

---

[1] م.س،صص199-200-201

[2] م.س، ص266

[3] م.س، ص89

[4] وذلك ما ميّز الخطاب الشعري على مرّ العصور... فالشاعر القديم (أبو ذؤيب الهذلي) جسّد المنيّة في **صورة وحش كاسر ، لا يرحم**..قال [الكامل]:

وإذا المنيّة أنشبت أظفارها ألفيت كلّ تميمة لا تنفع

أمّا الشاعر الحديث ابراهيم ناجي ( ) فلم يجد أفضل من صورة الطائر الذبيح المضطرب أداة يجسّد بها

ومن وظائف التخييل في النصّ **التعجيبُ**. فإذا تهيّأت للشاعر معرفة بقوانين الصناعة الشعريّة والطبع الجيّد[1]، مال إلى المحاكيات المبتدعة كالتشبيه المخترع والتخييلات الثواني [التي] تجري مجرى النقوش في الصور والتوشية في الأثواب والتفصيل في فرائد العقود وأحجارها[2]. ونحا بالتخييل منحي **التعجيب** الذي يعتبره القرطاجني عنوان الإبداع؛ قال:

"فالشيء كلّما قرب ممّا يحاكى به كان أوضح شبها ، وكلّما اقترنت الغرابة والتعجيب بالتخييل كان أبدع"[3].

لذلك ربط **المرتبة العليا** في الشعر بالاختراع؛ وهي مرتبة ما ندر من المعاني فلم يوجد له نظير، من بلغها فقد بلغ الغاية القصوى، لأنّ ذلك يدلّ على نفاذ خاطره، وتوقّد فكره، حيث استنبط معنى غريبا، واستخرج من مكامن الشعر سرّا لطيفا[4].

2-2. أثر التخييل في منشئ النص: التخيّل والكشف والإنشاء

تناول القرطاجنّي هذه الوظيفة في معرض حديثه عن "**طرق استثارة المعاني واستنباطها**"؛ فبيّن أنّ الطريق الأوّل الذي تقتبس منه المعاني لمجرّد الخيال وبحث الفكر يكون **بالقوّة الشاعرة** بأنحاء اقتباس المعاني وملاحظة الوجوه التي منها تلتئم ويحصل لها ذلك بـ"**قوّة التخيّل**"[5]؛ وهي القوّة الرابعة في ترتيب القوى المساعدة على بلوغ الشاعر "**مقاصد النظم وأغراضه وحسن التصرّف في مذاهبه وأنحائه**"، وقد سمّاها القوّة على **تخيّل** المعاني بالشعور بها و**اجتلابها** من جميع جهاتها[6].

فالشاعر أوّل من يمرّ بتجربة **التخيّل** و**التخييل**، لأنّه في لحظة الكتابة ذات مزدوجة: **منشئ ومتلقّ قرين**، يتخيّل فيخيّل لنفسه أوّلا قبل أن يخيّل للمتلقّي.

اضطراب دقات قلبه و شدّة تألمه حين عاد منفردا إلى مرابع حبّه، قال[الرمل]:

رفرف القلب بجنبي كالذبيحْ وأنـا أهتف يا قلب اتئـــدْ.

[1] يبدو أنّ الطبع لا يكون جيّدا إلاّ إذا اتصف صاحبه بهذه القوى:

1- **القوة الحافظة:** وهي القوّة التي تختزن خيالات الفكر منتظمة مبوبّة يسهل استدعاؤها عند الحاجة. فإذا أراد مثلا أن يقول في غرض النسيب أو المدح أسعفته القوّة الحافظة بالخيال المناسب.

2- **القوّة المائزة:** وهي التي بها يميّز الشاعر ما يلائم الموضوع والنظم والأسلوب والغرض.

3- **القوّة الصانعة** وهي التي تتولى العمل في ضمّ أجزاء الألفاظ والمعاني والتركيبات النظمية والمذاهب الأسلوبية إلى بعض والتدرّج من بعضها إلى بعض

[2] المنهاج ص93

[3] م.س، ص91 .وكان **الجاحظ** سبّاقا إلى هذا الرأي ، حين قال: إنّ الشيء من غير معدنه أغرب . وكلما كان أغرب كان أبعد في الوهم ، وكلما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبدع . **البيان والتبيين** :65/1

[4] م.س، ص194

[5] م.س، ص38

[6] م.س، ص200

وعلى ضوء استجابته وردود أفعاله، تتمّ عمليّة المحو والشطب والكتابة . فبفضل **التخيّل**، ترتسم صور الأشياء في خياله، وتساعده **قوّته الشاعرة** على معرفة **"ما تماثل منها وما تناسب وما تخالف وما تضادّ"**؛ وقتها يستنفر قدراته الإنشائيّة وخبراته الفنّية، فيركّب من انتساب بعضها إلى بعض تركيبات على قدر القضايا الواقعة في الوجود[1]."**وينشئ على ذلك صورًا شتّى من ضروب المعاني في ضروب الأغراض**"[2]. وتلك هي وظيفة **التخييل** البنائيّة. ومتى كان التخييل سبيل الاختراع والابتداع ، كشف فضل الشاعر ورفعه إلى أعلى المراتب؛ **"فالمعنى المخترع راجع إلى المخترع له وعائد عليه ومبين عن ذكاء ذهنه وحدّة خاطره "**.

3-2. أثر التخييل في متلقي النص : الإذعان والالتذاذ والافتتان.

شكّلت وظيفة **الإذعان** قطب الرحى في تنظير القرطاجنّي لسلطة التخييل على المتلقي . وكان من انشغال ذهنه بها أن قدّمها، كم أشرنا سابقا، على ما به يكون الشعر من حيث هو خطاب مخصوص.

كان القرطاجنّي، وهو يعرّف الشعر منشغلا بفعله في المتلقّي حتّى لكأن حقائقه لا تتجسّد إلاّ بمدى تأثيره فيه ولا تدرك إلاّ من خلال ردود أفعاله. وهو، إذ يفعل ذلك، فإنّما هو يسير على خطى أستاذه ابن سينا الذي قال:

"والمخيّل هو الكلام الذي تذعن له النفس، فتنبسط لأمور أو تنقبض عن أمور من غير رويّة وفكر واختيار[3]".

ويحصل الإذعان حين تنتاب المتلقّي ألوان من اللذّة وضروب الافتتان، مأتاها ما في النصّ من **تخييلات**؛ يقول الجرجاني:

"تعجب وتخلب وتروق وتونق وتدخل النفسُ من مشاهدتها حالة غريبة لم تكن قبل رؤيتها ويغشاها ضرب من الفتنة لا ينكر مكانه ولا يخفى شأنه"[4].

وذلك راجع إل قدرة الشاعر على الاختراع والابتداع، بحيث تغدو الصورة المتخيّلة أشدّ فتنة وأكثر تأثيرا في المتلقي من المرجع مصدر التخييل، أو كما قال القرطاجنّي:

"إنّ الأقاويل الشعريّة ربّما كان التحرّك لما يُخيّل من محاكاتها أشدَّ من التحريك لمشاهدة الشيء الذي حوكي، وابتهاج النفس بما تتخيّله من ذلك فوق ابتهاجه بمشاهدة المخيّل"[5] .

---

[1] م.س ،ص38-39

[2] م.س، ص39

[3] أورده صاحب المنهاج ص8

[4] أسرار البلاغة ص 317

[5] المنهاج ص 126-127.-

من مزايا هذا الشاهد أنّه أكّد أنّ فتنة النصّ لا تتحقق إلاّ من خلال منشئه ومتلقيه. ومن ثمّ لا تُدرَك قيمة الخطاب الشعريّ ولا فضائلُ التخييل ما لم تُوضع على محكّ التلقي.

الخاتمة

إنّ قوانين الصناعة الشعريّة التي سخّر لها القرطاجنّي أقسام "المنهاج " الأربعة[1] وضبط أحكامها تحت لافتات "المعلم "و"المعرف" و"المأمّ " وفصّل تفريعات تلك الأحكام وآليات تنفيذها في خانات "الإضاءة " و"التنوير"، غايتها الأولى، في تقديرنا، تحقيق الشروط العلميّة والفنّية لبناء خطاب شعريّ يتميّز عن بقيّة الخطابات بفضل ما تحدثه قدرات المنشئ التخييليّة في مختلف مستوياته من تحوّلات تحقق شعريّته وتفعل في المتلقي فعل السحر. ولا تكتمل شروط الخطاب الشعري عند القرطاجنّي إلاّ بفعل التخييل في المنشئ وفي المتلقي على حدّ السواء. فالشاعر، إذ يوقظ فيه التخييل ملكة التخيّل، يخترق الحجب، ويفتح مجاري الكلام، ويشرع أبواب المجاز، ويغدو في هذه الحال قادرا على تزويج المتنافرات وحمل المتلقي على تصديق ما يروّج من أكاذيب وادعاءات . فالمتلقي إذ يفتنه التخييل تستيقظ قوته التخيُّليّةُ، فينبري يفكّك، ويستكشف منبسطا أو منقبضا

---

[1] لم يصلنا من الأقسام إلاّ ثلاثة(**الثاني: في المعاني ، والثالث: في النظم ، والرابع : في الطرق الشعرية**) أمّا **القسم الأوّل المفقود** فيقدّر العلامة **محمّد الفاضل بن عاشور**"أنّ من شأنه [بناء على مشروع حازم التأصيلي]أن يكون مشتملا على أصول عامّة في صناعة البيان، وموقعها ، وفنونها،والشعر ، وبواعثه وخصائصه، والنظر في الألفاظ وهيئاتها ودلالاتها ونسبتها إلى المعاني وإلى أيّهما يرجع الحسن البلاغي "(من تقديمه للمنهاج ص9) ..وقد حاول الباحث المغربي **محمّد العمري** بناء أركان هذا القسم المفقود اعتمادا – كما قال - على مصادر من داخل المنهاج ومن خارجه فمحّضه لـ**لألفاظ** وجعله مناهج أربعة(1 – اللفظ المفرد ،2- اللفظ المركّب، 3- اللفظ والدلالة،4- أثر اللفظ في النفس) فصّل معالم الثلاثة الأولى منها ولم يظفر – كما قال- بكلام من داخل النص يساعده على تبيّن معالم المنهج الرابع " وكلّ ما يمكن عمله[في هذا الشأن] هو الاستئناس بما ورد في المناهج الأخرى في معالجتها لهذه القضية المشتركة،" ... ثمّ جعل كلّ ذلك ملحقا تضمّنه كتابه: **البلاغة العربية** أصولها وامتداداتها .إفريقيا الشرق 1999،صص512-518. وفيما يلي ملخّص لبقية أقسام المنهاج:

القسم الثاني يخصّ **المعاني** لا من حيث مدلولها في الاصطلاح البلاغي بل من حيث حقائقها وأحوالها وطرق استحضارها في الذهن وأساليب عرضها وصور التعبير عنها وقد فصّل ذلك في أربعة مناهج أبان في أوّلها عن ماهيات المعاني وأنحاء وجودها ومواقعها والتعريف بضروب هيئاتها" وتناول في الثاني "طرق اجتلابها وكيفيات التئامها ومدى ملاءمتها للنفوس أو منافرتها لها" وخصّص المنهج الثالث لـ"ما به تقوّم صنعتا الشعر والخطابة "ومحّض المنهج الرابع للإبانة عن الأحوال التي تعرض للمعاني في جميع مواقعها من الكلام فتوجد به ملائمة للنفوس أو منافرة لها."

القسم الثالث في **النظم**. وقد قسّمه أيضا إلى أربعة مناهج تناول في أولها" قواعد الصناعة النظمية وأحوالها" وخصّص المنهج الثاني "للإبانة عن أنماط الأوزان في التناسب وما يلق بكلّ وزن منها من الأغراض" وأفرد المنهج الثالث لـ" ما يجب في تقدير الفصول وترتيبها وما تقتظيه من أحوال النظم" وأبان في المنهج الرابع عن كيفية العمل في إحكام مباني القصائد.

القسم الرابع في **الطرق الشعرية** وقد تناولها في أربعة مناهج ، كالعادة ،أبان في أوّلها عن طرق الشعر من حيث انقسامها إلى جدّ وهزل و محّض الثاني لطرق الشعر من حيث صلتها بالأغراض. أمّا المنهج الثالث فتناول فيه "الأساليب الشعرية" فيما خصّص المنهج الرابع" للمنازع الشعرية وأنماطها وطرق المفاضلة بين الشعراء"

أو شاجيا. وانشغال المنشئ بالمتلقي ضرورة أدبيّة واجتماعيّة؛ فهو الشاهد الأوّل والأخير على ما في النصّ من إبداع ، وما يتميّز به منشئه من قدرة على الاختراع.

تلك هي شروط الخطاب الشعريّ كما تبدّت لنا عبر تعريفات القرطاجنّي للشعر، وتفصيلاته لوظائف التخييل . وهي شروط على أساسها يتميّز الخطاب الشعريّ عن سائر الخطابات القوليّة.

غير أنّ هذه الرؤية الجليّة لم تخل من بعض الارتباك؛ من ذلك مثلا حصرُ القرطاجنّي الشعرَ في منطقة وسطى بين ما سمّاه **"التقصير" و"الاستحالة"** واستهجانُه ما دعاه **"الإفراط المستحيل"** [الذي] لا يصحّ وقوعه في وجود، ولا تصوّره في ذهن، ككون الإنسان "قائما قاعدا في حال واحدة ". وهذا الرأي يتعارض مع الفاعليّة الشعريّة، وخصوبة التخييل . وحسبنا شاهدا على ذلك قول امرئ القيس يصف فرسه : **"مكرٍّ مفرٍّ، مقبلٍ مدبرٍ معاً"**. فما استهجنه القرطاجنّي لكونه إفراطا مستحيلا هو سرّ طرافة المعنى الشعريّ وفرادته في بيت امرئ القيس. لقد أدرك الشاعر أنّ **سرعة فرسه الاستثنائيّة** لا يمكن إدراكها أو تصوّرها إلا بواسطة هذه **المفارقة العجيبة:** الكرّ والفرّ **في آن**، **والإقبال والإدبار معا**. فالشيء يبلغ منتهاه إذا ترادفت المتناقضات واتّحدت المتوازيات.

فبم نفسّر ارتباك رؤية القرطاجنّي إذن؟ أهي سلطة المنظّر كبحت جموح الشاعر؟ أم هي السنّة الأدبيّة المحافظة التي أربكت قبله الجرجانيّ، فارتبك حدّه للتخييل؟

حسين العوري
جامعة منوبة، تونس
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

المصادر والمراجع

(1) الجاحظ ، أبو عثمان؛ البيان والتبيين ، ج1
(2) الجوزو، مصطفى؛ نظريات الشعر عند العرب ج1
(3) عصفور، جابر،؛مفهوم الشعر .دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط3، 1983.
(4) القرطاجنّي، حازم؛ منهاج البلغاء وسراج الأدباء تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة . دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ط2، 1981 .
(5) العمري، محمّد؛ البلاغة العربية أصولها وامتداداتها .إفريقيا الشرق 1999
(6) كمال الروبي، إلفت؛ نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين. دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط1، 1983.
(7) محمّد، الولي؛ الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي ط1، المركز الثقافي العربي، 1990.

من تجلّيات التصوير المبنيّ على المشابهة

[ما كنتُ أحسبُ (..) حتى (..)] أنموذجا

هشام القلفاط
جامعة قرطاج
المعهد العالي للغات

موجز البحث

غاية هذا العمل تمهيد السبيل المساعدة على استكشاف صلات التفاعل الرابطة بين بنية المشابهة وصيغ تحقّقها في مختلف صنوف الأقوال؛ وذلك بدراسة نحوٍ من أنحاء التصوير تختزله البنية **[ما كنت أحسب (...) حتّى (..)]**. ومدار هذا العمل مزدوج طرفاه "المحتوى القضوي" الناشئ من تعليق المحمول المشبَّه به بالموضوع المشبَّه و"الموقف القضوي" الموجِّه لذاك المحتوى. وبين الطرفين تفاعل متجذّر في سائر خيوط النسيج اللغوي الباني للقول. ويكمن منطلق هذا البحث في أنّ عمل الباث المنشئ للصورة لا يقف عند حدود اختيار طرفي المشابهة، فهو ينشئ الملفوظ على شاكلة من شأنها أن تمثّل سبيلا مساعدة على التمكين للصورة بتعميق وقعها في نفوس المتقبّلين، وهو ما يفضي إلى منحها طاقة "ثانية" مُؤيّدة لطاقتها "الأولى" النابعة من تعليق المحمول المشبه به بالموضوع المشبّه. من ثم كان هذا العمل مبنيا على أساس السعي إلى الإجابة عن سؤال محوري مؤدّاه: ما هي تجليات الطاقة "الثانية" التي تكتسبها الصورة المبنية على المشابهة حين تتجسم في بنية "ما كنت أحسب (..) حتى (..)" ؟

الكلمات المفاتيح: صورة، مشابهة، مغالطة، حجاج، حجب، اعتقاد المتكلم.

Résumé :

L'objectif de cet article est de décrire les formes de l'analogie rhétorique. A cet effet, nous nous proposons d'étudier un paradigme d'expressions représenté par la formule [mā kuntu 'ahsabu (..) hattā (..)] [1]. Il soulève le problème de la distinction entre le « contenu propositionnel » engendré par le lien qui existe entre le sujet-comparé et le prédicat-comparant d'une part, et l'« attitude propositionnelle » qui modalise ce contenu, d'autre part. L'interaction entre ces éléments contribue à créer une certaine dichotomie qui se manifeste dans la structure discursive de l'énoncé. L'intérêt de cet article réside dans le fait de considérer le travail de l'émetteur qui ne se limite pas à la sélection des deux composantes de l'analogie, puisqu'il suit, dans la composition de l'énoncé, une voie qui lui permet d'accentuer l'effet de la figure sur les destinataires ; ce qui aboutit à munir la figure d'un second pouvoir d'action renforçant le premier qui émane de la relation établie entre le prédicat-comparant et le sujet-comparé. La question fondamentale à laquelle nous essayons de répondre dans cet article consiste donc à identifier les manifestations de ce second pouvoir d'action que possèdent les figures fondées sur la structure d'analogie, quand elles se présentent sous la formule [mā kuntu 'ahsabu (..) hattā (..)].

Mots-clés : Figure, Analogie, Sophisme, Argumentation, Occultation, Croyance.

---

[1] « Je ne croyais pas que (..) jusqu'à ce que (..) ».

المقدمة

الغاية من هذا العمل دراسة وجوه التفاعل الرابطة بين المشابهة باعتبارها بنية مجرّدة وصيغ تحققها في مختلف صنوف الأقوال. ومحوره النظر في تجلّيات التفاعل الواصل بين "المحتوى القضوي" الناشئ من تعليق المحمول المشبَّه به بالموضوع المشبَّه من جهة وسائر مكوّنات القول من جهة ثانية. فالمتكلّم ينجز بالأقوال أعمالا متنوّعة كالتعجّب والتمني والنفي والإثبات. وسنسعى إلى استثمار وجوه التفاعل القائمة بين بنية المشابهة المجرَّدة ونسيج الأبنية اللغوية الحاضنة لها، إذ ليست بنية المشابهة مكوّنا معزولا عن سائر مكوّنات النسيج اللغوي المجسّم للأقوال. فقد قامت فكرة البحث الأساسيّة على استثمار "الاسترسال" الواصل بين بنية المشابهة وَسائر خيوط النسيج اللغوي الباني للملفوظ. ومنبع هذا الاسترسال كامن في باب التوظيف. فليس إنشاءُ المشابهة مقطوعا من جهة المقاصد المعلّقة عليها عن العمل الذي ينجزه المتكلم حين ينشئ الملفوظ. فهو يسعى إلى نسج المشابهة في قول ذي بنية مختارة تخدم قصده من إنشاء المشابهة، فتصير مسالك النفي والإثبات والتعجب والتمني والاستفهام وغيرها سبلا مساعدة على التمكين للمشابهة ووسائلَ مروّجة لها بين المتقبّلين ترويجا يمنحها طاقة تنضاف إلى طاقتها النابعة من تعليق المحمول المشبه به بالموضوع المشبّه.

فمنبع هذا العمل كامن في السعي إلى استثمار نسيج العلاقات الرابطة بين حقلين مترابطين فرّق بينهما البلاغيون العرب المتأخرون حين أقاموا حدودا فاصلة بين "علم البيان" و"علم المعاني". فكانت مسائل التشبيه والاستعارة عندهم من مباحث علم البيان وكانت "معاني الأقوال" عندهم كالنفي والاستفهام والتعجب والتمني من مسائل علم المعاني.

والغاية العميقة من هذا العمل كامنة في الكشف عن الجدوى الناتجة عن النظر إلى بنية المشابهة متجسّمة في نسيج أبنية اللغة دون الانحصار في حدود تجريد طرفيها؛ وذلك من أجل الوقوع على مستويات التفاعل بين ما اعتُبر من باب علم البيان وما عُدّ من باب علم المعاني وما كان من مباحث الإعراب أو الاشتقاق. فلمّا كانت بنية المشابهة منغرسة في أنسجة الملفوظ اللغويّة كانت بالضرورة في تفاعل مع مختلف مكوّنات تلك الأنسجة.

وسنستجلي بعض معالم ذاك التفاعل بالاعتماد على أنموذج محدَّد تجلّى في مسلك من مسالك القول، نواتُه إنشاء صورة مبنيّة على المشابهة باستعمال أحد

أفعال القلوب الدالّة على اعتقاد المتكلّم؛ وذلك في إطار منوال يمكن تجسيمه في الشكل العام الآتي:

"ما كنت أحسبُ (..) حتّى (..)"

وهو منوال متحقق في أشكال فرعية متنوعة. والمقصد من دراسة هذا النموذج إنما هو تتبّع تجليات التقاطع بينه وبين "بنية المشابهة" العامة، وذلك قصد الوقوع على الخصوصيات التي يضفيها المنوال المحدَّد على البنية العامة.

فما هي خصائص هذا المسلك من مسالك القول؟ وما هي مكامن الطاقة التي يختزنها؟

لا يمكن أن تتم الإجابة عن هذين السؤالين ما لم يتبيّن الأساس اللغوي الذي انبنى عليه هذا المنوال. فمن ثم وجب الانطلاق من قسم تمهيدي وظيفته توفير الأدوات المساعدة على تتبّع خيوط النسيج الذي يتيح لهذا المنوال أن يؤدّي وظيفته.

1. إطار الظاهرة: جهات القول واعتقاد المتكلم

تمثّل مسألة "جهات" القول مبحثا من أبرز مباحث اللغويين، وهي مبنية على أساس التمييز في الملفوظات بين قطبين، أولهما "المحتوى القضوي"[1] المستفاد من الملفوظ وثانيهما "الموقف القضوي"[2] الصابغ لذاك المحتوى، وهو موقف مأتاه اعتقاد المتكلم في شأن المحتوى المعبَّر عنه. ونواة هذا التمييز كامنة في ازدواجية الدور الذي يؤديه المتكلم، فهو ليس مجرّد مُخبر ناقل للمحتوَى القضوي، وإنما هو معبِّر مع ذلك عن جانب من ذاتيته من خلال إبراز موقفه من ذاك المحتوَى[3]. وبين الطرفين تكامل نابع من تأثّر المتلفظ برؤاه تأثرا يعكس ذاتيته في سمات دالة عليها في ثنايا ملفوظه[4].

---

[1] « Contenu propositionnel ».

[2] « Attitude propositionnelle ».

[3] شرح صاحب مقال "الجهات" (Modalités) في الموسوعة الكونية "الجهة" بقوله: "(..) التعبير عن موقف ذاتيّ من قضية [معيَّنة]":
«(..) l'expression d'une attitude subjective par rapport à une proposition », Encyclopædia Universalis, 15/ 509.

[4] ذكر صاحب مقال "جهة" (Modalité) في "معجم تحليل الخطاب" ثنائية يمكن اعتبارها موازية لثنائية المحتوى والموقف القضويين، إذ ميّز بين "المقول" (Dictum) و"الجهة" (Modus) فقال: "يميّز بالي (1932) بين بعدين لكل ملفوظ: **le modus** و**le dictum**. يحمل ثاني البعدين محتوى قضويا ويحمل الأول موقف الذات المتكلمة من هذا المحتوَى". باتريك شارودو (Patrick Charaudeau) ودومينيك منغنو (Dominique Maingueneau): معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، مراجعة محمّد صلاح الدين الشريف، دار سيناترا للنشر، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.

فيمكن للمتكلّمين المشتركين في التعبير عن نفس المضمون القضوي أن يختلفوا في توجيهه نحو وجهات متنوّعة بتنوّع الأحكام التي يُصدرونها عليه، فتشترك مجموعة من الملفوظات في إفادة نفس المحتوى القضوي، دون أن تتساوى في الدلالة المستفادة منها، ويكون التباين الفاصل بينها نابعا من تنوّع مواقف المتلفّظين من ذاك المحتوى المشترك؛ وهو تنوّع راجع إلى اختلاف أحوال المتكلمين ومواقعهم من مقام التلفظ، وإلى اختلاف انتظاراتهم ورؤاهم وتصوراتهم حول المحتوى القضويّ المعبَّر عنه.

فمن ثمّ كانت مسألة "جهات" القول راجعة في وجه من وجوهها إلى اعتقاد المتكلم؛ فهو حين ينشئ ملفوظه يقيم علاقة ما مع المراجع المحال عليها في المحتوى القضوي المعبّر عنه، ومن شأن تلك العلاقة أن تتلوّن بلون العقائد والمواقف التي يحملها ذاك المتكلم.

وتمثّل "أفعال القلوب" سبيلا من سبل التعبير عن تلك العقيدة1، فهي أفعال ذات وضع مخصوص، عبّر عنه ابن يعيش بقوله:

"اعلم أنّ هذه الأفعال أفعال غير مؤثّرة ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علم وظنٌّ وشكّ"[2].

حاول ابن يعيش في هذا القول أن يميّز بين الفعل الذي يكون **"في أساسه حركة تصدر من الفاعل لتصل إلى المفعول"**[3] والفعل الذي يدلّ على اعتقاد النفس في شأن المحتوى القضوي المستفاد من نسبة المسند إلى المسند إليه.

يمثّل ذكر "النفس" وما يقع فيها أداةً مساعدة على شرح الأساس الاعتقادي الذي تقوم عليه هذه الأفعال، ويمثّل ثالوث "العلم والظن والشكّ" محاولة لتعيين اختلاف المتكلمين في مواقفهم من المحتوى القضوي المعبَّر عنه.

وكان المبرّد تطرّق إلى هذا التمييز شارحا الخصوصيّة الواسمة لأفعال القلوب، فقال :

---

[1] بيّن محمد صلاح الدين الشريف أنّ مسألة الاعتقاد عامّة غير مقصورة على استعمال المتكلم "أفعال القلوب"، إذ كانت **"الجملة صادرة عن اعتقاد بطبعها وإن لم يكن ذكرٌ لأفعال القلوب"**، ومن ثم قال متحدّثا عن الأستراباذي: **"فكأنّ الجملة عنده تصدر عن اعتقاد مطلق غير مصرّح به لا نعلم درجته"**، محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 2002، 1/ 554.

[2] ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 7/ 78.

[3] الشرط والإنشاء النحوي للكون، 1/ 553. وقال محمد صلاح الدين الشريف في شرح قول ابن يعيش عن أفعال القلوب إنها غير مؤثّرة: **"أي ليس لها أثر خارج نفس المتكلم"**، نفسه، 1/ 554.

"الفصل بين علمتُ وظننتُ وبابهما وبين سائر الأفعال أنّ علمتُ وبابها ليست أفعالا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شكّ؛ فإذا قلتَ علمتُ زيدا قائما فإنما أثبتَّ القيام في علمك ولم توصل إلى ذات زيد شيئا"[1].

وقد ذكر اللغويّون أنّ من شأن هذه الأفعال أن تدخل على المبتدإ والخبر من الجملة الاسميّة، جاء في شرح المقتصد لعبد القاهر الجرجاني عند الحديث عن أفعال القلوب:

"فهذه الأفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتنصب الاسم الذي كان يرتفع بأنّه المفعول الأول، وتنصب الاسم الذي كان يرتفع بأنه خبر المبتدإ بأنّه المفعول الثاني"[2].

يمثّل هذا القول شاهدا صريح الدلالة على العلاقة المتينة الرابطة بين أفعال القلوب ومسألة **"جهات القول"**؛ فإنّ اعتبار المفعولين الأوّل والثاني طرفي إسناد اسمي دليل على أنّ أفعال القلوب ذات وظيفة توجيهيّة؛ فإنّ المحتوى القضويّ المستفاد من النسبة الإسناديّة القائمة بين المبتدإ والخبر هو المَوَجَّهُ نحو جهة ما، وأفعال القلوب هي واسم التوجيه، والمتكلم هو الموجِّه للمعنى المستفاد من تلك النسبة الإسناديّة نحو وجهة معلومة، ومن ثم انتهى عبد القاهر الجرجاني إلى وضع معيار مساعد على تمييز أفعال القلوب من غيرها، فقال:

"وتُعتَبَر صحّة الكلام بأن يُسقط الفعلُ فإن استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا، وإن لم يستقم لم يجز، تقول "ظننتُ زيدا أخاكَ" فيستقيم لأنك إذا أسقطتَه قلتَ "زيدٌ أخوك"" (المقتصد، 1/ 493).

فإمكان إسقاط الفعل في الشاهد المستَحضَر دليل على أنّ أفعال القلوب ذات دور توجيهي، إذ هي واقعة في باب الواسم الذي يعيِّن عقيدة المتكلّم وموقفه من المحتوى القضويّ المستفاد من نسبة الخبر إلى المبتدإ.

وقد عرض ابن الحاجب إلى هذه السمة، فأقام توازيا بين الفعل القلبي وجملة القسَم وقرّبَ المفعولَيْن المتعلّقين بالفعل القلبي من جملة الجواب. فقال:

[1] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق حسن حَمَد مراجعة إميل يعقوب، دار الكتب العمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1999، 4/ 403 – 404.

[2] عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق (د.ت)، 1/ 493.

"(..) هذه الأفعال قد تُلقّيت بما يُتلقّى به القسمُ، فكما لا بد للقسم من جواب، فكذلك لا بد لهذه الأفعال من مفعولين"[1].

ومعنى ذلك أن اتّصال الفعل القلبيّ بمفعوليه مواز لاتصال القسَم بجوابه. فالقسَم توكيد لعقيدة المقسِم والفعل القلبي كاشف عن **"الموقف القضوي"** الذي يعبّر عنه المتكلم. وكما يسبق القسم جوابه عادة ليمنحه صبغة التوكيد، يسبق الفعل القلبي المفعولين ليلوّن المحتوى القضويّ المستفاد منهما بلون الموقف القضوي الذي يعتقده المتكلم.

ويقترب هذا المنحى في فهم العلاقة بين الفعل القلبي ومفعوليه من التصوّر القائم على اعتبار المحتوى القضوي، في مثل هذه الأقوال، جملةً قابلة لأن "تُعزَل" بين ظفرين وقادرة على الاستقلال بإفادة معنى مكتمل. فهي تُساقُ مساق الشاهد يورده ناقله ليعبّر عن موقفه من المعنى المستفاد منه[2].

مما تقدّم في هذا القسم الأول، تتبيّن أهمية مفهوم **"الاعتقاد"** الكاشف عن افتراق الأقوال في الجهة باختلاف اعتقادات المتكلّمين. فكيف يتجلّى ذلك من خلال المنوال المدروس؟

2. تجلّيات الظاهرة: تنوّع البنى ووحدة المنوال

تشير لفظة **"المنوال"** إلى ثوابت الطريقة المتوخّاة في رصف مكوّنات الجملة. والمقصود بذلك اتّحاد مجموعة من الشواهد المنتقاة، رغم التنوّع الواسم لبناها التركيبيّة، في الانتماء إلى منوال ذي أطراف ثلاثة[3]. فقد قام المنوال

---

[1] أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2005، 60/2.

[2] شرح عبد الرزاق بنور هذا التصور في فقرة عنوانها: "مواقف قضوية أو جملية"
« Les attitudes propositionnelles ou phrastiques » ; Rhétorique des attitudes propositionnelles, 1/ 361 – 366.
فقال :

« Dans une phrase comme (10) :
10. Jacques croit que les grenouilles sont des poissons.
La conjonction « *que* », comme marque citationnelle indirecte, doit être traduite sur le mode direct en :
11. Jacques croit : « les grenouilles sont des poissons » », A. Bannour: Rhétorique des attitudes propositionnelles (de la nature du signe aux frontières du sens), Publications de la Faculté des Lettres de la Manouba, 1991, 1/ 362.

[3] شرح ابن خلدون مفهوم "المنوال" في سياق عرضه "مدلول لفظة الأسلوب"، فقال: **"ولنذكر هنا مدلول لفظة الأسلوب عند أهل هذه الصناعة وما يريدون بها في إطلاقهم. فاعلم أنّها عبارة عندهم عن**

المدروس على بنية ثلاثيّة متواترة الحضور في أبيات عديدة، منها قول ابن أبي حصينة[1]: (الكامل)

مَا كنتُ أعلمُ، وهو يُودَع في الثرى، أنّ الثرى فيه الكواكبُ تُودَعُ

يمثّل هذا الشاهد أنموذجا دالاً على هذه البنية؛ ويمكن إبراز مكوّناتها من خلال الرسم الآتي:

ما كنتُ أعلم	وهو يودَعُ في الثرى	أنّ الثرى فيه الكواكب تودَعُ
الموقف القضوي (الإخبار عن حال الاعتقاد)	**الحدث (ح)**	**المحتوَى القضوي (الإخبار عن المعتقد)**

تتبيّن من خلال هذا النموذج الأول مكوّنات المنوال المدروس:

- فنواته قارّة في "المحتوى القضوي"؛ ومؤدّاه "**أن الثرى فيه الكواكب تودع**"؛
- وعموده الموقف القضوي المعبّر عنه بقوله "**ما كنت أعلم**"؛
- ومفصله حدث يحدّده المتكلّم؛ وهو في الشاهد المتقدّم إيداعُ المرثيّ في الثرى.

فما هي السمات المميزة لكلّ مكوّن من مكوّنات المنوال الثلاثة؟

1-2. المكوّن الأول : المحتوى القضويّ

وهو مبنيّ على أساس وصل محمول بموضوع يكوّنان بترابطهما القضيّة التي يعبّر المتكلّم عن موقفه منها. ففي قول الحصري[2]: (الكامل)

ما خلتُ قبل مغيب وجهك في الثرى أنّ البدور تحوزهنّ رموس

تتجلّى القضيّة في قوله "**أن البدور تحوزهنّ رموس**"، فمحور هذا المكوّن الأوّل كامن في المحتوى القضويّ الوارد عادة في شكل مركّب موصوليّ حرفيّ مُصدّر بالناصب الناسخ "أنْ".

المنوال الذي تُنسَجُ فيه التراكيب أو القالب الذي يُفرغ فيه (..) وإنما ترجع إلى صورة ذهنية للتراكيب المنتظِمة كلية باعتبار انطباقها على تركيب خاص. تلك الصورة ينتزعها الذهن من أعيان التراكيب وأشخاصها ويصيّرها في الخيال كالقالب أو المنوال". المقدّمة، دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان ومكتبة المدرسة بيروت لبنان، 1960، ص. 1099 – 1100.

1 ياقوت الحموي الرومي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط.1، 1993، 3/ 1124.

2 علي الحصري القيرواني دراسة وتحقيق محمد المرزوقي - الجيلاني ابن الحاج يحيى تقديم د. محمد اليعلاوي، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج، 2008، ص. 432.

والسمة الكبرى المميّزة لمثل هذه المحتويات القضويّة كامنة في وقوعها خارج ما يصحّ عقلا، فليس من شأن "الثرى" أن "تودع فيه الكواكب" وليس من شأن "البدور" أن "تحوزهن رموس". فالمعنى المستفاد من الإسناد الرابط في الأصل بين المبتدإ وخبره (قبل دخول الفعل القلبي) غيرُ مطابق للإحالة على مراجع التجربة البشريّة المقصودة. وهاهنا تتجلّى نواة المشابهة الكامنة في ثنايا هذا المنوال.

فالمحتوى القضوي المعبَّر عنه في كل بيت من بيتي الرثاء السابقين ناشئ من وصل المحمول المشبّه به بالموضوع المشبّه. ويمثّل هذا الحمل أساس "الحقيقة الاستعاريّة" الكامنة في ثنايا المحتوى القضوي. فقد أتاحت "بنية المشابهة" للشاعر أن ينشئ للمرثيّ تصوّرا مخصوصا نواته "المرثيّ الكوكب" وهو تصوّر لا أثر له خارج التفاعل الواصل بين البيت وخاطر المتقبّل الفاهم.

وتثير المشابهة الكامنة في ثنايا هذا المحتوى القضويّ سؤالا محوريّا مؤدّاه البحث عن "الحكمة" من إقامة المشابهة على أساس هذا المنوال القائم على بنية **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]** أو على نحوها. فما الذي يجنيه المتكلّم من إقامة المشابهة على هذا المنوال؟[1]

2-2. المكوّن الثاني : الموقف من المحتوى القضويّ

وهو ثاني مكوّنات المنوال. وهو مبنيّ على النفي المتعلّق بالماضي، ويتجسّم في المركّب الفعليّ "ما كنـ(ـتُ)" متبوعا بفعل من أفعال القلوب {أحسبُ، أعلم، أدري ...}. وقد يُعوّضُ كل ذلك بالمركّب الفعلي "ما خلـ(ـتُ)".

ويجسّم هذا المكوّن اعتقادَ المتكلم في شأن القضيّة المطروحة. وهو اعتقاد لا يُعبّر عنه تعبيرا صريحا مباشرا، وإنّما يُفهم من تقاطع سمتين من سمات الخطاب، أولاهما النفي المقتضي للإثبات[2] وثانيتهما الماضي المقتضي للحاضر.

فهذا المنحى في التعبير قائم على تعليق النفي بالزمن الماضي، بحيث تكون لحظة الحاضر حدّا فاصلا بين اعتقادين: أوّلهما الاعتقادُ السابق القائم على نفي المضمون القضويّ المستفاد من القضيّة المطروحة؛ وثانيهما الاعتقاد المرتبط بلحظة الحاضر؛ وهو مبني على "الإثبات الضمني"، فإذا قال الحصري (الكامل):

ما خلت قبل مغيب وجهك في الثرى   أنّ البدور تحوزهن رموسُ

---

[1] يمثّل القسم الثالث من هذا المقال محاولة للإجابة عن هذا السؤال.

[2] حلل شكري المبخوت هذا التلازم في كتابه "إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية"، مركز النشر الجامعي وكلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2006، ص ص. 41 - 88.

عبّر ظاهرا عن اعتقاد أوّل فـي شأن المضمون القضويّ القاضي باعتبار **"البدور تحوزهن رموس"** ومؤدّاه النفي، فمفادُ هذا الاعتقاد الأول أن البدور لا تحوزهن رموس، ويؤول النفـي ها هنا إلى إثبات يقتضيه، ومن ثم جازت ترجمة عبارة المتكلم :

- من : **<ما خلت أن البدور تحوزهن رموس>**
- إلى: **<خلت أنّ البدور لا تحوزهن رموس>**

فأوّل القولين يقتضي ثانيهما ليتمّ معناه. وقد ارتبط هذا النفـي بالزمن الماضي، ويمثّل قوله **"قبل مغيب وجهك فـي الثرى"** حدا قائما بين الاعتقاد الماضي الذي تمّ التصريح بنفيه والاعتقاد "الجديد" الذي لم يقع التصريح بإثباته وفُهم من عُرض القول، إذ يمكن أن نفهم من الشاهد المتقدّم المعنى الآتي:

<ما كنت أحسب أن البدور تدور فـي الأغصان حتى رأيت وجهه، فعندئذ أدركت أنّ ذلك واقعٌ>.

ومن الأدلـّة المبرزة لهذا التحوّل ، قول أبي العتاهية[1]: (البسيط)

ما كنت أحسب إلا مذ عرفتكم أن المـضاجع ممّا تـنبت الإبرا[2]

قام التعبير عن الموقف القضويّ فـي هذا الشاهد على أسلوب الحصر المتعلّق بالمفعول فيه للزمان، ومحور الحصر كامن فـي التمييز بين لحظتين أولاهما لحظة النفي وثانيتهما لحظة الإثبات، ومن ثم جازت إعادة صياغة البيت على النحو الآتـي:

<ما كنت أحسب أبدا أنّ المضاجع مما تنبت الإبرَ، وما صرت أحسب ذلك إلا منذ عرفتكم>.

وذلك أنّ الحصر مبنيّ على استثناء مفرّغ، قائم على إتباع النفي العام بالإثبات المخصوص. وفـي ذلك "تراجع" عن حكم النفي وعدول إلى حكم الإثبات وهاهنا يكمن منعرج التحوّل من أوّل الاعتقادين إلى ثانيهما.

وليس المحتوى القضويّ المجسّم لأوّل مكوّنات المنوال معزولا عن الموقف القضويّ، وهو ثاني المكونات، إذ يمثّل ثاني الطرفين تلوينا لأوّلهما. وفـي

---

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني: زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق زكي مبارك، دار الجيل للنشر والتوزيع، ط.4، (د.ت)، 2/ 382.

[2] تكمن المشابهة هاهنا فـي اعتبار المضاجع من الأرض التي تنبت الأشواك.

حديث المبرّد عن أفعال القلوب ما يساعد على شرح نواة العلاقة الرابطة بين المكوّنين، فقد قال:

"إذا قلتَ ظننتُ زيدا أخاك فإنما يقع الشك في الأخوّة فإن قلتَ ظننتُ أخاك زيدا أوقعتَ الشكّ في التسمية" (المقتضب، 2/ 80).

فالمشكوك فيه هو المفعول الثاني من حيث صلته بالمفعول الأول. فإذا ذكرنا أن المفعولين مُحوَّلان عن إسناد اسمي رابط بين المبتدإ والخبر، كان الشك دائرا حول نسبة الخبر إلى المبتدإ. ففي الجملة الأولى لا يتطرّق الشك إلى زيد، وإنما إلى كونه أخا. وفي الجملة الثانية لا يتطرّق الشك إلى الأخوّة، وإنما إلى اعتبار اسم الأخ زيدا لا عمرو. وقد بيّن ذلك البعليّ في شرحه لكتاب "الجمل في النحو" لعبد القاهر الجرجاني، إذ قال:

"وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنّك إذا قلتَ "عبد الله جالسٌ" فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأنّ الفائدة في جلوسه، وإنما ذكرتَ عبد الله لتسند إليه جالسا"[1].

يمكن أن يمثّل هذا النص شرحا لكلام المبرّد المتقدّم. ومنبع التوازي بين النصّين كامن في اعتبار المفعول الثاني المشكوكَ فيه. فمردّ ذلك إلى أنّ هذا المفعول هو في الأصل الخبر الذي يحتمل "التصديق والتكذيب"، والشك وقوع بين المرتبتين وخروج عن حد الرفض والقبول. فإنّ التكذيب ردٌّ للقول والتصديق مبني على الموافقة والقبول، والشك حينئذ موقف ثالث مباين للموقفين المتقابلين.

ولمّا كان المفعولان بانيين لطرفي الإسناد الاسميّ المنتج للمشابهة، إذ يحيل أوّلهما على المشبّه عادة، ويجسّم ثانيهما المشبَّه به، كان الشكّ منصرفا إلى نسبة المشبّه به إلى المشبّه. فالمشكوك فيه هو المشبّه به من جهة صحّة تعلّقه بالمشبَّه، ولا يتطرَّق إلى المشبَّه في ذاته شك. بل إنّ نسبة المشبّه به إلى المشبَّه منقوضة بمواضعات التجربة البشريّة التي يختزنها اللسانُ، ومن ثمّ كان التعارض القائم بين طرفي المشابهة في حاجة إلى معالجة تكسر حدّتّة إذ تحدّ من شدّة التوتّر الواسم للمحتوى القضويّ الباني للمشابهة.

وتحقيقا لهذا المقصد، يعمد المتكلم إلى تكييف الموقف القضوي بالاعتماد على ثنائيتي النفي والإثبات من جهة والماضي والحاضر من جهة ثانية، فيتيح له

---

[1] محمد بن أبي الفتح البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية، ط.1، الكويت، 2002، 1/ 164 – 165. وستقع الإحالة عليه بلفظ "الفاخر" متبوعا برقم الجزء فرقم الصفحة.

هذا المسعى أن يروّج للمحتوى القضوي المبني على التعارض والتوتر ترويجا يُوهم المتقبّل بوقوع الباتّ بين موقفين أولهما "صوت" النفي المتعلق بالماضي وينم عن موقف الرفض للمحتوى القضوي الباني للمشابهة، وثانيهما "صوت" الإثبات المتصل بالحاضر وينم عن موقف القبول الضمني لذاك المحتوى.

وفي هذا السياق تتجلى أهمية أفعال القلوب المعبّرة عن الظن أو الشك، فهي في جوهرها مبنية على فتح أفق التقبل على أبواب الممكن خروجا من ضوابط المحسوم باليقين. فالخروج بالمتقبّل عن باب اليقين خادم لمقصد منشود مداره السعي إلى تقريبه من باب الممكن المشكوك فيه. فيتاح للمتكلم حينئذ أن يسعى إلى الانعتاق من ضوابط المنفي يقينا (إذ كانت المشابهة مبنية على تعارض ناف للنسبة الرابطة بين طرفيها) وذلك قصد الانفتاح على آفاق المثبَت ظنّا أوشكّا.

ولا تتّضح مسالك هذا النسق الباني للمنوال المدروس ما لم تتجلَّ معالمُ المكوّن الثالث، وهو مُؤدٍّ دورَ الحجة المُؤيِّدة للخروج من باب اليقين المنفي المفروض إلى الشك المثبت ضمنيا.

3-2. المكوّن الثالث: مبرّر التحول

تبيّن مما تقدّم سعي المتكلم إلى تنزيل المحتوى القضوي الباني للمشابهة بين مرحلتين؛ أولاهما مرحلة الماضي، والنفي هو المسيطر عليها؛ وثانيتهما مرحلة الحاضر، وهي قائمة على الخروج عن الالتزام بحدود الاعتقاد الأوّل دون التصريح بقبول الاعتقاد الثاني. و"المفصل" الملازم لمثل هذه النماذج دليل على سعي المتكلم إلى إشعار المتقبّلين ضمنيا بالتحوّل الطارئ على تصوّراته.

فمحور هذا المكوّن كامن في سعي المتكلم إلى التعبير عن وقوع تغيُّر في معتقده في شأن المحتوى القضوي المعبَّر عنه. ومفاد هذا التحول أنّه كان في الماضي يحمل يقينا معينا لا يتطرّق إليه شك، فصار في الحاضر إلى غير ما كان عليه بسبب حدثٍ ما هو مبرّر التحول. وليس من الضروري أن يكون هذا التحول قائما على التصريح بتبني الاعتقاد الجديد، وإنما مجرّد العلم بوجوده هو علامة من علامات التحول.

يقوم فعل الإخبار عن حال الاعتقاد، إذن، على أساس مزدوج. فهو من جهة إخبارٌ عن جهلٍ متعلق بالزمن الماضي ("ما كنتُ أعلم" في الماضي) وهو من جهة ثانية إخبار عن حصول العلم بالأمر الذي كان مجهولا سابقا (إذ يقتضي

قوله "ما كنت أعلم" دلالة مؤداها "صرتُ الآنَ أعلم")، وتمثّل سمة الازدواج هذه دليلا على وقوع تحوّل في حال المتكلم. فقد خرج من حال الجهل إلى حال العلم، ويمثّل الحدث المحدَّد المنعرج المفضي إلى الخروج من الحال الأولى إلى الحال الثانية. فهذا الحدث هو علة تغيّر الاعتقاد بالخروج إلى المعتقد الجديد، وهو ما يتجلى من خلال الشاهد المتقدّم: (الكامل)

مَا كنتُ أعلمُ وهو يودَع في الثرى أن الثرى فيه الكواكبُ تُودَعُ

فقد كان المعتقد الأول مبنيا على اعتبار الكواكب مما لا يُودع في الثرى، وصار الأمر على العكس من ذلك بعد رؤية المرثي يودَعُ قبره.

ويؤدّي هذا المكوّن دورا فعّالا في منح المنوال المدروس طاقة حجاجيّة منبعها اضطلاع هذا الطرف الثالث بأداء دور العلة المفضية إلى تغيّر الاعتقاد. فالحدث المستحضَر واقع في مقام العلة المفضية إلى حدوث التحول. وتمثّل هذه الوظيفة أساس الطاقة الحجاجية الكامنة في ثنايا هذا المكوّن الثالث من مكونات المنوال، إذ يتلازم فعل التعليل مع المقصد الحجاجي. فنواة هذا المكوّن الثالث كامنة في قيامه على ربط السبب بنتيجته، إذ تكون العلّة المعروضة عاملا داعيا إلى "قبول" المعلول المتجسّم في المحتوى القضوي، (وهو المكوّن الأوّل من مكوّنات النسق).

ويمكن تصنيف تجلّيات هذا المكوّن الثالث من مكوّنات المنوال المدروس، حسب المقياس الإعرابي، في أصناف ثلاثة.

فقد تجسّم الصنف الأول في وظيفة الجملة الواردة حالا[1]، على أنّ هذا النوع الأول نادرُ النظير.

وتقوم وظيفة المفعول فيه للزمان عنوانا على الصنف الثاني. فمن ذلك قول أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي النحوي[2]: (الكامل)

ومُطهَّم ما كنتُ أحسبُ قبله أنّ السروجَ على البوارق توضَعُ

ويمكن إبراز أطراف المنوال الحاضرة في هذا الشاهد من خلال الرسم الآتي:

---

[1] من نماذجه قول ابن أبي حصينة المتقدّم: (الكامل)
مَا كنتُ أعلمُ وهو يودَع في الثرى أن الثرى فيه الكواكبُ تُودَعُ

[2] أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1983، 4/ 449.

المكوّن الأول الموقف القضوي	المكوّن الثاني الحدث (ح)	المكوّن الثالث المضمون القضوي
ما كنتُ أحسبُ	قبل المطهَّم	أنّ السروج على البوارق توضَعُ

تحيل وظيفة المفعول فيه للزمان عادة على الظرفية الزمانية التي تنزل فيها وقوع الفعل، وتحيل الوظيفة نفسها في سياق البيت على لحظة التحوّل عن المعتقد الأول (ومؤداه "**أن السروج لا توضع على البوارق**") إذ ينفتح أفق التقبل على إدخال المعتقد الثاني في الحسبان (ومؤداه "**أنّ البوارق مما يجوز أن توضع عليه السروج**").

وقد تحقق المفعول فيه للزمان في إطار مركّب إضافي، وكان المضاف ("قبل") السمة المميزة لهذا الضرب الثاني من ضروب تجسيم البنية المدروسة، وأحال هذا الظرف على منعرج التحول، إذ لا يكتسب ما "قبل" لحظة التحول دلالته معزولا عما بعدها، ومن ثم يتجلى دورُ هذا المكوّن في إبراز منعرج الخروج من حال إلى حال.

وقد تعددت الأمثلة الكاشفة عن تواتر هذا النوع الثاني، وهو ما يتجلى في الجدول الآتي:

المكوّن الأول الموقف القضوي الإخبار عن حال الاعتقاد	المكوّن الثاني الحدث (ح)	المكوّن الثالث المحتوَى القضوي الإخبار عن المعتَقد
ما كنتُ أعلم	قبل نازلة الحمى	أنّ الحبائل والسهام عيون[1]
ما كنتُ أحسبُ	قبل حبّك	أن أرى في غير دار الخلد حور العين[2]
ما كنتُ أحسبُ	إلا مذ عرفتكم	أنّ المضاجع مما تنبت الإبرا[3]
ما كنتُ أعلم	لولا لحظ مقلتها	أنّ الحمام غرير الطرف مكحول[4]

تجسّمت وظيفة المفعول فيه للزمان في الشاهد الثالث في إطار مركّب بالحصر، وجاء الظرف "مذ" دالاً على منعرج التحوّل الفاصل ضمنيا بين ما سبق لحظة المعرفة وما تبعها. وغابت الدلالة الزمانية من الشاهد الرابع حيث عري المفعول الذي يفيد الشرط (**"لولا لحظ مقلتها"**) عن الدلالة على الزمان،

[1] ديوان الطغرائي صاحب لامية العجم، مطبعة الجوائب قسطنطينية، 1300، ص. 5.
[2] ابن سهل الأندلسي، الديوان – جمعه وحققه وقدّم له محمد قوبعة، منشورات الجامعة التونسية، 1985، ص. 391.
[3] أبو العتاهية، زهر الآداب وثمر الألباب، 2/ 382.
[4] سامي الدهان: الغزل منذ نشأته حتى صدر الدولة العباسية، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص. 72.

عراءً ظاهرا ولكنّ منعرج التحوّل ثابت إذ كان "لحظُ المقلة" واردا في نطاق الدلالة على شرط التحوّل لا على زمنه، ورغم ذلك يظلّ المكوّن الزمني حاضرا ضمنيا إذ كان وقوع الشرط مقترنا بظرف وقوعه.

ويمكن أن يتجسّم منعرج التحوّل في صنف ثالث قوامه وظيفة المفعول الذي يفيد انتهاء الغاية الزمانية فيرد في إطار مركّب حرفي بالجر مُصدّرٍ بالحرف "حتّى" الذي يفيد، في مثل هذه السياقات، انتهاء الغاية الزمانية، ويتجلى ذلك من خلال الجدول الآتي:

المكوّن الأول الموقف القضوي الإخبار عن حال الاعتقاد	المكوّن الثالث المضمون القضوي الإخبار عن المعتقد	المكوّن الثاني الحدث (ح)
ما كنت أحسبُ	أنّ الخبز فاكهة	حتى نزلتُ على أرض بن منصور1
ما إن حسبتُ	الخيل تألف ضيغما	حتى تبدّى فوق ظهر جواده2

قامت أبيات هذا الجدول على تبدّل رتب المكونات الثلاثة إذ ورد المكوّن الثالث سابقا للمكوّن الثاني، على أنّ هذا التصرّف في الترتيب لا يفضي إلى الإخلال بأركان البنية الثلاثية.

يتجلى ممّا تقدّم الدور الفعّال الذي يؤدّيه الزمان في مثل هذه الشواهد، فمن ثوابت المنوال المدروس اقتضاؤه منعرج تحوّل من اعتقاد إلى آخر وهو تحوّل متواز مع الخروج من لحظة إلى أخرى. وممّا يبرز أهمية الزمان في مثل هذه النماذج ارتباط النفي، عند الإخبار عن حال الاعتقاد، بالزمن الماضي وهو ما تجلّى في اللازمة "ما كنتُ" التي تشير إلى اعتقاد المتكلم قبل وقوع التحول بالخروج من حال الجهل إلى حال العلم بالمعتقد الجديد. ومن ثم يتجلى دور الزمن في "تشغيل" هذا المنوال، فهو الخلفيّة المبرزة للتغير، بحيث يتوازى الخروج من زمن سابق إلى آخر لاحق مع الخروج من حال الجهل بالاعتقاد "الجديد" إلى حال العلم به.

1 علي بن الجهم، المحاسن والأضداد للجاحظ، قدّم له وبوّبه وشرحه علي بوملحم، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط. 2، 1991، ص. 100. لا يجسّم هذا البيت المنوال المدروس إلا على نحو مخصوص سيتم تحليله في القسم الثالث من هذا العمل.

2 التهامي، ديوان أبي الحسن التهامي، ط.2، 1964، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق-بيروت، ص. 113.

يتبيّن من ممّا تقدّم ارتدادُ الشواهد المتقدمة، رغم ما بينها من تنوّع، إلى منوال ذي أركان ثلاثة، وهو منوال يمكن تجريده في صورتين تتجليان في الجدولين الآتيين:

الصورة الأولى

الموقف القضوي		مبرّر التحوّل الحدث (ح)	المحتوَى القضوي
ما كنتُ	أحسبُ	قبـــلَ (ح)	أنّ /أنْ (أ - ب)
	أعلمُ		
	أدري		
ما كنتُ	أحسبُ	لولا (ح)	أنّ (أ - ب)
	أعلمُ		
ما كنتُ	أعلم	وَ (ح)	أنّ (أ - ب)
ما كنت	أحسبُ	إلاّ مذ (ح)	أنّ (أ - ب)

الصورة الثانية

الموقف القضوي		المحتوى القضوي	مبرّر التحوّل الحدث (ح)
ما كنتُ	أحسبُ	أنّ / أنْ (أ – ب)	من قبل (ح)
ما كنتُ	أحسب	أنّ / أنْ (أ – ب)	حتّى (ح)
	أعلم		

والفرق الظاهر بين الصورتين كامن فـي رتبة المحتوى القضوي من مبرر التحول، فإما أن يتقدّم الأول على الثاني وإما أن يتأخّر وهو اختلاف من مبرراته حاجة الشاعر إلى تصريف مكونات الجملة تصريفا يتناسب مع مقتضيات الخضوع للوزن العروضي.

وفـي قصائد "سقط الزند" بيتان يمكن إدراجهما فـي نطاق الصورة الأولى المتقدّمة فـي أول الجدولين. فقد قال أبو العلاء: (البسيط)

ما كنت أحسب جفنا قبل مسكنه فــي الجفن يطوى على نار ولا نـهر[1]

ولا ظننت صغار النمل يمكنـها مشي على اللج أو سعي على السعر

[1] أي: ما كنتُ أحسبُ أنّ جفنا يطوَى على نار ولا نهر قبل سكون ذاك السيف فـي الجفن، فالضمير المتصل فـي قوله "مسكنه" عائد على السيف الموصوف فـي سياق الأبيات المتقدّمة من القصيدة لا على اللفظ "جفنا" الوارد فـي الصدر، شروح سقط الزند، 1/ 156 – 159.

وقد سعى الخطيب التبريزي إلى شرح المشابهة الكامنة في ثنايا البيت الأول فقال:

"جفن السيف: غمده. والمعنى أني كنت ما أحسب جفن السيف يطوى على نار ولا نهر. أي هذا السيف كأنه نهر، ولا تجرى عادات الجفون أن يكون فيها مثله. وإنه أراد أن جفن هذا السيف قد جمع بين ضدين مختلفين، أي بين الماء والنار"[1]، وقال الخوارزمي: **"عنى بالمسكن السكون"**[2].

وتكمن خصوصية بيتي المعري في تضمنهما المنوال تضمّنا مضاعَفا، فقد جاء البيت الثاني ترشيحا للمشابهة المفهومة من البيت الأول.

مما تقدّم في هذا القسم الثاني تتجلّى أطراف الثالوث الباني لهذا المنوال. وقد تبيّن أن نواته مشابهة تضمّنها المحتوى القضوي وهي مشابهة مستورة يسعى المتكلم إلى تزجيتها بالتعبير عن موقف قضوي مزدوج نواته ثنائيتا النفي والإثبات من جهة والماضي والحاضر من جهة ثانية، ويؤدّي المكوّن الثالث دور العلة المبررة لمنعرج الخروج من حال الجهل بالمعتقد الجديد إلى حال العلم به. ويفضي تفاعلُ هذه المكونات في نطاق المنوال المدروس إلى توليد طاقة يتضاعف بها وقعُ بنيةِ المشابهة في المتقبّلين، فكيف ذلك؟

3. التأويل: وقعُ المغالطة الحاجبة للمشابهة.

يسعى هذا القسم إلى تبيّن وظيفة "الحجب" التي يؤدّيها المنوال الموصوف في القسم السابق، إذ كان السعي إلى ستر المشابهة سبيلا إلى التمكين لها في نفوس المتقبلين بمضاعفة الأثر الذي يحدثه فيهم التصوير المبني على المشابهة.

اكتسب التعبير عن التحول في الاعتقاد دلالة التفجّع أحيانا وهو ما تجلّى من خلال الشواهد الواقعة في باب الرثاء كقول أبي الطيب المتنبي[3]: (الكامل)

مَا كُنتُ أحسبُ قبل دفنِك في الثرَى أنّ الكواكِبَ في الترابِ تغورُ

يمثّل هذا الشاهد تجسيما للمنوال الثلاثي، فقد خرج المتكلم من اعتقاد أول مؤدّاه أنّ **"الكواكب لا تغور في التراب"** إلى اعتقاد ثان مفاده أنّ ذلك مُمكن، ويمثّل موت المرثيّ مبرّر التحول من أوّل الاعتقادين إلى ثانيهما؛ فإنّ المرثيَّ في

[1] شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السّقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري، بإشراف طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط.3، القاهرة، 1986، (وهي مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية المنشورة سنة 1945)، 159/1.

[2] نفسه.

[3] ناصيف اليازجي: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر، بيروت، (د،ت)، 1/ 189.

خاطر المتكلم كوكب من الكواكب؛ فلما دُفن في التراب، تبيّن المتكلم أن من شأن الكواكب أن تغور في التراب.

هكذا يبدو الحجاجُ الضمني الكامن في ثنايا الشاهد مبنيا على مقدّمة لا يتم معناه دونها ومؤداها أنّ **"المرثي كوكبٌ"**. وقد بَنى المتكلم على هذا المضمون القضوي الأول الضمني مضمونا قضويا ثانيا مصرَّحا به معلوما بديهيا مفادهُ أن **"الكواكب لا تغور في التراب"**. وبنى على تفاعل الطرفين قضية ثالثة مفادها أنّه صار يعتقد أنّ الكواكب تغور في التراب لما رأى المرثي يُوارَى الثرى.

فالمقدّمة الأولى المسكوت عنها مُنبثقة عن مشابهة مُستبعَدة عمل الشاعرعلى إخفائها وحجبها عن المتقبّل عبر الحجاج المبني على كَون الكواكب لا تغور وعلى حدث دفن المرثيّ، فقد صار دفن المرثيّ الكوكب دليلا على أنّ من شأن الكواكب أن تغور في التراب.

فليس التحوّل في الاعتقاد في مثل هذه النماذج إلا أمرا ظاهرا، لأنه في الحقيقة ثبات على المعتقد القديم، وتأييد له بالحدث الطارئ، فإنّ الشاعر في البيت المتقدّم يؤيّد اعتقادا سابقا لم يصرّح به مؤدّاه اعتبارُ المرثي من الكواكب، فيكون الخروج عن الاعتقاد القديم وهو أنَّ **"الكواكب لا تغور في التراب"** إلى الاعتقاد الجديد القاضي بإمكان ذلك تثبيتا للاعتقاد الضمني المسكوت عنه. وهو أن المرثي كوكب، فقد ازداد المتكلم يقينا من أن المرثي من الكواكب، وحصل له دليل جديد على معتقده القديم.

وينطوي هذا المنوال في صياغة القول على مغالطة خفيّة مؤدّاها أنّ في لفظ "الكوكب" معنيين متباينين مصطرعين؛ أوّلهما المعنى المعجمي المحيل على هذه الأجرام السماويّة؛ وثانيهما المعنى السياقي المستفاد بالمشابهة المسكوت عنها. فإنّ المعتقَد القديم، ومؤداه أنْ **"ليس من شأن الكواكب أن تغور في التراب"**، مبني على إجراء اللفظة على معناها المعجمي إذ ليس من شأن الأجرام السماوية أن تغور في التراب عادة. والمعتقَد الجديد ومؤدّاه أنّ **"الكواكب ممّا يغور"** مبنيّ على المعنى الثاني الذي أفاده لفظ الكوكب. وهو المعنى السياقيّ المستفاد من المشابهة، إذ يحيل لفظ الكوكب في هذا المستوى على المرثي المشبّه بالكوكب؛ فلا يمكن فهم المعنى في هذا الضرب من النماذج دون اللجوء إلى الادّعاء الباني للمشابهة. ومحور الادّعاء في الشاهد المتقدم كامن في اعتبار المرثي كوكبا. ونواة المغالطة كامنة في سكوت المتكلم عن الفرق الفاصل بين المعنيين تأييدا للادّعاء وتزجية له.

ومن النماذج الداخلة في هذا الباب قول لسان الدين بن الخطيب[1]: (الكامل)

ما كنتُ أحسب قبل دفنك في الثرى　　أنّ اللحود خزائنُ الأعلاق

ما كنتُ أحسب قبلَ نعشك أن أرى　　رَضْوَى نسيرُ به على الأعناق

فقد بُنِيَ هذان البيتان على ذات المنوال الذي قام عليه بيت المتنبي إذ عبّر المتكلم عن تحوّل طارئ على اعتقاده في شأن قضيتين؛ أولاهما "**أنّ اللحود خزائن الأعلاق**"؛ وثانيتهما أنّ جبل رضوى مما يُسار به على الأعناق. فقد كان حكمه على القضيتين بالنفي؛ فصار إلى الإيجاب؛ ومبرّر التحول الدليل الذي شاهده عيانا في البيت الثاني. فقد اتخذ الشاعر من التعبير عن هذا التحوّل أداةً مساعدة على تأييد مُعتقدين آخرين قديمين سكت عنهما وثبت عليهما، ومؤدّاهما أنّ المرثي علق من الأعلاق وأنّه جبل من الجبال.

مما تقدّم تتبيّنُ الحاجة إلى التمييز بين مستويين من الاعتقاد؛ أوّلهما ذاك الذي تحوّل عنه المتكلّم بفعل ما رأى وعاين. وها هنا يتنزّل الفصل بين الاعتقاد القديم (وهو أنّ "**اللحود ليست من خزائن الأعلاق**")، والاعتقاد الجديد (ومفاده أنّها كذلك)، وثاني المستويين أعمق من أوّلهما وأخفى؛ وهو أن المرثي من الأعلاق ومن الجبال، لذا كان دفنه دفنا للأعلاق والجبال، ومن ثم كان التحول في الاعتقاد ظاهرا منطويا باطنا على الثبات على المعتقَد ذاته المسكوت عنه.

فالغاية من تعبير المتكلم عن تحوله في الاعتقاد باستعمال المنوال "**ما كنت أحسب (..) حتى (..)**" كامنة في السعي إلى التأثير في المتقبّل قصد إبهاره بالوقع الحادث من إشعاره بوقوع هذا التحوّل المُبرَّر بدليله وحجّته.

ومن ثم تتجلى لنا وظيفة هذا المنوال الثلاثي، فهي قائمة على مفاجأة المتقبّل قصد توليد وقع في نفسه عبر المغالطة المبنية على "تمرير" قضية مُدّعاة مسكوت عنها. وذلك بتصوير حال المتكلّم الذي يقع ظاهرا في مقام المفاجَإ المندهش لحدثٍ خرج به عن اعتقاده القديم، ويقع باطنا في مقام المفاجِئ للمتقبّل بالغرابة المدعومة بدليلها. وهكذا يُبغَتُ المتقبّل، ويؤخَذ على حين غرّة، إذ يُبهَر بجسامة الحدث الذي زعزع يقينًا راسخا لدى الباثّ وأفضى به إلى التحول عن معتقده البديهي القديم، والحال أنّ الباثّ هو صائغ كلّ ذلك وهو الذي "يتظاهر" باستغراب الأمر، ويرتدي لبوسَ المغلوبِ بالحجّة والدليل، المُسلّم بالأمر الواقع متعجّبا من انقلاب الأحوال.

---

[1] لسان الدين بن الخطيب السلماني: الديوان، تحقيق محمد مفتاح، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط. 1، 1989، 710/2.

إنّ هذا المنوال البارز في شواهد عدة كاشف عن مسلك من مسالك التصوير المبني على المشابهة وهو مسلك قائم على استغلال سلطة البديهيات و"المشهورات" قصد إكساب "الادّعاء" سلطانا مؤثرا في النفوس ما كان ليكون له لولا نواةُ المغالطة المبنية أساسا على إخفاء موطن الادعاء عبر تناسي المحتوى القضوي الباني للمشابهة؛ فكلمة "الأعلاق" في بيت لسان الدين مثلا ذات معنيين متباينين، أوّلهما المعنى المعجمي المحيل على هذا الشيء النفيس المخزون، وثانيهما محيل على المرثي المشبَّه بالعِلق. ومن تلاحم هذين المعنيين ينشأ المحتوى القضوي المحجوب الباني للمشابهة.

وهكذا تتجلى ملامح الخطّة المتّبَعة في مثل هذه الشواهد إنّها خطّة يقوم الحجاج فيها على ثنائية الإخفاء والإعلان، فلمّا كان المتكلم عازفا عن التصريح بادعاء المشابهة ادّعاء ساذجًا، لجأ إلى إخفائها متّخذا من الإعلان عن انقلاب الأحوال المستقرّة آلة مساعدة على إحداث المفاجأة توليدا للشعور بالاستغراب في نفوس المتقبلين، فيخفَى عليهم وجهُ المغالطة حين يحرص المتكلم على أن يشغلهم، بما يثيره من معنى المفاجأة والاستغراب، عن الوعي بالادعاء "الباطل"، إذ تسري إليهم عدوى الاستغراب الذي عبّر عنه الباثّ نفسه لاسيما أنه استغراب مؤيَّد بالحجة.

وفي هذا الإطار تتجلّى خصوصية بيت "**المحاسن والمساوئ**"[1]، وهو: (البسيط)

ما كنتُ أحسبُ أنّ الخبزَ فاكهة   حتى نزلتُ على أرضِ ابن منصور

تكمن خصوصية هذا البيت في كشفه عن قصد ثان من إجراء المنوال، إذ يعسر اعتبار العلاقة بين الخبز والفاكهة من باب المشابهة. ولا يسعى الباث هنا إلى تزجية مشابهة مدسوسةٍ في ثنايا مسلك حجاجي يستر وجهَها ويقوّي أثرَها، وإنما قصده التهكّم بالمهجو الذي صار الخبز في اعتقاده من الفواكه، فخصوصية هذا النحو في إجراء المنوال كامنة في أنّ الباثّ لا يتبنّى المحتوى القضوي الخارق للمشهورات، ولا يسعى إلى عطف القلوب عليه، ولا وجود في البيت لمشابهة يسعى الباث إلى التمكين لها في خاطر المتقبلين عبر الإيحاء بها؛ وإنما محور البيت فضح اعتقاد المهجو المبني على اعتبار الخبز من جنس الفواكه.

---

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، المحاسن والأضداد، تحقيق علي بوملحم، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط.2، 1991، ص. 100.

ومن تجليات المنوال المدروس قولُ مسلم بن الوليد[1]: (البسيط)

ما كنتُ أحسبُ خمرا ليس من عنب حتى سَقَتْنيهِ صِرفا أعيُنُ البَقرِ

فنواة المنوال لفظة الخمر ذات الدلالة المزدوجة؛ فهي محيلة من حيث دلالتها المعجمية على الشراب المؤثر في شاربه تأثيرا مخصوصا، وتحيل اللفظة ذاتها في سياق البيت على النظرة المؤثرة في من تقع عليه تأثيرا مخصوصا. فمن ثم دار البيت حول تشبيه أثر النظرة في النفس بأثر الخمرة فيها.

فقيمة المنوال أنّه يمنح المشابهة طاقة على "الإقناع". ونواة هذه الطاقة كامنة في سعي المتكلم إلى الاتصاف بصفة المشدوهِ المبهوت الذي لا يملك إلا التعجّب مما يرى. والعجبُ يكون عادة من الخوارق التي لم تجر بها العادة، ولا يُعرَف لها تفسير يكشف الغطاء عن السبب؛ فتكون حال الاستغراب المعبَّر عنها حجّة في يد المستغرب المتعجِّب يستغلّها لتعجيب المتقبّل مما يُنقلُ إليه، فيكون الدخول من باب التعبير عن التعجب مدعاةً إلى قبول الحدث العجيب.

ومن ثم يمكن اعتبار الوظيفة الأساسية للمنوال كامنة في تنزيل الصورة المبنية على المشابهة في سياق حجاج ضمني يخرج بها عن صيغة التشبيه الساذج الصريح ويمنحها طاقة تأثير في المتقبلين قوامها تعجيبهم مما يُلقى إليهم، فإذا أخذ الشعور بالعجب من نفوسهم مأخذه انفتح في وجه المتكلم مَسلكٌ يتيح له أن يقوّي عُرى العلاقة بين طرفي المشابهة حتى يتقبّلها المتقبّلون ملفوفة في هالةٍ من التعجّب فتُحدث في نفوسهم وقعا خفي العلّةِ.

إنّ السمة الأساسية المميزة لهذا المنوال كامنة في أدائه دور "الشاغل المضلّل"، إذ به يسعى الشاعر إلى أن يلفت "نظر" المتقبّل حتى لا يقع على المشابهة فيمضي أثرُها في نفسه دون أن تنكشف صورتها في الملفوظ، فيكون وقعها أشدّ وأعمق. وها هنا مكمن المغالطة، إذ يكون تعجّب المتكلم مدعاة إلى تعجيب المتقبّل ويكون الشعور بالعجب غطاء ساترا للمشابهة "المدسوسة".

وقد عمد الشاعر في البيت المتقدّم إلى إضافةٍ أيّدَ بها سمة الحجب و"التضليل"، فاعتمد على استعارة مفادها تشبيهُ أعين النسوة بأعين البقر. فمن شأن هذه الاستعارة التي خُتم بها البيت أن تؤدّي وظيفة "الشاغل المضلل" إذ هي تلفت المتقبّل عن المشابهة السابقة الرابطة بين النظرة والخمرة.

---

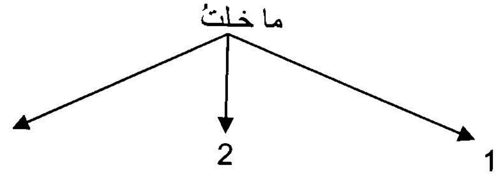
[1] مسلم بن الوليد، شرح ديوان صريع الغواني لأبي العباس وليد بن عيسى الطبيخي الأندلسي، تحقيق سامي الدهان، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، ط.3، (د.ت)، ص. 272.

ومِن أبرز تجليات المنوال المدروس ما نجده فـي قول ابن خاتمة الأندلسي[1]:

(الكامل)

ما خلتُ أنّ الريقَ منها خَـــمْرة — حتّـــى رأيـــتُ بخدّها ألـهُوبَهَا
أو أنّ عَرْفَ الروضِ مِنْ أنفاسِهَا — حتى شمَمْتُ على الأزاهِرِ طِيبَهَا
أو أنَّ مُقلتهَا تُغِيرُ عَلى الـــورَى — حَتّى غدَوْتُ طعِينَهَـــا وَسَلِيبَهَا

تمثّل هذه الأبيات تجسيما للمنوال المحلّل فـي هذا العمل. وقد قامَت على اتباع مسلك التكرار والتنويع والأصل واحد. وهو ما يتجلى فـي الرسم الآتي:



1	2	3
أنّ الريق منها خمـرة	أو أنّ عرف الروض من أنفاسها	أو أنّ مقلتها تغير على الورى
حتّى رأيتُ بخدّها ألهوبها	حتـى شـممتُ على الأزاهر طيبها	حتـى غدوتُ طعينها وسليبـــــها

فقد عمد الشاعر إلى تكرار المنوال نفسه ثلاث مرات. فشبّه فـي أوّل الأبيات الثلاثة ريق المرأة بالخمرة وعمد فـي الثاني إلى تشبيه الريح المنبعثة من أنفاسها بعرف الروض تشبيها مقلوبا صار فيه **"عرف الروض من أنفاسها"** وانتهى فـي الثالث إلى تشبيه فعل المقلة بفعل المحارب المغير **"على الورى"**.

وحرص الشاعر فـي ذلك على إتباع كل مشابهة بـ"التضليل" والتعجيب الحاجب لها عن أنظار المتقبّلين، فكانت الحُمرة البادية على خد المرأة دليلا على أنّ الريق خمرة، فحمرة الخد منبئة عما احتوى، فالحمرة التي فـي الخد هي ألـهوب الخمر الذي هو الريق، فمن ثم كان الحجاجُ فـي هذا البيت قائما على ما سمّاه البلاغيون بـ"حسن التعليل" فلا يرجع سبب الحمرة فـي الخد إلى لون الدم الساري تحت البشرة وإنما علتها الريق الذي هو خَمرة ذات ألـهوب.

فقد شرّع الشاعر بهذا الحجاج للإعلان عن خروجه عن المعتقد القديم القاضي بوجود فرق بين الخمرة والريق، إذ كان يحسب "ككل الناس" أنّ بين

---

[1] ابن خاتمة الأنصاري الأندلسي: الديوان، تحقيق محمد رضوان الداية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية السورية، 1972، ص. 65.

الطرفين فرقا مشهورا بديهيّا. لكن بعد أن عاين ما عاين من ألهوب الخمرة على الخدّ الموصوفة، صار من غير المعقول أن يتمسّك باعتقاده القديم رافضا المعتقد الجديد.

ويمثّل الإعلانُ الضمنيّ عن التحوّل إلى هذا المعتقد الجديد وسيلة مساعدة على "تعجيب" المتقبّل من هذا الاعتقاد الجديد وقد توفّر "الدليلُ" عليه؛ والشاعر في كل ذلك ساكت عن منبع المغالطة في هذا البيت الأول؛ وهو تعليل الحُمرة بغير العلة المعروفة لها.

ويمثّل إيرادُ التشبيه مقلوبا في البيت الثاني وسيلة أخرى من وسائل "تضليل" المتقبّل وشغله عن الوعي بموطن المغالطة. فليست أنفاس المرأة مُشبَّهة بعرف الروض وطيب ريحه؛ وإنّما عرف الروض هو المشبّه بأنفاسها، إذ هو منها وليست هي منه؛ فهو من جنسها لا العكس. والدليل على ذلك إدراكيٌّ في هذا البيت أيضا، إذ أفضت به حاسة الشمّ إلى إدراك ريح أنفاس المرأة من الأزاهر. فمن ثمّ وقع الخروج عن المعتقد الأوّل السابق المشهور القاضي باختلاف ريح أنفاس المرأة عن ريح الأزاهر إلى المعتقد الجديد المتجسّم في اعتبار الطّرف الثاني فرعا عن الأوّل.

وليس البيت الثالث خارجا عن حدود المنوال الراسم لأفق الدلالة في البيتين السابقين؛ فقد كان المتكلّم يحسب أنّ المقلة، وهي عضو الإبصار، عاجزة عن الغارة أصلا. فما بالك بالغارة على الورى؟ ولكنّه، لمّا وقع في مقام المهزوم المطعون المسلوب، خرج عن المعتقد الأوّل، وسلّم بما كان لا يخاله. وموطنُ المغالطة ها هنا كامن في تشبيه أثر النظرة من المرأة بأثر الطعنة في المطعون. ومن تجلّيات المغالطة في هذا البيت تشبيهُ سلبِ المرأة لبَّ المتكلّم من خلال نظرها إليه بسلب المحارب المنتصر للمحارَب المهزوم. فقد قامت المغالطة في هذا البيت على أساس الازدواج إذ أحال "الطعن" على المشابهة وجاء ذكر "السلب" ترشيحا لها.

هكذا، إذن، تتجلّى معالم النسيج الرابط بين هذه الأبيات الثلاثة؛ فقد اشتركت في الخضوع لنفس المنوال؛ ونبع التكامل القائم بينها من تباينها في فروع متنوّعة؛ فقد تميّز البيت الثاني بقلب التشبيه؛ واختصّ البيت الثالث بالازدواج الداخلي الواصل بالعطف بين الطعن والسلب. والشاعر في كل ذلك يعيد على المتقبّل البنية المجرّدة ذاتها في تجلّيات متنوّعة؛ فيكون الحضور الثاني تأييدا للأوّل؛ ويكون الحضور الثالث تأييدا لسابقيْه؛ ويكون تكرارُ البنية التركيبيّة

النحويّة فـي الأبيات الثلاثة مصدرَ إيقاعٍ تركيبيّ، لعلّه وسيلة أخرى من وسائل "التضليل" الموظّفة "للإيقاع" بالمتقبّل عبر مغالطته بحَجْب مكامن المشابهة عن نظره.

وممّا يدلّ على توظيف هذه الظاهرة التركيبيّة توظيفا بلاغيّا القصدُ من ورائه الترويج للمشابهة بدسّها فـي ثنايا صياغة تركيبية تستر وجهها دون أن تعطّل أثرها، ما أشار إليه النحاة عند حديثهم عن طبيعة العلاقة الرابطة بين المفعولين المتعلّقين بأفعال القلوب.فقد ذكروا أنهما فـي حكم الشيء الواحد، قال ابن يعيش:

"اعلم أنّ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين على ضربين؛ أحدهما ما كان داخلا على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعله فنصبهما جميعا، واعتبار ذلك بأن يكون المفعول الثاني هو الأوّل في المعنى نحو ظننتُ وأخواتها تقول: "ظننتُ زيدا قائما" فتجد <القائم هو زيد> و<زيد هو القائم>؛ والثاني ما كان المفعول الثاني فيه غير الأوّل نحو "أعطيت زيدا درهما" و"كسوتُ بكرا جبّة"" (شرح المفصّل، 7/ 76- 77).

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذه السمة، فقال:

"والثاني متعدّ إلى مفعولين ثانيهما عبارة عن الأول" (الفاخر، 1/ 324).

والمقصود بذكر "الثاني" النوع الثاني من أنواع الأفعال المتعدّية وشرح الجرجاني هذا المعنى باستحضار مثالين، فقال:

"تقول: "حسبتُ زيدا أخاك" و"علمتُ زيدا فاضلا" فيكون الفاضل والأخ عبارة عن زيد" (الفاخر، 1/ 324).

فالخصوصيّة الواسمة لمفعولي الفعل القلبيّ كامنة فـي أنهما يحيلان عادة على الشيء نفسه، إذ يعيّن المفعول الأول الموضوع المخبَر عنه، ويعيّن المفعول الثاني الخبر المتعلّق به. فلمّا كان فعل الظنّ أو اليقين طارئا على إسناد اسمي مُوجِّها له نحو جهة اعتقاديّة معيّنة، وكان المسند الخبر مبنيّا على الإخبار بأحوال المسند إليه ، كان التباين الفاصل بين المفعولين آيلا إلى الاتّحاد، إذ كان المفعول الثاني داخلا فـي باب الإخبار عن حال المفعول الأوّل[1].

[1] تحدّث التهانوي عن هذه المسألة في الفصل الذي خصصه لأفعال القلوب، فقال: "والفرق بين مفعولي هذه الأفعال وبين مفعولي باب أعطيتُ أنّ المفعول الثاني فيها عين المفعول الأول وأن المفعول الثاني في باب أعطيتُ غير المفعول الأول كما هو المشهور"، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية جورج زيناتي، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط.1، 1996، 1/ 236.

وتتبّع خصوصيّة أفعال القلوب حين ترد في إطار المنوال **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]** من قيام العلاقة بين المفعولين على أساس الاختلاف والتباين فليس المفعول الثاني ها هنا عين المفعول الأول "كما هو المشهور" على حد قول التهانوي، فإذا قال الشاعر:

"الريح تحسدني عليـــــ ك ولم أخلها في العدا"

كان المفعول الثاني، وهو الضمير العائد على الريح، مباينا للمجرور من المفعول الثاني، وهو "العدى".

ويتجلّى هذا التباين نفسه في السياقات التي يصير فيها المفعولان مركّبا إسناديّا اسميّا صلة للموصول الحرفي "أنَّ"، فمن ذلك قول الشاعر:

"ما كنتُ أعلم لولا لحظُ مقلتها أنّ الحمام غرير الطرف مكحول"

فليس خبر الناسخ المتجسّم في قوله **"غرير الطرف مكحول"**، وهو قائم مقام المفعول الثاني، ممّا يتعلّق بلفظ "الحمام"، وهو اسم الناسخ القائم مقام المفعول الأول. فمن ثمّ تتجلّى السمة المميّزة للمنوال المدروس؛ فهو خارق للمبدإ القاضي بأن يكون المفعول الثاني أو ما قام مقامه عين المفعول الأوّل أو ما قام مقامه.

ويمثّل هذا الخرقُ علامة دالّة على سبيل ستر المغالطة، إذ ينطلق المتكلّم ممّا ساد في الاستعمال من أن المفعول الثاني واقع في باب الإخبار عن حال المفعول الأوّل، فيصوغ القول صياغة يصير فيها المفعول الثاني أو ما كان في حكمه طرفا ثانيا مباينا للمفعول الأول أو ما قام مقامه. ولما كانت القاعدة السائدة في الاستعمال مبنية على اعتبار اثنينية المفعولين آيلة إلى الوحدة، صار المتقبّل متأثرا ضمنيا بما ساد في الاستعمال، إذ كانت البنية التركيبية المطّردة قائمة على اعتبار المفعول الثاني من لواحق المفعول الأوّل أو من صفاته وخواصّه. فالشاعر يروّج للمشابهة بأن يُورد طرفيها المتباينين في إطار بنية تركيبيّة تُوحّد بين المفعولين وتُصيّرهما في حكم الشيء الواحد.

وفي حديث النحاة عن مفعولي الفعل القلبي ما يساعد على إبراز هذه السمة، فقد قال عنهما شارح جمل عبد القاهر:

"ويُشترط كونُ تركيبهما مفيدا، فلا يجوز: "علمتُ النارَ حارةً"، كما لا يجوز أن تقول: "النارُ حارةٌ"" (الفاخر، 1/ 339).

يحيل شرط "الإفادة" ها هنا على ضرورة أن يحصل للمتقبّل بفهم المضمون القضوي علم ظني أو يقيني، بمعنى كان غائبا عنه. وها هنا تتجلى خصوصية المنوال المدروس. فإنّ سعي المتكلم إلى عرض المشابهة في شكل "فائدة" هو سبيل من سبل سترها وحجبها، إذ يلبس المتكلم، باستعمال المنوال المدروس، لبوسَ الساعي إلى "إفادة" المتقبّلين بما كانوا عنه غافلين مؤيّدا ذلك بالحجة. فإظهار قصد "الإفادة" غشاءٌ مساعد على حجب قصد "الادّعاء" الباني للمشابهة. وفي ذلك دليل على المقصد البلاغي الذي يحرص الباثُّ على تحقيقه باستعمال المنوال التركيبي **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]**. فقد كان أداة مساعدة على منح المشابهة طاقة تأثير ما كانت لتكون لها لولا الاسترفادُ بالإعراب والاعتمادُ على ما ساد في الاستعمال عن طبيعة العلاقة الرابطة بين مفعولي فعل الظن أو اليقين.

وفي أشعار المتنبي بيتان متتاليان يمكن أن يُمثّلا أداة مساعدة على تفسير وظيفة الحجب والمغالطة التي نهض بها المنوال الثلاثي المدروس؛ وهما قوله في الرثاء (العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، 1/ 189): (الكامل)

مَا كنتُ أحسبُ قبل دفنكَ في الثرى ... أنّ الكواكبَ في الترابِ تغورُ

مَا كنتُ آملُ قبل نعشكَ أن أرى ... رَضْوَى على أيدِي الرجَالِ تسِيرُ[1]

سبق تحليل البيت الأول في بداية هذا القسم الثالث. وهو بيت صريح الانتماء إلى المنوال الثلاثي المدروس. وتتمثّل خصوصية البيت الثاني في أنّه واقع على تخوم المنوال، إذ كان المعنى المستفاد منه امتدادا للمعنى المفهوم من البيت الأول، وتتقارب الصيغة **[ما كنت آمل (..)]** مع الصيغة المتواترة **[ما كنت أحسب (..)]** الواسمة للموقف القضوي في نماذج شعرية كثيرة متقدّمة. فيمكن، إن عوّضنا الفعل "آمُل" بالفعل "أحسَب"، أن يندرج البيت الثاني أيضا في نفس النطاق الذي تنزّل فيه البيت الأول، إذ كانت بنية البيت قابلة للانتظام في إطار ثوابت المنوال الثلاثي لولا وقوع الفعل "آمل" خارج قائمة أفعال القلوب. فخصوصية البيت الثاني كامنة إذن في عدول الشاعر عن استعمال فعل من أفعال القلوب، إذ ليس الفعل "أمل" من أفعال القلوب التي تدخل على المبتدإ والخبر وإنما هو فعل معبِّرٌ عن قيام الفاعل بحدث هو أقرب إلى طلب المأمول إذ يُقال "أمله: رجاه وترقّبَه"، ومن ثم كان مباينا للأفعال التي يعبّر بها المتكلم عن اعتقاده، في شأن محتوى قضوي محدَّد.

---

[1] يبدو التقارب بين هذين البيتين وبيتي لسان الدين بن الخطيب المتقدّمين، داخلا في باب التشطير: (الكامل)

ما كنتُ أحسب قبل دفنك في الثرى ... أنّ اللحود خزائنُ الأعلاق

ما كنتُ أحسب قبلَ نعشك أن أرى ... رَضْوَى نسيرُ به على الأعناق

ويمثّل هذا الجمع بين الفعلين "حسب" و"أمل" في بيتين متتاليين دليلا كاشفا عن الوظيفة الضمنية التي تؤدّيها أفعال القلوب في إطار هذا المنوال الثلاثي، فمؤدّى معنى البيت أن المتكلم ما كان يأمل أن يرى رضوى على أيدي الرجال تسير، ولكن بعد أن رأى نعش المرثي صار يأمل ذلك، فقد تحوّل "الحسبان" في البيت الأول إلى أمل في البيت الثاني، وفي ذلك تصريح بالمكوّن الطلبي الكامن في ثنايا فعل الظن "حسب".

وفي ذلك دليل على أن استعمال المنوال الثلاثي **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]** بتنويعاته راجع إلى رغبة دفينة تدفع المتكلم إلى تحقيق مأمولٍ جوهره تزجية ادعائه باستغلال ما استقر من المشهورات. فيعمل، باستعمال هذا المنوال الثلاثي، على الترويج للمشابهات تمريرًا لمحتويات قضوية ما كانت لتحدث في المتقبّل الأثر ذاته لو توخّى الباثّ المشبِّه في صياغتها سبيل التصريح.

ومن ثم تتجلى قيمة هذا المنوال الأساسية. فهي كامنة في سعي الباث إلى معالجة نواة المشابهة على نحو يدعم أثرها في المتقبلين. والملاحظ أنّ المشابهات التي مال الشعراء إلى صياغتها في نطاق هذا المنوال منتمية إلى الرصيد المنتشر في الاستعمال المتكرّر على الألسنة. فمن ذلك تشبيه الممدوح بالأسد وتشبيه المرثي بالكوكب. ومن شأن هذا الانتشار أن يحدّ من طاقة الصورة على التأثير في المتقبلين، إذ يكون دورانها في الاستعمال وتواترها على آذان المتقبلين سببا لتعوّد الناس عليها مما يفضي إلى اندثار ما يمكن أن تحدثه من وقع في نفوسهم.

وفي هذا السياق يتّخذ الباثّ المشبِّهُ من المنوال المدروس وسيلة لمعالجة المشابهات التي فقدت "بَريقها" بكثرة التداول، حتى يزوّدها بطاقة ثانية منبعها الإيحاء بالمشابهة عبر لفّها في هالة حجاجية مُؤيَّدة بإظهار الاستغراب والتعجُّبِ، حتى يَخفى موضع المشابهة، فترد على المتقبّل في صياغة مبتَدعة، فتُحدث فيه أثرا مضاعفا نابعا من وقوعه في تعارض بين حالي الصورة، إذ ترد عليه الصورة المألوفة القديمة في صياغة جديدة مستحدَثة، فتُحدِثُ فيه "جِدّة" القديم أثرا مخصوصا متميّزا عن وقع الصور الجديدة المبتَدَعة.

هكذا يكون المنوال المدروس سبيلا إلى تجديد المشابهات المنتشرة التي فقدت طاقتها التأثيرية حين تواتر استعمالها، وآلة ُ التجديد الأساسية هي "المغالطة" الكامنة في "تظاهر" الباث المشبِّه بالتعجّب من انقلاب الأحوال، فهو يلبس لبوس المندهش مما يرى، والحال أنه واع بأنّ أحكام المشهورات مستقرٌّ ثابت وأنّ الاعتقاد القديم سائد لم يُنقض.

يمكن أن يمثّل ما تقدّم فـي هذا القسم الثالث من العمل أداةً مساعدة على تفسير عناية عبد القاهر الجرجاني البارزة بأفعال القلوب فـي كتابه "أسرار البلاغة" خاصة. فقد جرت على لسان الرجل فـي هذا السياق نماذج عديدة الجامع بينها استحضارها فعلا من أفعال القلوب، فمن ذلك قوله: **"تحسبه بدرا أضاء الأرضَ ورحلي منه مظلم"**[1] و**"وجدته بحرا"** (أسرار، ص. 304) و**"تحسبه أسدا وتخاله سيفا"** (أسرار، ص. 305) ، ومن ذلك أيضا استحضاره بيتا للتنوخي هو (أسرار، ص. 212): [البسيط]

"فالأرض تحت ضريب الثلج تحسبها قد ألبسَت حُبُكا أو غُشّيَت ورقا"

تشترك هذه النماذج، على ما بينها من اختلافات، فـي تضمّن كلّ منها فعلا من أفعال القلوب، جاء للتعبير عن معنى المشابهة[2]. وليس حلول أفعال القلوب محلّ أدوات التشبيه راجعا إلى محض الصدفة، وإنما هو دليل على أنّ إنشاء المشابهات موصول بمسألة "جهات القول". فإنّ المشابهة المنسوجة بين طرفين مبنية على توجيه المتكلم للنسبة الرابطة بينهما نحو وجهة اعتقادية معيَّنة. فعناية الجرجاني بأفعال القلوب، عند حديثه عن المشابهات، راجعة إلى ما لهذا الضرب من الأفعال من طاقة على توجيه القول نحو جهة اعتقادية نواتها التقريب بالمشابهة بين مدلولي مرجعين بينهما فـي المواضعة اللغويّة فرق.

فمن ثم كان هذا المنوال الثلاثي ناتجا عن السعي إلى الخروج عن المسلك المذلّل والطريق المسلوكة فـي إنشاء المشابهة باستعمال فعل من أفعال القلوب، قصد اتباع مسلك ثان خفـي مؤدّاه الخروج من إثبات الاعتقاد فـي مثل قوله **"تحسبه بدرا"** إلى نفيه نفيا مقيّدا هو أقرب إلى الإثبات الضمني، فمن ثم كان المنوال **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]** درجة ثانية فـي صياغة المشابهات تتجلّى معالمها عند وضعها أمام خلفية المشابهة المبنية على الاستعمال الساذج لأفعال القلوب فـي مثل قول المتكلم **"حسبتهُ أسدا"**.

وقد استحضر عبد القاهر الجرجاني بيتين للصولي يمكن أن يمثّلا تجليا خفيا من تجليات المنوال الثلاثي المدروس، وهما قوله: (الكامل)

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق هلموت ريتر (Helmut Ritter)، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 1983، ص. 307. (وستتم الإحالة على هذا المصدر باستعمال اللفظ "أسرار" متبوعا برقم الصفحة.)

[2] ذكر القزويني، فـي "تلخيص المفتاح"، الفعلين "علم" و"حسب" ضمن أدوات التشبيه، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدين محمود بن عمر التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2001، ص.76. وناقش التفتازاني قول القزويني، المطوّل، 543.

"الريح تحسدني عليـــك ولم أخلها فـي العِدَا"
"لـــمّا هممتُ بقبلة ردّت علـــى الوجه الرِّدَا"[1]

يمكن اعتبار هذا القول تجليا من تجليات المنوال الثلاثي المعروض فـي القسم الثاني، إذ يمكن أن يؤول إلى قولنا **"ما خلت أنّ الريح من العدى حتى رأيتها تحسدني عليك فتردّ على الوجه الرداءَ"**؛ فالمحتوى القضوي الباني للمشابهة كامن فـي اعتبار الريح من العدى الحاسدين؛ والحدث المنبئ عن منعرج التحول كامن فـي ردّ الريح الرداءَ على الوجه؛ والإخبار عن حال الاعتقاد كامن فـي استحضار المركّب الفعلي "لم أخل". فقد صار فعل "الريح" دليلا على أنها من العدى الحاسدين. ونواة هذه الصورة كامنة فـي طابع الازدواج الذي قام عليه **"ردّ الرداء على الوجه"**، فقد تجاهل الشاعر العلّة المعلومة فـي ردّ الريح الرداء على الوجه وهي الهبوب وردَّ ذلك إلى علّة ثانية مؤدّاها الحسد والمعاداة.

فالخروج من الاعتقاد الأول القديم المشهور وهو أن الريح ليست من العدى الحاسدين إلى الاعتقاد الجديد ومؤدّاه أن الريح منهم، راجع إلى ما عايَن المتكلم من وقوف الريح فـي وجهه بردّ الرداء. ولا يستقيم هذا الفهم للبيت الثاني ما لم نعتبر أنّ رد الريح للرداء على الوجه ترشيح للمشابهة القاضية فـي البيت الأول بإدراج الريح فـي زمرة العدى الحاسدين، إذ يقتضي سياق البيتين أن يكون "ردُّ الرداء" مقصودا به الفصل بين المتحابّين، وهو ما يقتضي أن يُسنِد الباثُّ إلى الريح تصويريا نية وغاية.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى القاعدة التي بُنِيَ عليها المعنى فـي بيتي الصولي المتقدمين إذ قال:

"وفـي نحو بيت الريح تذكر صفة ثابتة حاصلة على الحقيقة ثم تدّعي لها علة من عند نفسك وضعا واختراعا" (أسرار، ص. 208).

فتكون العلة المبتَدَعة حجّة مؤيّدة للاعتقاد الجديد الذي عبّر عنه الشاعر ضمنيّا حين قال **"ولم أخلها فـي العدا"**. وقد صارت منهم حين صارت من حسّاده.

وتمثّل عناية الجرجاني بأفعال القلوب فـي سياق حديثه عن التخييل خاصة دليلا على ما لهذه الأفعال من سلطان يتيح للمتكلم إنشاء الادّعاء والترويج له بالمحاجّة المبنية على المغالطة. وقد تبيّن عبد القاهر الجرجاني صلة التخييل بالمغالطة، فقال:

---

[1] أسرار البلاغة، ص. 257. تكمن ميزة بيتي الصولي من حيث انتماؤهما إلى المنوال الثلاثي المدروس فـي أنّ الحدث الذي يمثّل منعرج التحوّل (وهو ردّ الرداء) مُعلّل بعلة ثانية مخترعة غير العلة السائدة المشهورة.

"وجملة الحديث الذي أريده بالتخييل ههنا ما يثبت فيه الشاعر أمرا هو غير ثابت أصلا ويدّعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها ويقول قولا يخدع فيه نفسه ويريها ما لا ترى" (أسرار، 253).

المقصود بـ"التحصيل" في هذا السياق أن يحصل لمتلقي القول معنى يثبت أمام نظر العقل، ولا ينفصل خداع النفس عن خداع المتقبلين، إذ كان الشاعر الباثُّ أحدهم، ويمكن أن يحيل ذكر "الخداع" على مسلك المغالطة الذي يتيح للباثّ أن يستر المشابهة بحيث تُحدث في المتقبّل أثرا دون أن يجد لها في الملفوظ حضورا صريحا ملموسا. فالدعوى التي **"لا طريق إلى تحصيلها"** تكتسب بالخداع المفضي إلى ستر المشابهة طاقة تمكّن لها في نفس المتقبّل وتفضي به إلى أن يرى **"ما لا يُرى"**، وها هنا يكمن فعل **"الإنشاء التصويري"**، فمن شأن المشابهة المحجوبة أن تفضي إلى إنشاء تصوُّر لكائن محل وجوده "عالم النص"، فإذا "رآه" المتقبّل وقع ببصيرته على ما لا سبيل إلى أن يقع عليه بصره.

وتنبع خصوصية بيتي الصولي من تقاطع المنوال الثلاثي الكامن فيهما مع الوجه البلاغي المعروف بـ"حسن التعليل"، فقد عُلّل ردُّ الريح للرداء على الوجه بغير العلة المعروفة، وكان الحدث الذي يمثّل منعرج التحول من المعتقد القديم إلى المعتقد الجديد نقطة التقاطع بين المنوال المدروس والوجه البديعي المعروف بحسن التعليل.

وقد تحقق مثل هذا التقاطع في شواهد أخرى منها قول أبي منصور ظافر بن القاسم: (الكامل)

ما خلت أنّ النار في وجناته حتى بدا في عارضيه دخان[1]

قام هذا البيت على أساس المنوال الثلاثي المدروس، وبني على أساس مشابهة ضمنية محورها التوازي بين حمرة الوجنات وحمرة النار، وتضمّن عجز البيت الحدث المبرز لمنعرج التحول من حال الجهل بالمعتقد الجديد إلى حال العلم به، فقد كان **"ظهور الدخان في العارضين"**، دليلا على أنّ بالوجنات نارا. والمقصود بدخان العارضين الشيب فيهما، فقد تم ترشيح المشابهة الأولى الواصلة بين حمرة الوجنتين وحمرة النار بمشابهة ثانية واصلة بين بياض الشيب وبياض الدخان الناشئ من اتقاد النار، فالعلاقة بين حمرة الوجنات وشيب العارضين في تواز مع العلاقة القائمة بين حمرة النار وبياض الدخان.

[1] العماد الأصفهاني الكاتب: خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء مصر) نشر أحمد أمين، شوقي ضيف، إحسان عبّاس، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951، 2/ 25.

فقد تمّ تعليل بياض الشيب في العارضين بغير العلة المعروفة إذ لا يرجع ذلك إلى حال الناس مع الشيب، وإنما هو راجع إلى أن النار التي في الوجنات ذات دخان أبيض بدا في العارضين وهما واقعان أعلى الوجنتين، ولما كان دخان النار يتصاعد دوما كان من "البديهي" أن يصيب العارضين دخانُ نار الوجنتين ليصبغهما بلونه[1].

تتمثّل الخصوصية المميزة لمثل هذه الأبيات إذن في قيام المنوال الثلاثي فيها على أساس مزدوج، إذ يقع ترشيح المشابهة الكامنة في ثنايا المحتوى القضوي موضوع الاعتقاد بمشابهة ثانية تتنزّل في مقام الحجة المؤيّدة للمشابهة الأولى الرئيسية. ويمثّل هذا الترشيح تجليا من تجليات الحرص على تزجية المشابهة والترويج لها ترويجا يساهم في حجبها وسترها.

وليس المقصد التعليلي مقصورا على هذه النماذج من "حسن التعليل"، فقد تبيّن في القسم الوصفي من هذا العمل أن الحدث الذي يمثّل منعرج التحول، مؤدّ وظيفة العلة المبررة للتحوّل من المعتقد القديم إلى المعتقد الجديد.

ويمثّل ثالث مكوّنات المنوال، وهو الدال على منعرج "التحوّل"، سبيلا إلى إبراز "النواة التحويلية" الكامنة في ثنايا فعل التصوير الباني للمشابهة[2]. فالباثُّ معبّرٌ ظاهرا عن وقوع تحوّل من حال الجهل بالاعتقاد الجديد إلى حال العلم به، وهو مجرٍ باطنا فعل التحويل على طرفي المشابهة حتى يجعل المشبَّه به في حكم الخبر عن المشبَّه. فلا سبيل إلى أن يقع فعل التحوّل مقطوعا عن شخص الباثّ الفاعل المحوّل، وهكذا يكون إخبار المتكلم بوقوعه في مقام المتحوّل عن الإيمان بالتصوّر القديم إلى حال العالم بالتصوّر الجديد حجابا ساترا لإنجازه فعل التحويل المنتج للاعتقاد الجديد. وهاهنا تكمن نواة المغالطة؛ ففعل التحويل الذي ينجزه الباثّ مندسٌّ في ثنايا فعل الإخبار عن التحوّل؛ وهو إخبار يجعل الباث واقعا في مقام المفعولية. فيكون تصوير الوقوع في مقام المفعولية عاملا مساعدا

---

[1] ويتوازى هذا البيت مع أول أبيات ابن خاتمة المتقدّمة، إذ قال: (الكامل)

ما خلتُ أنّ الريق منها خمرة حتّى رأيتُ بخدّها ألهوبها

فقد وقع تعليل الحمرة بغير العلة المشهورة، إذ تم ترشيح المشابهة القاضية باعتبار الريق خمرة بالمشابهة القاضية باعتبار حمرة الخد ألهوبَ الخمرة، وصارت المشابهة الثانية المرشّحة علة للمشابهة للأولى المرشّحة.

[2] حلل مؤلّف هذه السطور الطاقة التحويلية الكامنة في التصوير المبني على المشابهة في فقرة عنوانها "التحويل أساس الطاقة الإنشائية" من كتاب له بعنوان "تأويلية الصورة المبنية على المشابهة (صورة الطلل الكتاب أنموذجا)"، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، وحدة البحث في تحليل الخطاب، 2008، ص ص. 116 - 123.

على ستر الوقوع في مقام الفاعلية. وبهذا يتجلى التلازم الرابط بين التحوّل المقترن بمقام التأثّر والتبدّل ظاهرا والتحويل المقتضي مقام التغيير والإنجاز باطنا.

وترجع أهمية هذا العمل التحويلي إلى دوره الفعّال في تحقيق الإنشاء التصويري، فإنّ إنشاء المحتوى القضوي الباني للمشابهة، متلازم مع عمل تحويلي نواته التصرّف في الماهيات الراسية في المواضعة على المراجع المحال عليها. فجوهر التحويل كامن في وصل المشبّه به بالمشبّه وصلا يصير به الثاني محمولا والأول موضوعا. ويمثّل هذا التحويل أساس الطاقة الإنشائية التي تتيح للباثّ أن ينشئ تصويريا تصوّرا للكائن "الجديد" المشبَّه الكامن في "عالم النص".

وخصوصية هذا المنوال الثلاثي المدروس كامنة في أنّ الإنشاء التصويري مدعوم بحجّة تمكّن له في أذهان المتقبلين وتخفي موضع التحويل إذ تلقه في ثنايا الإخبار عن التحوّل. وبهذا تتجلى العلاقة المتينة الرابطة بين ثالوث التحويل والمغالطة والإنشاء كما تتجلى معالمها في المنوال المدروس في هذا العمل.

الخاتمة

دار هذا العمل حول النظر في علاقات التفاعل الرابطة بين نواة المشابهة وسياق النسيج اللغوي الحاضن، وذلك بالتعامل وصفيا وتأويليا مع المنوال **[ما كنت أحسب (..) حتى (..)]** بأنواعه. وقد تبيّنت في القسم التأويلي من العمل وظيفة الحجاج الضمني الكامن في ثنايا هذا النحو من أنحاء الصياغة، فهو قائم على مواجهة سلطة المشهورات السائدة بالادّعاء الحاجب لمكمن المشابهة، فالداعي إلى اتباع هذا المسلك في إجراء القول سعيُ الباث المشبِّه إلى تذليل حواجز المسلّمات الحائلة دون الترويج للادعاءات المنسوجة بالمشابهة.

لقد كانت المغالطة سبيلا إلى تزجية المشابهة، وللمنوال التركيبي المدروس دور في مساعدة الباثّ على مخاتلة المتقبّلين قصد إبهارهم فتكتسب المشابهة بذلك طاقة إضافية ما كانت لتكون لها لو جاءت صريحة ساذجة. وفي ذلك دلالة على الدور الذي تؤديه المغالطة في مواجهة سلطة المشهورات الحائلة دون التمكين للمشابهة في إدراك المتقبّل، إذ كانت المشهورات، متجسّمة في تسليم الكافة بالفروق الفاصلة بين ماهيات الكائنات وأجناسها، عاملَ حدٍّ من سلطان المشابهات على النفوس. فكان هذا المسلك المبني على أساس المغالطة سبيلا إلى مُخاتَلة المتقبّل قصد عطف قلبه على ما لا سبيل إلى قبوله لولا أن ضعُفت اليقظةُ

لحظة الانبهار، فإذا انقضَت تلك اللحظة ثابَ المرءُ إلى "رشده" ورجع إلى المشهورات سلطانُها، واقتدر الباثُّ لبُرهة من الزمن على مغالطة سلطة المشهورات، فترك في نفس المتقبل أثرا يشير إلى حدّ من الحدود التي يضعف عندها سلطانُ المسلّمات ليسود سلطان المشابهات[1].

هشام القلفاط
جامعة قرطاج
المعهد العالي للغات

القائمة البيبليوغرافي

المصادر

الأصفهاني الكاتب، العماد، خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء مصر) نشر أحمد أمين، شوقي ضيف، إحسان عبّاس، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951.
الأندلسي، ابن خاتمة الأنصاري: الديوان، تحقيق محمد رضوان الداية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية السورية، 1972.
الأندلسي، ابن سهل: الديوان – جمعه وحققه وقدّم له محمد قوبعة، منشورات الجامعة التونسية، 1985.
البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد: شرح ديوان سقط الزند، ضمن: شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السّقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري، بإشراف طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط.3، القاهرة، 1986، (وهي مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية المنشورة سنة 1945).
البعلي، محمد بن أبي الفتح: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية، ط.1، الكويت، 2002.

---

[1] من شأن هذه النتيجة أن تفضي إلى وضع فرضية بحث مؤدّاها اعتبار المغالطة قانونا من قوانين التصوير المبني على المشابهة، فلا يعدو المنوال المدروس حينئذ أن يكون مثالا دالا على الظاهرة العامة، وتجليا من تجليات التلاحم بين المشابهة والمغالطة، ومن وجوه الصلة بين الطرفين المنوال المبني على صياغة المشابهة في بنية تلازمية منفية ذات طاقة حجاجية، ومن النماذج الدالة على هذا المنوال بيتان أوردهما ابن سنان الخفاجي في سياق حديثه عن "الاستدلال بالتعليل"، فقد قال: "وأما الاستدلال بالتعليل فكقول أبي الحسن التهامي:

لــو لم يكن ريقته خمرة لــما تثنّى عطفه وهو صاح

وقوله :

لو لم يكن أقحوانا ثغر مبسمها ما كان يزداد طيبا ساعة السحر"

سر الفصاحة، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي القاهرة ط.2، 1994، ص. 261.
وأورد القزويني في سياق حديثه عن "حسن التعليل" بيتا يمكن اعتباره منتميا إلى هذا المنوال، وهو:

"لو لم تكن نية الجوزاء خدمتَه لمــا رأيــتَ عليها عقد منتطق"

جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة،قدّم له وبوّبه وشرحه علي بوملحم، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط.2، ص. 310.
ويمكن أن يُعثر الطلب على نماذج أخرى واقعة في رحاب هذا المنوال، وفي رحاب مناويل أخرى تتباين أشكالها وطرق اشتغالها وتتحد في وظيفتها المبنية على إيراد المشابهة ملفوفة مستورة، فيتضاعف أثرها في المتقبّل إذ يتلقاها يكاد لا يلقاها.

حضور الذات في الخطاب الجامعيّ
من خلال ظاهرة التلطيف[1]

حاتم عبيد
جامعة القيروان
كلية الآداب و العلوم الإنسانيّة

موجز البحث

ينطلق الباحث في هذا المقال من مسلمة مفادها أنّ الموضوعيّة في الخطاب الجامعيّ لا تعني التجرّد التامّ والحياد المطلق والحيلولة دون استقدام الذات إلى الكتابة. ويستند الباحث للبرهنة على صحّة هذه المسلّمة إلى التصوّر القائل بأنّ الذاتيّة مركوزة في اللّغة، وأنّ الخطاب الجامعيّ لا يشذّ عن تلك القاعدة، وأنّ في هذا الصنف من الكتابة استعمالات لغويّة شتّى تُقيم الدليل على أنّ المتكلّم حاضر في خطابه مهما تظاهر بالحياد، وسلك في القول طرقا توهم بأنّه انسحب من فعل التلفّظ ومحا كلّ العلامات الدالّة على حضوره. ويضرب الباحث مثالا على ذلك ظاهرة التلطيف محاولا من خلالها أن يقفو آثار الذات في الخطاب الجامعيّ، معتبرا إيّاها في مستوى أوّل من التحليل مظهرا من مظاهر تفاعل المؤلّف مع الفكرة التي يعبّر عنها والكيفيّة التي يدرك بها العالم الذي يتحدّث عنه والظواهر التي يتناولها والموجودات التي يصفها، وفي مستوى ثان وجها من وجوه تفاعل الباحث مع القارئ الذي يكتب إليه والجماعة الخطابيّة التي ينتمي إليها، وفي مستوى أعمق عنصرا من العناصر اللّغويّة التي تسهم في بناء صورة للذات داخل الخطاب عليها يتوقّف نوع ذلك الانطباع الذي يحصل للقارئ بشأن المؤلّف.

الكلمات المفاتيح: تلطيف، جهة، خطاب جامعيّ، جماعة خطابيّة، صورة الذات في الخطاب.

Résumé
Il s'agit de montrer, dans cet article, que l'objectivité du discours universitaire ne veut en aucun cas signifier neutralité et effacement du moi. Pour le montrer, le chercheur rappelle la présence de la subjectivité dans la langue. Le discours universitaire, à travers l'emploi de divers procédés langagiers, affiche la présence du scripteur, malgré l'affirmation de son absence et l'effacement de toute marque subjective dans l'énonciation. Le phénomène de l'atténuation en est un bon exemple. Ce phénomène illustre la propre vision du monde du scripteur, le degré de son adhésion à une idée et la manière de percevoir les objets. D'autre part, il exprime son interaction avec le groupe discursif auquel il appartient. Il participe enfin à la construction de l'éthos du chercheur au sein du discours, impression que ne tarde de relever le lecteur à propos du scripteur.

Mots clés: atténuation, modalité, discours universitaire, groupe discursif, image de soi dans le discours.

---

[1] هذا المقال، في أصله، فكرة صغناها صياغة أوّليّة وعرضناها في قالب مختزل في ندوة عنوانها "الذات في الخطاب"، نظّمتها وحدة البحث "الدراسات الإنشائية" بالتعاون مع وحدة البحث "التراث والتحقيق والدراسة والترجمة"، كلية الآداب العلوم الإنسانيّة بسوسة، يومي 4 و 5 ديسمبر 2009.

1. الذات في الخطاب الجامعيّ

يُعدّ الخطاب الجامعيّ صنفا من الكتابة العلميّة يتمّ تداوله في نطاق جماعة خطابيّة يكون أفرادها من الباحثين الذين يُعرفون بأهل الاختصاص والذين إليهم يتّجه ذلك الخطاب، و بفضلهم يقع الاعتراف به، و منهم يستمدّ شرعيّته. ويتّخذ الخطاب الجامعيّ أشكالا متعدّدة تشهد بتنوّعه وتعدّد فضاءاته والأطراف التي تصدره وتتلقاه. أمّا الغاية، فهي المساهمة في إنتاج المعرفة في اختصاص بعينه (Woodward-Kron, 2004).

ويعود اهتمامنا بمسألة الذات في الخطاب الجامعيّ إلى ما شاع حوله من تصوّرات ساهمت في استبعاد الذات منه لاقترانه في الأذهان بالموضوعيّة والحياد. و ترتّب على ذلك دعوة من يكتب فيه، ولاسيّما المبتدئ، إلى تجريده من كلّ بعد ذاتيّ وتجفيف كتابته.

و أحسن ما يفصح عنه هذا التصوّر، ما نجده في كثير من الكتب التي تبيّن للباحثين الناشئين مناهج البحث وأساليب كتابة الرسائل الجامعيّة من دعوات متكرّرة إلى نبذ استعمال ضمائر التكلّم:

> **"والاستعاضة عنها بأساليب علميّة مجرّدة من كلّ مظاهر الغرور أو الاعتداد وأكثر قبولا من العقل وأحسن وقعا على النفس. مثل: يمكن القول، يبدو أنّ، ويظهر أنّ، ولعلّ الرأي الأقرب إلى الصواب، يتّضح ممّا سبق ذكره، بيد أنّ الرأي الغالب (...) والجدير بالذكر، ومن المستحسن، ويستحسن، ويفضّل...إلخ"** (فضل الله، 1998: 81).

فمثل هذه التعابير تمكّن الباحث من أن يتكلّم بلسان غير لسانه، ومن ثمّ تجعله أقرب إلى الصدق و أبعد عن الهوى.

وعلى أنقاض هذا التصوّر الذي يُلقي بالخطاب الجامعيّ في دائرة الحياد المطلق ويستبعد أن يكون للمؤلّف فيها حضور، قام تصوّر آخر مخالف لم يجعل الموضوعيّة والذاتيّة على طرفي نقيض، ولم يقطع حبل الوصال بين ما يكتبه الباحثون في شتّى الاختصاصات وما يكون لذواتهم من آثار تبرز أحيانا فتطفو على سطح الكتابة، و تدقّ أخرى فلا يقف عليها إلاّ من اخترق السطوح و نفذ إلى قرار الكتابة و عمقها (Vold, 2006 : 63).

فالخطاب الجامعيّ لا يخلو من هدف إقناعيّ (Hyland, 2008: 2) ولا يتجرّد من مكوّن ذاتيّ يظلّ شاهدا على أنّ المتكلّم حاضر في خطابه مهما تظاهر

بالحياد، وسلك في القول طرقا توهم بأنّه انسحب من فعل التلفظ وأوكل أمره إلى أطراف أخرى وفسخ كلّ العلامات الدالّة على حضوره (Rabatel , 2004). والحقّ أنّ هذا التصوّر أقام الدليل من جديد على صدق القاعدة التي تنصّ على أنّ الذاتيّة مركوزة في اللغة، وأنّ الخطاب الجامعيّ لا يشذّ عن تلك القاعدة، وأنّ في هذا الصنف من الكتابة استعمالات لغويّة شتّى لو جعلنا بعضها بسبب من بعض لألفيناها تنخرط في إشكاليّة واحدة هي إشكاليّة الذات في الخطاب الجامعيّ. وهذا ما تفصح عنه جملة من البحوث الدائرة على الخطاب الجامعيّ، منها ما يتناول استعمال الضمائر (Flottum, 2005)، ومنها ما يتطرّق إلى مفهوم الخطاب على الخطاب (Hyland, 2005a)، ومنها ما يعالج الشواهد و كيفيّة توظيفها (Petric, 2007)، ومنها ما يتعقب الآثار الدالّة على مواقف الباحث ووجهات نظره ومظاهر انخراطه في الخطاب (Hyland, 2005b)، ومنها ما يدرس مفهوم الجهة (Vold, 2006)، وغير ذلك من المفاهيم التي عقدت صلة قويّة بين الخطاب الجامعيّ والمؤلّف ذاتا مغروسة في نصّها، غير منبتّة عن متقبّلها، لها من الأفكار التي توردها مواقف، وعلى الآراء التي تستعرضها أحكام، ومع غيرها من الباحثين حوارات تصل أحيانا إلى حدّ السجال.

من هذا المنطلق رأينا أن نتوقف على استعمال لغويّ لم يحظ باهتمام الدارسين العرب رغم أنّه يُعدّ لكثرة جريانه في كتابات الجامعيّين من أبرز خصائص هذا النوع من الخطاب. نعني بذلك تلك الملطّفات التي يقابلها في الإنجليزيّة مصطلح (hedges) وفي الفرنسيّة مصطلح (atténuateurs)، والتي كثيرا ما يُخلل بها الباحثون كتاباتهم لأنّها، حسب الرأي المتداول، إذ تحلّ محلّ ضمير المتكلّم، تكون علامة على اتّصاف الكتابة بالموضوعيّة وأداة تُجنّب الباحثين الوقوع في الوثوقيّة والقطع بالرأي الحاسم، كلّما قدّموا فكرة أو أثبتوا أمرا أو عرضوا لنتيجة من النتائج التي قادهم إليها البحث.

و لا نعني بالتلطيف في هذا البحث ما عناه القدامى والمحدثون العرب من هذه الظاهرة التي عدّت من أساليب العربيّة؛ فكانت طريقة من طرائق الكناية ومسلكا لغويّا تمّ تفسيره بمفهوم الحظر الذي يضربه العرف الاجتماعيّ على كلمات وعبارات يتجنّب الناس استعمالها لأسباب تتعلّق بقواعد اللّياقة وبالذوق وبالمعتقد، ويستبدلون بها "**غيرها من الألفاظ أو العبارات التي تكون ألطف في السمع و أخفّ على النفس**" (الصماري، 2000، 70). فالتلطيف، في تقديرنا، ظاهرة تتنزّل في مجال الخطاب، وتعتبر إلى جانب استخدامات لغويّة أخرى من أبرز الظواهر الدالّة على حضور الباحث في ما يكتب، إذ هي الجسر الرابط بين المحتوى

القضويّ للجملة من جهة، وما يكون للباحث في ذلك المحتوى من حضور وما يُبديه تجاهه من أحكام وتقويمات ومواقف من جهة أخرى.

وهذا ما لم ينتبه إليه جماعة من المؤلّفين نصحوا الباحثين الشبّان باستعمال "العبارات الملّينة" بدل "التعابير ذات الطابع القطعيّ". و لكنّهم لم يشيروا البتّة إلى ما يكون للباحث في تلك الملطّفات من حضور. وراء ذلك تصوّر يرى في عدم استعمال ضمائر التكلّم وفي استخدام الملطّفات تطهيرا للكتابة العلميّة من كلّ ما يمكن أن يشوبها من اعتزاز بالذات قد يؤدّي بالباحث إلى التكبّر والغرور. فالكتابة الخاصّة بالبحوث تقوم وفق هذا التصوّر على أسس ينبغي الالتزام بها من أبرزها:

"الابتعاد عن ضمير المتكلّم في الكتابة. وهذا يعني ألاّ يستخدم الباحث صيغة الأنا حتّى لا يشعر القارئ أنّ الباحث متكبّر أو معتزّ جدّا بنفسه. والابتعاد عن التعابير أو الصيغ ذات الطابع القطعيّ، وبخاصّة في مجال العلوم الاجتماعيّة. فيجب على الباحث عدم تعميم نتائج بحثه على أنّها حقائق مطلقة، بل يجب عليه استخدام بعض التعابير الملّينة مثل: بشكل عامّ يُعتقد، يغلب على ... وهكذا" (محمّد عبيدات، 1999، ص. 189).

فمن منطلق لا يُلقي بالخطاب الجامعيّ في دائرة الحياد المطلق ولا يفهم الموضوعيّة على أنّها ضرب من التجرّد التامّ الذي يحول دون استقدام الذات إلى الكتابة، نحاول تعقّب آثار الذات في الكتابة الجامعيّة من خلال ما يستعمله الباحث من ملطّفات تعكس في مستوى أوّل من التحليل تفاعل الباحث مع الفكرة التي يعبّر عنها والكيفيّة التي يدرك بها العالم الذي يتحدّث عنه والظواهر التي يتناولها والموجودات التي يصفها، وتفصح في مستوى ثان عن تفاعل الباحث مع القارئ الذي يكتب إليه والجماعة الخطابيّة التي ينتمي إليها وما استتبّ في إطار تلك الجماعة من قواعد وأعراف لا تنحصر في ما يعرف بقواعد الكتابة وأصول البحث، بل تتعدّاها إلى بُعد آخر أكثر عمقا ودقة، نعني بذلك تلك الصورة التي يخرج بها القارئ بشأن الكاتب والتي تسهم في تشكيلها عناصر لغويّة شتّى ما الملطّفات إلاّ واحد منها.

2. في تعريف التلطيف

لا نجد لمصطلح التلطيف في الخطاب الجامعيّ تعريفا حظي بإجماع الدارسين، رغم ما حظيت به الظاهرة من كتابات ما انفكّ عددها يزداد يوما بعد

يوم. و هذا ما جعل جلّ من يكتب في الموضوع يثير مشكلة التعريف من جديد، و يُعيد النظر في التعريفات السابقة ليبيّن حدودها و يقترح ما يبدو له أقدر على رسم حدود الظاهرة و استيعاب فروعها و مختلف شعبها (Crompton,1997). فالتلطيف عند بعض الباحثين جزء من ظاهرة أشمل تعرف بالخطاب على الخطاب (metadiscourse) وتتمثّل في تلك الإمكانات التي توفّرها اللّغة للمتكلّم، لا لكي يتحدّث عن الأشياء الماثلة في ذهنه أو الحاضرة أمامه، أو ليصف اللّغة نفسها عندما يقوم بدراستها أو ليلفت الانتباه إليها ساعة يستخدمها، بل ليتحدّث عن علاقته بما هو بصدد قوله (Skelton,1997: 124).

فحديث المتكلّم عن الأشياء كثيرا ما يتخلّله تعليق على ما قاله ذلك المتكلّم نستشفّ منه موقفه من التصريحات التي يوردها وموقعه من الأشياء التي يتحدّث عنها. فالمتكلّم إذا تحدّث أو كتب يصوغ جملة من القضايا. وهو في الآن ذاته يعلّق على موقفه من تلك القضايا تعليقا يبدي فيه إمّا موقفا من صحّة القضيّة أو حكما قيميّا في شأنها. وهذا ما يتّضح في الفروق الموجودة بين قولنا "الأرض مسطّحة"، و قولنا "طالما تجادل الناس في أنّ الأرض مسطّحة"، وقولنا "نحمد الله على أنّ الأرض مسطّحة". فنحن في المثال الأوّل بنينا قضيّة، و في المثال الثاني أدخلنا على تلك القضيّة تحويرا تمثّل في التعليق على منزلة تلك القضيّة ضمن سلّم الصدق و الكذب، و في المثال الثالث علّقنا على القيمة العاطفيّة و النفسيّة لتلك القضيّة.

والحقّ أنّ الخيط الفاصل بين الحكم المتعلّق بصدق القضيّة والحكم المتّصل بقيمتها يظلّ في أغلب الحالات رقيقا. وهذا ما يتّضح من المثال الثاني الذي يمكن أن نفهم منه أمرين: إمّا أنّ المتكلّم ينقل واقعة يسلّم بصدقها وبداهتها (التسليم بأنّ الأرض مسطّحة)، أو أنّه على خلاف مع ما ينقله ويتحدّث عنه (عدم الموافقة بأنّ الأرض مسطّحة). ويمكن أن نفهم من هذا المثال أيضا أنّ المتكلّم يصرّح بحقيقة ويحتفظ في الآن ذاته بموقفه من صدقها على النحو الذي يمكّنه من تبنّي الموقف القائل بتسطّح الأرض إذا ثبت أنّ الأرض مسطّحة، أو ادّعاء الرأي الثاني القائل بكرويّة الأرض، إذا ثبت أنّ الأرض مدوّرة. ويبقى التلطيف في تقدير سكلتون طريقة يضع بها الباحث نفسه في موضع لا يظهر من خلاله معتقدا في صدق القضيّة التي يعبّر عنها. وهو ظاهرة تستخدم في تقديم الحقائق العلميّة التي يراها سكلتون ضربا من البناء الاجتماعيّ لا مجرّد انعكاس للطبيعة.

وممّا يدخل في مصاعب التعريف، أنّ التلطيف – ومداره على جعل الرسالة تتّسم بقدر من النسبيّة وعدم الدقّة - ظاهرة يمكن التعبير عنها باستخدام جملة من

الألفاظ و التراكيب يختلف نوعها وعددها بحسب ما يفهمه الدارس من مصطلح التلطيف. وهذا ما يجعل التعرّف إلى الملطّفات أمرا لا يخلو من مصاعب رأت سلاجر ماير (Salager-Meyer,1994) أنّ تذليلها لا يكون إلاّ بالانطلاق من أنّ التلطيف ظاهرة ذاتيّة وثمرة موقف ذهنيّ يتحقق في استخدامات طرازيّة تحققه في طرائق لغويّة متنوّعة عدد مهمّ منها لا يتمحّض للتلطيف. لذلك نحن في حاجة إلى من يرشدنا إلى معرفة التعبير اللّغويّ متى يكون ملطّفا، ومتى يأتي لغير ذلك.

ويبقى الحلّ في تقدير سلاجر ماير في الاحتكام إلى السياقات التي ترد فيها الملطّفات، وفي الاستنجاد في الحالات المشكلة برأي من يتمتّع بخبرة واسعة ويعدّ من أهل الميدان الذين يمتلكون معرفة بلطائف الكتابة ودقائقها، ويستطيعون بفضل ذلك أن يضبطوا ما هو المطلوب وما هو المتعارف عليه داخل الاختصاص. ولعلّ هذا ما قاد سلاجر ماير إلى تعريف الملطّفات على أنّها تلك التعابير اللّغويّة التي دأب الكتّاب الباحثون على اعتبارها من الملطّفات (Salager-Meyer,1994). وهو تعريف لا يختلف في تصوّر كرمتن (Crompton,1997) عن تعريفات أخرى كثيرة أخفق أصحابها في ضبط حدود التلطيف وشرّقوا وغرّبوا في تعريف هذه الظاهرة، حتّى أمسى التلطيف عبارة فارغة تُطلق على مسمّيات لا تُحدّ ولا تعني في نهاية الأمر استعمالا بعينه. والرأي عند كرمتن أنّ التلطيف لا يقرّ له قرار ولا تبين له حدود إلاّ إذا تمّ وصله بمفهوم مهمّ هو جهة المعرفة (epistemic modality) منه أفاد كرمتن، وفي ضوء تعريف لاينس (Lyons) إيّاه عرّف الملطّفات على أنّها عناصر لغويّة يستعملها المتكلّم لكي يشير إلى عدم التزامه بصدق القضيّة التي يعبّر عنها (نفسه: 281).

والتلطيف عند كرمتن ظاهرة مدارها على القضايا لا على الألفاظ المفردة، والتعرّف إليها يكون باعتماد اختبار بسيط به نعرف إن كانت القضيّة قد تمّ تلطيفها فعلا، أم إنّ الأمر لا يدخل في باب التلطيف. ويتمثّل ذلك الاختبار في إعادة صياغة القضيّة على نحو من الأنحاء، كأن نحوّل فيه القضيّة من الإثبات إلى النفي، أو نحذف فيها ما عُدّ ملطّفا أو ننقله من موضعه إلى موضع آخر، أو نستبدله بملطّف آخر. ثمّ ننظر في ما يترتّب على ذلك من تغييرات. فإن احتفظت القضيّة بمحتواها وقوي التزام المتكلّم بها، عددنا القضيّة ملطّفة. أمّا إذا تغيّر محتوى القضيّة بموجب تلك التحويلات ولم ترتفع درجة التزام المتكلّم بصدق القضيّة، فذلك دليل على إخفاق التعبير اللّغويّ في أن يكون ملطّفا. فعبارة " إلى حدّ مّا " ملطّف في قولنا "أنت مخطئ إلى حدّ مّا".

وآية ذلك أنّه لا يترتّب على حذف العبارة "أنت مخطئ"، تغيير في أساس القضيّة. ولكنّ مسؤوليّة المتكلّم تجاه قضيّته أصبحت واضحة، ولم يعد في مقدوره التنصّل من تبعات القول وعواقبه. وعلى خلاف هذا لا يعتبر لفظ "قليلة" ملطّفا في المثال "توجد معلومات قليلة حول انتشار الفوضى وخطورتها". وعلّة ذلك أنّ حذف لفظ "قليلة" أو تحويل الجملة من الإثبات إلى النفي "لا توجد معلومات حول انتشار الفوضى و خطورتها" غيّرا محتوى القضيّة.

على هذا النحو حاول كرمتن ضبط حدود التلطيف التي لم يجدها واضحة عند غيره من الدارسين. وفي العودة إلى مفهوم جهة المعرفة التي طابق بينها وبين التلطيف وجد الحلّ. وبفضل ذلك الاختبار لم تعد هناك في اعتقاده عقبات تحول دون تعرّف الملطّفات وتخليصها ممّا ليس منها.

لكن هل استطاع كرمتن حقّا أن ينهي الخلافات القائمة حول هذه الظاهرة، وأن يقدّم تعريفا يمكن أن يحظى بإجماع الدارسين؟

لا نظنّ ذلك كذلك. فالتعريف الذي اقترحه كرمتن لئن بدا واعدا لأنّه ينأى بنا عن تلك التعريفات العامّة، فإنّ فيه تقليصا للظاهرة إلى الحدّ الذي يصبح فيه من المتعذّر تمييزها من جهة المعرفة. فنحن لا نعرف إن كان التلطيف يندرج ضمن جهة المعرفة. أم هو ظاهرة أشمل منها. أم إنّ هذين المفهومين يتنزّلان في إطار ظاهرة عامّة تشملهما وتشمل جملة من المفاهيم الأخرى. وحتّى ذلك الاختبار الذي احتكم إليه كرمتن في تمييز القضايا الملطّفة من غيرها لم يسلم من الطعن. فقد عادت ف. ماير إلى الأمثلة التي استدلّ بها كرمتن على صحّة مقياسه. ونازعته الرأي في ذلك. وقارعت المثال بالمثال. وانتهت إلى أنّ ذلك الاختبار لا ينفع في كثير من الحالات (Salager-Meyer, 1998).

أمّا هايلند، فالتلطيف عنده يُحيل على كلّ ما يستعمله المتكلّم من أدوات لغويّة كي يُظهر عدم التزامه بصدق القضيّة التي يعبّر عنها أو عدم رغبته في التعبير عن ذلك الالتزام بطريقة قطعيّة (Hyland 1998, 1). و حتّى يخلّص هايلند التلطيف ممّا يمكن أن يلتبس به من ظواهر أخرى يستعملها المتكلّم لبيان درجة التزامه بالقضيّة، أضاف إلى التعريف السابق تعريفا آخر جعل مدار التلطيف فيه على تلك الوسائل التي تمكّن الكتّاب من أن يقدّموا قضيّة من القضايا على أنّها مجرّد رأي لا على أنّها حقيقة ثابتة (نفسه، ص 5). وقد كانت غاية هايلند من هذا التعريف أن يخرج من دائرة التلطيف مجموعة من الصيغ والتعابير تُظهر المتكلّم على درجة من اليقين في ما يُبديه من آراء (من المؤكّد أنّ...، وهذا ما لا يرقى إليه شكّ، ومن

المسائل التي لا يختلف فيها اثنان...). فمثل هذه التعابير وغيرها كثير (واضح أنّ، يتبيّن لنا بوضوح أنّ، و لا شكّ في أنّ...)، تشكّل عند هايلند مجموعة أخرى أطلق عليها اسم المعزّزات (boosters)، وأوكل إليها جملة من الأدوار من أبرزها تمكين الباحث من إظهار اليقين عند التعبير عن الأفكار التي يشاركه فيها القرّاء وأهل الاختصاص، بما يرسّخ انتماء ذلك الباحث إلى الجماعة الخطابيّة ويسهم في توسيع دائرة الاتفاق بينهما (2005b,179).

وقد جمع هايلند في سياق آخر بين التعريفين السابقين منتهيا إلى أنّ التلطيف يتمثّل في تلك الوسائل التعبيريّة التي نفهم من استعمال الباحث إيّاها أنّه امتنع عن إظهار التزامه الكامل بالقضيّة، و آثر أن يترك الأفكار تقدّم نفسها على أنّها من الرأي القابل للنقاش لا من الحقائق المسلّم بها (نفسه، ص178). و إذا كان في هذا التعريف تعميم يحول دون وضع قائمة مغلقة للملطّفات، فإنّ له فضلا في الخروج بظاهرة التلطيف من دائرة اللّغة التي تمّ في نطاقها تصنيف الملطّفات تصنيفا لا يعدو حدود الجملة، إلى نطاق أوسع هو الخطاب، ليغدو التلطيف استراتيجيّة خطابيّة يعتمدها الباحث كلّما أراد توهين قوّة الإثبات والادّعاء المضمّنة في القضايا المعبّر عنها (Martin-Martin 2008 , p.137). وهذا يظهر في مواطن من البحث كثيرة كتلك التي يشير فيها الباحث إلى ما يعترض سبيله من مصاعب، أو إلى ما يتخلّل عمله من نقائص، أو إلى أنّ المنوال الذي يقترحه والمنهج الذي يعتمده لهما حدود يقفان عندهما و بدائل يمكن أن تقوم مقامهما. فتصنيف الملطّفات ههنا يتمّ بحسب ما يتوخّاه الباحث من استراتيجيّات مختلفة لكلّ واحدة منها عدد من الملطّفات يناسبها.

لاشكّ في أنّ هذا التصوّر، إذ يجعل الملطّفات بسبب من الغاية التي تستخدم من أجلها، فإنّه لا يأبه كثيرا بما أقامه بعض الدارسين بين الملطّفات من حدود استنادا إلى مقاييس شكليّة تمّ في ضوئها تصنيف الملطّفات وتوزيعها إلى مجموعات بحسب الفئة النحويّة التي ينتمي إليها كلّ ملطّف. وهكذا لم يعد لدينا ملطّفات من صنف الأدوات وأخرى من صنف الأفعال ومجموعة ثالثة من صنف الظروف. لا، ولم تعد الملطّفات تصنّف إلى بسيطة يستعمل فيها الباحث نوعا واحدا من الملطّفات (و على كلّ... يبدو أنّ...) ومركّبة يجمع فيها الباحث بين نوعين أو أكثر في الجملة الواحدة (وعلى كلّ يمكن أن نعتبر...تبدو لنا في أغلب الأحيان...)، بل أمست الملطّفات تتوزّع بحسب ما يعتمده الباحث من استراتيجيّات يسخّر لها عددا من الملطّفات لا تنتمي بالضرورة إلى فئة نحويّة واحدة، وإنّما هي استعمالات شتّى للظاهرة نفسها تشترك في خدمة غرض بعينه.

إنّ تعزيز البعد الذاتيّ من أبرز الاستراتيجيّات الخطابيّة التي يتوخّاها الباحثون في عرض المسائل وإبداء الآراء. فالباحث ههنا حريص على أن يظهر للقارئ أنّ القضايا صادرة عن وجهة نظر خاصّة، وأنّها لا تعبّر إلاّ عن رأي الباحث، وأنّ المجال مفتوح للقارئ كي يدلي بدلوه في المسائل المطروقة ويقترح الطرح البديل إن لم تقنعه أطروحات الباحث.

ومن أهمّ الملطّفات المسخّرة لهذا الغرض أفعال الظنّ والاعتقاد عندما تُسند إلى المتكلّم مفردا كان أو جمعا (أعتقد أنّ...، نعتبر ذلك...) وبعض التعابير المؤدّية للغرض نفسه مثل: "والمرجّح عندي". وجملة من التعابير الأخرى التي ينسب فيها الباحث وجهة النظر إلى نفسه ذاتا عنها تصدر الآراء دون أن تكون ملزمة للقارئ. ومثل ذلك : "من وجهة نظري" و"في تقديري" و"حسب رأيي" و"إلى حدّ علمي."

وقد يتّبع الباحث استراتيجيّة أخرى يعمد فيها إلى تقليص حضوره في القضايا التي يعبّر عنها. ويكون ذلك باستعمال جملة من الملطّفات القائمة على عدد من الأبنية والتراكيب النازعة إلى التعميم، لأنّ الباحث لم يُسند الأفعال إلى نفسه، واختار بدل ذلك إمّا أن يسندها إلى المجهول (يُلاحظ أنّ،)، أو إلى ما حقه أن يكون مفعولا (يمكن القول، تجدر الملاحظة...و هذه الملاحظات تقود إلى...، و هذه المعطيات تؤكّد أنّ...).

ومن الملطّفات التي يخفّف بها الباحث حضوره في الخطاب عبارات تمهّد للفعل المسند إلى ضمير المتكلّم وتسبقه من قبيل "وبناء على ذلك نقول" و"من البديهيّ أن نستخلص" و" من باب أولى وأحرى أن نعتبر". ولا شكّ في أنّ استخدام مثل هذه التعابير وتلك الأبنية إذ يقلّص من حضور الباحث في خطابه، فإنّه بالاستتباع يضعف من درجة التزام المتكلّم بصدق القضيّة المعبّر عنها حتّى لا يتحمّل بمفرده مسؤوليّة القول و تبعاته.

أمّا الاستراتيجيّة الثالثة، فتقوم سياسة القول فيها على تجنّب الباحث الحسم في المسائل، والسعي إلى الظهور في مظهر من لا يملك القول الفصل والحكم النهائيّ في الأحكام التي يبديها والمواقف التي يعبّر عنها. لذلك تراه يُضفي على معنى القضايا قدرا من الغموض، سالكا الشكّ طريقا إلى اليقين، مسخّرا لهذه الغاية عددا من الملطّفات منها ما يتعلّق بجهة المعرفة ومنها ما يفيد التقريب. ويضمّ الصنف الأوّل ملطّفات لا يجمع بينها سوى إفادة درجة علم المتكلّم من قبيل الأدوات (قد، ربّما)، والنواسخ (لعلّ، كأنّ، عسى)، والأفعال الناقلة (يمكن، يبدو، يعسر)، وأفعال

القلوب (أرى، أظنّ، أعتقد، أتصوّر)، وأفعال أخرى تفيد معنى الإمكان والافتراض أو معنى الترجيح (يوحي، يُفترض، يُستخلص، يرجّح، يغلب عليه)، وظروف دالّة على المعرفة (ربّما)، ومركّبات بالجرّ تفيد الإمكان (على الأرجح، من الممكن، من الصعب). أمّا الصنف الثاني من الملطّفات، فيستخدمه الباحث في الحالات التي يتوخّى فيها التنسيب والتقريب متى تعلّق الأمر بالتعبير عن معاني الكمّ والتواتر والدرجة والزمن. وتكون الغاية من استعمال هذه الملطّفات رغبة الباحث في إظهار قدر من الحيطة حتّى لا يكون التزامه بالقضيّة المعبّر عنها مطلقا (قلّما، قليلا، كثيرا، أحيانا، غالبا، في بعض الأحيان، إلى حدّ مّا، أكثر من، أقلّ من...).

على هذا النحو ألفينا التلطيف ظاهرة مركّبة اختلف الدارسون في تعريفها وتصنيفها وتخليصها من الظواهر القريبة منها وبيان سبل تناولها والتعامل معها. فمن الدارسين من عدّ التلطيف فرعا من ظاهرة أشمل هي الخطاب على الخطاب. ومنهم من شعر باتّساع أكناف هذا المفهوم فمضى يضيّق دائرته، ويجذبه إلى مفهوم قريب منه هو الجهة، ليصبح التلطيف ظاهرة تدلّ على ما يدلّ عليه مفهوم جهة المعرفة تحديدا. ومنهم من خرج بالتلطيف من مجرّد الاستعمال اللّغويّ إلى نطاق الاستراتيجيّة التي يتّبعها الباحث ليحقّق جملة من الأهداف.

ومثلما ألفينا الدارسين يسلكون مسالك مختلفة في ضبط حدود التلطيف، وجدناهم يقترحون حلولا شتّى أمام ما واجهوه من مصاعب في التعرّف إلى ما يستعمله الباحث من استخدامات لغويّة لئن كان اعتبار بعضها من الملطّفات لا يثير إشكالا لأنّها ممحّضة للتلطيف، فإنّ التعرّف إلى استخدامات أخرى واعتبارها من الملطّفات من المهامّ التي لا يفلح الدارس في تحقيقها إلاّ بالعودة إلى السياق الذي استعمل فيه التعبير اللّغويّ، أو بالاستنجاد بقارئ تساعده خبرته ورسوخ قدمه في الاختصاص على الحسم في الحالات التي يشتبه فيها أمر التلطيف، أو بالاحتكام إلى مقاييس إجرائيّة واختبارات نتمكّن بها من التعرّف على القضيّة متى يدخل عليها هذا الاستعمال اللّغويّ فيجعلها ملطّفة، ومتى لا تتّصف بالتلطيف رغم دخول ذلك الاستعمال عليها.

ويبقى التزام المتكلّم بصدق القضيّة وما يكون للتلطيف من دور في خفض درجة ذلك الالتزام قاسما مشتركا بين الدارسين مهما تباينت بهم السبل في حدّ الظاهرة وتعيين طرق التعرّف إلى التعابير التي تتحقّق فيها. فالتلطيف في جلّ التعريفات التي وقفنا عندها طريقة في التعبير يتوخّاها المتكلّم كلّما أراد ألاّ يظهر اعتقاده في صحّة القضيّة التي يعبّر عنها. وهذا ما قاد بعض الدارسين (Crompton,1998) إلى اعتبار التلطيف ضربا من الوسم بمقتضاه تصبح للقضيّة

الواحدة ولالتزام المتكلم بصدقها أشكال موسومة وأخرى غير موسومة. ويظلّ جوهر التلطيف في تقديرنا و استنادا إلى التصنيف الذي اقترحه هايلند قائما على ضرب من التوجيه الذي يستهدف الفكرة المعبّر عنها حينا والقارئ حينا آخر. وهذا ما سنعمل على إيضاحه في العنصرين المواليين من هذا البحث.

3. التلطيف وتفاعل الباحث مع الفكرة المعبّر عنها

يتّفق جلّ الدارسين على أنّ ج. لايكوف (G. Lakoff) هو أوّل من أدخل مفهوم التلطيف إلى الدرس اللّسانيّ (Varttala 2001, p.6). ففي دراسته الشهيرة: "**الملطّفات: دراسة في المعيار الدلالي وفي منطق المفاهيم الملتبسة**"(1973)، أعاد لايكوف النظر في العلاقة الرابطة بين الظواهر الطبيعيّة، وما يجرّده الإنسان من مقولات لفهم تلك الظواهر وتنظيمها ووضعها في خانات ومجموعات تشترك عناصر كلّ واحدة منها في جملة من الخصائص. وقد أسلمه ذلك إلى الانتقاض على الرأي السائد الذي كان يتبنّاه المناطقة على عهده، والذي بمقتضاه كانت الجمل في اللّغات الطبيعيّة، ولاسيّما الجمل التقريريّة، إمّا صادقة أو كاذبة أو هي تخلو من قيمة الصدق، فلا يكون لها معنى. وعلى خلاف هذا الرأي الذي يقيم حدودا صارمة بين الصدق والكذب، نبّه لايكوف إلى أنّ في اللّغات الطبيعيّة مفاهيم يشوبها اللّبس ويداخلها الغموض، وأنّ الجمل لا تكون صادقة مطلق الصدق ولا كاذبة الكذب كلّه ولا خالية من المعنى تمام الخلوّ. بل هي صادقة إلى حدّ مّا، وكاذبة من وجهة نظر مّا، وخالية من المعنى لمن يراها كذلك.

و قد استدلّ لايكوف على فكرته هذه بتبيّن الخصائص المنطقيّة لعدد من الكلمات والتعابير أطلق عليها مصطلح الملطّفات (hedges)، و أسند إليها إحدى مهمّتين: فهي إمّا تسهم في جعل الأشياء غامضة أكثر ممّا كانت عليه أو في تقليص ما يعتريها من غموض، و نبّه إلى أنّ الناس يستعملونها كلّما تحدّثوا عن موجودات أو ظواهر طبيعيّة علاقتها واهية بالمقولات الذهنيّة (conceptual categories) التي تنتمي إليها. وهي لذلك تقع على هامش تلك المقولات لا في مركزها. ومثل ذلك البطريق في علاقته بمقولة الطير. فحظّ هذا الكائن من الخصائص المشتركة بين مجموعة الطيور دون حظّ كثير من الأفراد المنتمية إلى تلك المقولة. لذلك ترانا نستعمل ملطّفا نُظهر من خلاله ضعف الصلة الرابطة بين البطريق وتلك المقولة. فبدل قولنا: البطريق طير. نقول: البطريق نوع من الطير.

فوظيفة التلطيف في هذه الحالة إضفاء قدر من التنسيب والغموض على الجملة وتقديم محتواها القضويّ على نحو لا يَظهر فيه المتكلّم حاسما في ما يقول.

وعلّة ذلك ما يعتري علاقة بعض الأفراد بالمقولات المنتمية إليها من لبس يجعل من المتعذّر علينا في كثير من الحالات أن نقطع برأي حاسم في ما إذا كان الفرد يدخل في خانة المقولة أو يخرج منها. فالأفراد في انتمائهم إلى المقولات وإحرازهم على صفة العضويّة فيها منازل ودرجات. والملطّفات وفق هذا التصوّر عناصر لغويّة يستعملها المتكلّم كي يدخل تحويرا على علاقة الفرد بالمقولة و يقلّص من درجة انتمائه إليها. فبين الحقيقة المطلقة والكذب المحض خطّ استرسال على نقطة من نقاطه يضع المتكلّم بحسب ما يستعمله من ملطّفات ما يسنده إلى الأخبار والإثباتات من قيم الحقيقة.

وإلى جانب هذه القيمة النظريّة لظاهرة التلطيف أشار لايكوف إلى ما يكون للملطّفات من دور في إضعاف القوّة المضمّنة في القول (ص ص:490-491). فالفرق واضح بين قولك "**ينطلق القطار المتّجه إلى تونس على الساعة السابعة صباحا**". وقولك "**ينطلق القطار المتّجه إلى تونس على الساعة السابعة صباحا على أقصى تقدير**". فإدخال عبارة "على أقصى تقدير" على الجملة وهّن قوّة الإثبات فيها، وجعل الشكّ وعدم الدقة يكتنفانها. ومن ثمّ لم تعد القضايا التي تتّسم بمطلق الصدق هي الخانة التي يوضع فيها ذلك الإثبات. بل أمسى موضعه نقطة غير محدّدة على ذلك الخطّ المسترسل بين الحقيقة والكذب. وهذا ما يخفّف من عبء المسؤوليّة الملقى على عاتق المتكلّم بمقتضى الخبر الذي ساقه. فالملطّفات تتمتّع بقدرة فائقة على الزجّ بالجمل التي تدخل عليها في دائرة الشكّ. وهذا ما يجعل منها أداة تنفع المتكلّم كلّما رغب في إيجاد مسافة بينه وبين ما تتضمّنه جمله من محتويات قضويّة حتّى لا تكون العهدة عليه.

وإذا كان لهذه المقاربة الدلاليّة فضل لا ينكر في الكشف عن الخصائص الدلاليّة و المنطقيّة التي تتّصف بها الملطّفات و تكتسب بموجبها قدرة على زيادة الغموض أو تقليصه، فذلك لا يمكن أن يحجب عنّا الطابع الشكلي و المجرّد في تناول المعاني التي تُصيبها تلك الملطّفات وتُحوّرها. وفضل هذه المقاربة يظهر أيضا في تعميق النظر في الكيفيّة التي يدرك بها الإنسان العالم والموجودات، ويجرّد من أجل ذلك جملة من المقولات بيّن تناول ظاهرة التلطيف ذلك التناول أنّ حدودها غائمة وأنّ كثيرا من الموجودات يظلّ على هامش المقولة لضعف الرابطة التي تشدّ الفرد إليها.

وقد كان لمقاربة لايكوف ظاهرة التلطيف من وجهة دلاليّة شكليّة أثر واضح على أغلب الذين تناولوا الظاهرة نفسها في الخطاب الجامعيّ. وإن كان هؤلاء قد ضيّقوا معنى التلطيف على النحو الذي عرّفه لايكوف، فلم يتعقبوا إلاّ الوحدات

اللّغويّة التي تسهم في إدخال الغموض على الجمل، تاركين في المقابل ما عدّه لايكوف من التلطيف وكان له دور في إزالة اللّبس عن الجمل (Varttala,8). فقد كان السعي إلى إضفاء قدر من الغموض على ما يقدّمه الباحث من فرضيّات وما يعرض إليه من نتائج علّة برّر بها بعض الدارسين تواتر التلطيف في الخطاب الجامعيّ. فاستخدام الملطّفات في هذه الحالة طريقة يتجنّب بها الباحث صياغة القضايا على نحو دقيق متى لم تُسعفه الشواهد، ولم يجد من الحجج الكافية ما به يدعّم فرضيّاته ويثبت وجهة نظره في الموضوع المطروق. فالملطّفات ههنا أسلوب يمكّن الباحث من تقديم مزاعمه وآرائه في صياغة لا يمكن للقارئ أن يرمي صاحبها بالخطإ لأنّ التزامه بصحّة القضيّة أمسى واهيا أو معدوما بموجب ما استخدمه من ملطّفات. والغموض الذي تضفيه الملطّفات على القضايا يدلّ من جملة ما يدلّ على التعبير عن غياب اليقين. ولكنّه في تقدير سلاجر ماير لا يعني بالضرورة أنّ المعاني المعبّر عنها تتّسم بالضبابيّة والخلط. بل هو غموض يدلّ على أنّ الباحث حريص على الدقة والصرامة في عرض نتائجه وإبداء آرائه، وأنّه يعيش وضعا معرفيّا يتّسم بعدم الاستقرار ويعبّر عن لحظة من الفهم لا تخلو من حيرة وقلق (Salager-Meyer,1994).

وغير بعيد عن هذا التوجّه ما ذكره هايلند (1996, 439) في خصوص نوع من الملطّفات وسمه بالملطّفات الموجّهة نحو المحتوى (content-oriented hedges). وهو نوع يتعلّق بشروط المطابقة بين القضايا التي يعبّر عنها الباحث والعالم الخارجيّ الذي يصفه. فهذه الملطّفات تُظهر الباحث متفاعلا مع محتوى الفكرة التي يعبّر عنها ساعيا إلى أن يكون دقيقا في ما يصوغه من قضايا تراه يحرص على أن تكون ملائمة للواقع. وقد أوكل هايلند هذه المهمّة إلى جملة من الملطّفات أدرجها ضمن الملطّفات الموجّهة للمحتوى ونعتها بالملطّفات الموجّهة نحو الدقة (accuracy-oriented hedges) التي يترجم استعمالها عن احتراز الباحث وتردّده إزاء ما يقدّمه من معطيات، وما يصدره من أحكام يخشى إن صاغها في شكل قوانين جامعة ألاّ تستوعب مختلف الظواهر المعنيّة بالدرس أو أن يثبت غيره بطلانها (نفسه، ص 440).

فالمقصود بالدقّة في هذا الصنف التحرّي في إطلاق الأحكام والكفّ عن البتّ في المسائل، واعتبار النتائج المتوصّل إليها لا من الحقائق الثابتة، بل ممّا تعكسه معارف الباحث واجتهاده في طور من البحث معيّن يظلّ مرتهنا بما في حوزة الباحث من مناهج وأدوات لا شكّ في أنّها تخضع لناموس التطوّر. ومن أبرز الملطّفات الموجّهة نحو تحقيق الدقة ما سمّاه هايلند بملطّفات الإسناد (attribute

hedges). وهذه تُستخدم في الحالات التي يشعر فيها الباحث بأنّ المفاهيم التي جرّدها والمناويل التي أنشأها لا تنسحب بنفس الدرجة على ما يصفه من ظواهر فيها من التنوّع والاختلاف ما يضطرّ الباحث إلى التحرّي أثناء إسناده جملة من الصفات إلى الظواهر التي يتحدّث عنها (نفسه، ص441). فدور هذا النوع من الملطّفات يتمثّل في تخفيف المطابقة بين الظاهرة المتحدّث عنها والصفات المسندة إليها جرّاء التفاوت الحاصل بين النتائج المتوصّل إليها والمفاهيم المعتمدة في تفسير الظواهر. وأحسن ما يفصح عن هذا اللون من التلطيف عبارة "إن جاز التعبير" يستعملها الباحث في المواطن التي يشعر فيها بأنّ اللفظ الذي يستعمله و يُسنده إلى لفظ آخر غير دقيق. ومثل ذلك قول أحدهم:

"بعبارة أخرى يتحتّم على النحويّ أن يحذر من المعاني التي تطفو-إن جاز التعبير-على سطح الجمل و تبرز للعيان تحت تأثير معاني الكلمات" (المهيري، من الكلمة، ص 164)

والإسناد في حالات أخرى يتعلّق بالصفات التي يسندها الباحث إلى المنظور الذي يتبنّاه ويرسل من خلاله أحكاما تتعلّق بصدق المزاعم. والغاية إضفاء النسبيّة على تلك الأحكام والإشارة إلى أنّ الباحث لا يتحدّث في المطلق، بل هو يتبنّى وجهة نظر معيّنة منها يصف و عنها يصدر أحكامه. و ممّا يدخل في هذا النوع قول المهيريّ في تبويب المادّة التي احتوى عليها كتاب سيبويه:

"ويمكن من هذه الناحية تقسيم أبواب الكتاب إلى قسمين: قسم بوّب على أساس الأحكام، وقسم بوّب على أساس الأمثلة وتشعّب الاستعمال" (المهيري، أعلام وآثار، ص 40-41).

وقوله كذلك في معرض تقديمه آراء الجرجانيّ في اللغة و الكلام:

"ويمكن أن نقول من الناحية البلاغيّة إنّ النظم هو الصورة التي يخرج فيها المعنى" (المهيري، أعلام وآثار، ص 133).

و إذا كانت الملطّفات الموجّهة نحو الدقّة تعكس هاجسا يستبدّ بكلّ باحث ويتمثّل في تحقيق قدر من الدقّة عند وصف الظواهر وتأويلها، فإنّ استخدام الملطّفات الموجّهة نحو الكاتب (writer-oriented hedges) و التي تشكّل الصنف الثاني من الملطّفات الموجّهة نحو المحتوى يفصح عن هاجس آخر يتمثّل في سعي الباحث إلى تحصين نفسه من الانتقادات التي يمكن أن تُوجّه إليه في الحالات التي لم يُحسن فيها التقدير. فالغاية من استخدام هذا الصنف من الملطّفات تحميل الباحث أقلّ ما يمكن أن يتحمّله من مسؤوليّة تجاه القضايا التي يعبّر عنها حتّى لا تقوم

عليه الحجّة إذا ما خطّأه أحد من الباحثين في دراسات لاحقة (نفسه، ص 443). فدور الملطّفات ههنا العمل على إخفاء صوت الباحث حتّى لا يقدر أحد على تعقب آثاره و الإمساك به و من ثمّ تخطئته. و يمكن أن ندخل في هذا النوع من الملطّفات تعابير و جمل كثيرة يؤلّف بينها قاسم جامع يتمثّل في تجنّب الباحث الإحالة المباشرة على ذاته و إنفاذ صوته من وراء حجاب والتعبير عن رأيه استنادا إلى جملة من الأبنية التي يختفي فيها ضمير المتكلّم. ومثل ذلك:

إنّ الذي يطالع كتاب سيبويه و يمعن النظر فيه يلاحظ ضربا من عدم الانسجام و لربّما اختلال التوازن بينها (المهيري،أعلام، ص 39).

وممّا يسمح بهذا الافتراض حديثهم عمّا يعتبرونه ملحقا بالرباعيّ من أسماء و أفعال مثل بيطر و شملل و كوثر و صيرف (المهيري،من الكلمة، ص65).

ولقائل أن يقول إنّ مثل هذه المعلومات يمكن أن تكون جمعت بعد الخليل (المهيري،أعلام، ص34).

والسؤال الذي يخطر ببال المتأمّل في نظريّات النحاة هو: لماذا اعتبروا الجملة المبدوءة باسم مردف بفعل جملة اسميّة؟(المهيري،نظرات في التراث ،ص45-46).

فالجامع بين هذه الأمثلة- و مثلها كثير- اختيار الباحث طريقة في التعبير لا يكون فيها هو الضامن الشخصيّ للقضايا المعبّر عنها، و لا هو المؤمن إيمانا راسخا بصحّة الاعتقاد الكامن في ما يثبته للوقائع من حالات.

والرغبة في تحصين الذات ممّا يمكن أن ينالها من ضروب التخطئة والانتقاد تظهر بوضوح في نوع من الخطاب الجامعيّ يطغى عليه النقد ويتّسم أحيانا بروح السجال. فيكون استخدام الملطّفات الموجّهة نحو الكاتب ضربا من التحسّب لما يمكن أن يؤول إليه الأمر من تبادل سجالي بين الباحث و الطرف الآخر الذي قد يتحوّل إلى خصم عنيد، و يجد في ما أطلقه من أحكام عامّة منافذ يُبرّئ بها نفسه و استثناءات تُقلّل من قيمة النقود الموجّهة إليه. ومن الأمثلة الدالّة على استعمال هذه الملطّفات لهذه الغاية القراءة النقديّة المستفيضة التي خصّت بها جليلة الطريطر كتاب محمّد الباردي "عندما تتكلّم الذات". فالنقود التي وجّهتها الباحثة إلى صاحب الكتاب لا تُحصى. و الأخطاء العلميّة التي توقفت عندها فادحة. و الخاتمة التي خلصت إليها لا تخلو من صراحة موجعة و سخرية مريرة من شأنها أن تثير حفيظة صاحب الكتاب وتستدرجه إلى الردّ الذي سعت الباحثة إلى أن تقلّل حظوظ الخصم فيه، و ألاّ تترك في خطابها شقوقا و منافذ يمكن أن يتسلّل منها ذلك الخصم. لذلك فعلى قدر ما كانت الباحثة لاذعة في نقدها و قاسية في أحكامها،

كانت مُواظبة على استعمال الملطّفات لا لغاية تلطيف تلك النقود و الأحكام، بل وقاية لنفسها من الردود المنتظرة.

فالباحثة لا تتحرّج من أن تنعت أحد فصول الكتاب بالتذبذب و التكرار. ولكنّها تقرأ للردّ حسابا، فتخلّل حكمها بجملة من الملطّفات قائلة:

"الملاحظ في مستوى بنية الفصل إجمالا أنّ عرض الإشكاليّة لم يخضع لتحليل تأليفيّ متماسك يفضي إلى نتائج واضحة. و إنّما اتّسم عموما بتذبذب الرؤية كما سنرى والتكرار وحتّى الخروج عن حدود الفصل" (الطريطر،2007: 156).

والباحثة لا تتردّد في أكثر من مناسبة في مؤاخذة الكاتب على عدم عودته إلى أهمّ المراجع التي تُعدّ من "المدوّنة النقديّة السير ذاتيّة القاعديّة" و على تعويله المفرط على كتاب جورج ماي في نسخته المترجمة، و لكنّها تتوخّى الحذر و تستخدم عددا من الملطّفات. فهي تذكر في مناسبة أولى:

"وهو الكتاب الذي عوّل عليه المؤلف بصورة تكاد تكون كلية في أغلب القضايا النظريّة التي تطرّق إليها" (157).

وهي تقول في مناسبة ثانية:

"يبدو إذن أنّ المؤلف كان من أتباع جورج ماي إلى حدّ أنّه تبنّى آراءه دون نقاش يُذكر" (157).

وهي تتساءل في مناسبة ثالثة قائلة:

"فكيف يهجم مؤلف هذا الكتاب على مشروع ضخم كهذا متسلّحا بعدد بئيل من المراجع النظريّة معوّلا في الأغلب على المترجم منها"؟ (162).

على هذا النحو عُدّ التلطيف وجها من وجوه تفاعل الباحث مع الفكرة المعبّر عنها. و غير خاف أنّ وظائف التلطيف في هذه المقاربة تظلّ محدودة لأنّها لم تر في اللّغة- و الملطّفات عناصر منها- إلاّ أداة يُعبّر الإنسان من خلالها عن أفكاره و يُنشئ بها متصوّراته، و غضّت في المقابل الطرف عن وظيفة أخرى مهمّة تتمثّل في ذلك البعد التفاعلي الحاصل بين المتكلم و المخاطب بموجب استعمال اللّغة، و المُسفر عن نوع العلاقة التي تربط أحدهما بالآخر. و عن هذه الوظيفة التفاعليّة التي تنهض بها اللّغة صدرت مقاربة أخرى تناول أصحابها التلطيف ظاهرةً تنتج عن ضروب من التفاعل بين المتكلم و المخاطب، و جاوزوا ذلك التصوّر الذي يُنيط بالملطّفات وظيفة تحوير المعنى القضويّ للجمل و التقليص من مسؤوليّة المتكلّم تجاه الحقائق المثبتة في ملفوظاته، إلى تصوّر أشمل ينزّل التلطيف في مقام

التخاطب و يعدّه واحدة من أبرز الحيل التي يصطنعها المتكلّم لتأمين سير الحوار في كنف التعاون و الهدوء، و تطبيع العلاقة بينه و بين مخاطبه، و تجنّب ما يمكن أن ينجُم أثناء الحديث من حرج و توتّر قد يقطع حبل الودّ بينهما. و هذا ما سنسعى إلى أن نبسط القول فيه في القسم الموالي من هذا البحث.

4. التلطيف وتفاعل الباحث مع القارئ

لقد كان لمفهوم التأدّب(politeness) دور مهمّ في بيان هذا البعد التفاعلي في استعمال الملطّفات أشار إليه براون (Brown) و ليفنسون (Levinson) في كتابهما الشهير (Politeness: Some Universals in Language usage,1987) الذي استوى فيه مفهوم التأدّب منوالا واضح المعالم، انطلق فيه المؤلّفان من فرضيّة مفادها أنّ كلّ فرد من أفراد المجتمع له معرفة بأنّ له و لغيره ماء وجه (face)، هو عبارة عن تلك الصورة التي يريد الفرد أن يتظاهر بها ويدّعيها لنفسه أمام الناس. و لماء الوجه مظهران لاينفكّ أحدهما عن الآخر: مظهر سلبيّ اصطلح المؤلّفان عليه بماء الوجه السلبيّ (negative face). و مداره على مطالبة الفرد بجملة من الحقوق الأساسيّة، من قبيل حقّه في أن يكون له فضاء خاصّ به لا يتمّ اختراقه، و مجال يستأثر به و لا ينازعه فيه أحد آخر، و حقّه أيضا في أن يكون مخيّرا في الأفعال التي ينجزها و متحرّرا من كلّ قيد و إكراه. أمّا المظهر الثاني فهو إيجابيّ و قد نعته المؤلّفان بماء الوجه الإيجابيّ (positive face) و قصدا به ذلك المكوّن الإيجابيّ من صورة الذات. و هو يشمل من جملة ما يشمل رغبة الفرد في أن تحظى الصورة التي يريد أن يقدّمها للآخرين عن نفسه بالموافقة و التقدير. و الجدير بالذكر أنّ ماء الوجه عند المؤلفين قيمة قابلة لأن تُوظّف توظيفا نفسيّا. و هو من أبرز الأشياء التي يُوليها الأفراد عناية كبيرة كلّما جمعهم اللّقاء، لأنّهم يعرفون أنّ ماء الوجه إن لم تسهر على تدعيمه و تجميله كان عرضة للإراقة و الضياع. (1987, 62-59)

و تعاون الأفراد على المحافظة على ماء الوجه و صيانته من كلّ أذى يمكن أن يصيبه أو تشويه قد يلحق به، ظاهرة تطغى على جلّ المعاملات الاجتماعيّة و ترجع في تقدير براون و ليفنسون إلى أنّ التفاعل الاجتماعيّ- في أيّ ثقافة من الثقافات-محفوف بكثير من التوتّر و المصادمات، و أنّ عددا من الأعمال التي يروم الفرد إنجازها باللّغة و بما يصحبها من أنظمة تواصليّة تشكّل بالقوّة و الطبع خطرا يهدّد ماء وجه كلّ مشارك و يجعله عرضة للانتهاك. لذلك فمن صالح جميع الأفراد أن يعمل كلّ واحد منهم على صيانة وجه ماء الآخر، وأن يتصرّف على

نحو يبعث في الآخرين الاطمئنان و يشعرهم بأنّه يتوخّى الحذر و الحيطة في كلّ ما يتعلّق بالذات و مزاعمها و الصور التي يعرض الأفراد أنفسهم فيها. و المرء العاقل لا يسعه إلاّ أن يتجنّب-ما استطاع إلى ذلك سبيلا- هذه الأعمال التي فيها إرباك لسير المحادثة و إحراج للمتكلّم و لشريكه في الخطاب، فإن لم يجد بدّا من إتيانها التمس جملة من الحيل التي تجعل وقعها أخفّ و الآثار السلبيّة الناجمة عنها أقلّ، محاولا أن يوازن بين رغبته في أن يُبلغ محتوى العمل المهدّد ماء الوجه من جهة، و رغبته في أن يكون ناجعا من جهة ثانية، و رغبته في ألاّ يُريق وجه السامع من جهة ثالثة.

و إذا كانت الطرائق التي يتمّ بها تهذيب الأعمال المهدّدة ماء الوجه بنوعيه كثيرة، فإنّ الذي يهمّنا تنزيل المؤلفين التلطيف ضمن التأدّب السلبيّ و اعتباره من أبرز الآليّات التي يستعملها المتكلّم لتخفيف القوّة اللاقوليّة المضمّنة في العمل الذي يأتيه، و لإشعار المتلقي بأنّ رغباته و معتقداته محفوظة، و لا توجد نيّة من لدن المتكلّم في إعاقتها أو انتهاكها. هذا بالإضافة إلى ما للملطّفات من دور في تجنيب المتكلّم صرامة الحسم أثناء تقديم آرائه حتّى يترك المجال للمتلقي لتأويل تلك الآراء استنادا إلى ما يتوفّر له من معارف و كفاءات (1987، ص 145).

و لا شكّ في أنّ التلطيف ظلّ في هذا المنوال الذي صاغه براون و ليفنسون و تناولا في إطاره ظاهرة التأدّب، مرتهنا بالمدوّنة الشفويّة التي استمدّ منها المؤلفان أمثلتهما و التي كان التفاعل فيها بين الأفراد مباشرا. و قد كان لهذا المنوال أثر واضح على دراسات تناول أصحابها التلطيف في إطار تحليل المحادثة، منطلقين في ذلك من اعتبار المحادثة مجالا فيه تتشكّل العلاقات بين الأفراد و تتجلّى هُويّات المتكلّمين و انتماءاتهم الاجتماعيّة، و يشيع استعمال الملطّفات وحدات لغويّة و تعابير تتجرّد من كلّ قيمة و معنى إن أنتَ احتكمت إلى ما تحمله من طاقة إخباريّة، وتكون طافحة بالمعنى إن نظرت إلى ما تضطلع به مِن دور في تجسير الفجوة بين المتكلّمين و إظهارهم على درجة من اللّباقة و التأدّب و جعل المودّة بينهم، حتّى لا يفضي الخلاف في الرأي إلى التوتّر و الصدام.

والحقّ أنّ تناول التلطيف في ضوء هذا المنوال لم يبق حكرا على المحادثات الشفويّة، بل جاوز ذلك ليشمل خطابات مكتوبة من أهمّها الخطاب الجامعيّ الذي كان لمايرس (Myers 1989) فضل السبق في دراسة استراتيجيّات التأدّب في المقالات العلميّة، وتنبيه الدارسين إلى أنّ التلطيف ظاهرة لا يقلّ استعمالها في هذا

النوع من الكتابة عمّا هو موجود في التفاعل الشفويّ، وأنّه جزء من ظاهرة أشمل هي التأدّب طريقة يتوسّل بها الباحث كي يقلّص ممّا يمكن أن يلحق وجوه الباحثين الآخرين من إساءة جرّاء الادّعاءات و التصريحات التي تحتوي عليها كتاباته.

فغاية الباحث، في أيّ مجال كان، أن يصبح قيمة علميّة معترف بها ضمن الوسط العلميّ الذي ينتمي إليه، و أن يُحرز على ثقة نظرائه من الباحثين. و لكن دون هذه الغاية آراء واضحة و وجهات نظر ثابتة يسعى الباحث إلى تقديمها والتعبير عنها تعبيرا لا يجد في بعض الأحيان بدّا من تلطيفه و تهذيبه، لأنّ في بعض تلك الآراء تحدّيا لما يُتداول في الاختصاص من فرضيّات و نظريّات وتقويضا لما يبنيه بعض الزملاء من أنساق و بناءات نظريّة. فالملطّفات في الخطاب الجامعيّ أسلوب رفيع يُؤثره الباحثون لأنّه يُمكّنهم من الجمع بين أمرين يعزّ الجمع بينهما و لا يمكن التفريط في أحدهما: أن يجهر الباحث برأيه و ما توصّل إليه من كشوفات من جهة، و أن يُظهر تواضعه و عدم امتلاكه القول الفصل في المسائل التي يطرقها و يكشف في الآن ذاته عن إخلاصه للوسط العلميّ الذي ينتمي إليه من جهة أخرى. (نفسه، ص 5)

والتلطيف في تقدير مايرس ظاهرة تُستخدم أكثر ما تُستخدم في التعبير عن جديد المعارف و طريف الآراء التي لم تُحرز بعدُ على موافقة الدوائر العلميّة و لم تكتسب صفة الحقائق الثابتة. فإذا شاعت الفكرة و باتت من المشهور الذي يتمّ تداوله و الإحالة عليه و صارت من المسلمات التي لا يمكن الطعن فيها والاعتراض عليها، لم تعد هناك حاجة إلى تلطيف الجمل و القضايا.(نفسه، ص1)

وإذا كان العجز عن إثبات المزاعم بالأدلة الكافية سببا يضطرّ الباحث الجامعيّ إلى استعمال الملطّفات حتّى يخفّف من قوّة تلك المزاعم، فثمّة مناسبات أخرى يكون فيها التلطيف اختيارا يأتيه الباحث حتّى يقذف الظنّ في ذهن القارئ بأنّه إزاء كاتب لا يدّعي امتلاك القول الفصل في المسألة التي يعالجها. فمن غير الحكمة أن يفرط الباحث في الوثوقيّة في مرحلة أمسى فيها الشكّ و الاحتمال من أبرز ما يتّصف به العلم و المعرفة، و بلغ التقاطع بين الاختصاصات درجة لم يعد من الممكن معها أن يدّعي باحث الإحاطة بسائر المعارف التي تدخل في دائرة اختصاصه حتّى و إن أوتي ذلك الباحث من العلم كثيرا.

وأثر التلطيف في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الباحث و القارئ يظهر بوضوح في ما سمّاه هايلند بالملطّفات الموجّهة نحو القارئ (reader-oriented hedges)، منطلقا في ذلك من أنّ الباحث يسقط شخصيّة مّا على البحث، و أنّ

ملامح تلك الشخصيّة تسهم في بلورتها الطريقة التي يقدّم بها الباحث مزاعمه وادّعاءاته، و أنّ للملطّفات دورا مهمّا في تحسين صورة الباحث لدى القارئ لما تضفيه على تلك المزاعم من نسبيّة بفضلها تصبح آراء الباحث وتصريحاته مفتوحة على النظر والنقاش، صادرة عن وجهة نظر يحقّ للقارئ أن يصدر عن غيرها. فاستعمال الملطّفات في عرض المزاعم من شأنه أن يُظهر الباحث حريصا على التفاعل مع قارئه و التعامل معه بندّية وإحلاله محلّ الشريك المتعاون الذي يقدر بفضل ما يتمتّع به من فطنة و ذكاء على الإسهام في إغناء الفكرة و مناقشتها. و في ذلك كياسة يتحلّى بها الباحث حتّى يشعر قارئه بأنّه ممّن يشاركه الرأي و يقاسمه وجهة النظر (Hyland,1996،446).

واستعمال الملطّفات الموجّهة نحو القارئ يأتي أيضا استجابة لنواميس البحث التي تضطرّ الباحث إلى أن يحترم وجهات نظر غيره من الباحثين و يقلّل ما استطاع من الثقة بنفسه و ينخرط مع نظرائه الباحثين في حوار علميّ و بنّاء. فهذه الملطّفات تعكس درجة احترام الباحث للقارئ و لما استتبّ في الدوائر العلميّة من قواعد و أعراف لا يمكن للباحث أن يضرب بها عرض الحائط إذا أراد أن يكون قيمة علميّة في الاختصاص الذي ينتمي إليه، وأن يحظى في الدوائر العلميّة بالاحترام و التقدير وتحظى بحوثه بالنشر في المجلات المرموقة، و من ثمّ تصبح من المراجع المعتمدة في ذلك الاختصاص.

وهذا الصنف من الملطّفات يستعمل أكثر ما يستعمل في المواطن التي يعبّر فيها الباحث عن خلافه في الرأي مع غيره من الباحثين تعبيرا فيه يُتجنّب الصدام و تُطمس مظاهر الخلاف الحادّ و تُلطّف الانتقادات الموجّهة إلى الآخرين. كأنيقدّم الباحث رأيه في المسألة على أنّه لا يعدو أن يكون خاطرا من الخواطر. وهذا ما نجده في قول أحدهم:

"وإنّا إذ نعود إلى الموضوع و إلى آراء ماركس ومن اقتفى أثره من الدارسين العرب، فليس للتعليق على محتوى هذه الآراء. وإنّما لنعبّر عن بعض الخواطر في المنهج المتوخّى في عرضها وتأييدها، ولنحاول إقامة الدليل على أنّ في النحو من المعطيات ما يدلّ على أهمّية المشاغل اللّغويّة التي كانت تشغل بال النحاة" (المهيري، نظرات:86).

ومن مظاهر تجنّب إبراز الخلاف إعراض الباحث عن رمي آراء غيره من الباحثين بالخطإ و تقديمها على أنّها ممّا يعسر تصديقه. و هذا ما يظهر في قول أحد الباحثين :

"ومن العسير-في نظرنا-أن نعتبر مثل هذه الإرشادات من شأنها أن تكوّن حججا تقنع بتأثر النحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ (...). من العسير ألاّ نشكّ في ذلك، و أن نتصوّر أنّه يتسنّى بناء علم جديد على أسس مستعارة لم تؤخذ من مصادرها مباشرة" (نفسه، ص 90-91).

وإرخاء العنان (concession) ضرب آخر من التلطيف الموجّه نحو القارئ يسعى فيه الباحث إلى تقريب الشقة بينه وبين من ينقده، و إلى الظهور في مظهر المتفق معه في عدد من المسائل ليتّخذ من ذلك منفذا إلى الطعن في الرأي الذي يعرض له. ومثل ذلك ما ورد في قراءة المهيري كتاب "التصريف العربيّ" لمؤلفه الطيّب البكوش، حيث قال:

"ولا خلاف مع المؤلف في أنّ تصوّر النحاة العرب للصرف لا نطمئنّ إليه اليوم كامل الاطمئنان. و لاجدال في أنّ محاولته نموذج لكيفية تجديد الصرف العربيّ. إلاّ أنّ طرافة هذا النموذج لا تظهر واضحة إلاّ إذا خلا من المآخذ التي تؤخذ على القدماء أو السابقين (...) فالأستاذ البكوش ينتقد، عن صواب أحيانا، الالتباس الذي يلاحظ في المصطلحات مثل حرف ... وذلك لتعدّد معانيها. و لكن هل تمكّن من اجتناب هذا في مصطلحاته؟" (نفسه، ص210)

وليس من باب الصدفة أن يشيع استعمال هذا الصنف من الملطّفات في جنس من أجناس الخطاب الجامعيّ يشكّل ركنا قارّا في المجلاّت العلميّة المتخصّصة ويتمثّل في مراجعة الكتب (book reviews)، وعرض محتواها عرضا وجيزا يسعى فيه المقدّم إلى تحقيق ضرب من التوازن بين التنويه بالجوانب الإيجابيّة والتنبيه على ما فيه من نقائص وهنات. فمدار هذا الجنس من الخطاب على أحكام قيميّة يصدرها المقدّم في شأن الكتاب الذي هو بصدد تقديمه، ويسعى في أغلب الأحيان إلى تخفيف حدّتها، ولا سيّما إذا تعلّق الأمر بنقد يمكن أن يشكّل تحدّيا لصاحب الكتاب المقدّم (Hyland 2000 , 41).

فاستعمال الملطّفات في هذا الجنس من الخطاب استراتيجيّة يعتمدها المقدّم إلى جانب ثلاث أخرى كي يتمكّن من إنجاز تلك الأعمال التقويميّة على النحو الذي يضمن له المحافظة على علاقة جيّدة بكلّ من القارئ و صاحب الكتاب (206 ,Mackewicz 2007). فإذا كان من وظائف التلطيف في معظم الخطابات الجامعيّة بيان درجات معرفة الباحث بالفكرة التي يعرضها ومدى التزامه بصحّة القضايا التي يعبّر عنها، فإنّ أبرز غاية من استعمال الملطّفات في هذا الجنس التقويميّ تتمثّل في تفادي ما يمكن أن يلحق علاقة المقدّم بالقرّاء عامّة، وبمؤلّف الكتاب على وجه أخصّ من أضرار جرّاء الملاحظات النقدية التي لا مفرّ له من إبدائها في شأن الكتاب المقدَّم (Hyland 2000 ,56). وهذا ما يظهر بوضوح في ما ختم به

عزّ الدين المجدوب تقديمه أطروحة محمّد الشاوش حول أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة. يقول المقدّم:

"إنّ هذا العمل حصيلة ثريّة لسنوات طويلة من العمل الدؤوب الذي أتاح لصاحبه معرفة دقيقة بالتراث النحويّ و البلاغيّ العربيّ و اطّلاع عميق على ما جدّ في اللّسانيّات من نظريّات سمحت له بإقامة حوار علميّ ثريّ بينهما. و قد وُفّق في الكشف عن مظاهر علميّة طريفة في التراث لم يُسبق إليها في ما نعلم. إلاّ أنّه رغم تقديرنا للعمل و قيمته نرى أنّ الفرضيّتين اللّتين قامت عليهما الأطروحة تحتاجان إلى تعديل. بالنسبة إلى الفرضيّة الأولى يبدو لنا أنّ الباحث لم يثبت رغم ما بذله من جهد وجود نحو للنصّ أو للخطاب بالمعنى الدقيق للكلمة الذي يطلق على العلاقات النظاميّة التي تعقد بين مكوّنات الجملة. وبناء عليه فإنّ نقده للسانيّين الذين اعتبروا الجملة الوحدة القصوى للتحليل يفقد وجاهته. لذلك يبدو لنا اعتباره الجمل المكوّنات المباشرة للنصّ مجرّد استعمال مجازيّ. بالنسبة للفرضيّة الثانية، فإنّنا نودّ أن نلفت الانتباه إلى أنّ الآليّات و المفاهيم اللّسانيّة التي تشبّع بها الباحث هي التي مكّنته من إعادة قراءة التراث النحويّ و الكشف عن مواطن الطرافة فيه. لذلك ينبغي أن يُحمل حماسه للمنوال النحويّ العربيّ على أنّه ردّ فعل على الانبهار باللّسانيّات الذي ساد في العقود الماضية لا على أنّه تعصّب للتراث" (2008، 359)

فالتلطيف في هذا الشاهد استراتيجيّة بارزة اعتمدها المقدّم في مستويين.

في المستوى الأوّل يهدف التلطيف إلى تخفيف حدّة العمل التقويميّ الأكبر (توجيه النقد إلى الكاتب)؛ وذلك بتوخّي المقدّم أسلوبا لم يكن فيه المدح شبيها بالذمّ على النحو الذي نجده في البلاغة العربيّة القديمة، بل كان المدح فيه أداة تمهّد السبيل للنقد و تُهيّئ كلاّ من المقدّم وصاحب الأطروحة للدخول في مرحلة من الحوار الجادّ الذي يُكشف فيه النقاب عن السلبيّات، وعن هشاشة الأسس والفرضيّات التي انبنت عليها الأطروحة. أمّا المستوى الثاني من التلطيف، فمداره على الجمل. والمقصود به تلطيف الأعمال التقويميّة الصغرى (حاجة الفرضيّتين إلى التعديل، نقد الفرضيّة الأولى، نقد الفرضيّة الثانية...). وذلك من خلال جملة من الملطّفات التي كثّف المقدّم من استعمالها في قسمي المدح و النقد و نوّع في صيغها. (في ما نعلم، إلاّ أنّه رغم تقديرنا للعمل و قيمته، تحتاجان إلى تعديل، رغم ما بذله من جهود، يبدو، يفقد وجاهته، نودّ أن نلفت...).

والتلطيف في الخطاب الجامعيّ ظاهرة جعلها دارسون آخرون من طبيعة المجال، وما تواضع عليه أهل الاختصاص من قواعد التأليف وأساليب الكتابة. وهذا ما يجعل استخدام التلطيف يختلف من اختصاص إلى آخر.

إلى هذه النتيجة خلص فارتالا في أطروحته التي تناول في قسم منها ظاهرة التلطيف في عدد من المقالات تنتمي إلى ثلاثة اختصاصات هي الاقتصاد والطبّ والتقنية، وانتهى إلى أنّ الباحث في الاقتصاد يفوق نظراءه في مجالي التقنية والطبّ من حيث استخدام الملطّفات (2001، ص 248-255). وقد عزا فارتالا هذا التفاوت إلى جملة من العوامل لعلّ من أبرزها اختلاف مواضيع البحث والطبيعة العامّة لكلّ اختصاص وما يستخدم فيه من أدوات و مناهج. وقد لاحظ فارتالا ظاهرة التنوّع في استخدام الملطّفات وهو ينظر في حظّ كلّ قسم من التلطيف ويُحصي عدد الملطّفات فيه، فانتهى إلى أنّ قسمي الخاتمة والنقاش من أكثر الأقسام استئثارا بالملطّفات وأنّ قسم المقدّمة يأتي في المرتبة الثانية (251)، مؤكّدا بذلك ما انتهت إليه سلاجر ماير (1994) من قبله في مقال لها تعقبت فيه استخدام خمسة أنواع من الملطّفات في جنسين من الكتابة الطبّية هما التقرير الطبّي والورقة العلميّة. فقد لاحظت الباحثة اختلافا واضحا بين هذين الجنسين من حيث تواتر ظاهرة التلطيف في كلّ واحد منهما. ووجدت علّة التفاوت تكمن في كون الورقة العلميّة جنس من الكتابة لا يخلو إلى جانب البعد الإخباريّ من غاية إقناعيّة يسخّر لها الباحث جملة من الأساليب من بينها الملطّفات. بينما التقرير الطبّي يتجرّد من تلك الطاقة الإقناعيّة، و من ثمّ يتقلّص فيه استخدام الملطّفات، لأنّ منتهى غاية محرّره مجرّد الوصف والإخبار. وحتّى في إطار الورقة العلميّة، فإنّ استخدام الملطّفات لا يجري على وتيرة واحدة في مختلف أقسامها. وهو تفاوت يرجع إلى أنّ غايات الباحث تختلف من قسم إلى قسم اختلافا يجعل حضوره متقلّصا في هذا القسم و متضخّما في قسم آخر، ويجعل بالاستتباع تواتر الملطّفات كثيفا في القسم الذي يتضخّم فيه ذلك الحضور وضعيفا في القسم الذي يخفت فيه صوت الباحث.

ومن الطبيعيّ أن يكون القسم المخصّص لتقديم المنهج المتّبع في البحث من أقلّ الأقسام احتواء على الملطّفات مادام العرض فيه غالبا على التحليل والتأليف. أمّا المقدّمة فنصيب الملطّفات فيها أوفر لأنّها القسم الذي يحرص فيه الباحث على إبراز طرافة بحثه وعلى أنّ له في الموضوع وجهة نظر مختلفة عمّن سبقه. لذلك تراه يُكثر من الملطّفات أداةً يبني بها حججه و يستعين بها على إقناع قارئه. ويبقى قسما النقاش والخاتمة من أكثر الأقسام استئثارا بالملطّفات. وهو أمر أرجعته سلاجر ماير إلى أنّ الباحث في هذين القسمين لا يجد بدّا من مقارعة رأيه بآراء غيره من الباحثين وإبراز مواطن الخلاف بين ما توصّل إليه من نتائج وما انتهى إليه غيره في الموضوع نفسه.

هكذا يتبيّن لنا أنّ في استعمال الملطّفات سياسة يتوخّاها الباحث، وأنّ درجة حضور الذات في الخطاب تختلف بحسب نوع الملطّفات المستخدمة والاستراتيجيّة التي يعتمدها الباحث في اختيار الملطّفات التي تناسب مقاصده. وفي ذلك دليل على أنّ نجاح الباحث في استقدام ذاته إلى الكتابة، يتوقّف في جزء كبير منه على مدى قدرته على تصريف الملطّفات ومعرفته بمواطن استعمالها ووجوه توظيفها. وهذا ما يجعل التلطيف تقنية من تقنيات الكتابة الجامعيّة ينبغي أن يتعلّمها الباحث المبتدئ مثلما يتعلّم التقنيات المتعلّقة بطرائق الإحالة و التوثيق و إنجاز الفهارس وإعداد قائمتي المصادر والمراجع.

5. تعليم الباحثين كيفيّة استقدام الذات وعدم نبذها

من الخطإ أن نختزل الكتابة الجامعيّة في البعد التقني، و نهمل في المقابل بعدا آخر مهمّا لا يشير الدارسون العرب إليه لدقّته وخفائه ولا يبصّرون الباحث المبتدئ بقيمته، وبما يكون له من أثر في المحتوى المعرفيّ الذي يريد الباحث إيصاله إلى القارئ. نعني بذلك تلك الصورة التي يخرج بها القارئ بشأن الكاتب والتي تسهم في تشكيلها عناصر لغويّة شتّى ما الملطّفات إلاّ إحداها. فالتحدّياتُ التي تُواجه الباحث المبتدئ، وهو يُقبل على تحرير بحثه، لا تقتصر على حذقه قواعد المنهج وأصول البحث والتمكّن من الكتابة، وإنّما تتعدّى ذلك كلّه إلى بُعد أخفى وأعمق يتعلّق بهويّة الباحث المتشكّلة في خطابه وبكيفيّة استقدامه ذاته إلى الكتابة ووجوه حضوره فيها، وما يتوفّر له في ذلك من إمكانات على قدر وعيه بها وقدرته على اختيار المناسب منها، تكون الانطباعات الحاصلة حوله إيجابيّة والصور المتشكّلة له في النصّ جذّابة ومغرية.

ولمّا كانت صورة الذات في الخطاب من الأمور التي لا يمكن للباحث تجنّبها لأنّها ممّا يلازم فعل الكتابة- مهما كان نزوع الكتابة إلى الموضوعيّة- فمن باب أولى و أحرى أن نطوّر وعي الباحثين بهذا البعد اللّطيف في الكتابة حتّى يكون لهم فيها حضور يمكّن للمضامين التي يسعون إلى إبلاغها و يساعد على تفاعل القارئ معها، ومن ثمّ ييسّر اندماج أولئك الباحثين في الجماعة الخطابيّة التي يرومون الانتماء إليها. فبدل أن نُقيم بين الذات و التلطيف تعارضا توحي به تلك الدعوات المنادية بالكفّ عن استخدام ضمير المتكلّم و الاستعاضة عنه بعدد من الملطّفات، يحسن بنا أن نعلّم الباحثين الناشئين كيف يُحضرون ذواتهم إلى الكتابة من خلال استعمال الملطّفات.

من هذا المنطلق تبدو لنا صورة الباحث في خطابه وطرائق حضوره فيه والظواهر اللّغويّة المشكّلة لتلك الصورة والكاشفة عن هذا الحضور، من المسائل التي لم يعد من الممكن غضّ الطرف عنها حين نهمّ بوضع كتب في كيفيّة تحرير البحوث وإعداد الرسائل الجامعيّة. فالباحث المبتدئ في حاجة إلى من يبصّره بمثل هذه الأمور التي يُعدّ التلطيف من أكثرها دقة وخفاء، لما يتطلّبه استعمال الملطّفات الاستعمال المناسب من كفاءة عالية لا تتوفّر بالضرورة لدى كلّ من ملك ناصية النحو و أجاد التعبير و الأداء، ولا تُكتسب إلاّ بجملة من الدروس والتمارين التي تمكّن الطالب الباحث من إتقان هذه التقنية حتّى يصير عارفا بالمواضع التي يحسن فيها استخدام الملطّفات وبالخصائص التي تميّز كلّ ملطّف من غيره من الملطّفات، وبما يترتّب على استعمال كلّ ملطّف من حضور للباحث في خطابه تختلف درجاته و تفاعل القارئ معه من ملطّف إلى آخر.

وممّا يساعد على إتقان هذه التقنية تنبيه الطالب إلى أنّ التعبير عن الشكّ يكون حين ينتفي اليقين، وأنّ من يُفرط في الوثوقيّة كمن يبالغ في الشكّ، و أنّ الالتزام المطلق بصحّة القضايا قد يعرّض صاحبه للنقد، و أنّ ملازمة الحذر والمبالغة في التردّد و الشكّ وعدم الميل إلى رأي واضح خصال لا تنفع في مواطن يُنتظر فيها من الباحث أن يكون من أصحاب الرأي الواضح والقول الحاسم. ومن أوضح الأمثلة على ذلك تذبذب عز الدين إسماعيل في مسألة النثر العربيّ في الجاهليّة، وعدم تبنّيه رأيا يقينيّا أو يقرب من اليقين. وهذا ما جعل محمّد القاضي ينحو عليه باللائمة قائلا:

"إنّه [يقصد رأي محمّد كرد علي] شبيه بما نعثر عليه عند باحث آخر هو عزّ الدين إسماعيل. و هو لا يكاد يميل إلى رأي في المسألة واضح. و إنّما يقول: "متى دوّنت هذه الحكايات؟ ربّما بدأ تدوينها في العصر الجاهليّ نفسه. و إن كنّا لا نملك الوثائق التي تؤكّد هذا. و لكنّ المرجّح أن يكون تدوينها قد بدأ في عصر معاوية.(...) و ربّما كان كتاب التيجان لوهب بن المنبّه و كتاب أخبار ملوك اليمن لعبيد بن شرية الجرهمي أوّل كتابين صنّفا في القصص." إنّ اكتظاظ هذا الرأي بربّما و المرجّح يحدّ بلا شكّ من قيمته ويحصر جدواه في الإيحاء بمعالجة الموضوع معالجة مبتكرة. فماذا ترانا نغنم من إشارة الباحث إلى أنّ تدوين القصص ربّما يكون قد بدأ في العصر الجاهليّ"؟ (القاضي،1998، ص136).

و المطلوب أيضا أن نبصّر الطالب بأنّ استخدام الملطّفات ينبغي أن يكون بسبب من أقسام البحث، و بما ينهض به الباحث في كلّ قسم من تلك الأقسام من أدوار خطابيّة متنوّعة لكلّ منها صنف من الملطّفات يناسبه. فدور الباحث في القسم الذي يعرض فيه أعمال غيره وما كُتب في الموضوع من دراسات، يختلف

عن دوره في القسم الذي يبسط فيه نتائج بحثه. والملطّفات التي تناسب الدور الأوّل غير تلك التي تنفع في أداء الدور الثاني. وحتّى في القسم الواحد فإنّ في استعمال الملطّفات خفايا يحسن أن يكون الطالب على بيّنة منها. ففي حالة عرض الآراء وتقديم المراجع المتعلّقة بالموضوع ثمّة ملطّفات إذا استعملها الطالب انفصل صوته عن صوت من ينقل عنه، وصار له موقف ممّا يستعرض، وغدا من ثمّ طرفا في القضايا المعبّر عنها. وهذا ما يُضفي على عرضه طابعا نقديّا نعدمه في حالات أخرى كثيرة لا نجد الباحث فيها يُحسن استعمال الملطّف المناسب الذي يجعله ينهض بدور الوسيط بين القارئ وما ينقله من قضايا، لا ولا يمكن أن نستشفّ من ذلك أيّ موقف رافض أو مناصر للكلام الذي ينقله.

فمثلما يكون للملطّفات دور في بيان درجة اعتقاد المتكلّم في القضيّة التي يعبّر عنها، يكون لها دور في الكشف عن موقف المتكلّم من المزاعم والإثباتات التي ينقلها عن غيره. وفي ذلك دليل على أنّ للباحث حضورا في ما ينقله عن غيره من أقوال، وأنّ نقل الأقوال حتّى و إن تمّ على الحكاية هو فعل لا يتمّ إلاّ بواسطة ولا يكون إلاّ من اثنين لا يخلو اللّقاء بينهما من مجابهة و صراع: الذات المرويّ عنها و الذات الراوية. لذلك يحسن بالطالب –و هو يعرض آراء غيره و ينقل أقوال الباحثين- أن يحدّد موقعه من الأقوال التي ينقلها و موقفه منها و درجة حضوره فيها، حتّى يعرف وجوه التلطيف التي تناسب كلّ اختيار.

فإذا اختار الحياد استخدم "قال" و"ذكر" و"ورد على لسان". وإذا أراد أن يكون طرفا مناصرا و مؤيّدا للقول الذي ينقله، سخّر لهذه الغاية ملطّفات من قبيل: "و لعلّ ما ذكره فلان يكون أقرب إلى الحقيقة". و "قال فلان وفي قوله ما يؤكّد التوجّه الذي سلكناه". و "من الآراء التي يمكن أن تفيدنا في هذا السياق ما جاء على لسان فلان قائلا". أمّا إذا شاء الباحث أن يهمس في أذن القارئ أنّه ينقل قولا لا يشاطر صاحبه الرأي فيه، فثمّة ملطّفات أخرى تشفّ عن هذه البينونة و تُظهر ذلك الخلاف. و مثل ذلك: "زعم" و "ادّعى" و "قال و في قوله تناقض غير قليل"، وغير ذلك من وجوه التدخّل التي قد تجيء في أبنية لغويّة أكثر تعقيدا نكتفي بمثال منها يقول فيه الباحث:

"أمّا طودوروف فيقرّر بوحي من بنيويّة صارمة مشوبة ببصمة وضعيّة لاشكّ فيها أنّ المنهج هو الذي يبدع الموضوع و أنّ الموضوع معتبر بوصفه مفهوما مفهوما في المقام الأوّل و أنّه إذن الأدب" (بن رمضان، 2001: 28).

و في استخدام الملطّفات أثناء عرض النتائج حذر ينبغي أن يتوخّاه الباحث حتّى لا تزلّ به القدم و يسقط في مطبّين : يتمثّل أوّلهما في غبن جهوده و هضم

إسهامه جرّاء ما يستعمله من ملطّفات تُظهره قليل الثقة في ما يقول كثير الشكّ في ما يخلص إليه من نتائج، و يتمثّل ثانيهما في ثقة مفرطة يُظهرها الباحث في القسم المتعلّق بعرض النتائج، وكأنّ ما انتهى إليه هو الحقّ لا ريب فيه. فاستخدام الملطّفات ههنا على غاية من الدقة. والقصد منها إظهار الباحث على صورة لا يبدو فيها مباهيا بإسهامه إلى حدّ الغرور، ولا واثقا بنتائج بحثه إلى حدّ الإفراط، ولا مقلّلا من قيمة كشوفاته و طرافة أفكاره في الآن نفسه. و هي معادلة صعبة استطاع عبد القادر المهيري بحقّ أن يجمع بين طرفيها حين ختم أحد كتبه قائلا:

"إنّنا مقتنعون بأنّ التراث النحويّ العربيّ ليس ركاما من شتات المعطيات وجزئيّ الملاحظات و متباين الأقوال و الآراء، بل هو بناء يقوم على منطق ضمنيّ لا ندّعي أنّه ناتج عن تصوّر مسبق، و أنّه مثّل إطارا التزم به النحاة عن وعي منذ البداية. لكن يبدو لنا أنّ ما قام به النحاة من وصف لنظام اللّغة العربيّة و تقعيدها و تعليل قواعدها، يرجع في كلا بابي النحو و الصرف إلى رؤية شاملة لمعطيات الباب و تصوّر عامّ لما نسمّيه اليوم بنظامه" (1998 ، ص187).

حاتم عبيد
جامعة القيروان
كلية الآداب و العلوم الإنسانيّة

المصادر و المراجع

المصادر:(المقالات و الكتب التي استقينا منها نماذج من التلطيف)
بن رمضان (فرج): الأدب القديم و نظريّة الأجناس، دار محمّد علي الحامّي، تونس،2001.
الطريطر (جليلة): قراءة نقديّة في كتاب "عندما تتكلّم الذات"، الكرّاسات التونسيّة، عدد:199-200، 2007.
القاضي (محمّد): الخبر في الأدب العربيّ، منشورات كلّية الآداب منّوبة، تونس، 1998.
المجدوب (عزّالدين): تقديم كتاب "أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة: تأسيس نحو النصّ"، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد: 52 ، 2008.
المهيري (عبد القادر):
- أعلام و آثار من التراث اللغويّ العربيّ، دار الجنوب للنشر،تونس،1993.
- نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- من الكلمة إلى الجملة، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع، تونس، 1998.

المراجع :
الصماري (محمّد عمر): أسلوب التلطيف في اللغة العربيّة، مجلّة القلم، العدد الثاني، شتاء 2000.
عبيد (حاتم): التشكّل الخطابي لهويّة المؤلف في الكتابة الجامعيّة من خلال استعمال ضمير المتكلّم: مُقدّمات رسائل الماجستير أنموذجا، مجلة فصول، العدد 77، 2010.
عبيدات (محمّد) بالاشتراك: منهجيّة البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات، كلّية الاقتصاد و العلوم الإداريّة، الجامعة الأردنيّة، 1999.
فضل الله (مهدي): أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق،ط 2،دار الطليعة، بيروت،1998.

Brown, P. and Levinson, S.(1987) : Politeness: Some Universals in Language usage. Cambridge University Press.
Crompton, P.(1997) : Hedging in academic writing: some theoretical problems. English

التصنيف المقوليّ لمعاني المزيد

الجعل والطلب نموذجا

عبد العزيز المسعودي
جامعة سوسة
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

موجز

تتميّز الأفعال المزيدة في العربيّة بكثرة صيغها ، وتعدّد معانيها. وهذا يشكّل عقبة حقيقيّة أمام تقدّم الدراسة المعجميّة والمظهريّة لتلك الأفعال. ولا يمكن تجاوز فوضى المعاني إلا بإعادة مَقْولتها واتباع منهج إجرائيّ تأليفيّ جمّعنا به (32) معنى صيغيّا وأرجعناها إلى مقولتيْ الجعل والطلب . ثمّ قدّمنا الأدلّة النظريّة وخاصّة الاختباريّة التي تثبت أنّ الطلب نوع من الجعل. وبذلك تكون الأفعال المزيدة دالّة على نوعين كبيرين من الأحداث هما الجعل والصيرورة. هذه نتيجة ظاهرها بسيط لكنّ تبعاتها، في تقديرنا ستكون كبيرة في مجاليْ الدلالة المعجميّة والمظهر المعجميّ.

الكلمات المفاتيح: الجعل، الطلب ،الصيرورة، نوع الحدث، المظهر المعجميّ، المَقولَة، الأصنافيّة.

Résumé

Les formes verbales augmentées en Arabe Standard constituent, de par leur polysémie et leur nombre, l'une des difficultés qui entravent l'élaboration de la sémantique du verbe, et particulièrement l'aspect lexical. Par conséquent, nous avons prévu une rcatégorisation qui vise à rassembler les sèmes proposés par les grammairiens dans trois catégories majeures : le causatif, le factitif et la requête qu'on pourrait dériver du causatif. Le but de cet article est d'avancer des arguments et des faits empiriques qui soutiennent cette approche. .

Mots clefs : Causatif, Factitif, type de procès, aspect lexical, catégorisation, taxonomie.

Abstract

The wide range of augmented verbal patterns in Standard Arabic and their polysemous contents which exceed sixty acceptions are stumbling blocks in the way of real advances in aspect and lexical semantics fields. The aim of this paper is to validate, theoretically and empirically, previous findings such as lumping meaningful patterns in a threefold distinction between causative factitive and request. Therefore, a coarse-grained categorization could lead us to the causative factitive opposition because request could be considered as a subcategory of causative. Lumping meanings and arguing for the existence of two major event-types are apparently trivial, but their descriptive consequences will be important.

Key words: Causative, Factitive, event type, lexical aspect, categorization, Taxonomy.

1- مقدمة

نجد في تراثنا النحويّ إشارات كثيرة تتعلّق بمفهوم الحدث خاصّة في باب الفعل وفي باب الاسم ضمن مبحث المصدر. لكنّنا لا نظفر بتعريف صريح للحدث لأنّ النحاة في مصنّفاتهم قد تعاملوا مع المفهوم باعتباره من الأوّليّات (بن حمودة،2004،ص 456). غير أنّ تعاملهم معه يكتسي دقّة أكثر في المصنّفات الصرفيّة، ولاسيما في درسهم لمعاني الأفعال المزيدة. والملاحظ من خلال هذا الباب أنّ حدوسهم اللغويّة قد قادتهم إلى تصدير تحليلاتهم بنوع من الأفعال يطلق عليها المحدثون مصطلح المحمولات الأوّلية (المتوكل،1988) أو الأحداث البدائيّة (الشريف،2008) مثل جَعَل وصَار. بل إنّ لهذه المعاني الأوّليّة حضورا واعيا في بعض المصنّفات التراثيّة يتجاوز مستوى الحدس. وأبرز مثال على ذلك نجده عند الأستراباذي في فقرة من شرح الشافية (الأستراباذي، ج1، ص 8-90) جمّع فيها جملة من المعاني الصيغيّة الثريّة ضمن معنى عامّ يفيد الصيرورة. وهو في تقديرنا قد تعامل مع الصيرورة باعتبارها مقولة حدثيّة أوّليّة.

أمّا في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث، فإنّنا نجد الشريف (في 2002، 2008) يقتصر في تحليل الأحداث البدائية (ن. 2008، ص 36) على الزوج المقولي (**جعل، صيرورة**)، أو الثالوث (**جعل، طلب، صيرورة**) (ن. 2008، ص 362). ويبدو أنّ الشريف في معرض تحليله لظواهر نحويّة ودلاليّة مختلفة لم يكن معنيّا، بصفة مباشرة، بحصر العدد الدقيق لهذه المقولات.

وقد بدا لنا من المفيد الانطلاق ممّا وصل إليه للبحث في أمر هذه المعاني الأوّليّة (**الجعل، الصيرورة، الطلب**) من حيث مضامينها المقوليّة وخصائصها العلاقيّة، فضلا عن الأسباب الموضوعيّة الداعية إلى هذه المراوحة بين التصنيف الثنائيّ والتصنيف الثلاثيّ للمقولات الحدثيّة الأوّليّة. وذلك لتدقيقها تصنيفيّا اعتمادا على بعض التصوّرات اللسانيّة الحديثة.

ولا يتسنّى للباحث في مثل هذه المسائل أن يستغني عن المعطيات الوصفيّة التي توصّلت إليها الدراسات النحويّة القديمة، حتّى وإن كانت مفاهيم الوصف المستعملة في هذا البحث مقتبسة من المقاربات اللسانيّة الحديثة. لذلك رأينا الاستفادة من المعاني الصيغيّة الثريّة الواردة في عيّنة ممثّلة للمدوّنة النحويّة تشتمل على شرح الشافية للأستراباذي، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، والممتع في التصريف لابن عصفور.

تجدر الإشارة إلى أنّنا قد أغفلنا في هذا البحث الخوض في المحتوى المقوليّ للصيرورة، لأنّنا خَصصْناها ببحث مستقلّ[1] وركّـزنا ههنا اهتمامنا على مقولتيْ الجعل والطلب، نظرا لما بينهما من روابط خاصّة تنعكس بصفة مباشرة على أصنافيّة الأحداث الأوّليّة التي سنقترحها وعلى مسألة المراوحة بين التصنيف الثنائيّ والتصنيف الثلاثيّ.

2- معاني الجعل

لئن كانت الصيرورة حدوث تغيير تلقائيّ معزول عن مسبِّبه فإنّ الجعل حدوث تغيير بفعل فاعل. فهو إذن مقولة لغويّة ذات بنية سببيّة. ولا يعني هذا أنّ كلّ حدث سببيّ من منظور علميّ فيزيائي متحقّق بالضرورة في بنية لغويّة جعليّة لأنّ من الأحداث السببيّة ما يقع تمثيله لغويّا في شكل صيرورة مثل (1) (Talmy, 2001,I :475)[2]:

(1) سال الماء من الصهريج

حيث يبدو سَيلان الماء حدثا تلقائيّا، بينما هو في الواقع الفيزيائيّ سببيّ تضطلع فيه جاذبيّة الأرض بدور المسبِّب والماء بدور المسبَّب (نفسه). فالجعل إذن بنية سببيّة لغويّة تتكوّن من جاعل ومجعول الأول يتسبّب في أن يحقق الثاني واقعة مّا (المتوكل، 1988: 40).

تفسّر اللسانيات العرفانيّة الجعل في إطار القوّة الحركيّة force dynamics باعتباره انتقالا للطاقة من كيان أوّل إلى كيان ثان يحدُث فيه تغييرٌ وقد تنتج عن التصادم بين الكيانات المتعدّدة سلسلة من الأعمال الجعليّة يكون فيها الكيان الأول المولّد للطاقة بمثابة الرأس ويكون الكيان الأخير في السلسلة بمثابة الذيل. ولعلّ أفضل تمثيل لهذا التصوّر الحركيّ قد عرضه لانقاكير في منوال الكريّات الخشبيّة[3]. (بن غربيّة، 2010: 56) (Langaker,1991 , II :13-14,118).

تكمن طرافة هذا المنوال في قابليّة انسحابه على الجعل الذهنيّ، أي إنّ علاقة انتقال القوّة أو الطاقة لا تكون بالضرورة ماديّة، وإنّما يمكن أن تكون ذهنيّة معنويّة، كما أنّ التأثير الجعليّ لا يكون فقط في التأثير الطاقيّ للكيانات بعضها في بعض، وإنّما يمكن أن يكون أيضا في منع ذلك التأثير أو الامتناع عنه بصفة

[1] هو فصل من دراسة بصدد الإعداد للنشر.
[2] المثال عند طالمي هو: Water poured from the tank
[3] Billard-ball model

إراديّة. وهذا من شأنه أن يجعل منوال القوّة عند لانقاكير قادرا على تفسير معطيات لسانيّة متنوّعة من أهمّها التمييز بين الجعل المباشر والجعل غير المباشر(§2-1) .

تتنوّع أشكال الوسم اللفظيّ للجعل؛ فيصنّفه كومري Comrie (1992) إلى جعل تحليليّ (analytic causative) وجعل معجميّ وجعل صرفيّ. ويُعتبر الجعل التحليليّ، من منظوره، الشكل الجعليّ الطرازيّ، لأنّ العبارة التحليليّة يتصدّرها محمول مستقلّ يعبّر عن مفهوم الجعل مثل {جعل} في قولك: "جعلت زيدا يخرج". وهذه الأبنية الجعليّة الطرازيّة قليلة الاستعمال في اللغات الطبيعيّة؛ لكنّها شائعة في تحاليل اللسانيّين لأصناف أخرى من المركّبات الجعليّة مثل الجعل المعجميّ في أفعال من نوع " قتل" بمعنى <جعله يموت> أو <جعله غير حيّ >. أمّا الجعل الصرفيّ فيُوسَم بصرفم خاصّ يُلصق بالفعل مثل اللاحقة dür في التركية :

(2) öl - dür
مات -جعل
(قتل)

بل إنّ النظام اللسانيّ في اللغة التركيّة قادر أيضا على تمثيل الجعل غير المباشر بوسائل صرفية (Comrie, 1992 :166.) :

(3) öl - dür - t (جعله يقتل)

وأبرز مثال للجعل الصرفيّ في العربيّة نجده في زيادة الهمزة والتضعيف مع الأفعال الثلاثيّة في قولك "أخرجته وخرّجته"؛ غير أنّنا نفترض في هذا البحث أنّ المحمول البدائي "جعل" لا نجده فقط في الأفعال المزيدة على وزن أفعَل وفعَّل، وإنّما في صيغ أخرى مثل فَاعَلَ ([لوحة] I: 4-5) وافتعَل (I:1) وتفعّل (III:1).

يقتصر اهتمامنا في هذا البحث على دراسة الجعل الصرفيّ ومقولاته الفرعيّة. وقد بدا لنا أنّ أنواع الجعل عند ابن عصفور يمكن أن تكون مدخلا تصنيفيّا مناسبا لمقولة الأفعال الجعليّة في العربيّة. فالجعل عنده:

"على ثلاثة أوجه أحدها أن تجعله يفعل، كذلك أخرجته وأدخلته أي جعلته داخلا وخارجا، والثاني أن تجعله على صفة كقولك أطردته جعلته طريدا، والثالث أن تجعله صاحب شيء أقبرته جعلت له قبرا"(الممتع في التصريف،1: 186).

الجعل إذن، حسب هذا التصنيف تأثير في المجعول يُفضي به إلى إتيان عمل أو الاتصاف بصفة أو امتلاك شيء. ولئن كان من الجائز اعتبار الملكيّة نوعا من الصفات، فإنّ التمييز بينها وبين الاتّصاف بصفة لم يكن ناتجا عن تصوّر منطقيّ أو فلسفيّ مسبّق خارج عن اللغة بقدر ما هو، على الأرجح، مستمدّ من التحليل الدلاليّ عند النحاة السابقين. وهذا ما تدعمه عيّنات الأمثلة التي ذكروها مع كلّ نوع.

نجد في التحليلات النحويّة تصريحا بغاية الجعل موسوما في اللفظ بفعل أو باسم فاعلٍ مثل "أخرجته جعلته يخرج / خارجا ". وفي هذا حَمْلٌ للمجعول على القيام بالفعل، أو بصفة مشبّهة "أطردته جعلته طريدا"؛ وفي ذلك تغيير لصفة المجعول، أو بحرف جرّ أو اسمٍ يفيد معنى الملكيّة متبوع باسم عين: "أقبرته جعلت له قبرا" أو "أذهبته جعلته ذا ذهب"؛ وفي هذا تغيير لملكية المجعول.

الجعل إذن، بناء على تصنيف ابن عصفور، هو إحداث تغيير في المجعول بحمله على الفعل أو بتغيير صفته أو ملكيّته، وفي ما يلي عرض للمحتوى المقوليّ لكلّ صنف من الأصناف الثلاثة.

1-2. الجعل بالحَمْل على الفعل

رأينا أنّ هدف الحدث الجعليّ يمكن أن يكون حملا للمجعول على القيام بفعل مّا. وبالتالي، فإنّ في هذا النوع من الجمل الجعليّة وَسْما لفظيّا لحدث مركّب يتكوّن من حدثيْن فرعيّيْن: حدث رئيسيّ هو حدث الجعل، وحدث فرعيّ صادر عن المجعول. فالكيان الأوّل (الجاعل) هو مصدر القوّة الحركيّة أو الرأس حسب تصوّر لنقاكير؛ والكيان الثاني (المجعول) هو المتلقي لتلك القوّة أو الذيل حسب نفس التصوّر. والحدث الثاني الصادر عن الجعل وعن الكيان المتأثّر به يعتبَر نتيجة جعل غير مباشر. وبالتالي يمكن القول إنّ الجعل بالحمل على الفعل نوع متشعّب من الأحداث الجعليّة (ن الشكل 4) لأنّه يتكوّن من حدث الجعل (ح$_1$) ومن حدثٍ مترتّب عنه (ح$_2$). الأوّل موسوم في اللفظ بالمحمول البدائي {جعل}، والثاني موسوم بفعل ثريّ الدلالة مثل {ذهب}[1]. مثلا، يمكن تحليل الحدث المركّب في أذهبه (لوحة 1:I) على النحو التالي:

(4) أذهبه ← جعله يذهب

جعله = ح1 ، يذهب = ح2

---

[1] انظر في هذا السياق التحليل العرفانيّ الذي يقترحه مارك تورنر Turner للأبنية الجعليّة القائمة على المزج في بعض اللغات مثل العبريّة.(الزناد، 2011: 67-70).

وهذا النوع من التحليل يمكن سحبه على بقية الأفعال في اللوحة (I).

1- تعدية ما كان ثلاثيا: جعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان.(ش.الشافية 1:86)	أذهبه جعله ذاهبا
2 - تعدية المتعدي إلى واحد (نفسه)	أحفرت زيدا النهر ←جعلته حافرا له.
3- تعدية المتعدي إلى اثنين(نفسه،1: 87)	أعلم وأرى
4- المشاركة: نسبة المشتق منه فَاعَلَ إلى أحد الأمرين (ش.الشافية1: 96).	ضارب زيد عمرا
5-المعاملة بأصل الفعل لا على وجه المشاركة (نفسه،1: 98).	كاشفتك الغطاءات

لوحة عدد I (حمل المجعول على الفعل)

يُحلـّل الاستراباذي صيغة أفعل في ([اللوحة]I: 1-2) طبقا للقالب **[جعله يفعل]** أو **[جعله فاعلا]** والبنية الصرفيّة لـ (ح 2) في الحالتين معبّرة عن مقُولة الحدث وهو ما يجعلنا نصنّف حدث الجعل بصفة صريحة ضمن صنف الحمل على الفعل، أمّا هدف الجعل في (I:3-5) فهو قابل للإلحاق بـ (1) و(2) من نفس اللوحة، فمعنى أعلم في (I:3) هو <**جعله يعلم**> ومعنى المشاركة في المثال **"ضارب زيد عمرا"** (I:4) تقبل التحليل طبقا للقالب **[جعله يفعل]** أي **[جعل زيد عمرا يشاركه الضرب]**. والداعي إلى قبول هذا التحليل أمران: أوّلهما أنّ الحدث في "ضَارَب" هو المشاركة في الضرب وليس مجرّد الضرب؛ فهو بالتالي حدث مركّب؛ وثانيهما وجود جاعل ومجعول في حدث المشاركة، الجاعل هو الفاعل أي الطرف البارز في مستوى البنية الإعرابيّة المرتبطة بالمنفّذ في مستوى البنية الدلالية المتصوّرية، والمجعول هو المفعول المرتبط متصوّريّا بدور الضحيّة.

ضمن نفس التصوّر، ألحقنا صيغة المعاملة (I :5) بالجعل المفضي إلى الفعل. فقولهم **"كاشفتك الغطاءات"** يعني <**جعلتك تكشف الغطاءات**> وفي هذا جعل بترك المجعول يطـّلع عمّا لا يمكنه الاطـّلاع عليه بمفرده.

على هذا النحو نكون قد صنّفنا خمسة معان صيغيّة تحت علامة مقوليّة واحدة أكثر تجريدا هي : **[الجعل بالحمل على الفعل]**.

2-2. الجعل بتغيير الصفة

يلاحظ المتأمّل في المدوّنة النحويّة تنوّعا في تغيير صفة المجعول يتراوح بين السلب (IV:4-5) والإيجاب، وبين تغيير الصفة في الواقع وتغييرها في الاعتقاد (III: 1-5)، وتغييرها مع التكثير (III: 6-8) وتغييرها دون تكثير.

يكون تغيير الصفة إيجابا بإكساب المجعول صفة لم تكن فيه قبل التأثّر بجعل الجاعل. فالمعنى مثلا في "اطّبَخ الشيءَ" هو "جعله طبيخا"؛ وبالتالي، فإنّ الطبخ حادث بفعل جعليّ تمّ به نقل الطعام من وضع إلى وضع ثان. وكذلك شأن الفعلين {أهدى} و{ضوّأ} (II :2-3) ويمكن أن نُلحق بهذه المجموعة {أبصر}، رغم اعتباره "بلا ضابطة" (II: 4)، قياسا له على {أغفل} المنسوب عند بعض النحاة إلى معنى الوصول. فمعنى "أغفلته" هو <وصلَتْ غفلتي إليه> (ابن عصفور،الممتع،1: 188)؛ وبالتالي، يمكن أن يكون معنى "أبصرته" < وصل بصري إليه>. ولمّا كان الإبصار فعلا إراديّا جاز في تحليله إظهار محمول الجعل في صدر العبارة الشارحة: "جعلت بصري واصلا إليه".

1- الاتخاذ: اتخاذك الشيء أصله (ش. الشافية، 1: 109)	إطّبخ الشيء جعله طبيخا (لنفسه).
2 - جعل الشيء نفس أصله (نفسه)	أهديت الشيء= جعلته هدية أو هديا
3- تصيير مفعوله على ما هو عليه (نفسه،1: 95).	سبحان الذي ضوّأ الأضواء= جعلها أضواء.
4- دون ضابطة (نفسه)	أبصره = رآه

لوحة عدد II (الجعل بتغيير الصفة)

نعتبر المثاليْن (II :1-2) طرازيّين في مستوى التغيير الإيجابي للصفات، لأنّ التغيير في هذا النوع من الأحداث قد ترتّب عليه حلول صفة لم تكن في الموصوف قبل الجعل؛ فالطعام مثلا لا يكون طبيخا قبل الطبخ وإنّما بعده، والشيء لا يصير هديّة إلا بعد إهدائه. فهذا النوع من الأفعال الجعليّة نعتبره تمثيلا لتغييرات حقيقيّة حاصلة في العالم الواقعي خارج تصوّر المتكلّم .

أمّا صيغ الاعتقاد (III:1-5) فهي تمثيل لغويّ لوحدات جعليّة مسرحها الذهن. وتحليل تلك الصيغ يُتوسّل إليه في المصنّفات التراثيّة بعبارات من قبيل: {وجده على صفة، ونسبه إلى كذا، واعتقد فيه كذا، ورماه بكذا، وعدّه كذا...}. وأفعال هذه المجموعة معبّرة عن الاعتقاد متضمّنة للمحمول الأوّليّ [جعل]، فمعنى أعظمته حسب الأستراباذي هو <جعلته عظيما باعتقادي>. (شرح الشافية،1: 86) وكذلك معنى {تعظّمته واستسمنته وفسّقته} (III:1-5). وكلّ هذه النماذج يمكن تمثيلها في الشكل (5):

(5) اعتقد فيه كذا ← جعله كذا في اعتقاده.

لنُثبتَ أنّ المحمولات الاعتقاديّة نوع من المحمولات المتشعّبة المتضمّنة للمحمول الأوّليّ [جعل]. وفي هذا دليل اختباريّ قاطع على أنّ أفعال الاعتقاد أفعال جعليّة (الشريف، 2008: 361).

من الصيغ الفعليّة المتشعّبة الدالّة على الجعل صيغ التكثير مثل {جرّحه وضاعفه} (III: 6-7)، والمقصود <جعله ذا جراح أو أضعاف كثيرة>، وهو ما يعني أنّ في صيغ التكثير حدثا جعليّا متبوعا بحالة متّصفة بالتشديد والتكثير.

ويمكن أن نلحق بصيغ التكثير أفعالا اعتبرها الأستراباذي دون ضابطة أو بمعنى فَعَلَ مثل {جرّب و كلّم وزيّل} (III: 8-9). فالمقصود مثلا في "زيّله" هو <فرّقه وأكثر تفريقه>، وفي "كلّمه" <جعله متلقّيا كلامَه> مع احتمال المبالغة في الجعل، الخ. ومن بين ما يدعم تأويلنا للأمثلة السابقة، وكذلك للأمثلة (III:8-9)، رغم ما يبدو في مثل هذه العبارات التحليلية من التواء، هو المبدأ الذي أشار إليه الأستراباذي نفسه؛ ومفاده أنّ في كلّ زيادة لفظية معنى؛ فإن خفي ذلك المعنى، فالمقصود من الزيادة هو المبالغة؛ وإلاّ "كانت عبثا" (الأستراباذي، ش الشافية، 1 :83)، والعبث غير مقبول في منطق اللغة.

1- الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله (ش. الشافية، 1: 106)	- تعظّمته أي استعظمته أي اعتقدت فيه أنه عظيم
2- الإصابة = الاعتقاد في الشيء أنه على أصله (ش. الشافية، 1: 111)	استسمنته عددته ذا سمن
3- وجود مفعول أفعل على صفة (نفسه، 1: 91)	أسمنت = وجدت سمينا
4- رميته بكذا. (الممتع،1: 189)	شجّعته وجبّنته رميته بالشجاعة أو الجبن.
5 نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به. (ش.الشافية،1: 94).	فسّقته نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقا= أي جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق
6- تكثير الفاعل أصل الفعل. (ش.الشافية:1 :92)	جرّحته: أكثرت جراحاته. جوّلت : أكثرت الجولان.
7- التكثير بمعنى فعّل(نفسه).	ضاعفت الشيء كثّرت أضعافه أي ضعّفته.
8- بمعنى فعل (ش. الشافيةI: 94)	زيّلته أي زلته (فرّقته).
9- دون ضابطة (نفسه،I: 96)	جرّب وكلّم .
10- يجيء لغير ما ذكرنا مما لا يضبط. (نفسه، I: 110)	ارتجل الخطبة
11- الخطفة (الممتع، I: 194).	انتزع أخذه بسرعة، أمّا نزع فهو تحويلك إياه.
12- تقرير المعنى الحاصل وتأكيده (نفسه، I: 83)	أقلت البيع قلته
13- التعريض: جعل ما كان مفعولا للثلاثي معرّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث	أ) أسقيته = جعلت له ماء وسقيا شرب أو لم يشرب (نفسه،I: 88) ب) أقتلته عرّضته للقتل (الممتع،I :187)

لوحة عددIII (الجعل بتغير الصفة)

من المفاهيم المتضمّنة للجعل نذكر أيضا التعريض (13:III) وهو في تعريف الأستراباذي **"جعل ما كان مفعولا للثلاثي معرّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث"** (ش.الشافية،1: 88) وقوله "معرّضا" يعني أنّ المجعول قد أصبح بعد الجعل في حالة تعريض أي متّصفا بهذه الصفة.

إذا فكّكنا الرأس الحمليّ المتصدّر للشرح في (III :13ب)، انتهينا إلى أنّ مرادف عرّض هو جعله معرّضا (عُرضة) حسب العبارة المذكورة في شرح الأستراباذي لمصطلح التعريض (III :13). وظهور المحمول الأوّليّ {جعل}، ضمن التفكيك المتصوّري للفعل {عرّض} هو دليل اختباريّ على أنّ التعريضَ نوع من الجعل.

يقودنا القالب التحليليّ الذي اقترحه الأستراباذي (III: 13) إلى تصنيف التعريض ضمن الجعل بتغير الصفة. أمّا نتيجة التعريض، فهي تغيير احتمالي يمكن أن يكون في الصفة مثل "أقتله" وشَــرحُـه حسب القالب المقترح سابقا هو <جعله معرّضا لأن يكون مقتولا>. ويمكن أن يكون التغيير الاحتمالي في الملكيّة ومثاله "أسقاه" أي <جعل له ماء> (13:III - أ). بقي علينا أن نميّز هنا بين نتيجة الجعل، وهي التعريض، ونتيجة التعريض، وهي تغيير ممكن في صفة المجعول أو في ملكيّتة. وعلينا تبعا لذلك أن نصنـّف التعريض ضمن الجعل بتغيير الصفة، لأنّ التعريض حالة يُنقَل إليها المجعول بتأثير من الجاعل بصرف النظر عن نتيجتها الاحتمالية.

خلاصة النماذج الصيغيّة التي ذكرها النحاة وصنّفناها ضمن الجعل بتغيير الصفة أنّ في تلك الصيغ تمثيلا للتغيير الحاصل في صفة المجعول، سواء أكان ذلك حاصلا في العالم الخارجيّ أم في اعتقاد الذات المصورنة لحدث الجعل، كما أنّ حدث تغيير الصفات يمكن أن يرافقه تكثير أو تشديد يظهر في مستوى الوسم اللفظيّ وبالخصوص في مستوى الأقوال الشارحة عند النحاة.

3-2. الجعل بتغيير الملكية

صنّف ابن عصفور مقولة الجعل، حسب نوع التغيير الحادث في المجعول، إلى جعل بدفع المجعول إلى الفعل أو بتغيير ملكيّته أو بتغيير صفة من صفاته. وقد أشرنا سابقا إلى الفرق بين تغيير الصفة وتغيير الملكية، وإلى إمكانيّة إلحاق الملكية بالصفات. غير أنّنا إذا تأملنا العبارات التحليليّة لكلا الصنفين، وجدنا فروقا رمزيّة لغويّة بارزة تعكس في تقديرنا فروقا متصوّرية هامّة.

تتكوّن العبارة التحليليّة الطرازيّة للأفعال التي تنتمي إلى مقولة الجعل بتغير الصفة، من محمول الجعل وصفة مشبّهة مثل : "جعله طبيخا". والبنية الاشتقاقية

للصفة المشبّهة تقوم كما هو معلوم على مزج الصفة والموصوف في كلمة واحدة. فكلمة {طبيخ} مثلا يمكن تفكيكها على النحو التالي:

(6) طبيخ = طعام + مطبوخ .

حيث نقدّر وجود دلالة رمزية في هذا المزج الاشتقاقيّ تعكس مدى تلازم مقولتيْ الذات والصفة (بن حمودة،2004: 425) في الوجود.

في المقابل يمكن تمثيل العبارة التحليليّة الطرازيّة للجعل بتغيير الملكيّة بالشكل التالي :

(7) جعل ز س ذا ص

عوّضنا في الشكل (7) الموضوعات في عبارة النحاة: [جعله ذا كذا]، برموز مجرّدة وبقي المحمولان على حالهما، محمول الجعل [جعل]، ومحمول الملكية [ذا]، لأنّهما يمثّلان علاقتين حمليّتين تميّزان جعل الملكيّة عن جعل الصفة وجعل الفعل.

إذا قارنّا بين العبارتين التحليليّتين (6-7) باعتبارهما تمثيلا لسانيّا لبِنيَتيْن متصوّريّتين، لاحظنا أنّ حدث الجعل في الحالة الأولى (6) قد علّق بين ذات المجعول وصفة من الصفات. وفي هذا التعليق يكمن جوهر التغيير. وفي الحالة الثانية (7)، قد علّق الجعل بين ذاتيْن: ذات المجعول باعتباره مالكا وشيء آخر قد أضحى بالجعل مملوكا للأوّل. فالتأثير الجعليّ في الحالة الأولى غير التأثير الجعليّ في الحالة الثانية. وهذا مبرّر متصوّريّ كاف للتمييز بين الجعل بتغيير الصفة والجعل بتغيير الملكيّة.

المتأمّل في عناصر الجدول الموالي يلاحظ تنوّعا في صلب أحداث تغيير الملكيّة قابلا للتصنيف حسب طبيعة الشحن الوجودي (الشريف،2002) إلى أحداث إيجابيّة متمثّلة في تمليك المجعول لشيء لم يكن في حوزته قبل الجعل (IV: 1-3)، وأحداث سلبيّة متمثّلة في إزالة ملكيّة المجعول لشيء قد كان بحوزته قبل الجعل (IV: 4-5).

1- جعل الشيء ذا أصله (نفسه 1 :87)	أذهبه جعله ذا ذهب
2- التعدية : جعل الشيء ذا أصله (ش.الشافية1: 93)	فحّى القدر جعلها ذات فحا
3- جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعّل (ش. الشافية، 1: 99)	عاقبت فلانا جعلته ذا عقوبة
4- السّلب والإزالة (ش الملوكي،72).	قرّدت البعير أزلت قراده.
5- السلب: سلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه (ش.الشافية،1 :91)	أشكيته = أزلت شكواه.

لوحة عدد IV (تغيير ملكية المجعول)

ما نرجّحه بشأن الشحن الوجوديّ للأحداث الجعليّة هو أنّ الجعل الطرازيّ يكون، في تقديرنا، موجِبا لأنّ حدوث الصفة بعد عدمها أبرز من زوالها بعد وجودها. فإن ميّزنا بين نوعين من السلاسل الشحنيّة (الشريف، 2002)، قلنا إنّ السلسلة الشحنيّة {- ،+} أبرز في الذهن من السلسلة الشحنيّة {+،-}. في الحالة الأولى يكون الوجود الإحاليّ للصفة الحادثة شاهدا على حصول التغيير. وفي الحالة الثانية يكون إدراك التغيير بصفة غير مباشرة عن طريق التذكّر أو الاستدلال. ولا شكّ هنا في أنّ الإدراك الحسيّ أقرب من الإدراك العقليّ وأسرع مثولا في الأذهان.

هذا البروز الذهنيّ ينعكس في عبارات الجعل التحليليّ حيث يظهر المحمول الأوّلي [جعل] في حالات الشحن الإيجابي متبوعا بصفة ويختفي في حالات الشحن السلبيّ، وهذا ما نلاحظه بمقارنة التحليليْن (8- أ) و(8- ب):

(8) أ - فحّى القدر جعلها ذات فحا ، أذهبه جعله ذا ذهب...

ب - قرّدت البعير أزلت قراده ، قشّرت الثمار أزلت قشرتها...

ج - قرّدت البعير أزلت قراده = جعلت قراده يزول...

د - قشّرت الثمار أزلت قشرتها...= جعلت قشرتها تزول.

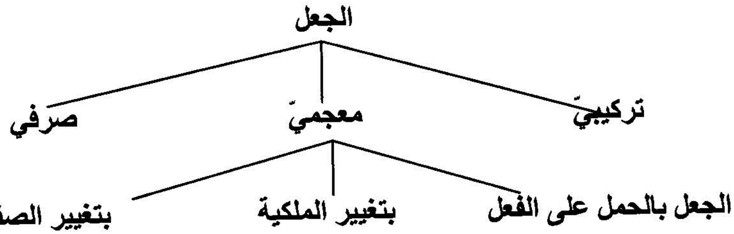
يبدو الجعل في (أ) أبرز منه في (ب) لسببين على الأقلّ: أوّلهما يظهر في تمثيل الحدث (أ) بالسلسلة الشحنيّة {-،+}، والحدث (ب) بالسلسلة الشحنيّة {+،-}، والتمثيل الأوّل، كما أشرنا سابقا، هو الأبرز لأنّ الانتقال إلى الوجود أقرب إلى الإدراك من الانتقال إلى العدم؛ ثانيهما يتجلّى في مستوى التمثيل اللغويّ بظهور المحمول الأوّليّ [جعل] في حالة الشحن الإيجابيّ واختفائه من السطح في حالة الشحن السلبيّ، فلا يمكن إظهاره إلا بتفكيك المحمول المركب [أزال] إلى [جعله يزول]. (ن تحليل 8ج).

4-2. خاتمة الجعل

بعد أن تبيّن لنا أنّ الجعل باعتباره بنية مسبّبيّة لسانية يمكن تصنيفها حسب أنواع الوسم اللساني إلى جعل تركيبيّ وجعل صرفيّ وجعل معجميّ (كومري، 1992) ، ركّزنا اهتمامنا على الجعل الصرفيّ في العربيّة ،وتبنّينا تفريع ابن عصفور الاشبيليّ مقولة الجعل إلى جعل بالحمل على الفعل وجعل بتغيير الصفة وجعل بتغيير الملكيّة، ووضّحنا الحوافز اللسانيّة لهذا التصنيف ومظاهر انسجامه مع

صيغ المدوّنة النحوية ودوره في انتظام المحتوى المقولي للجعل .

وقد بدا لنا من الممكن أن نجمع بين التصنيف العام للجعل حسب طرق الوسم اللفظيّ عند كومري والتصنيف الدلالي للجعل الصرفي عند بن عصفور في أصنافيّة واحدة متكاملة رغم انتماء الأوّل إلى تصوّر لساني كلّيّ أنماطيّ Typologique وانتماء الثاني إلى تصوّر دلاليّ خاصّ بالعربية، ومحصّلة هذا التأليف مثّلناها في المشجر عدد 2:



المشجّر عدد 2 (أصناف الجعل)

تفرّعت مقولة الجعل في المشجر(2) حسب مستوى الوسم اللفظي إلى جعل معجميّ يشمل بالخصوص الأفعال الخالية من صرفم الجعل أي ما يعرف بالأفعال الثلاثيّة المجرّدة مثل: قتله بمعنى جعله غير حيّ، وجعل تركيبيّ يظهر بالخصوص في العبارات التحليليّة مثل "جعله يخرج" ،وجعل صرفيّ يوسم عادة بزيادة حرف الهمزة أو التضعيف كما في {أذهبه وشجّعه}.

توزّعت نماذج المدوّنة حسب أنواع الجعل الصرفيّ كما يلي:

- الجَعْل بالحمل على الفعل : يشمل في المدوّنة التي استخرجناها من الأمهات خمس (5) صيغ (§ اللوحة I).
- الجعْل بتغيير الصفة: تسع عشرة (19) صيغة صرفيّة (§ اللوحتان II-III).
- الجعل بتغيير الملكية :خمس (5) صيغ (§ اللوحة IV).

إذا أجرينا مقارنة سريعة بين النسب، وجدنا صيغ الجعل بتغيير الصفة هي الأكثر. ونحن نستبعد أن يكون لهذه الظاهرة الإحصائيّة حوافز مرجعيّة من قبيل أنّ الأوضاع التي يُفضي فيها الجعل إلى تغيير صفة المجعول أوفر عددا مقارنة بتغيير ملكيّة المجعول أو بحمله على الفعل. وإنّما يمكن القول إنّ حاجيات الواضع في تقطيع الواقع استدعت الاهتمام بتغيير الصفات أكثر من الاهتمام بتغيير الملكيّات والأفعال. وهذا الاهتمام قد يكون نابعا من حالة عرفانيّة ملخّصها أنّ التمييز بين الكيانات في ضوء اختلاف صفاتها أبرز في الإدراك وأيسر من

تمييزها بلوازم أخرى مثل تغيير الملكيّة أو الحمل على الفعل. ذلك أنّ الصفة ألصق بذات الموصوف، بينما ذات المملوك منفصلة وجوديا عن ذات المالك غير ملازمة له؛ كما أنّ الصفة أكثر ثبوتا وديمومة في الزمان مقارنة بحالة التأثر بالفعل باعتبارها حدثا عارضا عابرا في مجرى الزمان.

3- الطلب

الطلب في تصنيف الأستراباذي:

"على ضربين: إمّا طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمنّي، أو السؤال على حصول الفعل كما في الاستفهام". (ش.الكافية،4: 485)

والذي نراه جامعا للضربين أنّ الاستفهام طلبٌ غرضه حصول الفهم؛ فهو بالتالي عملٌ لغويّ يُطلَب به وجود فعل نفسيّ هو فعل العلم بالشيء. فإن صحّ هذا أمكننا إلحاق الاستفهام بطلب وجود الفعل؛ وهو ما يمكن أن يترتّب عنه اختصار التعريف السابق في قوله: "**طلب وجود الفعل أو عدمه** ".

والرأي الشائع أنّ الأصل في وسم الطلب لفظا هو استعمال الحروف أو ما كان في معناها من وسائل الإنشاء. فإذا نظرنا في أفعال المدوّنة (اللوحة VI) وجدناها صيغا صرفيّة غير إنشائية، يُخبَر بها عن أفعال الطلب. ونوضّح الفرق بين إنشاء الطلب، في الإعراب، والإخبار عنه بالصيغ، في (اللوحة V):

صيغة الإنشاء	صيغة الإخبار
أ - سقاك الله	أ' - أسقاه
ب - عَجِّلْ	ب' - استعجله

لوحة عدد V

الفرق بين (أ) و(أ') مقاميّ بالأساس. في الأوّل إنشاء للدعاء، وفي الثاني إخبار عنه من قِبل متكلّم غير المتكلّم الداعي. ولا يمتنع أن يكون المتكلّمان نفس الشخص، فيكون المنشئ للدعاء في مقام أوّل هو المخبر عنه في مقام ثان.

أمّا الفرق بين (ب) و(ب') فهو مقاميّ مثل الفرق بين (أ) و(أ'). وهو كذلك تصريفيّ، يتّضح في التقابل بين الأمر باعتباره صيغةً لإنشاء الطلب والماضي باعتباره صيغة للإخبار عن حدث إنشائيّ سابق.

إذن ليست أفعال اللوحة (VI) طلبا بالمفهوم الإنشائيّ البلاغيّ التقليديّ؛ وإنّما هي إخبار عن حدوث الطلب. وقد عدّها النحاة طلبا لأنّ العبارات الشارحة لهذا

النوع من الأفعال يظهر في صدرها المحمول البدائيّ [طلب]، مثلما يظهر المحمول البدائيّ [جعل] في تحليل الأفعال الجعلية، و[صار] في تحليل أفعال الصيرورة. فأطلقوا بذلك اسم الرأس العامل في الجذر على الصيغة بأكملها. ذلك أنّ الأسّ المشترك بين جميع تصريفات {استفعل}مثلا هو [ست[ف.ع.ل]] حيث الزائدة هي العاملة في الجذر؛ وهو ما يتبيّن في قولك "طلب الفعل". وبهذا يكون الطلب في معاني الأفعال غير الطلب في أساليب الإنشاء.

نذكـّر بأنّ للفعل {طلب} ثلاثة أدوار دلاليّة[1]، هي الطالب والمطلوب منه والمطلوب، وهي تتقابل على التوالي مع الأدوار المحوريّة الثلاثة: المصدر والهدف والمحور. هذا التمثيل الدلاليّ المتصوّريّ من شأنه أن يجعل أفعال الطلب ملحقة بأفعال الحركة لأنّها في جوهرها "حركة نفسيـّة" حسب الشريف (2008: 351) قائمة على مفهوم النقل؛ وهي بالتالي ملحقة بأفعال الجعل.

من الممكن اعتمادا على الأدوار الدلاليّة الخاصّة أن نصنـّف صيغ الطلب المذكورة في المدوّنة الصرفيّة. فحدث الطلب يمكن أن يتفرّع ويتخصّص أكثر في مستوى الطالب فيكون روْما (6:VI)، وفي مستوى المطلوب منه، فيكون دعاء (5-4:VI)، وفي مستوى المطلوب فيكون مجازا (3:VI).

1- الطلب	تنجـّزته أي استنجزته أي طلبت نجازه أي حضوره والوفاء به. (ش.الشافية،1: 106)
2- الطلب	تقاضيته الدين : استقضيته (ش: الملوكي، 79)
3- الطلب / السؤال/ الاستدعاء : - أ. صريحا - ب. تقديرا - ج. مجازا	استعجلت زيدا طلبت عجلَته. استخرج الوتد كأنّه طلب منه أن يخرج. استرقع الثوب (ش.الشافية،1:110).
4- الدعاء	أسقيته دعوت له بالسقيا، قلت له: سقاك الله (ش. الملوكي، 69). (ش.الشافية،1: 91)
5- الدعاء على المفعول بأصل الفعل	سقّيته قلت له سقيا لك. (ش.الشافية، 1: 94)
6- الرّوْم:	تقاربت من الشيء رُمت القرب. (الممتع، 1: 182)

لوحة عدد VI (الطلب)

[1] تتوزع الأدوار الدلالية (semantic roles) عند فان فالين (VanValin ,2005 :53) على ثلاثة مستويات تختلف تخصيصا وتعميما: في الأول تكون الأدوار الدلاليّة الخاصّة verb-specific semantic roles مثل قاتِل وسامع ومكتوب.وفي الثاني تكون العلاقات المحوريّة Thematic relations تعميما للأدوار الخاصة ومثالها المنفذ والآلة والمُعَانِي والمحور والضحيـّة. وفي المستوى الثالث تكون الأدوار الدلالية المعمّمة Generalized semantic roles تجريدا للعلاقات المحوريّة مشتملة على حدّين اثنين هما الفاعل actor والمفعول undergoer: الفاعل علاقة نحويّة مجرّدة تشمل المنفّذ والمعاني والآلة، والمفعول تعميم لأدوار محوريّة مثل الضحيّة والمحور والمتلقّي.

يكون الطلب صريحا كما في (VI: 3أ) أو تقديرا ومجازا كما في (3 ب – ج). ومن أساليب المجاز أن تُسنَد للفاعل سمة العاقليّة، وهو في الأصل غير عاقل، مثل "استرقع الثوبُ" أي "طلب الترقيع " وهو في الحقيقة لا يطلبه، وإنّما يستحقّه في تقدير من يراه. فهو إذن استحقاق أي نوع من الصيرورة نُقصيه من دائرة الجعل.

يكون الطلب كذلك روْما أو مراما[1]. ونزعم أنّ الروم يتخصّص، خلافا للطلب، بسمة الإرادة أو العاقليّة. ورائز المقارنة في (9) يوضّح ما ذهبنا إليه:

(9) استرقع الثوب ← أ - طلب مجازا أن يُرقع

ب- * رام أن يُرقع

(10) تقاضيت الدين ← أ - طلبت قضاءه

ب- رمت قضاءه

الملاحظ في (10 ب) أنّ الروْم مُرادف للطلب، لأنّ الطالب عاقل ذو إرادة؛ لكنّه غير مرادف في (9 ب) لأنّ الروم لا يقبل الاستعمال المجازي الذي قبله {طَلَبَ} في (9 أ).

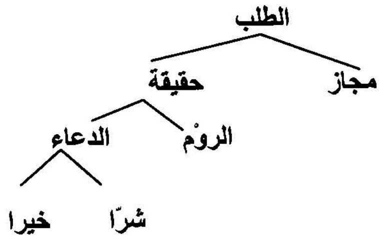
ومثلما كان في الروم تخصيص متّصل بإرادة الطالب، فإنّ في الدعاء تخصيصا متّصلا بهويّة المطلوب منه أو المدعوّ. فإذا قارنّا بين حدثيْ الطلب والدعاء، وجدنا هويّة المطلوب منه مطلقة في حدث الطلب مخصّصة في حدث الدعاء؛ وهو ما يترتّب عنه القول بأنّ كلّ دعاء طلب وليس كلّ طلب دعاء.

هذا الفرق المقاميّ بين الطلب والدعاء في مستوى هويّة المطلوب منه يُضاف إليه فرق آخر بنيويّ لا يقلّ عنه أهمّية. فبنية الدعاء مثلما لاحظ ميلاد (1999: 115) أعقد من بنية الطلب لأنّها تقتضي طرفا ثالثا يُضاف إلى الطالب والمطلوب منه (أو الداعي والمدعوّ) هو الطرف المتأثّر احتماليّا بالدعاء. هذا الطرف الثالث يتفرّع إلى مدعوّ له ومدعوّ عليه حسب قيمة الشحن الوجودي لفعل الدعاء فيكون عادة موجبا إذا كان المطلوب تغيير حال المدعوّ له خيرا ويكون سالبا إذا كان المقصود تغيير حال المدعوّ عليه شرّا. واقتران الخير بالإيجاب والشر بالسلب لا ينبع من تصوّر قيميّ أخلاقيّ. وإنّما ينبع، في تقديرنا، من تصوّر وجوديّ بالأساس. فما يُعتبر خيرا هو في العادة حدوث شيء مرغوب فيه وما يُعتبر شرّا هو في العادة زوال شيء مرجوّ دوامُه.

---

[1] من رام الشيء: طلبه . (لسان العرب، مادة (روم)).

ويمكن بناء على ما تقدّم من تحليل وتفريع أن نقترح الأصنافيّة التالية لأفعال الطلب :

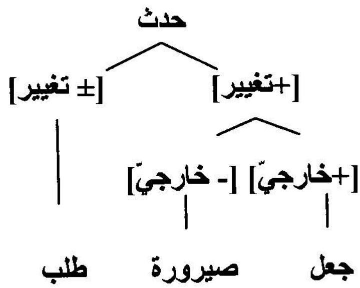


مشجر عدد 3 (أصناف الطلب)

تجدر الإشارة إلى أنّنا قد اعتمدنا في التمييز بين الحقيقة والمجاز على أمثلة المدوّنة النحويّة فوجدنا أمثلة الروم والدعاء مستعمَلَـة على الحقيقة لكنّنا لا نستبعد مثلا أن يكون للروم استعمال مجازيّ.

4- مقولات الجعل والصيرورة والطلب

يُعتَبر مفهوم التغيير من السمات الأوّليّة المميّزة للمحمولات الفعليّة (François, 1999:168). ويمكن أن تظهر أهمّية هذه السمة في تصنيف الأحداث الموسومة بأفعال مزيدة إلى أحداث محتمَلة الوقوع نرمز لها بالسمة [± تغيير]، وهي أفعال تكون جذورها معمولة لحدث الطلب، وأحداث واقعة فعلا سمتها [+تغيير]. والتغيير حسب مصادر القوّة نوعان : تغيير خارجيّ جذور أفعاله معمولة للحدث الأوّليّ [جعَل] ، وتغيير داخليّ جذور أفعاله معمولة للحدث الأوّليّ [صار]. هذا التصنيف الثلاثي لأنواع الحدث يمكن تمثيله على النحو التّالي:

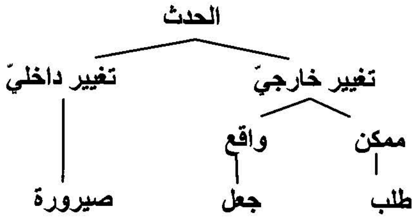


مشجر عدد 4

يمكن تعريف الأصناف المقوليّة الثلاثة في ضوء المعطيات الممثّلة في المشجر (4) على النحو التالي:

الجعل تغيير مُسبَّب خارجيّا والصيرورة تغيير مسبَّب داخليّا والطلب تغيير ممكن مرجوّ حصوله.

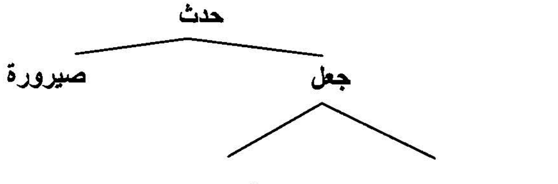
غير أنّ المَقْوَلَة المقترَحة في المشجّر(4) ليست المَقْوَلَة الوحيدة الممكنة لأنّنا نستطيع أن نقترح أصنافيّة ثانية قوامها التقابل بين الصيرورة من ناحية والجعل والطلب من ناحية ثانية وذلك في مستوى السمة الخاصّة بمصدر التغيير: تغيير خارجي/ تغيير داخلي:



مشجر عدد 5

يكون مصدر التغيير داخليّا مع أحداث الصيرورة خارجيّا بالنسبة إلى أحداث الجعل والطلب. ولئن تطابقت الأحداث المسبـَّبة خارجيّا من حيث الخصائص الإعرابيّة والتعلـّقية للأفعال فإنها تتقابل من حيث الخصائص الجهيّة ،فالأحداث الجعليّة واقعة، بينما أحداث الطلب ممكنة الوقوع لأنّ الفاعل لا يتحكّم فيها تحكّمَـه في الأحداث الجعلية. وهذا بديهي لأنّ الجاعل منجز للفعل والطالب راغب في إيقاعه.

يمكن أيضا أن نقترح أصنافيـّة ثالثة لا تعتمد اعتمادا صريحا على سمة التغيير وفيها يتقارب الطلب أكثر من الجعل فيُصبح نوعا من أنواعه . في هذا التصوّر المقوليّ تقبل الأحداث التفريع الثنائيّ جعل - صيرورة ، يليه في المستوى الموالي تفريع داخليّ لمقولة الجعل حسب نوع المحور (مشجّر6):



مشجّر عدد 6

الجعل بمفهومه الموسّع في المشجّر (6) نقلٌ يتقابل مع الصيرورة باعتبارها انتقالا (الشريف،2008، ص 361). هو نقلٌ للأوضاع شاملٌ لأصناف الجعل الثلاثة عند ابن عصفور (ن، العنصر،2). وهو نقلٌ للأحكام موسومٌ بأفعال الاعتقاد ونقلٌ للأشياء نعبّر عنه بأفعال العطاء[1] ونقلٌ للرغبة موسومٌ بأفعال الطلب[2].

إذن، ضمن هذه البنية المتصوّريّة الحركيّة المجرّدة التي اتخذناها منطلقا نظريّا لمَقولَـة الأقسام المظهريّة الموسومة بأفعالٍ مزيدةٍ، ينخزل النظام المقوليّ الثلاثيّ {**جعل، طلب، صيرورة**} في النظام المقوليّ الثنائي {**جعل، صيرورة**}.وهو انخزال مُقتصِد في المفاهيم parsimonious [3] منسجِم مع تصوّرنا الخاص لتصنيف الأقسام المظهريّة في العربيّة[4].

اقترحنا إذن ثلاثة مشجّرات لتمثيل المَقـوَلات الممكنة لأحداث الجعل والصيرورة والطلب. فاختلفت الأصنافيّات الثلاث من حيث الانتظام الداخليّ للسمات المقوليّة ومن حيث درجات الاختصار والتجريد. فالفرق مثلا بين الأصنافيّتين الممثّـلتيْن في المشجّر (4) و(5) ناتجٌ عن اختلاف في ترتيب المقاييس. في المشجّر (4) قدّمنا المقابلة بين الواقع والممكن على السمة المزدوجة المتعلّقة بمصدر التغيير (داخليّ/خارجيّ). وفي المشجّر (5) عكسنا الترتيب، فجعلنا مصدر التغيير في أعلى الأصنافيّـة، تليه الجهة الوجوديّة (ممكن/ واقع). وبذلك نكون في الأصنافيّة الأولى (مشجر 4) قد قابلنا بين الطلب باعتباره ممكنا والجعل والصيرورة باعتبارهما واقعا. وفي الأصنافيّة الثانية (المشجّر 5) قابلنا بين الصيرورة باعتبارها ضربا من التغيير الداخليّ والجعل والطلب باعتبارهما ضربا من التغيير المسبّب خارجيّا. وفي الأصنافيّة الثالثة (مشجّر6) توسّلنا بمفهوم النقل لإلحاق الطلب بالجعل والاقتصار على التفريع الثنائي جعل- صيرورة. الأمر متعلّق إذن إمّا بتنظيم مختلفٍ لنفس العلامات المقوليّة يُقصد منه إبراز مستوًى على حساب آخر أو سمات مقوليّة على حساب أخرى وإمّا بالمراوحة بين درجتين مختلفتين من التجريد تقتضيان نوعين من التصنيف: تصنيفٍ ثلاثيٍّ (المشجر4-5) أكثر ثراء وتفصيلا وتصنيفٍ ثنائيّ (مشجّر6) أكثر تجريدا واقتصادا في المفاهيم.

---

[1] العطاء نقل شيء من مصدر إلى هدف والطلب نقل رغبة من مصدر (هو هدف احتماليّ للعطاء) إلى هدف (هو مصدر احتماليّ للعطاء).

[2] يشمل الطلب على سبيل المثال الأمر وهو رغبة في إيقاع الفعل والاستفهام وهو رغبة في الفهم...

[3] تكون النظريّات العلميّة الجيّدة مقتصدة في المفاهيم والمسلّمات اللازمة لتفسير الظواهر العلميّة تفسيرا كافيا. فإذا تكافأت نظريّتان من جميع النواحي وكانت إحداهما أكثر اقتصادا Parsimony وبساطة عدّت الأفضل (Goodwin, 2010:103).

[4] قدّمنا هذا التصوّر في فصل: دلالة الفعل على المظهر المعجمي ضمن دراسة بصدد الإعداد للنشر.

هذا التعدّد في المَقوَلات بالنسبة إلى الأحداث البدائيّة العاملة في جذور الأفعال (الشريف،2008) يؤكّد لنا الطبيعة العرفانيّة للمقْولَـة باعتبراها نشاطا ذهنيّا مستقلا ّ عن الكيانات والمفاهيم المزمع تصنيفها. وتنوّع الأصنافيّات هو نتيجة لتنوّع المَقْـولات واختلاف الأنساق الذهنيّة المتّبعة في صورنة المعطيات وتمثيلها وتنظيمها.

5. خاتمة عامّة

اعتمدنا في هذا العمل التصنيفيّ على بعض الأدوات النظريّة المستمدّة من الشريف (2002، 2008) مثل مقُولة الأحداث البدائية العاملة في الجذور المعجميّة ومفهوم الشحن الوجوديّ ودوره في التفريع الداخليّ لمقولة الجعل أو التمييز بين الطلب من ناحية والجعل والصيرورة من ناحية ثانية، ومفهوم النقل ودوره في إلحاق الطلب بالجعل.

كما ساعَدنا التصوّر العام للأنظمة المقوليّة، عند روش (1978) وعند العرفانيّين عامّة، على تمثّل المبادئ الكبرى التي يمكن اعتمادها في كلّ عمليّة تصنيفيّة. لكنّنا لم نطبّقه بحذافيره نظرا لوجود فوارق بين المقُولات الوجوديّة التي طبّقت عليها روش مَقولَتها والمقُولات اللسانية التي اشتغلنا عليها في هذا البحث.

انطلاقا من المبادئ العامّة للمَقولَة عند العرفانيّين، ومن نظريّة الشريف في الأحداث البدائية، واعتمادا على المعطيات اللغويّة الواردة في المصنّفات الصرفيّة، تمكـّنـّا في هذا البحث من اقتراح ثلاث مَقوَلات مختلفة لأنواع الحدث الموسومة في العربيّة بأفعال مزيدة:

- مَقولَـة (1): ((جعل/صيرورة) / طلب) (مشجّر 4)
- مَقولَـة (2): ((جعل/طلب) / صيرورة) (مشجّر5)
- مَقولَـة (3): (جعل/صيرورة) (مشجر 6)

وقد تحدّدت بنية كلّ أصنافيّة من حيث عدد المَقـُولات الفرعيّة وطبيعة المقابلة بينها ونوع السمات المركزيّة المعتمدة في الصورْنَة. وفي هذه المقاربات الثلاث دليل كاف على نسبيّـة المَقولَة باعتبارها عمليّة ذهنيّة مستقلّة عن الكيانات والمفاهيم التي نروم تصنيفها.

في الحالات الثلاث تركّزت الاختلافات التصنيفيّة على عدد الأحداث البدائيّة، وعلى طبيعة علاقاتها ودرجة التجريد المتّبعة في مقوَلتها. فالتصنيف الثنائيّ تصنيف نابع عن تصوّر إجماليّ والتصنيف الثلاثي ناتج عن تصوّر أكثر تخصيصا وتفصيلا ولا يتعلّق الأمر بتضارب في التصنيف والتبويب.

تجدر الإشارة أخيرا إلى أنّ هذا النوع من الإشكالات النظريّة لم يُواجهنا في تبويب الأحداث الثريّة، لأنّنا اتبعنا منهجا إجرائيّا بسيطا صنّفنا بموجبه الأفعال المزيدة حسب طبيعة المحمول البدائيّ {جَعَلَ، صَار، طَلَب} الذي يتصدّر العبارة الشارحة بصفة صريحة أو ضمنيّة. وعلى هذا النحو تمكّنا من تنظيم المعاني الصيغيّة في أصنافيّة واحدة على نحو مراتبيّ لا تبدو معه ركاما فوضويّا من المعطيات الدلاليّة.

حاولنا إذن، أن نعلّل أسباب المراوحة بين التصنيفيْن الثنائيّ والثلاثيّ للأحداث البدائيّة كما وردت في أبحاث الشريف (2002-2008). وجعلنا هذا من الأهداف الأساسيّة في هذا البحث، يُضاف إلى ذلك ما لمَقْوَلَة معاني المزيد من قيمة معرفيّة لا تبرز فحسب في مدى انتظام عناصر المقُولة وانسجامها داخليّا، وإنّما تتجلّى أيضا في قيمتها التفسيريّة للعديد من الظواهر التركيبيّة- الدلاليّة المتعلّقة بمَقُولات التعدية واللزوم، وفي درجة الاستفادة منها إجرائيّا في مجالات مختلفة من الوصف اللسانيّ لعلّ من أهمّها المظهر المعجميّ.

عبد العزيز المسعودي
جامعة سوسة
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

المصادر والمراجع

1- المصادر

الأستراباذي، رضي الدين،شرح الشافية،تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت،1982.

ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب الطبعة الخامسة ،1983

ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب.

2- المراجع:

الأستراباذي، رضيّ الدين،"شرح الكافية"، بنغازي.

تورنر ، مارك، 2011: مدخل في نظريّة المزج ، تعريب الأزهر الزناد، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منوبة تونس.

بن حمودة، رفيق،2004، "الوصفية،مفهومها ونظامها في النظريات اللسانيّة"، دار محمد علي، كليّة الآداب سوسة.

الاستعارة في المنظوريْن التداوليّ والعرفانيّ

المنجي القلفاط
جامعة منّوبة، تونس
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات

موجز البحث

شغلت الاستعارة أذهان المفكّرين على اختلاف مشاربهم وعصورهم فتعدّدت المقاربات إلى حدّ بعيد. وقد كان للسانيّات التداوليّة والعرفانيّة فضل كبير في تطوير هذا المبحث. فقد قارب التداوليّون الاستعارة من زاوية صلتها بالمقام وبطرفي الخطاب ونبّه "سيرل" في هذا السياق إلى أنّ الحديث عن وجود استعارة داخل خطاب ما لا يصحّ إلاّ في ضوء هذين المعطيين، فلا وجود بالتالي لاستعارة بمعزل عن سياق التلفظ، بل إنّ هذا السياق بما يشتمل عليه من معطيات يغيّر فهمنا لهذه الظاهرة التي ليست هي بأيّة حال من الأحوال معطى جاهزا. وقد كان للمباحث العرفانيّة كبير الدور في تجديد التعامل مع الاستعارة إذ ألحّ روّادها على أنّ هذه الظاهرة ليست خاصّيّة من خاصيّات الخطاب الأدبيّ فحسب، بل هي متجذّرة في أذهاننا وتجاربنا الحياتيّة والثقافيّة، وهي نتاج تصوّرات حاصلة في الفكر تنظّم نسقيّا خطابنا الاستعاريّ وفق خطاطات معيّنة تعكس قدرة الذهن على المزج بين مجالات تصوّريّة مختلفة.

الكلمات المفاتيح : استعارة، المستوى القاعديّ، المستوى الفرعيّ أو الأدنى، المستوى الأعلى، المزج، المجال المصدر، الطراز، المجال الهدف، العرفانيّة، خطاطة الصورة، التداوليّة، الإسقاط.

Résumé

La métaphore est un phénomène linguistique qui est devenu un centre d'intérêt pour les chercheurs depuis l'époque grecque. Mais, grâce aux deux approches pragmatique et cognitive, qu'il a connu une évolution remarquable. La première approche dite pragmatique a insisté sur le rôle du contexte dans la fondation et l'interprétation de l'énoncé métaphorique et notamment le rôle du locuteur et de l'auditeur. C'est Searle, l'un des fondateurs de la pragmatique, qui soutient que métaphore n'a pas de valeur hors de son contexte. Dans le même sillon, l'approche cognitive insiste sur l'aspect quotidien et concret de la métaphore. En effet ce phénomène de langage n'est pas lié au discours littéraire seulement, mais il est aussi présent dans le langage quotidien et dans nos expériences vitales. La métaphore selon cette approche est fondue sur une conceptualisation mentale.

تمهيد

لم تحظ ظاهرة من ظواهر اللغة بحظّ من الاهتمام في البحوث الغربيّة كما حظيت به الاستعارة. فزمانيّا، مثّلت هذه الظاهرة محور اهتمام امتدّ على عصور متباعدة انطلاقا من العصر اليونانيّ إلى اليوم. ومعرفيّا، انشغل بهذا المبحث الفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والأدب واللسانيّات. وقد مثّل المنظوران التداوليّ والعرفانيّ مرحلة حاسمة في تطوّر الطرح الاستعاريّ.

1. الاستعارة في المنظور التداوليّ عند "سيرل"

ذهب "سيرل "إلى أنّ تأسيس نظريّة في الاستعارة يجب أن ينطلق من البحث في طرفي الخطاب أي الباثّ والمتقبّل وتحديدا المتحدّث والسامع.

"فنظريّة الاستعارة تتمحور حول كيفيّة فهم السامع للتلفّظ الاستعاريّ للمتحدّث"[1]

ومن ثمّ، فإنّ نشأة الاستعارة ليست رهينة الباثّ فحسب، بل هي قائمة على علاقة نظاميّة بين الطرفين، فهي خاضعة لعقد ضمنيّ بينهما. وقد حدّد "سيرل" شروط صحّة الاستعارة بناء على خلفيّة الادّعاء أو الزعم، وهو أمر سبق إليه الجرجاني؛ وسنتوقف على ذلك لاحقا. ذاك أنّ"سيرل" أقرّ بضرورة أن يستند هذا الادّعاء إلى أسس "**مشتركة بين طرفي الخطاب أي المتحدّث والسامع**"[2]. ولقد وجّه هذا الباحث سهام نقده إلى النّظريّات التي سبقته، ورأى أنّها تنحصر في نظريّتين كبيرتين، هما نظريّة المشابهة[3] ونظريّة التفاعل[4].

من عيوب الأولى أنّها خلطت بين ما هو جزء من المعنى الحقيقيّ اللفظيّ وبين ما هو مستنبط مؤوّل حسب السياق. وعاب "سيرل "على هذه النظريّة حصرها الاستعارة في علاقة المشابهة، والحال أنّ كثيرا من الاستعارات لا تفهم إلاّ في سياق مخصوص، ممّا يدلّ على أنّ مبدأ المشابهة وحده غير كاف لمقاربة الاستعارة[5]. كما أنّ المشابهة نفسها هي حصيلة تأوّل في أحيان كثيرة؛ فلا نتبيّن بالتالي أوجه الشبه التي يرمي إليها المتحدّث.

---

[1] Searl, Sens et éxpression :Paris .éd.Minuit1982 P 123

[2] Ibid : P 126

[3] نظريّة المشابهة هي المقاربات البلاغيّة التي تجعل الاستعارة قائمة على علاقة المشابهة فحسب.

[4] أسّس معالمها "ماكس بلاك"Max Black "و" رتشاردز" Richards"ومضمونها أنّ الاستعارة هي حصيلة التفاعل بين "البؤرة والإطار" أو بين"المحتوى والناقل" أي المستعار والمستعار له.

[5] Sens et éxpression: P 141

أمّا نقده لنظريّة التفاعل، فقد انصبّ على مبدإ التفاعل بين البؤرة والإطار أو المحتوى والناقل. وقد رأى "سيرل" أنّ هذه النظريّة أهملت بتركيزها على هذا المبدإ دور السياق التلفّظيّ في تشكيل الاستعارة. فلا يمكن فهم استعارات المتنبّي على سبيل المثال بمعزل عن سياقاتها التلفّظيّة. ومن الأمثلة التي يقدّمها سيرل، لتوضيح صلة الاستعارة بالسياق، المثال **"لقد بدأ الحرّ يشتدّ هنا"**. فهذا القول يحتمل التأويلات التالية بحسب السياق التلفّظيّ:

- السخرية، وذلك بقصد خلاف ذلك أي "البرد شديد"؛
- احتدام الصراع أو الجدال؛
- افتح الباب **"دلالة الاقتضاء بقصد عمل لغويّ غير مباشر"**[1].

كذلك، عارض "سيرل" فكرة النقل فبيّن أنّ الحقيقة هي أنّ المتحدّث أراد إبراز معنى على آخر، ورأى أنّ مردّ الحديث عن النقل هو الخلط بين معنى الجملة ومعنى المتكلم، أي المعنى المراد إبرازه. وقد خلص هذا الباحث إلى تحديد شروط فهم الاستعارة. فعلاوة على المعرفة اللغويّة، وضرورة توفّر الوعي بظروف التلفّظ المشتركة بين المتحدّث والسامع، يجب أن يضع المتقبّل نصب عينيه جملة من المبادئ أهمّها معرفة ما إذا كان الخطاب يقتضي تأويلا استعاريّا، ومحاولة التعرّف على نقاط الاشتراك بين المستعار له والمستعار. وتمثّل هذه المبادئ المنهج الذي يجب توخّيه لفهم الاستعارة[2]؛ وهو فهم يمرّ عبر مراحل ثلاث. أولاها أن يتّبع المتقبّل سياسة أو استراتيجيّة تمكّنه من معرفة ما إذا كان عليه البحث عن معنى استعاريّ في الملفوظ. وإذا تبيّن له وجوب ذلك، مرّ إلى المرحلة الثانية المتمثّلة في توخّي تلك المبادئ في التأويل ليخلص إلى المرحلة الثالثة؛ وتتلخّص في حصر ميدان المعنى المجازيّ لفهم المعنى المقصود.

تناولت هذه المقاربة أيضا مسألة الصدق والكذب في الاستعارة. فبيّن سيرل أنّ الكذب لا يتعدّى الجانب السطحيّ الحرفيّ من الملفوظ، وأشار إلى أنّ توفّر بعض الصدق في الملفوظ الاستعاريّ كاف لتكون الاستعارة صادقة[3]. ويقدّم مثالا على ذلك قول الأمّ لابنها الصغير "غرفتك زريبة خنزير"؛ فإنّ في الملفوظ جانبا من الصحّة، هو أنّ الغرفة قذرة فوضويّة نتنة الرائحة. ويقترح "سيرل" طريقة

---

[1] Ibid :p127
[2] Ibid :P 156
[3] Ibid :p156

للتمييز بين الصدق والكذب في الاستعارة، هي إدخال النفي على الجملة المفترض أن تكون كاذبة؛ فنقول "ليست غرفتك زريبة خنزير اليوم". فالملاحظ أنّ الجملة حافظت على الاستعارة، ممّا يؤكّد أنّ مقولة الكذب ليست أمرا جوهريّا في الاستعارة؛ وإلاّ لما حافظت الجملة على البعد الاستعاريّ في حال النفي كذلك، ما دام نفي الكذب في المنطق يعني الصدق، والعكس بالعكس.

ولعلّ أبرز ما تؤاخذ عليه هذه المقاربة هو عدم ربط الاستعارة بمركز ثقل المبحث التداولي؛ وهو الأعمال اللغويّة. ذاك أنّ الاستعارة يمكن أن تتّخذ دلالات متنوّعة مختلفة، إن قليلا أو كثيرا، باقترانها بأحد هذه الأعمال كالنفي والاستفهام وغيرهما.

4. 2- الاستعارة في المنظور العرفانيّ

1-2 الاستعارة ظاهرة ثقافيّة تجريبيّة

تعدّ كتابات "لايكوف "Lakoff" وجونسون "Johnson" مؤسّسة لنظريّة تعتبر الاستعارة نتاجا ثقافيّا شديد الصلة بتجارب البشر اليوميّة، وقد وجّه "لايكوف وجونسون" في كتابهما "الاستعارات التي نحيا بها" انتقادات كثيرة للنظريّات الكلاسيكيّة للاستعارة وحدّدا مواطن الخلل فيها. وأهمّ هذه المواطن:

أ. اعتبار الاستعارة مادّة لغويّة لفظيّة لا صلة لها بالفكر والأنشطة البشريّة.

ب. اعتبار اللغة الاستعاريّة غريبة عن اللغة العاديّة.

ج. التعابير الاستعاريّة اليوميّة هي استعارات ميّتة.

د. اللغة الاستعاريّة متغيّرة؛ ومن ثمّ يصعب اعتمادها في كلّ الخطابات.

ه. اعتبار الاستعارة حلية أو زخرفا.

و. اختزال الاستعارة في نظريّة الصّور المجازيّة.[1]

وقد سعى هذان الباحثان في المقابل إلى بناء نظريّة جديدة على أنقاض النظريّات الكلاسيكيّة. فالاستعارة وفق هذا المنظور الجديد "**حاضرة في جميع مجالات حياتنا اليوميّة، وبالتالي فهي ملازمة لخطاباتنا اليوميّة أيضا**"[2]. لكن ما الذي

---

[1] أنظر : لايكوف وجونسون: الاستعارات التي نحيا بها. تعريب عبد المجيد جحفة ط 1 دار توبقال. الدار البيضاء 1996– ص 21

[2] المرجع السابق: ص 119

يجعلنا لا نتفطّن لوجودها؟ يرى صاحبا هذه النظريّة أنّ ترسّخ هذه التعابير الاستعاريّة في خطاباتنا اليوميّة جعلها تقترب من الخطاب العاديّ، فلا نتفطّن لوجودها. ولكن كيف تتّصل الاستعارة بالفكر؟

يتّضح من آراء "لايكوف" و"جونسون" أنّ الحديث عن الاستعارة هو حديث عن تصوّر استعاريّ أو استعارة تصوّرية تتشكّل عبر تقاطع مجالات مختلفة في فكرنا. فعلى سبيل المثال، إذا قلنا هو في قمّة النشاط، فإنّ التصوّر الذي يحكم هذه الاستعارة هو "**الأكثر والأفضل يكون الأعلى**". فجهازنا الحسّي يتمثّل تجربة عموديّة قوامها "**الأكثر فوق والأقلّ تحت**" (**تهاوى من هول الفاجعة**). إنّ ربط الاستعارة بالنشاط الذهنيّ جعل مبحث الاستعارة في المنظور العرفانيّ يتوسّل بعلم النفس؛ فاستنتج "لايكوف وجونسون" وجود استعارات لا واعية هي نتاج اليد الخفيّة للذهن اللاواعي.[1] ولقد صنّف أصحاب هذه النظريّة الاستعارة تصنيفات جديدة متعدّدة.

تصنيفات حسب طبيعة النسق التصوّري

توجد استعارات اتّجاهيّة. ومثال ذلك قولنا "سقط في الفخّ"، واستعارات أنطولوجيّة كاستعارات الكيان والمادّة كما هو الحال في قولنا عن الذهن "إنّه آلة". واستعارات بنيويّة. وكلّ صنف من هذه الاستعارات ليس اعتباطيّا بل له امتداد في تجاربنا اليوميّة والثقافيّة. ففي المثال "سقط في الفخّ" ،ترتبط الاستعارة بنسق تصوّريّ وثقافيّ معيّن يجعل كلّ ما هو سيّء في الأسفل ويجعل الأعلى رمزا للأفضل.

تصنيفات حسب مجال الاستعمال

ثمّة استعارات وضعيّة قاعديّة؛ وهي التي تحضر في الخطابات اليوميّة. وكثيرا ما ركّزت العلوم العرفانيّة على هذا الصنف لفهم آليّات اشتغال الفكر. وهناك أيضا استعارات شعريّة أو جديدة؛ وهي الاستعارات الإبداعيّة. لكن ما الفرق بين الصنفين؟ وما هي الحدود الفاصلة بينهما؟

رأى "لايكوف وجونسون" أنّ "الاستعارات الجديدة ترتبط بتجاربنا ° مثل الاستعارات الوضعيّة القاعديّة تماما. وهي تتأسّس على بنية منجسمة. ويتمّ خلق استعارات شعريّة جديدة بخلق علاقات جديدة وتصاميم مستحدثة. وتتميّز

[1] Lakoff and Johnson : Philosophy in the flesh New York Basic Books., 1999. P 14

الاستعارات الشعريّة بكونها واعية على خلاف الاستعارات الوضعيّة القاعديّة التي هي نتاج اللاوعي البشريّ.

والاستعارات الشعريّة كذلك هي توسعة وتطوير للاستعارات الوضعيّة. ومن مميّزات الشعر توظيف أكثر من استعارة في سياق واحد بشكل متزامن. فالاستعارة الشعريّة إذن مادّتها الخام الاستعارة الوضعيّة، ثمّ تدخل عليها تغييرات كالتوسعة والخيال، فتتكوّن استعارات مركّبة، والتركيب من أهمّ خصائص الاستعارة الشعريّة[1]. وفي هذا السياق يتحدّث لايكوف و تورنر عن استعارة قاعديّة تكون إنتاجيّة أو مولّدة لاستعارات جديدة. ولكن كيف تنشأ الاستعارات أصلا؟.

يتوسّل لايكوف وتورنر بالنظريّة الإدماجيّة وهي سليلة علم النفس انطلاقا من فرضيّة غرادي "Grady" التي مفادها أنّ الاستعارات المركّبة هي مجموع استعارات جزئيّة، وتتكوّن من أجزاء استعاريّة ذرّية تسمّى "استعارات أوليّة أو قاعديّة". وكلّ استعارة أوّلية لها بنية دنيا تظهر آليّا بشكل طبيعي لا واع عبر التجارب اليوميّة من خلال مبدإ المزج "Conflation". فالاستعارة عند هذين الباحثين فطريّة، بينما نرى أنّ نشأة الاستعارة تكون عبر مبدإ الاكتساب تماما، مثلما يكتسب الطفل اللّغة. ولكن ما المقصود تحديدا بالاستعارة الأوليّة أو القاعديّة؟

لنتأمّل على سبيل المثال في القول "الجدال حرب". فهذا التصوّر هو استعارة مركّبة في هذا المنظور، لأنّها تتضمّن استعارات صغرى أو أوّليّة كقولنا "هاجم فكرته"، "تسلّح بالحجج". والاستعارة الأوّليّة هي جزء من اللاوعي وهي تكتسب آليّا وبشكل لا واع[2] . لكن كيف تنشأ العلاقة بين طرفي الاستعارة؟

تقوم نظريّة لايكوف وجونسون وتورنر على مبدإ أساسيّ في هذا الإطارK هو مبدأ الإسقاط/ فقد بيّنوا أنّ الاستعارة تقوم على إسقاط المجال المصدر على المجال الهدف، أي المستعار على المستعار له، ويقصد بالمجال المصدر المستعار أو المشبّه به في التقاليد البلاغيّة، والمجال الهدف هو المستعار له. فعلى سبيل المثال في استعارة "الحرب للجدال" يكون الجدال هو المجال الهدف في حين تمثّل الحرب المجال المصدر.

---

[1] Lakoff and Turner, More than cool reason : Chicago- London University of Chicago press 1988 P 70-71

[2] Ibid : P 49

وفي هذا السياق يتمّ اللّجوء مرّة أخرى إلى النظريّة الإدماجيّة التي تعتمد مبدأ المزج بين المجالين؛ ممّا يخلق ترابطات متقاطعة المجال، كما هو الشأن في التقاطع بين مجال الحرب ومجال الجدال في قولنا مثلا "هاجم فكرته، " دحض موقفه"، "وجّه إليه سهام النقد" رغم ما يبدو بين المجالين من تباعد. إنّ مبدأ الإسقاط هذا هو المعيار الأساسيّ للتمييز بين الاستعارة والاشتقاق أو التفريع المقوليّ، ففي هذا المثال لا وجود لمجالين مختلفين، بل إنّ هذا من ذاك.

ولقد طوّر "فوكونيي "Fauconnier" و تورنر "Turner" نظريّة المزج التصوّريّ الذي تقوم عليه الاستعارة التي يتقاطع فيها مجالان. وقد رأى لايكوف وجونسون أنّ هذا المزج أو التداخل يمثّل قاعدة لدراسة الاستعارات التصوّريّة، وتختزل نظريّة هذين الباحثين في أنّ الاستعارة التصوّريّة تمرّ بمرحلتين: مرحلة المزج أو التداخل ومرحلة التمييز.[1]

وقد نبّه العرفانيّون إلى أنّ المزج هو ملكة لا واعية بالأساس كسائر الملكات الذهنيّة، "القياس مثلا". ففي قولنا "إنّه ينفخ في رماد" أو "يزرع سبخة" يقوم المزج على تداخل فضاءين ذهنيّين هما فضاء النار والرماد والنفخ في المثال الأوّل، والزراعة والسبخة في المثال الثاني، أي المستعار من جهة، وبين فضاء السعي العبثيّ الذي لا طائل من ورائه من جهة أخرى. كما ينشأ فضاء ذهنيّ مزيج، هو حصيلة التداخل بين الفضاءين.

وقد رأى لاكوف وجونسون أنّه لابدّ من فهم المجال المصدر لفهم المجال الهدف. ولا شكّ أنّ هذا الفهم يتطلّب ثقافة من المتقبّل لتفكيك الاستعارة وفهمها. كما لاحظ لايكوف أنّ قوّة الاستعارة مستمدّة من مفهوم الإسقاط. ولكن، هل يكون الإسقاط كليّا؟

في هذا الإطار تقحم هذه النظريّة مفهوما أساسيّا هو التبئير "Focalisation" أو التنشيط، فقد رأى أصحابها أنّ الاستعارة تبئّر أو تنشّط بعض السمات الدلاليّة دون أخرى تكون هامّة في خدمة الاستعارة، وتهمل عناصر ثانويّة لا تخدم مقصد الاستعارة. وآية ذلك أنّنا، إذا اعتبرنا الجدال حربا، فإنّنا نركز على مبدإ الصراع - وهو البؤرة - في حين نهمل ما في الجدال من تعاون حيث يتبرّع المخاطب بوقته وجهده لإقناعنا. وفي استعارة الأسد للإنسان نركز على صفة الشجاعة دون غيرها.

---

[1] Philosophy in the flesh: P 49

ولقد لقيت فكرة الإسقاط حظّها من النقد. فقد رأت "كوننّا" " Mirella Conenna" أنّ هذا المبدأ قد يكون ملتبسا إذا تعلّق الأمر باستعارات معقّدة يصعب معها تبيّن العلاقة بين المجالين. وتقترح هذه الباحثة في المقابل نظريّة الإدماج التصوّري، كما صاغها "فوكونيي وتورنر" وسيلة لتجاوز العقبات التي يفرضها إسقاط كلّـي لمجال على آخر.[1] ويقوم هذا الإدماج على مقاربة أكثر حركيّة تقوم على تعديل المقتضيات داخل شبكة من العلاقات لفهم الاستعارة المرشّحة المعقّدة. ولئن تحدّثت نظريّة لايكوف وجونسون وتورنر عن مجال مصدر ومجال هدف، فقد تحدّث فوكوني وتورنر عن فضاءين ذهنيين وعن جنس ثالث عام (générique) رابط بين المجالين، هو حصيلة التقاء تصوّرين متداخلين، وعن رابع هو فضاء إدماجيّ يضمّ العناصر المشتركة بين طرفي الاستعارة.

ولئن كان الإسقاط عند لاكوف وجونسون تصوّريّا ثابتا، فهو عند فوكوني متنقّل بين فضاءين ذهنيين . كما رأت كوننّا أنّ حصر الاستعارة في المجال المصدر والمجال الهدف يبقى غير كاف لفهم "**المشهد المعقّد والمركّب في حين أنّ الإسقاطات الفضائيّة المتنقّلة ستمكّننا من ذلك الفهم**"[2].

إنّ فكرة الإسقاط تبدو لنا غير دقيقة في فهم العلاقة بين طرفي الاستعارة أو المجالين التصوّريين. ذاك أنّ العلاقة بينهما تبدو في نظرنا علاقة تراكبيّة لا إسقاطيّة. فالإسقاط قد يكون دقيقا في حالة التشبيه لأنّه يضمن مسافة بين الطرفين. أمّا في حال الاستعارة، فهذه المسافة تزول، ويتراكب ذانك الطرفان.

2-2 الاستعارة بناء نسقيّ

ليس هذا المنظور إلاّ فرعا عن النظريّة العرفانيّة التجريبيّة. فقد رأى أصحاب هذه المقاربة، ونعني خاصّة لايكوف وجونسون أنّ الاستعارة لا تتكوّن من وحدات معزولة واعتباطيّة، و ليست مفكّكة، بل تتأسّس على ترابطات نسقيّة داخل تجربتنا[3] .

ففي استعارة "الجدال حرب" نسعى إلى فهم الجدال من خلال نسق تصوّريّ معروف، لأنّ الحرب تصوّر متجذّر في تجاربنا وثقافتنا. وممّا يؤكّد أنّ الاستعارة تتشكّل نسقيّا، أنّنا إذا استعرنا "الأعلى" للأفضل، فإنّ جلّ الاستعارات المنضوية

---

[1] Langue francaise n° 134 Mai 2002 P 109

[2] Ibid : P 114

[3] الاستعارات التي نحيا بها: ص 81

تحت هذا التصوّر يجب أن تخضع لنسقه. فنقول على سبيل المثال "هو في قمّة السعادة" أو "في أعلى درجات النشاط". ولا نجد استعارة تخرق هذا النسق وتستند إلى نقيضه فيكون "الأفضل في الأسفل". وإذا ما تأمّلنا الاستعارات الأوليّة التالية والتي تشكّل استعارة مركّبة "الجدال حرب"، "دحض فكرته"، "هاجم حجّته"، "انتصر للأطروحة"، ألفينا كلّ واحدة من هذه الاستعارات مرتبطة بالأخرى نسقيّا من خلال علاقات جامعة بينها بما أنّها تساهم مجتمعة في تشكيل مفهوم الحرب. فالاقتضاء أساس جامع لهذه الاستعارات التي تقوم على تصوّر مشترك بينها. وهنا، يحيل لايكوف وجونسون على الاختلاف الجوهريّ بين عملهما وعمل المعجمين قائليْن:

"على هذا الأساس نفهم الفرق الجوهريّ بين عملنا وعمل واضعي المعاجم. فمن الغريب أن نجد أنّ الجنون والسفر من معاني الحبّ، ولا نجد ذلك في المعاجم إذا قلنا مثلا: "رحلة الحبّ صعبة" أو "جنّ بحبّه""[1].

فأصحاب المعجم لا ينشغلون بالسياق واختلاف المدلولات للفظ الواحد وفقه على خلاف عمل هذه النظريّة.

كذلك عالج لاكوف وجونسون علاقة الاستعارة بالحقيقة والصدق، فرأيا أنّ

"فهم الصدق من خلال الإسقاط الاستعاريّ لا يختلف من حيث الجوهر عن فهمه من خلال الإسقاط غير الاستعاريّ"[2].

والفرق الوحيد أنّنا في حالة الاستعارة نفهم شيئا من خلال شيء آخر ويكون الشيئان مختلفين على خلاف الخطاب العاديّ. وفي ذلك ردّ على من يرى أنّ الاستعارة لا تتناسب مع الحقيقة، وأنّها وهم وزيف من خلال تأكيدهم على تجذّر الاستعارة في ثقافتنا، كما أنّ مقولة الصدق نسبيّة، فلا وجود، حسب هذين الباحثين، لا وجود لصدق موضوعيّ مطلق تماما.[3] وبذلك ردّت هذه النظريّة على أصحاب النزعة الموضوعيّة الذين يرون أنّ الاستعارة واللغة المجازيّة عموما يجب تجنّبها لأنّها ليست دقيقة.

وفي إطار النظريّة النسقيّة هذه ينتهي صاحبا هذه المقاربة إلى بنية نسقيّة سلّميّة في بناء الاستعارة؛ فتحدّثا عن استعارات بسيطة أو أوّليّة وعن استعارات مركّبة تشكّل مجتمعة السلسلة الاستعاريّة الكبرى.

---

[1] المرجع السابق: ص 181

[2] نفسه: ص 171

[3] نفسه: ص 181

وفي هذا السياق يتحدّث لايكوف وجونسون عن بناء عنقوديّ للاستعارات. ذاك أنّ الاستعارات الأوّليّة أو القاعديّة تشكّل الاستعارات المركّبة التي يمكن أن تجتمع في نصّ واحد وتقدّم فهما مغايرا لما تقدّمه الاستعارة المفردة، ويطلق على هذه القراءة القراءة الكلّيّة التي تهتمّ بالبنية الاستعاريّة الكبرى.[1]

وقد أسندت هذه النظريّة العرفانيّة إلى النزعة الذاتيّة الرومنطقيّة خاصّة. وهي تعتبر أنّ الفنّ والشعر يتعاليان على الموضوعيّة والعقلانيّة وينشدان حقيقة أرقى هي حقيقة المشاعر والحدس.

2- 3 المقاربة الطرازيّة للاستعارة

لا تتخلّى هذه النظريّة، كما تجسّدت في كتاب "النساء والنّار والأشياء الخطرة" خاصّة[2] للايكوف عن مفهوم الإسقاط الذي يتمّ بين منوالين. والنظريّة الطرازيّة للاستعارة نظريّة جديدة للمقولات التصوّريّة، وقد عرّف لايكوف الطراز بأنّه المقولة التي تعبّر عن الشيء أكثر من غيرها[3]. كما عرّفه كلايبر Kleiber بقوله "**هو المثال الذي يحمل السمات البارزة للمقولة**"[4]. فالعصفور مثلا يعبّر عن جنس الطّيور أكثر ممّا يعبّر عنه النّعام نظرا إلى كثرة ارتباطه بتجاربنا الحياتيّة والإبداعيّة. على أنّ العُقاب أو النسر يمكن أن ينهضا بوظيفة الطّراز نفسه إذا كنّا في ثقافة يحظى بها هذان الطائران بمكانة أرفع من العصفور. وكذلك يعبّر البحر عن الماء أكثر ممّا يعبّر عنه الجدول، وقس على ذلك ما تشاء. والمقولات منها ما هو لغويّ كمقولة الجنس ومنها ما هو غير لغويّ. وتكمن أهمّيّة المقولة في كونها تنظّم المعارف داخل الذهن؛ فتيسّر بذلك تشكّل المعجم الذهنيّ لأنّ المقولة المشكّلة للطّراز (prototype) تحمل سمة التمثيل (لجنس معيّن أو لشيء آخر) وسمة الأفضليّة. ومن ثمّ:

"يمكن أن نعتبر نظريّة الطراز قائمة على مبدأين متلازمين: مبدإ الإدراك الحسّيّ (لأنّ الأطرزة تدرك بالحواسّ) من ناحية ومبدإ الاقتصاد من ناحية أخرى لأنّ المقولة تزوّدنا بأكثر ما يمكن من المعلومات بأقلّ جهد ذهنيّ ممكن"[5].

---

[1] Lakoff and Johnson : More Than cool reason. P 146

[2] « ·Women fire and dangerous things»

[3] Lakoff (G.):Women Fire and dangerous things Chicogo. University of Chicago press 1987 P 57

[4] Sémantique du prototype.Paris.P.U.F.1990 p63

[5] عبد الله صولة: المَقولة في نظريّة الطّراز الأصليّة. حوليّات الجامعة التونسيّة عدد 46 سنة 2002 . ص 374

ولقد بيّن لايكوف مضمون هذه النظريّة ومحور عملها قائلا:

"إنّنا ننظّم معرفتنا بواسطة بنى تسمّى المناويل العرفانيّة المؤمثلة وتمثّل التصاميم الاستعاريّة شكلا من أشكال هذه البنى أو هذه المناويل أو الأطرزة" [1].

وهذه المناويل العرفانيّة أو الأطرزة يمكن أن تمتزج لتشكّل بنية عنقوديّة. والمثال على ذلك النماذج العرفانيّة المركّبة أو العنقوديّة للفظ "الأمّ" الذي يمكن أن يوظّف في استعارات كثيرة: أمّ الرأس، أمّ القرى، أمّ الكتاب، أمّ القضايا ..." وكذا الشأن بالنسبة إلى طراز الرّأس حيث يشكّل مجموعة من الصّور كقولنا "رأس القوم" أو "الرّأس المدبّر".

وتؤكّد هذه المقاربة على أنّ هذه المناويل العنقوديّة ليست مغلقة بل يمكن أن تتنوّع وتتعقّد أكثر بتطوّر الحياة العصريّة وما تفرضه من تصوّرات جديدة.[2] وما يميّز الطراز الاستعاريّ عن غيره من المجازات هو أنّ المناويل الاستعاريّة التي تشكّل الطّراز تكون مسقطة من منوال على آخر.

والإسقاط يكون جزئيّا متعلّقا بعنصر داخل كلّ منوال أي المنوال المصدر والمنوال الهدف، ففي مثال: أمّ القضايا يتمّ إسقاط خاصيّة الأصل المولّد والمنتج على القضيّة الرئيسة الأصليّة.

وينقد صاحب هذه النظريّة المقولات الكلاسيكية التي يرى أصحابها أنّ الاستعارة لا يمكن أن تفسّر الظواهر والحال أنّ **"الكثير من تفكيرنا العقلانيّ يعتمد المناويل الاستعاريّة أو الأطرزة"**.[3]

وفي مثال "الغضب" يمكن أن نتصوّر هذه الظاهرة على أنّها "طراز" و"كتلة" وله سلّم يحدّد الكميّة "غضب شديد، غضب بسيط، والغضب لا يفهم إلاّ من خلال الاستعارات التي هي جزء أساسيّ من كلامنا. فنقول "جنّ جنونه" أو "حمي مرجله" أو "ثارت ثائرته" أو "زمجر"، ففي مثال "صبّ جام غضبه" يفهم الغضب على أنّه سائل وفي" حمي مرجله" يفهم على أنّه حرارة وكذلك في قولنا "استشاط غضبا".

والطّراز عند لايكوف وجونسون هو أفضل ممثّل للمقولة، فهو سلطة نموذجيّة لها. وهو القوّة الذهنيّة، وهو إلى ذلك الشرط الأوّل لنشأة الاستعارة في

---

[1] Women Fire and dangerous things P 68 .
[2] Ibid : P 113.
[3] Ibid : P 303.

المستوى القاعديّ (BASIC LEVEL). "فالأسد" على سبيل المثال لفظ ينتمي إلى هذا المستوى ويشكّل طرازا يستخدم في توليد الصّور من استعارة وتشبيه. وكذلك يمثّل الورد لفظا منتميا إلى المستوى نفسه ويوظّف باعتباره طرازا يسقط على كيان أو جزء من الكيان هو الخدّ أو الوجنة.

والمستوى القاعديّ يتشكّل فيه الطراز بطريقتين : طريقة أفقيّة وأخرى عموديّة. :والمقصود بالطراز العموديّ، المستويات الثلاثة التي حدّدها العرفانيّون للألفاظ وهي المستوى الأعلى كعبارة "حيوان" والمستوى القاعديّ كلفظ " أسد" والمستوى الفرعيّ أو الأدنى كلفظ "الضرغام" في علاقته بالأسد.

وعلى هذا النّحو أيضا يشكّل النّبات على سبيل المثال مستوى أعلى في الدلالة في حين تشكّل الزّهور مستوى قاعديّا وتشكّل في المقابل أنواع الزهور من نرجس وياسمين وفلّ وغيرها من ألفاظ المستوى الفرعيّ أو الأدنى .

ويعدّ المستوى القاعديّ الأكثر حضورا في خطاباتنا لأنّه الأسرع حضورا في أذهاننا، وهو المنظّم لجلّ معارفنا. كما أنّه المستوى الأقرب إلى اكتساب اللّغة عند الطّفل الذي يتعلّم مثلا لفظ الزّهرة قبل أن يتعلّم لفظ النّبات (المستوى الأعلى) أو النرجس (المستوى الفرعيّ أو الأدنى). ولعلّ ذلك عائد بالأساس إلى طبيعة ألفاظ هذا المستوى القاعديّ من حيث أنّه يمثّل درجة وسطى بين التعميم الذي ينقصه بعض الدقّة في تحديد موجود بعينه (المستوى الأعلى)، وبين التدقيق"العلميّ" المخصّص (المستوى الفرعيّ أو الأدنى).

أمّا الطراز الأفقيّ، فهو قائم على ما سميّ بـ "صلاحيّة الإشارة" وفاعليّتها أو ضعفها، فمقولات المستوى الأعلى لها صلاحيّة إشارة ضعيفة على خلاف مقولات المستوى القاعديّ لأنّه قائم على تعميم في الجنس دون تحديد أو تدقيق[1].

وتنتهي هذه النظريّة إلى النقطة التي يبدأ منها المعجميّون، فأصحاب المعجم تكون غايتهم القصوى تحديد معنى الألفاظ وهويّتها في حين ينطلق أصحاب هذه النظريّة من الألفاظ نفسها ويبحثون في سبل هجرتها داخل الكلام ومختلف المعاني التي تكسبها الخطاب.

ولقد نقدت"آنْ ربول" و" جاك موشلار" نظريّة الطراز هذه نقدا انصبّ على مفهوم "المشابهة العائليّة". فقد انطلق الباحثان من ملاحظة أنّ أصحاب النظريّة هذه

---

[1] يمكن العودة في هذه المسألة إلى مقال عبد الله صولة بعنوان "البلاغة العربيّة في ثوب عرفانيّ" ضمن كتاب" مفترق الكلمات" منشورات كلّيّة الآداب بسوسة. سوسة تونس 2008

لم يضبطوا لها حدودا صارمة دقيقة إذ يمكن للمرء أن يبرهن مثلا على أنّ الإنسان طائر أي أنّه ينتمي إلى عائلة الطيور كما ينتمي إليها النسر والعقاب والدوريّ باعتبار أنّ الإنسان له سمة مشتركة مع أفراد هذه العائلة ونعني الرجلين. (ننبّه إلى أنّ نظريّة الطراز لم تحدّد خاصيّة ضروريّة باستثناء سمة المشابهة وإن كانت سمة يتيمة). وبالتالي يمكن القول إنّ الإنسان طائر فتزول الحدود بين الأطرزة وتتداخل فتفقد شرعيّتها ومتانتها[1]، فتكون مقولة الطراز بالتالي متعارضة مع قاعدة الاختلاف الطبيعيّ بين الأجناس ولا سيّما بين جنس الطير وجنس البشر. وخلاصة موقف"ربول" أنّ مقولة الطراز لا تتّسم بالدقة العلميّة الصارمة التي يقتضيها بناء نظريّة معرفيّة واضحة المعالم مادامت هذه المقولة تتغيّر وفق مقتضيات المتقبّل وغيرها، وآية ذلك أنّ التفاح على سبيل المثال يعدّ طرازا في بعض البلدان التي تمثّل فيها هذه الثمرة قطب الإنتاج، فتكون بالتالي هي الأكثر تمثيلا لمقولة الغلال، في حين يكون التمر في البلدان التي يحتلّ فيها هذا الثمر صدارة الإنتاج هو الطراز.

2- 4 الاستعارة وخطاطة الصّورة "مارك جونسن"أنموذجا

عرّف بعض العرفانيّين خطاطة الصورة بأنّها شبكة تصوّريّة ذهنيّة تنظّم أنشطتنا وتجاربنا الحياتيّة. وهذه الخطاطة ترسّخ نزعة العلوم العرفانيّة إلى ربط الأنشطة الذهنيّة بالتجارب الحياتيّة وجعلها مجسّدنة أو مجسّمة. ذاك أنّ الإنسان وفق هذا المنظور ينظّم رؤيته للعالم وفق خطاطة صورة (image- schéma). ويقدّم "جونسن" عدّة نماذج من الخطاطات الصُوَريّة الاستعاريّة أهمّها:

- **خطاطة الميزان**. إنّ جزءا من تجاربنا ومعارفنا ينظّم وفق منطق التوازن. فإذا ارتفعت حرارة الجسد أو انخفضت دون المعدّل اعتبرنا ذلك خرقا للتوازن. وقس على ذلك ارتفاع الأسعار أو تدنّيها؛
- **خطاطة المسار أو المسلك**. وتحضر في خطاباتنا بكثرة كأن نجعل أهدافنا وطموحاتنا نقطة النهاية التي نسعى إليها عبر وجهة وزمان؛
- **خطاطة التضمّن أو الاحتواء**. وتتجلّى في جملة من الاستعارات كأن نجعل الذهن وعاء الأفكار والقلب قبر الأسرار ونتحدّث عن جملة فارغة من الدلالة أو قصيدة حبلى بالمعاني.

[1] التداوليّة اليوم،ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمّد الشيباني، المنظمة العربيّة للترجمة،بيروت2003 ص 146- 147

إنّ هذه النماذج من الخطاطات إنّما تذكّرنا بالتصنيفات التي وضعها لايكوف وجونسن للاستعارات على النحو الذي توقفنا عنده سابقا. لكنّ خطاطة الصّورة هذه حمّالة لصنوف من الإشكال. لعلّ أبرزها أنّها تبقى صالحة للاستعارات البسيطة الواضحة المعالم. أمّا إذا تعلّق الأمر بأخرى متشعّبة، فإنّ مثل هذا التقسيم يضحي هشّا ومربكا. وحسبك شاهدا على ذلك المثالان: **"سقط مخطّطه في الماء"** و**"انفجر الطفل بالبكاء"**

ففي المثال الأوّل يمكن أن نظفر بأكثر من خطاطة للصّورة: أولاها "**خطاطة البنية أو الهيكل**" إذ السقوط من لوازم البناء، كما نظفر بـ"**خطاطة المسار أو الاتّجاه**" على حدّ تعبير لايكوف وجونسن لأنّ السقوط يتّخذ مسلك "**فوق- تحت**".

وعلى هذا النحو، يمكن أن نظفر في المثال الثاني بأكثر من خطاطة: خطاطة الاحتواء إذ غدا الجسم وعاء "ينفجر من فرط الامتلاء" وخطاطة القوّة ما دام حدث الانفجار يحيل على الشدّة والحدّة والعنف.

5. الخاتمة

يلوح لنا من خلال هذا العرض أنّ المبحث الاستعاريّ مبحث ثريّ متجدّد واسع. وهو إلى ذلك مشغل فكريّ تعدّدت مسالك البحث فيه. ويمكن القول إنّ المنظورين العرفانيّ والتداوليّ يمثّلان مرحلة نضج في الطرح. وننبّه إلى أنّ الفصل بين المنظورين لا يعني عدم وجود سمات مشتركة بينهما؛ بل كثيرا ما تداخل المبحث التداوليّ بالعرفانيّ. فكان ذلك أمارة ثراء وانفتاح انعكس إيجابا على البحوث اللسانيّة على اختلاف فروعها. وإنّنا ننزّل هذا البحث في إطار التعريف بالمقاربات الحديثة في دراسة الصورة الشعريّة عموما، والاستعارة خصوصا بغية تجديد البحوث في الشعريّة العربيّة وفق هذه المقاربات المستحدثة.

المنجي القلفاط

جامعة منّوبة، تونس

كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات